

الاستراتيجية الإيرانية
في الخليج العربي

إعداد

نجلاء مكاوي　　يحيى صهيب　　تامـر بدوي

إشراف ومراجعة

عبدالله الشايجي　　مصطفى الحباب

فاطمة الصمادي　　عـادل العبدالله



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الاستراتيجية الإيرانية
في الخليج العربي

دراسة تبحث في مقاربة الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، حيث توضح الدراسة ركائز تلك الاستراتيجية ومنطلقاتها، وتتبع مسارها، وعملية وضعها وتنفيذها، ومدى تأثرها بعوامل مختلفة النطاق، محلية وإقليمية ودولية، وحدود تأثيرها الراهن، والمحتمل، على دول الخليج ، أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، في إطار معطيات إقليمية ودولية قد تقود المنطقة إلى معادلة جيو . سياسية جديدة.

تتناول الدراسة طبيعة النظام السياسي الإيراني، وتركيبته، والقوى المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، في عمومها، وتحديدًا تجاه دول الخليج، والبحث عن حدود الاختلافات والخلافات بين تلك القوى، وكيفية انعكاسها، حال تصاعدت، على صيغة التفاعل الإيراني مع دول الخليج، خطابًا وممارسة، كما تتطرق الى الأفضليات الاستراتيجية الثابتة للنظام الإيراني.

تستعرض الدراسة تأثير استمرار تعليق كل القضايا والملفات الخلافية بين إيران ودول الخليج على منحنى العلاقات الخليجية . الإيرانية في عمومها؟ ومن المسئول عن هذا، إيران أم دول الخليج؟

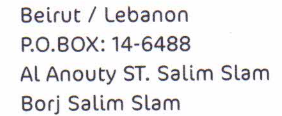
تبحث الدراسة في تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج، والعلاقات بين الطرفين، في إطار محاولة قراءة تلك المتغيرات بعد "الربيع العربي"، وما نتج عنه من تغيير في المعادلة الإقليمية برمتها، وفهم طبيعة العلاقات الحالية، ووضع تصور عن مآلات تلك العلاقات، ومساراتها المتوقعة، وآثار ذلك على المنطقة بأكملها.




fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com





الاستراتيجية الإيرانية
في الخليج العربي

الاستراتيجية الإيرانية
في الخليج العربي

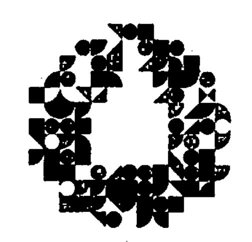
إعداد

نجلاء مكاوي — يحيى صهيب — تامــر بدوي

إشراف ومراجعة

عبدالله الشايجي — مصطفى الحباب

فاطمة الصمادي — عـــادل العبدالله



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الاستراتيجية الإيرانية
في الخليج العربي

إعداد

نجلاء مكاوي يحيى صهيب تامـر بدوي

إشراف ومراجعة

عبدالله الشايجي مصطفى الحباب

فاطمة الصمادي عـادل العبدالله



fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الأولى 2015

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

المحتويات

مقدمة

منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والإطاحة بالشاه ومجيء الخميني مدشّناً قيام دولة «إسلامية» بنزعة شيعية «واضحة» ودسترة هذا التوجه في دستور الدولة الجديدة، والعلاقة بين الدولة «الإسلامية» الجديدة الناشئة وجيرانها على ضفاف الخليج تمر بالعديد من حالات التصادم والتفاهم، أو الهبوط والصعود، في إطار علاقة خاصة شارك في صنعها جملة من العناصر تنوعت ما بين المصلحة السياسية والتأثيرات الخارجية والاختلاف المذهبي، وطوال هذه الفترة شهدت العلاقات الخليجية ـ الإيرانية توتراً دبلوماسياً بشكل عام، لاسيما في قضية الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى ـ طنب الكبرى ـ طنب الصغرى)، التي تعتبرها الإمارات جزءاً من أراضيها، ودعمتها في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن دول الخليج دعمت العراق، في حرب الخليج الأولى الأمر الذي دفع إيران لمهاجمة ناقلات النفط الخليجية وتهديد المصالح النفطية.

وقد أسهمت أحداث وتطورات كثيرة في ازدياد التوتر بين دول الخليج وإيران، خصوصاً بعد إصرار الأخيرة على تطوير قدراتها النووية، وخشية دول الخليج من أن يكون هذا التطوير تهديداً لأمن واستقرار المنطقة بأكملها. وازداد التأزم بعد الربيع العربي، إلى حد كبير، خصوصاً مع الدعم الإيراني للانتفاضة في البحرين، بالإضافة لدعمها الكامل للنظام السوري ـ خلال أكثر من سنتين ـ في قمعه انتفاضة الشعب السوري، الذي خرج مطالباً بإسقاط نظام بشار الأسد؛ الحليف الأهم لإيران بالمنطقة.

تستهدف هذه الدراسة مقاربة الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، من خلال أسئلة عدة، يسهم طرحها، ومحاولة إجابتها، في توضيح ركائز تلك الاستراتيجية ومنطلقاتها، وتتبُّع مسارها، وعملية وضعها وتنفيذها، ومدى تأثرها بالعوامل مختلفة النطاق، محلية وإقليمية ودولية، وحدود تأثيرها الراهن، والمحتمل، على دول الخليج، أمنياً وسياسياً واقتصاديًا واجتماعياً، في إطار معطيات إقليمية

ودولية قد تقود المنطقة إلى معادلة جيو ـ سياسية جديدة.

وتتعلق الأسئلة التي حاولتِ الدراسةُ الإجابةَ عليها، بدايةً، بطبيعة النظام السياسي الإيراني، وتركيبته، والقوى المؤثِّرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، في عمومها، وتحديداً تجاه دول الخليج، والبحث عن حدود الاختلافات والخلافات بين تلك القوى، وكيفية انعكاسها، حال تصاعدت، على صيغة التفاعل الإيراني مع دول الخليج، خطاباً وممارسة.

كما تطرح الدراسة أسئلة خاصة بالأفضليات الاستراتيجية الثابتة للنظام الإيراني، ولماذا لا تتأثر بالمتغيرات المختلفة، سواء الداخلية أو الإقليمية، وما الذي يدفع بتغيير قائمة الأولويات، وتعديل الأساليب، ومن الذي يحاول ذلك، ومن الذي يحاول منعه، وما هو نمط تعاطي دول الخليج العربية، كمستهدف، فهل تتبع سياسة تتناسب مع طبيعة التغيير وحدوده، وتبني على تصور متماسك، ووفق رؤية محكمة، والأهم: موحدة، أم غير ذلك؟ ولماذا؟

وكيف يؤثر استمرار تعليق كل القضايا والملفات الخلافية بين إيران ودول الخليج على منحنى العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في عمومها؟ ومن المسؤول عن هذا، إيران أم دول الخليج؟ وهل ثمة دول خليجية علاقتها بإيران خارج نطاق التأثر، أو دول تتأثر علاقاتها، جزئياً، على أصعدة دون الأخرى؟ وما تأثير هذا على بناء سياسة خليجية موحدة تجاه إيران يمكن من خلالها مواجهة الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق ما يتعلق من أهداف مشروعها الإسلامي والإقليمي بالخليج؟

أما عن الأسئلة التي تتعلق بتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج، والعلاقات بين الطرفين، فتأتي معظمها في إطار محاولة قراءة تلك المتغيرات بعد «الربيع العربي»، والذي بدوره طرح مفاهيم، وأفرز معطيات، وقوى، شكلت تغييراً في المعادلة الإقليمية برمَّتها، ومقاربة موقع إيران ودول الخليج فيها، الحالي والمتوقَّع، يسهم، بشكل أساسي، في فهم طبيعة العلاقات الحالية، والمحركات الرئيسية لسياسة النظام الإيراني، ووضع تصور عن مآلات تلك العلاقات، ومساراتها المتوقعة، وآثار ذلك، ليس على أمن دول الخليج، ووضعها في ميزان القوى الإقليمي، واستقرار أنظمتها، فحسب، بل أيضاً على المنطقة كلها.

وعلى ذلك، فقد وضعت خطة الدراسة، التي قسمت إلى عدة مباحث، حاولت الإجابة على كل تلك الأسئلة، وفي البداية جاء المبحث الأول: «تطورات النظام السياسي الإيراني وسلطاته الرئيسية»، ليقدم استعراضاً تاريخياً عن إيران قبل الثورة

الإيرانية، ثم قيامها، وكيف تم التأسيس لنظام ثيوقراطي، وما هي بنية هذا النظام ومرتكزاته، وسلطاته الرئيسية، كما يتناول المبحث الشخصيات التي تولت أهم موقعين في النظام، وهما: (الولي الفقيه، ورئيس الجمهورية)، والسمت العام لسياستهم، والفروق بينهم، وحدودها.

أما المبحث الثاني، فقد جاء بعنوان: «القوى المشكلة والمؤثرة في صنع الاستراتيجية الإيرانية»، انطلاقاً من كون عملية صناعة وتنفيذ القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتميز بتعدد وتداخل أدوار المؤسسات والأجهزة، حيث تناول المبحث بالتفصيل هذه المؤسسات، والقوى التي تعبر عنها، وطبيعة دور كل منها، وحجم تأثيره في السياسة الإيرانية، سواء المؤسسات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، لمحاولة فهم: من يحكم إيران، وكيف؟

وحمل المبحث الثالث عنوان: «ثوابت الاستراتيجية الإيرانية وعلاقتها بالسياسة الخارجية لدول الخليج العربية»، ليتناول كيفية تأثير تعقيدات تركيبة السلطة في إيران على سياستها تجاه دول الخليج، عبر الإدارات المختلفة. كما يقارب استراتيجية إيران تجاه دول الخليج من خلال قراءة محددات تلك الاستراتيجية، الأيديولوجية والسياسية، ورؤية ومفهوم إيران لأمن منطقة الخليج، وأسس مشروعها الإقليمي للقيادة. ثم ينتقل المبحث إلى تناول سياسات دول الخليج تجاه إيران، وأهم مرتكزاتها، ومنطلقاتها، من حيث مفهوم ورؤية تلك الدول للأمن، وطبيعة اختلافها مع الرؤية الإيرانية، وإدراكات الأنظمة الخليجية لمصادر التهديد، والاختلافات بينها في ذلك، وأسبابها ونتائجها.

وفي النهاية يطرح المبحث سؤالاً عن طبيعة التغيير (استراتيجي أم تكتيكي مرحلي؟) في السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج، عقب تولي حسن روحاني رئاسة الجمهورية في إيران، ويحاول الإجابة عليه.

وتناول المبحث الرابع، تفصيلاً «قضايا النزاع وملفات التفاعل بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي» التي أثرت على العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في كل مراحلها، فتناول المبحث البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى، ومسار العلاقات، من خلال استعراض طبيعة الموقف الخليجي تجاهه، والعوامل المؤثرة على هذا الموقف، سواء لجهة مخاطر وتأثيرات تطوير إيران قدراتها النووية على الدول الخليجية، أو مخاطر نشوب صراع عسكري بسببه، وأيضاً الاختلاف في الموقف تجاهه بين تلك الدول. ثم تأثير اتفاق جنيف المؤقَّت بين إيران ومجموعة

الدول الخمسة + واحد على دول الخليج، وموقفها منه.

كما تناول المبحث قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قِبل إيران، وعرض تاريخياً لها، وكيفية إدارة إيران هذا الملف، كأحد أهم الأزمات مع دول الخليج. ثم تناول تهديدات إيران باستخدام القوة، واستعراضها، سواء من خلال التهديد بغلق مضيق هرمز، وتهديد الملاحة في الخليج، أو عبر المناورات البحرية الإيرانية، وأسباب ذلك، وتأثيره على العلاقات مع دول الخليج. أيضاً، تناول المبحث العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، موضحاً حجم القدرات الاقتصادية لكل منهما، ومركزاً على تناول العلاقات الاقتصادية بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، كنموذج استثنائي.

وأخيراً تعرض المبحث لملف مهم، طالما عمل على توتير العلاقات بين إيران ودول الخليج، وهو علاقة إيران بالشيعة في تلك الدول، فقد تناول هذه المشكلة من زاوية توضيح ارتباط مطالب الشيعة في دول الخليج بطبيعة أوضاعهم فيها، وحجم التباينات في هذه الأوضاع بين دولة وأخرى، وكيفية تعاطي الحكومات الخليجية مع مطالب الشيعة، وأثره على استثمار إيران لهم، لذلك طرح المبحث سؤالاً، مستهدفاً أهمية تقديم إجابة له، وهو: «المشكلة الشيعية» في دول الخليج، هل هي أحد تجليات أزمة المواطنة في دول الخليج أم تجليات الصراع مع إيران؟

أما المبحث الخامس، فقد جاء تحت عنوان: «استراتيجية التفاوض الإيرانية مع دول الخليج (المنطلقات/الركائز/التكتيكات)»، وتناول منطلقات استراتيجية إيران في تفاوضها حول القضايا الخلافية مع دول الخليج، والتي دائماً ما كانت ثابتة، مع اختلاف التيار الحاكم في إيران وتوجهاته، فقد اعتمدت على شعور إيراني بالتفوق على مستويات عدة: (طائفية، وعرقية، وإقليمية)، وبأهليتها للقيادة الإقليمية، وتعد جزءاً من استراتيجية النظام الكبرى لتحقيق المشروع الإسلامي والإقليمي، الثابتة وضعية دول الخليج فيه.

ثم يتناول المبحث ركائز وتكتيكات استراتيجية التفاوض الإيرانية مع دول الخليج، والتي تتغير بتغير الظرف الإقليمي، وتبدل قائمة أولويات النظام الإيراني، وتمثلت في إدارة إيران عملية ديناميكية تعددت فيها استخدامات مقومات القوة للدولة الإيرانية، من أجل المساومة، أو التهديد، أو فرض الرؤية، واستخدامها أيضاً لنفوذها الإقليمي، وامتلاكها أوراق ضغط إقليمية كثيرة، ومحاولاتها الدائمة لاستخدام الزمن كعامل في إدارة عمليات التفاوض، ومعالجة الأزمات، ولاختراق البيئات المحلية في

دول الخليج، مستثمرة مقومات قوتها الناعمة، وعبر آليات ثقافية وإعلامية. ويوضح المبحث كيفية استفادة إيران من وراء كل ذلك، لتحقيق أهدافها، سواء لجهة تشتيت دول الخليج، كخصم، أو إنهاكها، والضغط عليها، وفي الأخير تعظيم المكاسب الإيرانية.

واستعرض المبحث السادس: «الموقف الإيراني من تغير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط»، وبدأ برصد أهم التحولات التي شهدتها الإدارة الإيرانية على صعيد سياستها الخارجية، منذ نشأة الجمهورية الإسلامية، لفهم طبيعة تعامل طهران مع القضايا الإقليمية. ثم انتقل إلى تناول ثورات «الربيع العربي» من منظور الإدارة الإيرانية، على عدة مستويات، كونها إحدى أهم التحديات الجيو ـ سياسية التي واجهت الإدارة الإيرانية، موضحاً كيفية تأثيرها في الرؤية الإيرانية لنفوذها الإقليمي، وإدارته، ومتطلباته، فيتناول أهمية ثورات الربيع العربي في سوريا، والبحرين، واليمن، ومصر، بالنسبة لطهران في سياق علاقاتها الإقليمية والدولية.

أما المبحث السابع، والأخير، فحاول وضع «رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي»، من خلال تحديد المحددات التي ستوجه مسار تلك العلاقات، سواء تلك المتعلقة بحدود التغيير المحتمل، في مدركات وسياسات النظام الإيراني، أو أنظمة دول الخليج، أو مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة، أو المتعلقة بتطورات الملفات التفاعلية بين الطرفين في الإقليم. ووضع المبحث، استناداً إلى المعطيات الداخلية الإقليمية والدولية الراهنة، وما قد تفرضه التطورات، عدة سيناريوهات للمسارات المحتملة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

وأخيراً قدم تصوراً لأهم الإجراءات التي يتعين على الطرفين اتخاذها لبناء الثقة بينهما، إذا أرادا أن تسير العلاقات في مسار تعاوني، بما يخدم مصالحهما.

وفي نهاية الدراسة، جاءت «التوصيات».

مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث

فبراير ٢٠١٥م

المبحث الأول
تطورات النظام السياسي الإيراني وسلطاته الرئيسية

أولاً ـ قيام الثورة الإيرانية في إيران.

ثانياً ـ طبيعة النظام السياسي الإيراني قبل الثورة وبعدها.

يُعد النظام السياسي الإيراني حالة فريدة بين الأنظمة السياسية في العالم، إذ يجمع النظام الإيراني بين الدولة الدينية متمثلةً بسلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (وفق نظرية الولي الفقيه) وهو أعلى مناصب البلاد بموجب الدستور، وبين النظام الديمقراطي حيث يتم انتخاب رئيس للدولة وانتخاب برلمان بالاقتراع السري المباشر. وهكذا تختلط مشروعية النظام السياسي في إيران بين نظرية «ولاية الفقيه» التي أرساها روح الله الخميني[1] (مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ـ وهي إحدى

---

(١) السيد روح الله الموسوي الخميني (١٩٠٢ ـ ١٩٨٩)، قائد الثورة الدينية الشعبية من المنفى، التي أسقطت شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي عام ١٩٧٩، في بداية الستينيات أعلن الشاه ثورة بيضاء، نادى فيها بحقوق المرأة والتعليم اللاديني، فشنَّ الخميني هجوماً شديداً على سياسة الشاه، الأمر الذي أدى إلى سجنه عام ١٩٦٣ ثم نفيه عام ١٩٦٤ خارج إيران، فذهب إلى تركيا أولاً ثم إلى مدينة النجف المدينة المقدسة عند الشيعة جنوبي العراق، حيث مكث هناك ١٣ عاماً وكون مبادئه حول حكم الولي الفقيه والتي تنادي بأن يتولى رجال الدين الحكم، وقام الخميني بنشر معتقداته بين طلابه.

في السبعينيات غادر النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني يحث الإيرانيين على إسقاط الشاه وحليفته أميركا، وكانت رسائله تسجل وتستنسخ على أشرطة موسيقية وتهرب إلى داخل البلاد، وتوزع سريعاً بين الناس، كما كان لرسائله التي تبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من إيران في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩.

عاد الخميني إلى إيران، وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٩ أجيز الدستور الجديد وأعلنت إيران =

أشكال الفقه الشيعي الاثني عشري - وتنص على ضرورة وجود فقيه معصوم يقود الأمة حتى ظهور «المهدي» - والمقتضيات الحداثية والديمقراطية عبر الانتخابات المباشرة من ناحية أخرى.

ويعتمد النظام الإيراني على عدة مؤسسات شُكلت بهدف تقوية نفوذ النظام داخل المجتمع، والقضاء على الحركات المعارضة القومية أو السياسية التي تستهدف خلخلته، أو التأثير على طبيعة بنيته.

سبق تأسيس الأسرة البهلوية في إيران عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، تفاعلت فيما بينها وهيأت الظروف الموضوعية التي مكنت رضا المازنداني[١] من الوصول إلى عرش إيران بعد أن قام بعزل أحمد شاه، آخر ملوك الدولة القاجارية، بمساعدة قوى داخلية وخارجية، كانت هذه القوى مختلفة في أهدافها إلا أنها متفقة جميعاً على ضرورة إزاحة العائلة «القاجارية» عن العرش إلى الأبد[٢].

كانت إيران أيام حكم القاجاريين مقسمة بين روسيا وبريطانيا وفقاً للاتفاق الودي الذي وُقِّعَ بين الطرفين في العام (١٩٠٧م)، والذي نص على تقسيم إيران بين الحليفين، على أن تسيطر روسيا على المناطق الشمالية الغنية، وتسيطر بريطانيا على الجنوب الغني بالنفط.

أولاً - قيام الثورة الإيرانية في إيران:

شهدت الدولة الإيرانية خلال القرن الماضي تغييرات كثيرة اتسمت معظمها بالثورية، وما يفسر النزعة الثورية عند الشعب الإيراني علاوةً على الشعور القومي أن

= جمهورية إسلامية، وسمي الخميني إماماً وقائداً أعلى للجمهورية. في أول سنتين من توليه الحكم أزيلت كل الآثار الغربية.

(١) كان مؤسس السلالة، رضا خان (١٨٧٨ - ١٩٤١م) قائداً على فرقة القوات الكازاخية في عهد دولة القاجاريين. قام سنة ١٩٢١م وهو على رأس وزارة الحربية (الدفاع) بحل الحكومة. تولى مابين سنوات ١٩٢٣ - ١٩٢٥م منصب رئيس الوزراء. بعد أن قام بخلع آخر الشاهات القاجريين سنة ١٩٢٥م، أجبر البرلمان (المجلس الوطني) على أن ينتخبه شاهاً على البلاد. للمزيد انظر:
http://www.iranchamber.com/history/reza_shah/reza_shah.php .

(٢) حسن كريم الجاف، موسوعة إيران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المجلد الرابع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص٤١.

لديه اعتقاده بالمعتقد الشيعي القائم أساساً على مبدأ المظلومية، فالعقل الجمعي الشيعي مبني على أساس أن الشيعة ظلموا منذ أيام الخلافة الراشدة عندما سُلِبت الخلافة من علي بن أبي طالب على يد الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين). وإيران كغيرها من دول العالم الإسلامي ودول العالم النامي، فهي كانت تعاني من المشاكل الاقتصادية، والتحديات التي تفرضها عملية التحديث، في إطار من هيمنة القوى الكبرى في القرن العشرين، إلا أنها اختصت وارتكزت على متغيرين هامَّين؛ الأول: الطابع الخاص والمكثف للتدخل الأجنبي من جهة، والثاني: تنامي دور الفقهاء في المجتمع وعملهم على إنتاج فكر سياسي، ورؤية أيدلوجية خاصين بالدولة الإيرانية، وقد وجد هذا الفكر طريقه للتطبيق في الربع الأخير من القرن العشرين[(١)].

كانت الثورة الإيرانية أبرز وأهم هذه التغييرات على الإطلاق، حيث رسمت هذه الثورة ملامح الدولة الإيرانية الثيوقراطية، التي تتخذ من المذهب الشيعي الاثني عشري مذهباً سياسياً رسمياً للدولة، تحكم باسمه وتتحرك نصرةً له وتخوض الحروب لأجله.

قامت الثورة الإيرانية في إيران نتيجةً لعوامل تراكمية، بدأت منذ الحرب العالمية الأولى التي أفضت إلى تقسيم إيران بين روسيا القيصرية وبين بريطانيا، ومن ثم سيطرة العائلة البهلوية على الحكم في إيران بعد أن قام الشاه «رضا بهلوي» بعزل آخر ملوك الدولة القاجارية (أحمد شاه) في عام ١٩٢٥م. ولكن تخوف كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا من تعاون رضا شاه مع النازية الألمانية، دفعهما إلى احتلال جزء كبير من إيران وإكراه رضا شاه على التنازل عن مسؤولياته ونفيه خارج البلاد، واستدعوا ابنه (محمد رضا شاه)[(٢)] لتولي الحكم لتبدأ حقبة جديدة من الحياة السياسية في إيران تمثلت بإقامة علاقات وطيدة مع الغرب وخصوصاً مع أمريكا، حتى أُطلق عليه لقب «شرطي الخليج».

وفي بداية الخمسينيات نشب خلاف بين الشاه وبين (محمد مصدق)[(٣)] للسيطرة

---

(١) بكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، دراسة منشورة على موقع: «مركز الحضارة للدراسات السياسية» بالقاهرة، ص١٧٩، http://hadaracenter.com.

(٢) محمد رضا بهلوي (٢٦ أكتوبر ١٩١٩ إلى ٢٧ يوليو ١٩٨٠)، وُلد الشاه في مدينة طهران الإيرانية، وكان آخر شاه يحكم إيران قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، واستمر حكمه من١٩٤١ إلى ١٩٧٩: http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Reza_Pahlavi.

(٣) محمد مصدق (١٦ يونيو ١٨٨٢ ـ ٥ مارس ١٩٦٧)، رئيس وزراء إيران الأسبق، انتخب مرتين سنة ١٩٥١ و١٩٥٣، وخلعته المخابرات الأمريكية السي آي ايه، والبريطانية MI6 في عملية مشتركة =

على الحكم في إيران، حيث تنامت فكرة تأميم صناعة النفط httpΩ//fanack.com/ar/ countries/iran/economy/oil-and-gas/ في إيران، وساهم مصدّق في تمرير مشروع قانون في البرلمان يهدف إلى تأميم شركة النفط البريطانية. فازدادت شعبية مصدق وتنامت سلطته، وأُرغم محمد رضا على تعيين مصدّق رئيساً للوزراء. حاول الشاه أن يُقيل مصدّق، ولكنه فشل في ذلك فقام مؤيدو مصدّق بطرده خارج البلاد لفترةٍ وجيزة عاد بعدها مدعوماً من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان قامتا بتنفيذ عملية انقلابية (سميّت بعملية أجاكس) على مصدّق وأعادوا فيها الشاه إلى الحكم، وبعد إبعاد محمد مصدق عن السلطة نقطةَ تحوّل في التاريخ الإيراني، فقد تم بهذا الإبعاد إيقاف مسيرة إيران نحو الديمقراطية والحداثة[١] .

استمر الشاه في سياسته القمعية حتى عام ١٩٦٣م عندما أعلن عن «الثورة البيضاء»، حيث هدد كبار الملاك الزراعيين بنزع ملكياتهم، كما أنذر رجال الدين بسحب الأراضي التي بحوزتهم، ومنح المرأة حق الانتخاب، ولكن إصلاحات الشاه قوبلت بمعارضة مكثفة من رجال الدين، وبدأت المعارضة تشمل الطلاب وشباب رجال الدين، والعاملين في المهن التجارية، والجمعيات الاجتماعية، وكان على رأس الغاضبين آية الله الخميني، الذي اتهم الشاه بمعارضة الدستور والشريعة، كما اتهمه بأنه باع إيران للأمريكيين. وخطب أثناء احتفالات محرم في ذكرى مقتل الإمام الحسين

= سميت بعملية أجاكس. وقد بدأ حياته السياسية عام ١٩٠٦ حينما أصبح نائباً ببرلمان إيران، ثم أصبح وزيراً عام ١٩١٧، وفي عام ١٩٤٤ أسس حزب الجبهة الوطنية وأصبح رئيساً له، وفي عام ١٩٥٠ تم اختياره كرئيس للوزراء. قامت إدارته بإجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة مثل الضمان الاجتماعي، وتنظيم الإيجارات واستصلاح الأراضي. ولكن يبقى تأميم صناعة النفط الإيرانية هي النقطة الأبرز في سياسة حكومته حيث كان البريطانيون يسيطرون عليها منذ ١٩١٣ من خلال شركة النفط الأنجلو ـ إيرانية (APOC / AIOC.) (سميت لاحقاً باسم شركة النفط البريطانية أو BP). وتسببت قراراته في تأميم شركات النفط في إزاحته في انقلاب عليه يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٣ بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان، (ويعرف بالفارسية بانقلاب ٢٨ مرداد١٣٣٢ حسب التقويم الإيراني)، فقد طلبت المخابرات البريطانية مساعدة السي آي إيه في تنفيذ الانقلاب واختيار الجنرال فضل الله زاهدي ليخلف مصدق، فأسقطت الحكومة وسجن مصدق ثلاث سنوات ثم أطلق سراحه، إلا أنه استمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته سنة ١٩٦٧:

http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Mosaddegh.

(١) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦ ـ ١٩٧٩)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص١٦٩ ـ ١٧٦.

بن علي، منددا به وبسياساته، وحرض الجماهير على التظاهر والإضراب ضده، وبالفعل أضربت الأسواق واشتعلت المظاهرات التي استطاع الشاه السيطرة عليها، وقمعها، ثم نفي الخميني إلى العراق، بعد ذلك بعدة أشهر، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، وما قدمه من وعود وتنازلات لاحتواء الموقف، فإن ما حدث كان تجربة عملية تم فيها اختبار مدى تأثير الخميني على الجماهير، تلك الوسيلة التي استخدمها بشكل أفضل من ١٩٧٧م حتى ١٩٧٩م، وساعدته عدة عوامل، على رأسها: استمرار الغضب الشعبي من الشاه وسياساته[١].

لم يكن للمؤسسة الدينية الإيرانية حضوراً سياسياً يُذكر في عهد العائلة البهلوية، حيث اتخذ رضا شاه التحديث أسلوباً له في إدارة الدولة وسار على نهج (مصطفى كمال أتاتورك) في تركيا. واستمر محمد رضا شاه على نهج والده، في تهميش وتحييد المؤسسة الدينية، حتى أن فاعلية طبقة رجال الدين الشيعة في الوقوف ضد حكم محمد شاه كانت محدودة، والأقل تأثيراً بين القوى الثورية خلال المراحل الأولى من الاحتجاجات التي أدت إلى قلب نظام الحكم في إيران عام ١٩٧٩م، إذ اعتمدت الاحتجاجات على عدة تنظيمات سياسية هي: «فدائيان إسلام» و«حزب توده الشيوعي» و«فدائيان خلق» و«مجاهدي خلق»، ولم تتضح معالم التيار الديني الشيعي المعارض للشاه حتى العام ١٩٧٧م، بعد أن أصبح لرجال الدين الشيعة موقف واضح من الثورة التي كانت قد بدأت على صورة أعمال متفرقة منذ سنواتٍ طويلة[٢].

ومع نجاح الثورة الإيرانية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ إيران المعاصر، حملت أبعاداً دينية ومذهبية واضحة بُنيت على أساسها دولة ثيوقراطية بعد أن استطاع الخميني أن يَجُرَّ الثورة لصالح التيار الديني الذي قاده من فرنسا.

أدت سيطرة رجال الدين على الثورة إلى تمكين الفكر الديني الشيعي من الوصول إلى سدة الحكم والسيطرة على جميع مفاصل الدولة وأصبحت نظرية ولاية الفقيه هي النظرية التي تحكُم البلاد، ويرجع الفضل في ذلك إلى الخميني الذي قام بتحويل النظرية من فكرة إلى واقع سياسي، بعد أن كانت النظرية تنادي بـ«ولاية الفقيه

(١) المرجع نفسه، ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) النظام السياسي في إيران، مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، دراسة صادرة عن مركز سورية للبحوث والدراسات بتاريخ ٢٦ ـ ١ ـ ٢٠١٤:

http://www.syriasc.net.

العامة» عن المهدي المنتظر في أمور القضاء والعبادة، حتى قام الفقيه الشيعي (أحمد مهدي الكاشاني) بتطوير النظرية وجعلها شاملة لجميع مناحي الحياة، ودعا الفقهاء عام ١٨٦٧م إلى تولي زمام أمور الإدارة والحكم لجماهير الشيعة، ليتبنى الخميني هذه النظرية فيما بعد ويقوم بتطبيقها في حكم البلاد بعد نجاح الثورة(١).

اعتمد الخميني على أسلوب التلون والمراوغة مع شركائه في الثورة، وقد تجلّى هذا الأمر واضحاً في (مسودة وثيقة باريس) والتي لم تأتِ قط على ذكر ولاية الفقيه ولا عن صلاحيات رجال الدين، وصادق عليها الخميني نفسه، ومن ثم صادق عليها مجلس قيادة الثورة. يقول الدكتور علي نوري زادة، وهو كاتب وصحفي إيراني: «إن نسخة باريس الدستورية كانت نموذجاً راقياً في إقرار الحرية والعدالة، ولو أنها اعتمدت في ذلك الوقت، ولم يجر تغييرها لكان النظام القائم في إيران المنبعث من مسودة الدستور التي تمَّ إعدادها في باريس من بين أفضل الأنظمة تقدمية وديمقراطية(٢).

لكن الخميني تراجع عن «وثيقة باريس» وبدلاً من أن يشكل الجمعية التأسيسية (المتفق عليها من قبل قادة الثورة) قام بتشكيل مجلس الخبراء الذي كان يضم أعضاء شبه منتخبين، وأُقر مبدأ ولاية الفقيه في مجلس الوزراء التابع للخميني (٣).

وكان يخيل للناس كافة أن اختيار الخميني قائداً للثورة يعطي تماسكاً للشعب الإيراني في نضاله ويجتمع تحت لوائه من كل صنف ونوع، فلم يفكر أحد قط أن الثورة إذا نجحت فإن مرشدها سيحتكر السلطة لنفسه ولزمرته، بل كان التصور السائد أن الرجل يقود الثورة وهو غير طامع في الحكم راغباً عنه، ولذلك لم تجد الفئات السياسية خيراً من الخميني للعمل على جمع الفئات السياسية المختلفة الأهواء تحت راية الثورة التي يقودها، وقد أقسم أمام العالم أنه لا هو ولا زمرته يطمعون في أي شيء من مكاسب الثورة، بل لا يريدون لأنفسهم جزاء ولا شكورا، وأنهم سيعتزلون السياسة عندما تنجح الثورة، ويعودون إلى مدارسهم الدينية في قُم(٤).

(١) بالرغم من قوة وتبني نظرية ولاية الفقيه من قبل غالبية الشيعة، إلا أن هناك طرفاً آخر لا يرى سنداً لهذه الولاية ويحصرها في النبي صلى الله عليه وسلم وفي الأئمة المعصومين الاثني عشر.

(٢) عبد الستار الراوي، أوراق إيرانية (تأملات في الفكر والتجربة)، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ص٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٦.

(٤) موسى الموسوي الثورة البائسة، ٢٠٠٧، ص٩.

عندما وصلت الثورة إلى مرحلة الغليان لم يستطع الشاه وجيشه ومخابراته ومليارات الدولارات التي صرفت على تسليح قوات الأمن أن تعترض طريقها فدمرت الأخضر واليابس، وأطاحت بعرش كان عمره ألفين وخمسمئة عام، وجيش كان قوامه أربعمائة ألف جندي، مدجج بأحدث أنواع الأسلحة، ومخابرات كانت من أقوى المخابرات في الشرق الأوسط، ليتم الإعلان عن «الجمهورية الإسلامية».

في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩م، هرب (محمد رضا) شاه بهلوي خارج البلاد، وعاد الخميني وتسلم القيادة. وفي الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه هاجم مجموعة من الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران، وطالبوا بالشاه مقابل إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في السفارة. وبقي الشاه خارج إيران وتوفي في مصر عام ١٩٨٠م.

ثانياً ـ طبيعة النظام السياسي الإيراني قبل الثورة وبعدها:

أ ـ طبيعة النظام السياسي قبل الثورة:

ظهرت الدولة البهلوية في ظل تدهور اقتصادي وسياسي وفكري أيضاً، فحاول مؤسس الدولة أن يُقيم دولة قومية مركزية قوية، وتلاه ابنه وتبنى مشروع الغرب للتحديث، لم تنجح مساعي الشاه رضا بهلوي في إقامة دولة مركزية، فبعد انهيار روسيا والدولة العثمانية وألمانيا في الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا باحتلال معظم الأراضي الإيرانية، وساندت الشاه والحكومة والعسكريين، ولكن لم تَنْصَعِ القبائل الكبرى لهذا الوضع، وهو ما أفشل المساعي لبناء هذه الدولة.

كانت الدولة الإيرانية في زمن الحكم البهلوي دولة ملكية حالها حال من سبقها من الأُسر الحاكمة، وكان الشاه يعتلي هرم السلطة في الدولة، ويجمع جميع السلطات بيده، وفي زمن الشاه محمد رضا بهلوي أصبحت سطوته على مؤسسات الدولة أكبر من سلفه، حتى أنه جعل جميع فروع المؤسسة العسكرية تحت إدارته المباشرة، مما عجل في سقوطها تباعاً أمام المد الثوري.

ساعدت الدول الكبرى، آنذاك، العائلة البهلوية بإقامة دولتهم وتوطيد حكمهم، بدءاً بمساعدة رضا شاه وانتهاءً بتنصيب محمد رضا شاه ملكاً بدل والده، لذا كانت تلك المرحلة تتميز بتبعية الدولة الإيرانية للقوى الغربية في سياستها الداخلية وكذلك الخارجية، حتى الأصوات التي نادت بضرورة إنصاف إيران وإعطائها حقها (من

ثروتها) تم إسكاتها بالتعاون مع الملك والحكام التابعين للدول الغربية، كما حصل مع رئيس الوزراء، محمد مصدق، الذي تم الانقلاب عليه بالتعاون بين محمد رضا شاه والمخابرات البريطانية والأمريكية، بمجرد أنه نادى بتأميم شركات النفط الإيرانية.

إذاً لم تكن إيران سوى مستعمرة مقسمة بين القوى الكبرى متمثلةً بروسيا وبريطانيا اللتان تقاسمتا إيران قبل الحرب العالمية الثانية، وقبل أن تثبت أمريكا قدميها في إيران، فقد كانت أمريكا أول من اعترف بحكم الشاه رضا عام ١٩٢٥م، كما تم تعيين السفير هورني بروك سفيراً في طهران بدرجة وزير، بقيت العلاقات الدبلوماسية قوية ووطيدة بين الطرفين، حتى استطاعت أمريكا أن تتغلغل في القطاعات الإيرانية المختلفة (في مجال التجارة، والتنقيب عن الآثار، وحقول البترول، والتبشير، والتعليم، وكمستشارين في المؤسسات الإيرانية المختلفة)[١].

وعلى المستوى الداخلي، فقد كان لرضا بهلوي علاقة جيدة مع المؤسسة الدينية الشيعية، التي كانت تتمتع بامتيازات وحصانات عديدة منذ زمن إسماعيل الصفوي[٢]، وكان لها تأثير واسع على الطبقات الوسطى والفقيرة في المجتمع، كما أن رجال الدين كانوا تجاراً ومن كبار الإقطاعيين، ونذكر على سبيل المثال: أن المجرم أو السارق أو المعارض السياسي إذا دخل إلى مسجد أو إلى منزل رجل دين فإن ذلك يمنحه حصانة

(١) آمال السبكي، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

(٢) أبو المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي، أو إسماعيل بن حيدر بن الجنيد الصفوي (٢٥ يوليو ١٤٨٧م - ٢٣ مايو ١٥٢٤م) مؤسس الدولة الصفوية في إيران، هو شاه إيران (١٥٠١ - ١٥٢٤) والقائد الديني الذي أسس الحكم للصفويين. وهو سليل عائلة دينية لها تقدير، ويرجع بعض المؤرخين أصل الصفويين إلى الإمام الكاظم وبالتالي إلى الإمام علي بن أبي طالب، إلا أن هذا النسب كان دوماً عرضة للطعن والخلاف بين المؤرخين.

تمكن إسماعيل الصفوي وأنصاره من خوض عدة معارك ضد حكام بعض المناطق في إيران والتغلب عليهم، وتساقطت في يده كثير من المدن الإيرانية، وتوج جهوده بالاستيلاء على مدينة «تبريز» عاصمة آق قويونلو، ودخلها دخول الفاتحين، ثم أعلنها عاصمة لدولته.

وبدخول إسماعيل مدينة تبريز تم تتويجه ملكاً على إيران، ولقبه أعوانه بأبي المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي وكان ذلك في العام (١٥٠٢) كانت إيران تدين بمذهب السنة ولم يكن فيها سوى أربع مدن شيعية هي: آوه، قاشان، سبزوان، قم. وعقب تتويج إسماعيل الصفوي ملكاً على إيران أعلن المذهب الشيعي مذهباً رسميًا للدولة عن طريق القوة، فيقول المؤرخ السني قطب الدين النهروالي عن إسماعيل الصفوي: «قتل خلقاً كثيراً لا يحصون عن ألف ألف نفس». انظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Safavid_dynasty.

من الاعتقال والملاحقة[١]. لقد أدرك رضا بهلوي أن حكمه لن ينجح إلا بالتعاون مع رجال الدين والتودد لهم فقام بمشاركتهم في الطقوس الدينية الشيعية لكسب ثقتهم ومودتهم.

لكن الصدام بدأ بين رضا بهلوي والمؤسسة الدينية عندما افتتح مدارس للإناث في العواصم الكبرى وسمح بخلع الحجاب والتجوال من دونه برغم اعتراضات رجل الشارع الإيراني، وجاء الخلاف الأكثر عنفاً عندما أنشأ الشاه عدداً من المحاكم المدنية في المدن يقع على عاتقها تسجيل الملكيات والوثائق الرسمية وتسجيل عقود الزواج أيضا، وبذلك سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين في القضاء حيث اقتصرت اختصاصاتهم على قضايا الأحوال الشخصية، ثم أدخل تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية ذاتها برفع سن الزواج. كما منع رجال الدين من ممارسة القضاء عام ١٩٣٦م، إلا بعد الحصول على شهادة الحقوق من جامعة طهران أو جامعة أوروبية، وبذلك ابتعد كثير منهم عن شؤون القضاء. كما فرض الشاه لبس الملابس العصرية على رجال الدين، وحظر لباسهم إلا بعد الحصول على إذن رسمي، وألغى بعض المناسبات الدينية وأحلَّ محلها مناسبات قومية، كما منع الاحتماء بالمساجد والأضرحة، وقلص عدد المدارس الدينية. وكانت الضربة القاصمة لموارد المؤسسة الدينية باستيلاء رضا بهلوي عام ١٩٣٥ على ممتلكات الأوقاف، التي كانت تابعة للمؤسسة الدينية ومصدراً مهماً لدخولهم، وأحد أعمدة استقلالهم عن مالية الدولة وحكومتها[٢].

كانت إيران في تلك الفترة ساحة حرب وصراع على النفوذ وعلى الثروات بين دول (المحور) بقيادة ألمانيا وبين أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، وكان الشاه يميل لدول (المحور) في تلك الفترة، مما اضطر (الحلفاء) إلى عزله من منصبه خوفاً على مصالحهم، وخوفاً من تعاونه مع النازية الألمانية، وتم ذلك في عام ١٩٤١م، وتم تنصيب ابنه (محمد رضا بهلوي) ملكاً على إيران، لتبدأ مرحلة جديدة من التبعية السياسية والاقتصادية الإيرانية للغرب، تحت ذريعة التحديث والمسير نحو الديمقراطية.

بدأ محمد رضا بهلوي حكمه بإصدار عفو عن الموقوفين السياسيين والأجانب الذين كانوا معتقلين أيام حكم والده رضا بهلوي، لكي يعطي تصوراً بأنه رجل

(١) حسن كريم الجاف، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

(٢) آمال السبكي، مرجع سبق ذكره، ص٨٠ ـ ٨٢.

ديمقراطي ولا يسعى إلى قمع الحريات والقضاء على المعارضين.

وفرض محمد رضا نفسه كمشرف ومراقب لشؤون الدولة بلا منازع. وجاءت كلٌّ من حكومتي عبد الحسن بر (١٩٤٨م)، ومحمد ساعد (١٩٤٩م) اللتين لقيتا معارضة من الرأي العام، لتفسحا المجال أكثر أمام الملك الشاب الذي لم يكن عمره يتجاوز الثلاثين سنة بعد، للتدخل في شؤون الحكومة وقوات الجيش. كما أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها في جامعة طهران على يد صحافي (فبراير ١٩٤٩م) أتاحت الفرصة له ولحاشيته لحل الأحزاب المعارضة. وفي سنة ١٩٤٩م أسس محمد رضا «مجلس المؤسسين» ليمارس نفوذه في منح صلاحيات للشاه في عزل الحكومة وحل المجلس. وهكذا نجح الشاه في الأخذ بزمام الأمور، واختار رؤساء ضعاف الشخصية وألحق الحكومة بملكيته[1].

وسعى محمد رضا بهلوي إلى بناء جيش قوي يكون طائعاً له، بهدف السيطرة على الأوضاع الداخلية في البلاد التي كانت تتميز بكثرة الحركات الاحتجاجية والمحاولات الانفصالية بسبب تعدد الأعراق والقوميات في إيران، بالإضافة إلى أهمية الجيش في حماية العرش والحفاظ عليه، وأن لا يكرر خطأ والده عندما تخلت عنه المؤسسة العسكرية في وجه التهديد الاستعماري الذي تعرض له، وأفضى فيما بعد إلى إقالته وإبعاده عن الحكم. فيما لم تكن السياسة الخارجية الإيرانية إبّان حكم محمد رضا بهلوي منفصلة عن إرادة وأجندات أمريكا والدول الغربية في المنطقة، وكانت الخدمات التي يقدمها محمد رضا بهلوي لهذه الدول إنما هي ردة فعل طبيعية، مقابل الخدمات التي قدموها له في توطيد حكمه وتمكينه من العرش.

وكانت سياسة إيران الخارجية سياسة توسعية في عهد الشاه تجاه الدول المجاورة لها وخصوصاً دول الخليج العربي، فقد قامت القوات الإيرانية في عام (١٩٧١م) باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، التي تقع جنوب الخليج العربي، بعد أن فشلت محاولتان سابقتان لاحتلال هذه الجزر في العامين (١٩٠٤ ـ ١٩٦٣م).

وخلال العامين (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩م) تجمعت عوامل عدة، سياسية واقتصادية

---

(١) أحمد موسى، الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران في عهد الدولة البهلوية، نقلاً عن كتاب: «روزاران» لعبد الحسين زرينكوب:

http://persanaumaroc.blogspot.com/2013/09/blog-post_21.html .

واجتماعية، أدت إلى تحالف واسع بين تجار البازار، والمؤسسة الدينية، ورموز الثورة، والمعارضة بكل فصائلها، ضد سياسات الشاه، ما أدى إلى تقوية معسكر الثورة، لكنه كان تحالفاً مؤقتاً، فمع قيام الثورة، وإزاحة الحكم الإمبراطوري، والتخلص من فساده، الذي اتحد على مواجهته الجميع، اجتاحت التيارات السياسية الدينية مؤسسات الدولة المدنية، ووضعت أسس الحكم الديني الذي انتهجته الثورة، وأضحى نموذجها السياسي.

ب ـ طبيعة النظام السياسي بعد الثورة:

اتخذ النظام السياسي الإيراني بعد الثورة ولاية الفقيه أساساً سياسيًا له، فاعتلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الهرم السلطوي في الجمهورية الوليدة. ويجمع المراقبون والباحثون السياسيون على أن النظام السياسي الإيراني يُعد من أعقد الأنظمة السياسية في العالم، ذلك أن النظام الإيراني يجمع بين الدولة الثيوقراطية وبين النظام الديمقراطي الحديث، علاوةً على أنه يتكون من منظومة معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تشارك وتؤثر في عملية اتخاذ القرار.

تنقسم السلطات في النظام الإيراني، إلى سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف الولي الفقيه، وقد شُكلت البنية الأساسية لنظام الحكم من نظرية الولاية المطلقة للولي الفقيه، وتقسم هذه البنية إلى مؤسسات ومجالس وهيئات متعددة، وسنتناول هنا المؤسسات التي تشمل السلطات الأربعة، وهي: مؤسسة الولي الفقيه، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، أما المجالس والهيئات والمؤسسة الأمنية، والاقتصادية، فسيتم تناولها في الفصل القادم الخاص بالقوى المشكلة والمؤثرة في صناعة الاستراتيجية الإيرانية.

السلطة الأعلى (الولي الفقيه):

يأتي المرشد الأعلى على رأس بنية السلطة، ويتحكم في كل القرارات الرئيسة في النظام بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر شبكة من ممثليه ومن يعيِّنهم، وتعتبر نظرية ولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فلا يستقيم النظام إلا بها، ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها وذلك وفقاً للدستور، وهي تعكس إيمان الخُميني بقوة فى أن الإسلام لا يحتوي على قواعد وأحكام عامة تتعلق بإدارة المجتمع، ولكنه يؤسس شكلاً محدداً للحكم، وبالتالي فالمرشد ـ باعتباره الولي الفقيه

- يتمتع بوضع شديد التميز ويتدخل في معظم سلطات الدولة وذلك وفقاً للمادة (٥٧) من الدستور، والتي تنص على أن: «السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض»، وعندما تمَّ تعديل هذه المادة في ١٩٨٩م، كان تعديلها هو إضافة صفة «المطلق» لإشراف ولي الأمر، وحذف الجملة الخاصة بأن التنسيق يتم بواسطة رئيس الجمهورية[١].

وقد قام الخميني بتثبيت حكمه وسلطته عن طريق تشكيل «سلاح الحرس الثوري» في بداية تسلمه للحكم، وإقامة شبكة من اللجان، الهدف منها: إجهاض أيِّ تهديد يُوجّه للدولة.

ويحدد الدستور مسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه بصفة أكبر وهذه الصلاحيات هي[٢]:

١ - تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ - الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣ - تعيين ستة من أعضاء «مجلس الوصاية» (مجلس خبراء القيادة) المكوَّن من اثني عشر شخصاً مهمتهم التأكد من انسجام التشريعات مع العقيدة الإسلامية.

٤ - إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٥ - تولي القيادة العامة للقوات المسلحة.

٦ - إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٧ - اختيار أربعة من الأعضاء السبعة في «المجلس الأعلى للدفاع القومي»، وهو أعلى هيئة عسكرية صانعة للقرار في الدولة.

---

(١) عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-30-05-11-1.htm .

(٢) دستور الجمهورية الإسلامية، موقع وزارة الخارجية الإيرانية:

http://ar.mfa.ir/index.aspx?siteid = 2&pageid = 142 .

٨ ـ نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ ـ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ت ـ رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

ث ـ رئيس أركان القيادة المشتركة.

ج ـ القائد العام لقوات حرس الثورة الإيرانية.

ح ـ القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٨ ـ حل الاختلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

٩ ـ حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

١٠ ـ إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية، من حيث توفر الشروط المعنية في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

١١ ـ عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس المادة (٨٩) من الدستور.

١٢ ـ العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وعند مقارنة تلك المادة بمثيلتها في الدستور قبل تعديله نجد أن اختصاصات وصلاحيات المرشد قد زادت، وتلك الصلاحيات هي: إضافة المزيد من الاختصاصات المتعلّقة بتحديد سياسات الدولة، والإشراف على تنفيذها وحل الخلافات بين أفرع القوات المسلحة وبين السلطات الثلاثة، كما أعطى حق تعيين رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون ورئيس هيئة الأركان المشتركة، وفي الجزء الخاص بالعفو فإن الاقتراح يتقدم به رئيس السلطة القضائية الذي يعينه المرشد.

وكما عُدّلت صلاحيات المرشد كذلك تمّ تعديل الشروط الواجب توافرها في

شخصه، فالمادة (٥) من الدستور المعدَّل تنص على: «في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير، وذلك وفقاً للمادة (١٠٧)»[١].

علاوة على هذا، فقد وضع «المرشد الأعلى» ممثلين شخصيين له في كافة المصالح الحكومية الهامة في الدولة، يُعرفون باسم (ممثلي الإمام) لكي يكونوا عين المرشد في هذه المؤسسات، ومهمتهم تحديداً متابعة كل كبيرة وصغيرة تحدث في هذه المؤسسات وإعداد تقارير بشكل مستمر تُقدم للمرشد، وبهذه الطريقة لا يستطيع أحد أن يخالف أوامر واستراتيجية «الولي الفقيه».

وقد قام الخميني عقب نجاح الثورة ووصوله إلى إيران مرسوماً يقضي بتشكيل جهاز «الحرس الثوري الإسلامي»، ووضع تحت إمرة المرشد المباشرة بالإضافة إلى إقامة شبكة من «اللجان الثورية» الهدف منها إجهاض أي تهديد يُوجّه للدولة.

وكان من بين مهام الحرس الثوري كبح سلطات القوات المسلحة النظامية، بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع[٢]. وقد نجح الخميني في تأمين نصرٍ سهل لمؤيديه في الصراع على السلطة في فترة ما بعد الثورة، بل إنه نجح أيضاً في ترسيخ سلطته، وإدخالها في الإطار المؤسساتي، بإقامة دولة مصغرة داخل دولة.

أما الإجراء الثالث الذي اتخذه الخميني بهدف الحفاظ على سلطته وتقوية سلطته فيتمثل بقيامه بتدعيم العلاقة بين الطلبة ومدرسيهم من داخل الدوائر الدينية، وتعود جذور هذه العلاقة إلى الستينيات، عندما نظم الخميني مع طلابه عدة مظاهرات ضد الشاه، وقد برز دور الطلبة فيها بوضوح، وتمثَّل هذا التدعيم بقيام الخميني بتعيين طلابه في المناصب الدينية والسياسية الهامة، كأئمة للمساجد وخطباء لصلاة الجمعة ومسؤولين في دوائر ومؤسسات الدولة مثل هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح رئيساً لإيران في فترة من الفترات[٣].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) الحرس الثوري الإيراني حامي الجمهورية الإسلامية، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net.

(٣) جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٦، ص٧٧.

بهذه الإجراءات استطاع الخميني السيطرة على جميع مفاصل الدولة بالإضافة إلى الرمزية ـ الكاريزما الشخصية والدينية والسياسية ـ التي كان يمتلكها إذ خولته السيطرة على الشارع الإيراني.

في عام ١٩٨٢م كان القرار بضرورة تعيين خليفة للخميني، وكان هذا القرار يمثل خطوة مهمة نحو تثبيت منصب الفقيه وإدخاله الإطار المؤسساتي، فوقع الاختيار على آية الله حسين علي منتظري(١)، وكانت خلفيته الثورية وعلاقته الشخصية بالخميني المعيارين الأساسيين لاختياره خليفةً للخميني(٢).

عارض منتظري الكثير من السياسات الإيرانية بما فيها سياسة العزلة التي فرضها النظام الإيراني على نفسه فقد شجب منتظري في خطابٍ له مسألة إطلاق الشعارات التي عزلت إيران عن الخارج. كما انتقد مبدأ ولايةِ الفقيه التي يستمد منها النظام الحاكم في إيران شرعيته، وموقفه الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، كانت مبرراً لأن يجرده آية الله الخميني من مناصبه ثم يعزله عام ١٩٨٨م(٣)، وقد بقي آية الله منتظري على نهجه المعارض حتى قبل وفاته بفترةٍ قصيرة فقد حذر آية الله العظمى حسين منتظري في ٢٥ يونيو ٢٠٠٩م، في أعقاب الانتخابات الإيرانية، من أن النظام يمكن أن يسقط إذا تواصل قمع التظاهرات السلمية في إيران. وقال منتظري في بيانٍ له: «إذا لم يتمكن الشعب الإيراني من المطالبة بحقوقه المشروعة من خلال تظاهرات سلمية وتم قمعه فإنه من المحتمل أن يؤدي تصاعد التبرم إلى تدمير أسس أيِّ حكومة مهما كانت قوتها»(٤).

تسلم خامنئي منصب المرشد الأعلى، بعد وفاة الخميني في العام ١٩٨٩م، ولم يكن خامنئي (المرشد الأعلى الحالي) يتمتع بذات الصفات الشخصية والمؤهلات

---

(١) تتلمذ آية الله حسين علي منتظري على يد الخميني في معهد الفضيلة الديني في قم، كما أقام منتظري عدة شهور في منزل الخميني قبل نفي الأخير في نهاية العام ١٩٦٤، عينه الخميني خليفةً له، ولكن مواقف منتظري ضد ولاية الفقيه، وضد القمع الذي كانت تمارسه القوات الإيرانية ضد أبناء الشعب قادت إلى عزله في العام ١٩٨٨، ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ٢٠٠٩. للمزيد انظر: آية الله منتظري، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net .

(٢) جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

(٣) آية الله منتظري، الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره.

(٤) حسين علي منتظري، المعرفة: http://www.marefa.org .

الدينية التي كان يتمتع بها سلفه، الخميني، ولم تنطبق عليه الشروط الموضوعة في «دستور الثورة»، لذلك تم تعديل الدستور في (عام ١٩٨٩) لكي يتمكن خامنئي من شغل منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، فقد تم إلغاء الشرط الذي يقضي بأن يكون المرشد الأعلى مرجعاً للتقليد؛ بمعنى: أن يتم الفصل بين الزعامة الروحية والزعامة السياسية في فترة ما بعد الخميني.

وبعد تسلم خامنئي منصب المرشد الأعلى، قام بتعيين وجوه جديدة ليست من الرعيل الأول للثورة، وإنما حرص على أن يكون هؤلاء من أصحاب الخلفيات العسكرية أو الأمنية[١].

كما أن خامنئي اختلف تعامله مع رجال الدين، عن الخميني، وعلى مدار السنوات، فُرضت بيروقراطية جديدة على المؤسسة الدينية التي كانت مستقلة ذات يوم. فقد دفعت طبيعة الجمهورية الإسلامية، إلى جانب جهود خامنئي لتوطيد سلطته، إلى جعل الحوزات العلمية تعتمد كلية على النظام للحصول على الدعم المالي والسياسي. واليوم أصبح خامنئي مسؤولاً عن تعيين المجلس الذي يدير الحوزات العلمية الرئيسية والمعاهد الدينية ذات الصلة في إيران. كما أنه أحدث ثورة في الهيكل الإداري للمؤسسة الدينية، حيث استبدل النظام التقليدي الذي يستند على الثقافة الشفهية بنظام حاسوبي حديث يمنحه سيطرة كاملة على الحياة الخاصة لرجال الدين، وأنشطتهم العامة، وتوجهاتهم السياسية، ونفقاتهم، وممتلكاتهم العقارية. كما أن هناك آليات قسرية مثل «المحكمة الخاصة لرجال الدين»؛ و«مكتب الإحصاء»، وهو جهاز من أجهزة وزارة الاستخبارات؛ ولواء ميليشيا خاص يتألف من عصابات الملالي، ساعدته على قمع المعارضة. وقد تم سجن وإعدام المئات من رجال الدين نتيجة لتلك الهياكل، التي غالباً ما تتجاهل الإجراءات القانونية الإيرانية [٢].

وفيما يخص السياسة الخارجية الإيرانية فإن «المرشد الأعلى» ملزم بتطبيق الدستور الإيراني، وهناك الكثير من المواد الدستورية التي رسمت ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، أهمها تلك المتعلقة بتصدير الثورة الإيرانية.

---

(١) مهدي خلجي، إحكام السيطرة؛ كيف يتخذ خامنئي قراراته، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أبريل ٢٠١٤: http://www.washingtoninstitute.org.

(٢) المرجع نفسه.

السلطة التنفيذية: رئاسة الجمهورية في النظام الإيراني:

تعد الرئاسة بشكلها الحالي نتاج عملية تعديل الدستور التي تمت في العام (١٩٨٩)، عقب وفاة «الخميني»، وكان رئيس البرلمان حينئذ أكبر هاشمي رفسنجاني من المبادرين إلى التعديل؛ حيث أنشأ وبالتعاون مع الذين انضموا إليه، منصب رئاسة بمسؤوليات وصلاحيات جديدة وموسعة؛ إذ لم تكن الرئاسة حتى ذلك الوقت إلا مركز سلطة ثانوي[١].

ينص دستور عام (١٩٧٩) على توزيع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء، على أن يكون قائد السلطة التنفيذية هو الرئيس، الذي ينتخبه الشعب لفترة أربع سنوات، ويحق له خوض الانتخابات مرة أخرى ولكن لمرة واحدة فقط، ويكون دوره شرفياً، بينما تبقى السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي يعيّنه الرئيس.

بَيْدَ أن الرئيس لا يستطيع في عملية اختياره لرئيس الوزراء أن يعارض الأغلبية البرلمانية؛ إذ تستطيع الأخيرة فرض مرشحها عليه، أما رئيس الوزراء، فيعمل بصفة مستقلة عن الرئيس، ويستطيع البت في تشكيل حكومته بحرية تامة[٢].

وكان السبب الذي دفع رجال الدين في مجلس الخبراء إلى إضعاف السلطة التنفيذية بشطرها إلى نصفين على ما يبدو، هو خوفهم من أن يأتي رئيس ينتخبه الشعب بصورة مباشرة ذو صلاحيات واسعة فيقوم بمنافسة الولي الفقيه، وتقييد سلطة البرلمان، وبالتالي تقييد سلطة رجال الدين الذين كانوا يحاولون كسب النفوذ الأقوى من خلاله، وكان هذا الأمر حتى ثبتت السلطة بيد «الولي الفقيه» عن طريق إنشاء مؤسسة الحرس الثوري الإيراني، وعن طريق دفع ممثليه في المؤسسات الحكومية الإيرانية وحصر سلطات واسعة بيده.

في عام ١٩٨٩م أصدر آية الله الخميني مرسوماً يقضي بتشكيل «مجلس إعادة النظر في الدستور»، وقام بتعيين عشرين شخصاً، وعيَّن مجلس الشورى خمسة آخرين، لتصل عضوية المجلس المذكور إلى «٢٥ عضواً». وأصدر الخميني تعليماته إلى المجلس بضرورة الانتهاء من هذه المهمة في غضون شهرين[٣].

---

(١) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٤٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص٨٧.

الرئيس في الدستور الإيراني[١]:

تنص المادة (١١٣) على: «يعتبر رئيس الجمهورية أعلى مسؤول رسمي في البلاد بعد مقام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. وهو صاحب المسؤولية عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، إلا في ما يتعلق بالأمور المرتبطة بمسؤوليات مقام المرشد الأعلى».

وتنص المادة (١١٤) على: «ينتخب رئيس الجمهورية لفترة مدتها أربع سنوات بوسيلة التصويت المباشر من الشعب، ولا يجوز انتخابه مجدداً إلا لمرة واحدة».

وفيما يخص الشروط الواجب توافرها في الرئيس فنصت المادة (١١٥) على: «الرئيس يجب أن يكون منتخباً من بين الشخصيات الدينية والسياسية الحائزة على المؤهلات التالية: يكون منحدراً من أصل إيراني؛ إيراني الجنسية؛ ذا إدارة وحنكة ناجعة، حسن السلوك، أميناً، معتقداً بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعتنق المذهب الرسمي للبلاد».

وبخصوص مسؤولية ومساءلة رئيس الجمهورية فقد نصت المادة (١٢٢) على: «رئيس الجمهورية في حدود سلطاته وواجباته التي خوّلها الدستور أو غيره من القوانين مسؤول أمام الشعب، وقائد الثورة ومجلس الشورى الإسلامية».

وبالعودة إلى اختصاصات وصلاحيات «المرشد الأعلى» نجد أنه يملك سلطة رقابية وتنفيذية على رئيس الدولة أيضاً، الأمر الذي يخوله التحكم بجميع مفاصل ومؤسسات الدولة.

صلاحيات رئيس الجمهورية[٢]:

أوصت لجنة التعديلات الدستورية التي شكلت في عام ١٩٨٩، فيما يخص صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية بما يلي:

- أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية.

وهذا يعني إلغاء منصب رئيس الوزراء وحصر منصب رئاسة السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية فقط.

---

(١) موقع المركز الإعلامي لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية:
http://www.president.ir/ar/president/functions.

(٢) ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

- أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

- أن يقوم بتعيين وعزل الوزراء، (بشرط موافقة مجلس الشورى).

- الإشراف على هيئة التخطيط والميزانية، (وهي مؤسسة ذات أهمية كبيرة في إعداد السياسة الاقتصادية).

- أن يشغل الرئيس منصب رئيس مجلس الأمن القومي، (وهو عبارة عن لجنة ذات نفوذ تتألف من «١٢ عضواً» دائماً ينسقون كل الأنشطة الحكومية المتعلقة بقضايا الدفاع وأجهزة الاستخبارات والسياسة الخارجية).

رئاسة الجمهورية في عهد الخميني:

لقد أنشأ الخميني مجلساً سماه «مجلس صيانة الدستور»، هو المكلَّف باختيار من يمكن أن يُرشَّح للرئاسة، وهو أعلى هيئة تحكيمية في إيران ويتكون المجلس من اثني عشر عضواً، يعيِّن مرشد الثورة ستة منهم بشكل مباشر، أما الستة الآخرون فيرشحهم رئيس السلطة القضائية بعد ترشيح مجلس النواب، مع العلم أن رئيس السلطة القضائية نفسه يُعيَّن من قِبل مرشد الثورة، وهذا يعني أن أعضاء مجلس صيانة الدستور بكاملهم من الذين يختارهم مرشد الثورة أو يرضى عنهم، وهذا المجلس يقوم بقبول ترشيحات المتقدمين لشغل منصب رئيس الجمهورية، ومن ثَمَّ فهو لا يقبل من المتقدمين إلا من هو على علاقة قوية جدًا بمرشد الثورة[١].

أبو الحسن بني صدر:

كان أبو الحسن بني صدر أول رئيس جمهورية بعد نجاح الثورة الإيرانية، وتزامن انتخابه مع الحرب العراقية ـ الإيرانية. وقد انتخب بني صدر رئيساً للجمهورية في وقت لم يتبلور فيه بعد وضع المؤسسات السيادية في إيران[٢].

اصطدمت توجهاته الليبرالية مع التوجهات الدينية لآيات الله الذين قادوا الثورة، وحاول التعايش معهم على مدى سبعة عشر شهراً تولى فيها منصب رئيس الجمهورية لكن محاولاته باءت بالفشل، وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت عام

---

(١) مجلس صيانة الدستور، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net .

(٢) رؤساء الجمهورية الـ٦ في إيران خلال ٣٠ عاماً من الثورة الإيرانية، صحيفة عصر إيران الالكترونية: http://www.asriran.com/ar/news/12796 .

١٩٨٠ بداية النهاية لفترة حكمه القصيرة، حيث اتهم فيها بالخيانة وتعطيل المجهود الحربي، وأصدر مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني قراراً بعزله، وأصبحت حياته مهددة في الأيام القليلة التي تلت ذلك فاختفى عن الأنظار، إلى أن استطاع الهرب إلى فرنسا[١].

لقد كان اختيار آية الله الخميني للسياسي الليبرالي أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية وسيلة لطمأنة الرأي العام العالمي بشأن نظام الحكم الجديد الذي قام في إيران عام ١٩٧٩. لكن أبو الحسن بني صدر كان رئيساً دون سلطات، أو بالأحرى بسلطات مقيدة برضا وموافقة آيات الله ومجلس الثورة، الذي كان يسيطر على مؤسسات الدولة الحيوية، مثل الجيش والشرطة والقضاء والإذاعة والتلفزيون والبنك المركزي.

حاول أبو الحسن بني صدر في بداية حكمه وبعد أن حلف اليمين الدستورية أمام آية الله الخميني في يناير/كانون الثاني ١٩٨٠ أن يقوم ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لكن الجو الثوري الذي كانت تعيشه إيران لم يكن مهيئاً لقبول ذلك؛ على الأقل في ذلك الوقت.

وصلت العلاقة بين أبو الحسن بني صدر والخميني إلى مرحلة خطرة، حيث اتسعت هوّة الخلاف بينهما وتعالت أصوات كثيرة داخل مجلس الثورة مطالبة بعزله. وكانت الرسالة التي بعث بها أبو الحسن إلى آية الله الخميني، والتي طالبه فيها بحل مجلس الثورة ومجلس القضاء الأعلى، وتشكيل حكومة جديدة، كوسيلة لإنقاذ البلاد من التدهور السياسي والاقتصادي الذي وصلت إليه، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير[٢]، فلم يكد يمر على تلك الرسالة أيام قليلة، حتى توصل الخميني إلى اقتناع مفاده أن بقاء أبو الحسن بني صدر أصبح يمثل بالنسبة له مصدر إزعاج وقلق داخلي، فقرر في ٢٧ مايو/أيار ١٩٨١ عزله بعد أن اتهمه بالخيانة، وبرر تلك التهمة الخطيرة بمسؤوليته عن إعاقة عمل القوات المسلحة لصد الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية.

عزل بني صدر من جميع مناصبه، وأصبح مُداناً لدى آية الله الخميني، وهرب بني صدر إلى باريس وأصبح من أشد المعارضين للنظام الإيراني. فيما كان عزل بني

(١) أبو الحسن بني صدر، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net.

(٢) المرجع نفسه.

صدر رسالة لكل من يفكر في معارضة «المرشد الأعلى»، الذي أضحت معارضته خيانة.

محمد علي رجائي:

بعد شهرين من عزل أبو الحسن بني صدر، انتخب محمد علي رجائي، الذي كان رئيس الوزراء في عهده، رئيساً للجمهورية. وكان رجائي من الناشطين السياسيين في عهد الشاه، وسجن خلال السنوات الأربع الأخيرة من حكم الشاه. وخلال رئاسة رجائي القصيرة، كان (محمد علي باهنر) رئيساً للوزراء.

كانت فتره رئاسة رجائي من أكثر الفترات تأزماً في تاريخ إيران حيث تم خلالها عزل الرئيس السابق، وتميزت هذه الفترة بارتفاع وتيرة نشاط المجموعات المعارضة للثورة، وبدء منظمة مجاهدي خلق العمل المسلح ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذروة الحرب بين إيران والعراق، ورغم ذلك، وخلافاً للدورة السابقة، فإن تفاهماً تاماً كان سائداً بين رئيس الجمهورية رجائي ورئيس وزرائه باهنر، وكان رجائي مطيعاً للخميني على خلاف بني صدر. إلا أن فتره رئاسة رجائي انتهت باغتياله في ٣٠ أغسطس ١٩٨١ من خلال تفجير مقر رئاسة الوزراء[١].

علي خامنئي:

بعد اغتيال علي رجائي، فاز علي خامنئي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وأصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية في عام ١٩٨١م، وأعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية من ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩. واقترنت فترتا رئاسته بأهمية خاصة، وذلك لأنها سجلت تقلبات مرحلة حساسة وهي الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتحديات الكبيرة التي كانت تواجهها البلاد آنذاك[٢].

دخل خامنئي في مرات عديدة صراعات أيدلوجية مع رئيس وزرائه حول الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية. وعندما أُعيد انتخاب خامنئي لدورة رئاسية ثانية أراد استخدام تفويضه الجديد بتكليفه بالرئاسة، في عزل رئيس الوزراء مير حسين

---

(١) رؤساء الجمهورية الـ ٦ في إيران خلال ٣٠ عاماً من الثورة الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

(٢) الإمام السيد علي خامنئي، موقع علم الإسلام:

http://www.eslam.de/arab/begriffe_arab/07cha/chamenei.htm .

موسوي[١]، وكان خامنئي قد صرح علانيةً بأنه يرغب في إجراء يوسع صلاحيات رئيس الجمهورية.

أثرت وفاة الخميني في فكرة المؤسسية في إيران، حيث أدت إلى التفكير في ضرورة إعادة النظر في الدولة الإيرانية، والتحول إلى المزيد من المؤسسية في عملية صنع القرار، ومن ثم تم تقليص الشروط المطلوبة في المرشح لمنصب المرشد الأعلى للجمهورية من أجل تمكين علي خامنئي من خلافة الخميني، حيث تم ترجيح كفاح الأول السياسي على مؤهلاته الدينية، ثم تصعيد هاشمي رفسنجاني لتولى منصب رئيس الجمهورية خلفاً لخامنئي، ليبدأ الصراع في هذه المرحلة بين مؤسسات النظام الإيراني التي سيطر عليها تياران هما التيار البراجماتي بقيادة رفسنجاني، والتيار الراديكالي بقيادة (أكبر محتشمي).

في عام ١٩٨٩ تمَّ إجراء تعديلات دستورية فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية، وقد تم على إثرها إلغاء منصب رئيس الوزراء وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وكان هاشمي رفسنجاني أول من تسنم منصب الرئيس بعد المصادقة على هذه التعديلات.

علي أكبر هاشمي رفسنجاني:

علي أكبر هاشمي رفسنجاني قائد ديني وسياسي، ورئيس جمهورية إيران في الفترة من (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧). بعد سقوط الشاه، وتولي الخميني للحكم، عين

---

(١) ولد مير حسين موسوي يوم ٢٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٢ بخامنه قرب تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الشرقي لإيران. حصل موسوي على شهادة في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة طهران التي تخرج منها عام ١٩٧٠. يصنف موسوي ضمن التيار الإصلاحي وله ميول اشتراكية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. وإثر ثورة الخميني عام ١٩٧٩ انخرط في الثورة الجديدة، وتولى وزارة الخارجية في زمن الرئيسين أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي. كما تقلد منصب مدير المكتب السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الذي انضم إليه. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١ أصبح موسوي رئيسا للوزراء ليظل في هذا المنصب حتى إلغائه إثر تحوير دستوري عام ١٩٨٨، ليكون بذلك رئيس وزراء إيران طيلة فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية. ورغم عمله مستشاراً للرئيس محمد خاتمي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥ فقد ابتعد موسوي عن عالم السياسة ليعود إلى الأضواء بعد قراره الترشح لمواجهة محمود أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية. للمزيد انظر : مير حسين موسوي، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net .

رفسنجاني في مجلس الثورة، وشارك في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي، وأسس لنفسه قاعدة سياسية متحدثاً في البرلمان الإيراني في الفترة من (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩)، وتولى مهمة رئاسة القوات المسلحة في الفترة من (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩). بعد وفاة الخميني في ١٩٨٩. كانت خبرة رفسنجاني وتجربته السياسية في الداخل والخارج، وانتهاجه مبدأ الوسطية وراء فوزه بانتخابات الرئاسة بنسبة ٩٥٪ من الأصوات، وعمل رفسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية[١].

هناك ثلاثة ملامح تميز أسلوب رفسنجاني في إدارة الدولة، فرفسنجاني أشرك أعضاء حكومته في عملية صنع السياسات وتنفيذها، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية للبلاد، وقد عمل طوال فترة حكمه على حماية وزرائه ضد مجلس الشورى، فكلما سُحبت الثقة من وزير مُعينٍ، كان رفسنجاني يعمد إلى تعيينه مستشاراً له. والسمة الثانية التي تميزه هي تركيبته التكنوقراطية، فالعديد من وزرائه لم يتمتعوا بمؤهلات ثورية، فلم يكن بين وزرائه إلا اثنين ممن حملوا صفة درجة حوزوية (هما وزيرا العمل والأمن) مع الإشارة إلى أنَّ مرتبتهما الدينية لم تتعد حجة الإسلام، وهذه هي رتبة رفسنجاني أيضاً.

أما نموذج «الزمالة» فهو ما ميز أسلوب رفسنجاني في إدارة الدولة الذي ركز أساساً على مشاركة المجموع في حل المشاكل، وتبني أسلوب العمل الجماعي، فيما قد امتلك رفسنجاني شبكة كبيرة من المستشارين، كما أنه كان على اتصال دائم بمرؤوسيه بهدف الاطلاع والحصول على المزيد من المعلومات والتقارير[٢].

وعلى مستوى السياسة الخارجية، وفيما يخص حرب الخليج تحديداً، فقد أدان كلاً من الولايات المتحدة الأميركية والعراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، وأبقى بلاده بعيدة عن التدخل المباشر في الصراع الدائر في المنطقة. وقد تعرض رفسنجاني للكثير من الانتقادات في الداخل الإيراني، فالانفتاح الذي قاده كان يُعدُّ في نظر منتقديه حيّداً عن مبادئ الثورة الإيرانية.

انتهت فترة رفسنجاني الرئاسية الثانية، في العام ١٩٩٧، ولم يتمكن من ترشيح

---

(١) هاشمي رفسنجاني، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net .

(٢) جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الإيراني ذلك، ليخلفه محمد خاتمي الأكثر وضوحاً في مساعيه الإصلاحية من رفسنجاني.

محمد خاتمي:

كان للانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام ١٩٩٧، والتي فاز فيها محمد خاتمي أهمية قصوى لصراع السلطة الذي بدأ يتعاظم تدريجياً بين الفصائل السياسية المتنافسة في إيران، والمتمثلة بالتيار المحافظ والتيار الإصلاحي، وقد فاز خاتمي بـ ٢٠ مليون صوتاً من أصل ٢٩ مليون، ولاقت شعاراته التي استخدمها في حملته الانتخابية رواجاً بين الشباب والنساء مثل: المجتمع المدني والالتزام بالقانون والتنوع الفكري والحرية السياسية، وهذا يعني أن الكثير من أبناء الشعب الإيراني في تلك الفترة كان يبحث عن الحرية بسبب تنامي الشعور بفقدانها.

شهدت فترة خاتمي نوعاً من التحول الفكري الذي تمخض عن المراجعات الفكرية التي أجراها اليسار الديني، وقد تصدى لهم بطبيعة الحال رجال من المؤسسة الدينية الذين لا يريدون أي تحولات فكرية من الممكن أن تسلبهم سلطتهم على المجتمع، وبدأت الساحة الفكرية الإيرانية تشهد طروحات فكرية جديدة تدعو إلى الإصلاح الديني والسياسي والديمقراطية. كما لعب خاتمي دوراً في بلورة حوار الحضارات، وقد أحدثت الطروحات الفكرية للمفكرين الإصلاحيين جدلاً واسعاً في إيران، وبدأ كثيرون يكيلون الاتهامات لمجموعة المفكرين هذه بأنهم يأخذون الجمهورية الإسلامية بعيداً عن أصولها وأهدافها[١].

شكّلت مرحلة حكم الإصلاحيين بقيادة الرئيس محمد خاتمي محطّة هامّة، حيث توقّع معظم الباحثين والمهتمين بالشأن الإيراني أن يتم تغيير الفكر السياسي الجمعي الذي بناه الخميني، وأن يُعاد تنظيم الحكم والمجتمع وتُنزع حالة الديكتاتورية والفوضى التي شكّلت أبرز سمات النظام الثيوقراطي الإيراني.

فتحت هذه المرحلة بدءاً من العام ١٩٩٧ نافذة أمل جديد لمعظم الإيرانيين بأن بلادهم ستتوصّل إلى بناء مستقبل زاهر، وذلك انطلاقاً من تاريخها الحافل وتطلّعات أجيالها الصاعدة. وكان الشعور العام الذي رافق وصول الإصلاحيين أن إيران ستكسر

---

(١) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢ ص١٥٣.

طوق العزلة الذي فرضته على نفسها، وستواجه المجتمع الدولي باعتماد المفاهيم السياسية الشاملة التي تنطلق من مصالحها الوطنية.

ومثل ما قاله نائب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في آذار/مارس في العام ٢٠٠٠ بامتياز إرادة الحكم في اعتماد مقاربة واقعية لعلاقات إيران مع الدول الأخرى: «إن هدفنا في القرن الواحد والعشرين لم يعد إيجاد أعداء جدد، ولكن تغيير الأعداء إلى محايدين، وتغيير المحايدين إلى أصدقاء»[١].

كانت نظرة الإصلاحيين تنطلق من مفاهيم مدى تقبّل الغرب للمقاربة الإيرانية الجديدة، والتي استندت على فكرة حوار الحضارات (التي كان يؤمن بها الرئيس محمد خاتمي) من جهة، وعلى مدى إدراك القوى الغربية للمصالح الإيرانية وفق نظرة الإيرانيين لمستقبلهم والدور الذي يخططون للعبه على المستويين الإقليمي والدولي من جهة أُخرى.

وكانت القيادة الإصلاحية تدرك المصاعب التي ستواجهها في إقناع المؤسسة الدينية وهرم السلطة بتقبّل النهج السياسي الجديد. لم تُكلل جهود الإصلاحيين بالنجاح، فعندما جاءت انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أُجريت في يونيو ٢٠٠٥، أسفرت عن فوز كاسح لمرشح الجناح الأصولي من التيار المحافظ الدكتور محمود أحمدي نجاد، على رفسنجاني. هذا الفوز الذي طرح مضامين عدة؛ أهمها: تكريس سيطرة الجناح الأصولي من التيار المحافظ على مفاتيح صنع القرار في إيران، في مقابل انحسار شبه كامل للإصلاحيين في السلطة، وهو انحسار بدأ بهزيمتهم في انتخابات مجالس الشورى المحلية التي أجريت في فبراير ٢٠٠٣، ثم في انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) التي أُجريت في فبراير ٢٠٠٤، واستكمل في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية[٢].

محمود أحمدي نجاد:

فاز محمود أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية في إيران مخالفاً كل استطلاعات

---

(١) السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ٢٠٠٦/١٠/١: www.lebarmy.gov.

(٢) محمد عباس ناجي، أين يقف الإصلاحيون في إيران؟ موقع البينة: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=10998&lang.

الرأي والتوقعات في داخل إيران وخارجها، والتي كانت قد استبعدت «المحافظ المتشدد» محمود أحمدي نجاد من دائرة المنافسة على كرسي الرئاسة، خصوصاً وأن هاشمي رفسنجاني كان أحد المرشحين لهذا المنصب[١].

إلا أن المفاجأة جاءت بانتقال المنافسة الانتخابية إلى الجولة الثانية، والتي تنافسا فيها نجاد ورفسنجاني، لتعود التوقعات إلى فوز رفسنجاني في الدورة الثانية الذي خسر المعركة أمام أحمدي نجاد بسبعة ملايين صوت، خسارة أدهشت المراقبين، لتعود السياسة الإيرانية إلى سابق عهدها، سياسة حديدية في الداخل وصدامية في الخارج[٢].

بجانب دعم المرشد الأعلى والمحافظين لأحمدي نجاد، وتميزه ببساطة مظهره وحياته التي تحاكي الطبقة الوسطى من أبناء الشعب الإيراني (وهم الغالبية المطلقة في المجتمع)، كان العامل الأهم في تحقيق ذلك الفوز، هو الشعارات التي رفعها أحمدي نجاد وشدد فيها على تحسين أحوال الفقراء وتوزيع الثروة بشكل عادل ومحاربة الفساد.

لقد اندفعت أعداد كبيرة من المهمَّشين والصامتين، وغير المشاركين سياسياً الذين لم يتحمسوا للذهاب إلى صناديق الاقتراع في الجولة الأولى، بعد أن وجدوا من الحوافز ما دفعهم للذهاب إلى التصويت في الجولة الثانية لصالح نجاد، فلم تكن المعركة الانتخابية بين رفسنجاني وأحمدي نجاد معركة بين الحداثة والتقليد كما حاول الإعلام الإصلاحي أن يصورها، وكما نقل الإعلام الغربي، لكنها كانت معركة الجماهير الفقيرة التي خرجت لتقول: «نعم» للرجل الذي جاء يتحدث بلسانها، ويدافع عنها، فرفسنجاني أعطى الأولوية للخارج ووجه خطابه نحو العالم الخارجي، وحرص على أن يخاطب هذا العالم باللغة التي يرتاح إليها، ووعد بإيجاد حلول لأزمة العلاقات مع الولايات المتحدة، كما وعد بسياسة خارجية إيرانية تتسم بالمرونة. وتحدث رفسنجاني مع الإيرانيين في الداخل بلغة الإصلاحيين، خاصة الشباب والمرأة، وأسرف في إشاراته عن إفساح مجال أرحب للحريات الاجتماعية، متصوراً أن هذا هو الإغراء الأهم للحصول على أصوات الناخبين. وعلى العكس كان خطاب منافسه المحافظ محمود أحمدي نجاد الذي أعطى الأولوية للداخل على حساب الخارج، وتحدث بلغة صارمة عن العلاقة مع الولايات المتحدة. وعندما خاطب

(١) أحمدي نجاد.. المحافظ «الإصلاحي»، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net.

(٢) المرجع نفسه.

الداخل فإنه خاطب الفقراء ووعدهم بأن يعمل من أجلهم وقال: «إن هدفنا الرئيسي اليوم هو إقامة أمة إسلامية نموذجية متقدمة وقوية»[١].

خلال رئاسة أحمدي نجاد عادت إيران إلى سياستها الخارجية الصدامية مع الغرب، وخصوصاً أمريكا، ومع دول الخليج العربية، وكان متغير الملف النووي الإيراني أبرز المتغيّرات التي ميزت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة أحمدي نجاد، فقد استأنف تخصيب اليورانيوم في مدينة أصفهان وسط البلاد. وفي سبتمبر ٢٠٠٥، قال نجاد من على منصة الأمم المتحدة: إن إيران لديها الحق في تطوير برنامج نووي إيراني مدني. كما تصاعد الحضور الإقليمي لطهران بعد احتلال العراق، والذي أفضى إلى تغيير التكتيكات التفاوضية الإيرانية، وآليات صناعة القرار النووي فيها بالترافق مع وصول نجاد إلى رئاسة الجمهورية، فقد أصبحت إيران أكثر قوة بحكم سيطرة القوى المدعومة من قبلها على الحكم في العراق، مما أدى إلى ازدياد نفوذها في المنطقة، والذي قابله طرديًا تناقص نفوذ المملكة العربية السعودية، كل هذه المتغيرات جعلت من مرحلة أحمدي نجاد مرحلة فاصلة في تاريخ الدولة الإيرانية.

ولا يمكن إغفال علاقة نجاد الوثيقة بالمؤسسة العسكرية الإيرانية عند دراسة الفترة التي حكم فيها، حيث أن أحمدي نجاد رجل خدم في المؤسسة العسكرية حتى وصل إلى مناصب قيادية في الحرس الثوري، ويمكن إضافة هذا التفسير إلى التفسيرات العديدة التي أدت إلى فوزه على «ثعلب السياسة» هاشمي رفسنجاني، كما يُلقب في الداخل الإيراني، حيث أن المرحلة والأوضاع في تلك الفترة كانت تحتم أن يقود البلاد رجل حازم وجريء، لينفذ استراتيجية معينة لم تكن لتنفذ على يد الإصلاحيين والليبراليين.

على الصعيد الداخلي، فقد عانت إيران في فترة حكم أحمدي نجاد أزمة اقتصادية حادَّة، تسببت في جزء منها العقوبات الدولية التي فرضت على إيران، فيما تحدَّثَ عن أسبابها ونتائجها خَلفه، حسن روحاني، في نوفمبر ٢٠١٣، قائلاً: «إن مشاكل إيران تتجاوز العقوبات»، محملاً أحمدي نجاد مسؤولية الركود التضخمي، حيث بلغت نسبة التضخم ٤٠ في المائة، ومضيفاً أن أحمدي نجاد خلف ديوناً بنحو ٦٧ مليار دولار، وقال روحاني: «ليست جميع المشاكل مرتبطة بالعقوبات. جزء كبير

(١) محمد السعيد إدريس، رئيس إيران الجديد وأسئلة التحدي الصعبة، ملفات الأهرام، ١٧ يوليو ٢٠٠٥: http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/7/17/File7.htm .

منها يرجع إلى سوء الإدارة»[١].

لقد انتهت فترة حكم محمود أحمدي نجاد، وقد ترك الرجل تركة ثقيلة لمن خلفه سياسياً واقتصادياً، كما أنه أسهم إسهاماً كبيراً في تشويه صورة إيران أمام الرأي العام العالمي عموماً، والعربي على وجه الخصوص.

حسن روحاني:

رجل دين يحمل لقب حجة الإسلام، وسياسي يوصف بالاعتدال، وأصبح بعد انتخابه من الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في إيران، في ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٣، الرئيس السابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويعد من أنصار التعامل بمرونة مع الغرب لإنهاء العقوبات التي أغرقت بلاده في أزمة اقتصادية حادة.

فاز كبير المفاوضين الإيرانيين السابق في الملف النووي بمنصب الرئاسة بنسبة ٥٠،٦٨٪ من الأصوات من الدورة الأولى، مع أن توقعات المراقبين رجحت أن آماله ليست كبيرة قبل فتح صناديق الاقتراع. وقال مراقبون: إنه استفاد من انقسام معسكر المحافظين وانسحاب المرشح الإصلاحي الوحيد (محمد رضا عارف) من السباق[٢].

كرر روحاني خلال حملته الانتخابية تأييده اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه الغرب لوضع حد للعقوبات المفروضة على البلاد. حيث أنه عندما كان يشغل منصب كبير المفاوضين في زمن الرئيس الأسبق محمد خاتمي كان قد أبدى مرونة كبيرة في هذا الخصوص، وقال في أحد تصريحاته: «حكومتي لن تكون حكومة تسوية واستسلام (في الملف النووي)، لكننا لن نكون كذلك مغامرين»، مضيفاً أنه سيكون «مكملاً (لسياسات) رفسنجاني وخاتمي». كما أنه لم يستبعد إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة ـ العدو التاريخي للجمهورية الإسلامية ـ لإيجاد حل للأزمة النووية. وتعهد روحاني أيضاً بإجراء إصلاحات، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وضمان الحقوق المدنية[٣].

---

(١) روحاني: سوء أداء نجاد سبب تدهور اقتصادنا، الوطن العربي، ٢٠١٣/١١/٢٨:
http://www.alwatanalarabi.com .

(٢) الرئيس الإيراني حسن روحاني، الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net .

(٣) المرجع نفسه.

السلطة التشريعية: مجلس الشورى:

يتم في إيران انتخاب برلمان جديد كل أربعة أعوام منذ عام ١٩٨٠، ويضم (٢٩٠ عضواً). وعلى الرغم من أن دستور عام ١٩٧٩ يؤكد في المادة (٥٦) أن السيادة المطلقة لله، إلا أنه يذكر صراحة أيضاً أن البرلمان هو الجهة التي يعهد إليها بهذه السيادة، ويرتكز البرلمان الإيراني في ملامحه الأساسية على مبدأ الحركة الدستورية في الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧[١].

وتتضمن مهام البرلمان الرئيسية ما يلي[٢]:

١ ـ إعداد التشريعات.

٢ ـ إعلان الحرب.

٣ ـ منح الحقوق الخاصة بإقامة قواعد عسكرية.

٤ ـ المصادقة على المعاهدات الدولية .

٥ ـ الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد.

٦ ـ الموافقة على القروض ودراسة الموازنة السنوية وإجازتها.

٧ ـ إقصاء رئيس الجمهورية ووزرائه المعيَّنين من قبله.

تجري عملية الانتخاب عن طريق الاقتراع الحر المباشر المزدوج، ويجب أن تتوفر شروط معينة في المرشح، فيجب أن يكون إيرانيَّ الجنسية، وألاَّ يقل عمره عن ٢٥ عاماً، وألا يزيد عن ٨٥ عاماً، ويجب أن يحصل المرشحون على أغلبية مطلقة (أي ما يزيد على ٥٠٪ من عدد الأصوات)، وفي حال عدم تحقق الأغلبية المطلقة، فإن المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد ممكن من الأصوات يتنافسون في الدورة الثانية للانتخابات.

ازدادت سلطة البرلمان في الفترة التي حكم فيها هاشمي رفسنجاني، وخصوصاً في ولايته الثانية عندما منع بشكل مباشر الكثير من إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي بدأها رفسنجاني ووزراؤه، أو قام بإضعافها وتمييعها حتى فقدت ملامحها[٣].

وقد استخدم البرلمان في أكثر من مناسبة صلاحياته في الإطاحة ببعض الوزراء

(١) ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص٨٤.

الذين كانوا يختلفون في توجهاتهم مع الأغلبية المحافظة في البرلمان. ومن الأمثلة على ذلك: قيام البرلمان بمساءلة وزير الداخلية عبد الله نوري، الذي عينه الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٨.

ويتميز البرلمان الإيراني عن غيره من البرلمانات العالمية بوجود «هيئة حاكم» ذات نفوذ كبير، وتتكون من (١٢ عضواً) وهم: رئيس البرلمان ونائبان له، وثلاثة مفوضين، وستة أُمناء سر. ويقوم النواب بانتخاب هؤلاء الأعضاء كل سنة، وتتراوح صلاحيات هذه الهيئة في تطبيق اللوائح الداخلية للمجلس وبين تلقّ مقترحات النواب من أجل عرضها على المجلس، وتمارس الهيئة صلاحياتها بالنظر في إمكانية وضع اقتراح على جدول الأعمال من عدمه[1].

والميزة الثانية للبرلمان الإيراني هي: وجود مجلس يسمى «بمجلس صيانة الدستور»، إذ يتكون من اثني عشر عضو ستة منهم من كبار رجال الدين وستة محامين، ويقوم المرشد بتعيين نصف أعضاء المجلس (الستة الذين يمثلون المؤسسة الدينية)، بينما الأعضاء الآخرين يتم ترشيحهم عن طريق رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي. وتتمثل مهمة هذا المجلس في الإشراف على عملية سَنّ القوانين، ورفض تلك القوانين التي تتنافى مع «مبادئ التشريع الإسلامية ومع مبادئ المذهب الاثني عشري». ورغم أن الدستور الإيراني يتناول مسألة «مجلس صيانة الدستور» وصلاحياته في إطار حديثه عن السلطة التشريعية، إلا أن سيطرة المرشد الأعلى على مجلس صيانة الدستور سيطرة مطلقة، فهذا المجلس هو الذراع الأقوى للولي الفقيه ضمن هذه المؤسسة.

وتؤكد المادة الثالثة والتسعون على أنه «لا مشروعية لمجلس الشورى دون وجود مجلس صيانة الدستور»، و«يتوجب على مجلس الشورى إرسال جميع قراراته وما يصادق عليه لمجلس صيانة الدستور في غضون عشرة أيام»[2]

بالإضافة إلى وجود مجلس خبراء القيادة المسؤول عن انتخاب المرشد الأعلى، ولا يجوز التصويت في البرلمان على أي نوع من التعديلات الدستورية، قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

---

(١) جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٢) النظام السياسي في إيران. . .، مرجع سبق ذكره.

السلطة القضائية:

لا تخرج السلطة القضائية عن السياق العام لآلية الحكم في إيران وتبعيتها المباشرة للولي الفقيه، فالسلطة القضائية مهمتها، وبحسب الدستور: «إحقاق العدالة»، ورئيسها: «شخص مجتهد وعادل ومطلع على الأمور القضائية»، يعينه: «القائد لمدة خمس سنوات»، ويعد: «أعلى مسؤول في السلطة القضائية».

من صلاحياته «توظيف القضاة» و«البت في عزلهم ونصبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم وترفيع درجاتهم وما شابهها من الأمور الإدارية وفقاً للقانون».

وينص الدستور على «تشكيل المحكمة العليا للبلاد بحسب القواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية، وتتولى الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القضائية». وتطبق السلطة القضائية الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي منذ عام ١٩٨٤م، بعد إلغاء كافة القوانين غير «الإسلامية» انسجاماً مع مرسوم أصدره الخميني عام ١٩٨٢[١].

ويفرض خامنئي رقابة دقيقة على السلطة القضائية الإيرانية، فهو لا يعين رئيسها فحسب، بل يقدم أيضاً توصيات غير رسمية لمسؤولين كبار آخرين في السلطة القضائية. وغالباً ما يعمل بمثابة «مدير مسؤول» من خلال «الإدارة الجزئية الدقيقة»، كما يُعرف بتجاوزه لرئيس السلطة القضائية[٢].

ورغم أن الدستور الإيراني يوضح بصراحة بأن السلطة القضائية تشرف على جميع الإجراءات القانونية والقضائية، تعمل بعض الهيئات، مثل «المحكمة الخاصة لرجال الدين»، تحت إشراف مباشر من خامنئي، وخارج إطار السلطة القضائية. وعلاوةً على ذلك، وبالرغم من قيام «الحرس الثوري الإسلامي» وقوات التعبئة «الباسيج»، والشرطة، ووزارة الاستخبارات و«المحكمة الخاصة لرجال الدين»، بإدارة العديد من مراكز الاعتقال الإيرانية، ليس للسلطة القضائية صلاحيات قضائية على أي منها.

ومما يزيد من تعقيد الأمور، أن خامنئي هو الحَكَم النهائي من الناحية الدستورية

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) مهدي خلجي، عسكرة السلطة القضائية في إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩: www.washingtoninstitute.org.

في أيٍّ خلاف يقع بين المسؤولين الحكوميين، حيث يتمتع بالحق في نقض الشريعة الإسلامية عند الضرورة، لحماية مصالح النظام. وعلى هذا النحو، تستخدم السلطة القضائية القانون الإسلامي كأساس لقراراتها، فقط عندما يرى خامنئي بأن هذا الاستخدام لا يتعارض مع مصالح النظام كما يعرّفه. ولا تتمتع السلطة القضائية بالنفوذ الذي يمكّنها من تجاهل الشريعة الإسلامية فحسب، بل إنها تقوم أيضاً بتجاوز القانون الجنائي للبلاد، وخاصة في حالات ذات طابع سياسي. وقد أدّى ذلك إلى توجيه انتقادات حادّة خلال العقدين الأخيرين من قبل محامين علمانيين ورجال دين على حد سواء[١].

على ما سبق، فقد استعرضنا السلطات الرئيسية التي يتكون منها النظام السياسي الإيراني، بالتركيز على منصبي الولي الفقيه، ورئاسة الجمهورية، ومن تولوها، ويبقى الوقوف على مدى تأثير هذه المؤسسات في صنع الاستراتيجية الإيرانية، والتعرف على الأجهزة والهيئات التي تكتمل بها بنية النظام، وتتعدد أدوارها، وكيف أنها تعبر عن القوى الرئيسية التي تحكم إيران، وترسم وتنفذ سياستها، وهو ما سيتعرض له المبحث القادم.

(١) المرجع نفسه.

المبحث الثاني
القوى المشكِّلة والمؤثرة في صنع الاستراتيجية الإيرانية

أولاً ـ المؤسسات السياسية والعسكرية.

ثانياً ـ المؤسسات الاقتصادية.

إن دراسة صنع الاستراتيجية وصناعة القرار في إيران عملية معقدة للغاية، فتركيبة النظام السياسي الإيراني تركيبة معقدة ودقيقة جداً، ويندر أن تتقارب حالة أي نظام سياسي عالمي مع الحالة الإيرانية. ويظهر هذا التميز على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي كافة، إذ تتميز عملية تشكيل وصناعة الاستراتيجية الإيرانية بتعدد وتداخل المراكز والهيئات، ومن هنا تثار تساؤلات عديدة أهمها مَن يحكم إيران؟ أو مَن يصنع القرار في إيران؟ وكيف يُصنع القرار ؟

تتميزُ تركيبةُ منظومةِ صنع القرار بثنائية المؤسسات والاستراتيجيات، فهناك مؤسسات «دولة» توازيها مؤسسات «ثورة». و«الدولة» قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى «الثورة» استراتيجية مغايرة تماماً، ففي عهدي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي كانت الدولة قد تبنت سياسة خارجية قائمة على الانفتاح على الغرب، وحل المشاكل التي تعيق هذا الانفتاح، ولكن المؤسسة الثورية بقيت على ما خطه الخميني، ففشلت محاولتهما في ذلك.

وعلى المستوى الاقتصادي أيضاً، هناك مؤسسات تخضع لرقابة مجلس الشورى، وهناك مؤسسات لا تخضع للرقابة المالية من قبل مجلس الشورى، مثل مؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسة المستضعفين، هذه الازدواجية تربك صانع القرار

الإيراني على المستويين الداخلي والخارجي، علاوةً على أنها تربك الدول التي تريد أن تتفاهم مع إيران بخصوص شأن معين، فقد يتفق المفاوض الإيراني على مسألة معينة، وتقوم مؤسسة ثورية بنسف الاتفاق كاملاً بحجة أنه يتعارض مع مبادئ الثورة.

هناك تحليلات عدة بخصوص دراسة كيفية صناعة القرار الإيراني، فمرة يُقال: إنَّ إيران تُحكم وتُدار من قبل المرشد الأعلى ومؤسسته، ومرة يُقال: إنها دولة مؤسسات يتم اتخاذ القرار فيها بصورة دقيقة ومنظمة.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم المؤسسات التي تصنع أو تنفذ الاستراتيجية الإيرانية بهدف الإجابة على من يحكم، وكيف يحكم؟

أولاً ـ المؤسسات السياسية والعسكرية

الولي الفقيه:

«الولي الفقيه» أو «المرشد الأعلى» لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أتى بها الإمام الخميني، وهي «ولاية الفقيه»، وقد شكلت النظرية تطوراً كبيراً في نظام المرجعية الدينية، الذي نشأ عند الشيعة الإمامية، وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي ـ إن عاد حسب الشيعة ـ سيملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً.

وبموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والأحكام، وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يهيمن بسلطاته الجمَّة على مؤسسات الدولة الإيرانية كله. والدستور يفوض المرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة، وإعلان الحرب، وتعيين وعزل أهم المسؤولين في مؤسسات الدولة وسلطاتها[١].

ورغم هذه الصلاحيات، فإن الإمام الخميني ـ أول مرشد أعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ لم يكتف بها، بل فرض هيمنته على مجلس الشورى وعلى رئاسة الجمهورية. وللمرشد الأعلى أكثر من ٢٠٠٠ ممثل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، ينتشرون في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة، وفي المراكز الثقافية داخل إيران

---

(١) الولي الفقيه.. الدور والصلاحيات، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٥/٢٧: http://www.aljazeera.net.

وخارجها، وفي محافظات إيران الثماني والعشرين[١].

يتولى الولي الفقيه منصبه مدى الحياة، (نظريًا، ووفقاً للمادة (١١١) من الدستور، فإن مجلس الخبراء يمكنه عزل القائد حال عجز عن أداء وظائفه القانونية، أو فقده أحد الشروط الواجب توافرها في شخصه، والمنصوص عليها في الدستور، أو عُلم فقدانه لبعضها) وينتخبه مجلس الخبراء، بالإضافة إلى تمتعه بسلطات مطلقة متفوقاً على جميع السلطات الأخرى، فيفرض سلطته على أصحاب المناصب الرسمية الهامة في الدولة عن طريق تعيين ممثلين له في كافة المصالح الحكومية، في حين أن رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وسلطاته التنفيذية مقيدة، ويعتبر الرجل الثاني في النظام الإيراني.

ويمنح الدستور «المؤسسات الثورية» ومؤسسة «الولي الفقيه» الذي يشغل منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه حق «النقض» ضد مؤسسات الدولة. ومن الأمثلة الواضحة على تأثير هذه الازدواجية في صناعة القرار؛ ففي شهر مايو/أيار٢٠٠٤ افتتح الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي «مطار الإمام الخميني الدولي»، وكانت الحكومة الإيرانية قد وقّعت اتفاقية مع شركة خدمات تركية لإدارة البُعد الخدمي في المطار في إطار صلاحياتها؛ فاعترض الحرس على ذلك بذريعة أنه لا يجوز أن يكون للأجانب حضور في المطار؛ لما له من تأثير في أمن الدولة. فحاصرت قواته المطار وأرغمت الطائرات الآتية إليه على التوجه إلى مطار «مهرآباد»؛ ومن ثمّ ضغط الحرس على «مجلس الشورى» الذي كانت غالبيته من «التيار الأصولي» آنذاك لإبطال الاتفاقية مع الشركة التركية، وقد تم ذلك. ومثّلت هذه العملية رسالة واضحة بأن رئيس الجمهورية لا يستطيع تنفيذ قراراته ما لم تكن متوافقة مع رؤية الحرس.

وفي شهر أبريل/ نيسان ٢٠١١ عزل الرئيس أحمدي نجاد وزير الأمن والمخابرات حيدر مصلحي المحسوب على تحالف «بيت القائد ـ الحرس الثوري»، فاعترض هذا التحالف على عزله، وطلب خامنئي من أحمدي نجاد التراجع عن عزل مصلحي، فرفض أحمدي نجاد واعتزل رئاسة الجمهورية ١١ يوماً، فخيّره خامنئي بين الاستقالة والرجوع عن قراره؛ فاضطر أحمدي نجاد للتراجع[٢].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) أحمد حسن العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net .

مجلس خبراء القيادة:[١]

أنشئ مجلس الخبراء عام ١٩٧٩، وكان آية الله الخميني قد اقترح أن يُشَكَّل لمراجعة مسودة الدستور، لتعرض في استفتاء شعبي عام، وهو أحد أفرع المؤسسة التشريعية.

مهام المجلس:

يقوم المجلس حسب المادة (١٠٧) من دستور ١٩٧٩م بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، ويحق للمجلس حسب المادة (١١١) من نفس الدستور خلعه إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته أو فقد مؤهلاً من مؤهلات اختياره.

ولا يجوز التصويت في البرلمان على أي نوع من التعديلات الدستورية، قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

الانتخاب والمدة:

عين أول مجلس خبراء عام ١٩٧٩ من ٧٠ عضواً قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء شعبي يوم ٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٩.

وفي العام ١٩٨٢ ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ٨٣ عضواً بسبب التناسب الطردي بين زيادة عدد سكان إيران وعدد أعضاء المجلس، ويتألف مجلس الخبراء الآن من ٨٦ عضواً ليس فيهم امرأة، وغالبية هؤلاء الأعضاء من رجال الدين، وتقوم كل محافظة من محافظات إيران الـ ٢٨ باختيار ممثل لها في مجلس الخبراء، فإذا زاد عدد سكانها على المليون يحق لها انتخاب ممثل إضافي عن كل ٥٠٠ ألف شخص. لذلك يوجد لطهران مثلاً ١٦ ممثلاً في مجلس الخبراء ولخراسان ٨ ممثلين ولخوزستان ٦ ولفارس ٥.

وينتخبون بواسطة اقتراع شعبي عام ويجتمعون في دورة عادية كل سنة، ومقر اجتماعات مجلس الخبراء السنوية هو مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات. وأعضاؤه غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة.

---

(١) مجلس خبراء القيادة، الجزيرة نت، تقارير وحورات: http://www.aljazeera.net .

شروط العضوية:

يتحتم حسب القانون المنشئ لمجلس الخبراء الصادر عام ١٩٨٠ أن يكون العضو:

- مخلصاً وأميناً وحسن الخلق.
- ملمًا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى.
- متمتعاً بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفاً بالأوضاع العامة.
- معروفاً بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

رئاسة المجلس:

يغلب على أعضاء المجلس: التيار المحافظ، وترأسه منذ ١٩٩٠ آية الله علي مشكيني، إمام وخطيب الجمعة بمدينة قم المقدسة، وهو مرجع تقليدي كان مُقرَّباً من المرشد الأعلى علي خامنئي[١]. وبقي في منصبه إلى حين وفاته سنة ٢٠٠٧ حيث خلفه الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني إلى حدود سنة ٢٠١١، حيث انتخب آية الله محمد رضا مهدوي كني محله[٢].

وجدد المجلس في ٥ مارس/ آذار ٢٠١٣ انتخاب كني رئيساً للمجلس لفترة سنتين. ويتألف المجلس حالياً من ٨٦ عضواً يجري انتخابهم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات.

مجلس صيانة الدستور:

يتمتع هذا المجلس بحق نقض القوانين الصادرة عن البرلمان إذا كانت متنافية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أو متنافية مع مبادئ الثورة الإيرانية، وتعطي قوة النقض الفعالة للمجلس دور الهيئة البرلمانية الأعلى في الواقع العملي.

وتوضح الدورة البرلمانية الثانية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) مدى استخدام المجلس لهذا الحق، حيث رفض في هذه الدورة أكثر من ٢٧٪ من إجمالي القوانين

---

(١) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3806D99D-A521-4549-8EA5-BE858A67EFBF.htm.

(٢) Schirazi, Asghar, The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic, Translated by: john O'kane, London: I.B. Tauris, 1997, P.92.

ومشروعات القوانين التي أعدها البرلمان[١].

ويُعد مجلس صيانة الدستور بسبب سلطته الدستورية واحداً من أقوى مراكز السلطة التي تتبع اليمين التقليدي، ويمكن بمقتضى المادة (٩٨) من الدستور أن يقوم بتفسير الدستور، وأي تفسير يتفق عليه ثلاثة أرباع أعضاء المجلس يكون له مشروعية الدستور نفسه. وهنا يمكن للمرشد الأعلى أن يفرض ما يشاء عن طريق لجنة صيانة الدستور، التي يعين هو نصف أعضائها، وبهذا يكون المجلس بحق أحد أذرع المرشد الأعلى في السلطة التشريعية[٢].

مجمع تشخيص مصلحة النظام:

قام آية الله الخميني بتشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام في عام ١٩٨٨، وأسندت له مهمتان، تتمثل الأولى في حل الاختلافات والأزمات الواقعة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، والثانية في تقديم النصح والمشورة للمرشد الأعلى. ويتكون المجلس من ٣١ عضواً[٣].

كان مجمع تشخيص مصلحة النظام يتمتع بأهمية كبيرة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩؛ إذ اتسمت هذه الفترة بتطورات مهمَّة جداً، مثل انتهاء حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية)، والتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وبناء الدولة الفتية، فكان لابد له في تلك الفترة من إيجاز قوانين طوارئ، كما أنه في تلك الفترة كان المجلس التشريعي بيد اليسار الإسلامي، وقد وقع في أزمة مع مجلس صيانة الدستور، الذي يسيطر عليه اليمين التقليدي، فاستغل المجمع هذه الأزمة ومارس سلطته وصلاحياته في حل الأزمة بين المجلسين، وقام بسن قوانين طوارئ خاصة، مثل قانون مكافحة الاتجار بالمخدرات، إلا أن نجم مجلس تشخيص النظام سرعان ما خبا بسبب اعتراض مجلس الشورى الذي كان يحاول أن يحمي سلطته التشريعية. وعاد إلى قوته ومكانته في فترة تولي خاتمي رئاسة البلاد، وتولي رفسنجاني رئاسة المجلس، لأن رفسنجاني عمل على أن تكون له سلطة أعلى من سلطة خاتمي،

---

(١) نص الدستور الإيراني، شبكة أنصار الحسين: http://www.ansarh.com.

(٢) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٨٧.

(٣) المرجع نفسه.

وأدنى من سلطة خامنئي، بحيث يكون له الدور في تشكيل مصير البلاد على اعتبار أنه الشخص الثاني في الدولة بعد خامنئي[١].

يحتوي مجلس تشخيص مصلحة النظام على مركز للبحوث الاستراتيجية، هو الأكبر والأهم في إيران، وقد أُسس هذا المركز عام ١٩٨٩، مهمته تجميع ووضع استراتيجيات الجمهورية في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والاجتماعية). كان المركز يتبع لمكتب رئيس الجمهورية حتى العام ١٩٩٧، وفي عام ١٩٩٧ تمّ ضمُّ المركز للمجلس الأعلى لتشخيص مصلحة النظام. ومن مهامه أيضاً وضع السياسات البعيدة، وتوفير الخدمات الاستشارية للمرشد الأعلى، وتقديم الحلول بخصوص المشاكل التي تعترض الدولة داخلياً وخارجياً. ويقوم المركز بإرسال دراساته واستشاراته لمسؤولين رفيعي المستوى في النظام الإيراني، كما أنه يُصدر مجلة تحت عنوان (Rahbord)، ويصدر أيضاً مجلة الوطن الاستراتيجية، بالإضافة إلى الأوراق والأبحاث السياسية، ويرأس المجلس حالياً علي أكبر ولايتي[٢].

مجلس الأمن القومي الإيراني[٣]:

ورث «مجلس الأمن القومي» صلاحيات سلفه، المجلس الأعلى للدفاع الوطني، الذي تأسس عام ١٩٧٩ وفقاً للمادة (١١٠) من الدستور الإيراني بعد انتصار الثورة، وتكوّن وقتذاك من سبعة أشخاص هم: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الأركان، القائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري مرشد الجمهورية. وبعد تعديل الدستور الإيراني عام ١٩٨٩؛ ليتوافق مع التغيير في قمة هرم السلطة بعد وفاة الإمام الخميني، وتولي السيد علي خامنئي قيادة الثورة، فقد تغيرت وضعية المجلس أيضاً. ويعود السبب في ذلك إلى أن المرشد يتربع على قمة السلطة في إيران حائزاً على صلاحيات دستورية وتنفيذية تستعصي على الحصر. وهكذا، لم يتعدل فقط اسم المجلس في الدستور الجديد ليصبح «مجلس الأمن

(١) موقع مركز البحوث الاستراتيجية: http://www.csr.ir/Center.aspx?lng=en&abtid=00.

(٢) Islamic Republic of Iran, The Supreme National Security Council: http://www.iranonline.com/iran/iran-info/government/Supreme-National-Security-Council.html.

(٣) حسام سويلم، صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٣: http://www.acrseg.org/2266/bcrawl.

القومي»، بل توسعت صلاحياته وعدد الأعضاء فيه، ومن وقتها أضيف إلى الأعضاء كل من: رئيس السلطة القضائية، رئيس مجلس صيانة الدستور، وزير الخارجية، وزير الاستخبارات، وزير الداخلية، ووزير المال (رئيس لجنة الخطة والموازنة).

ويسيطر مرشد الجمهورية على المجلس عبر صلاحياته الدستورية، التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكماً في تحديد غالبية الأعضاء. كما أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح للمجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول.

ووفقاً للمادة (١٧٦) من الدستور، فإن مسؤوليات المجلس الأعلى للأمن القومي هي كما يلي:

ـ تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار سياسات العامة التي يحددها القائد.

ـ تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية ـ الأمنية العامة.

ـ الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

ـ رؤساء السلطات الثلاثة.

ـ رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

ـ مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.

ـ مندوبان يعينان من قبل المرشد الأعلى.

ـ وزراء الخارجية والداخلية والأمن.

ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى حسب وظائفه بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد. وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية، أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية. ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها، وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة المرشد عليها.

المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية:

شكل المجلس في ٢٥ يناير/ كانون الثاني عام ٢٠٠٦ بأمر من المرشد الأعلى، وكان الهدف من إنشاء المجلس هو تقديم المشورة ومراقبة أداء الحكومة الخارجي، والاستفادة من خبرة من عمل في مجال السياسة الخارجية سابقاً[١]. ويبدو أن تشكيل هذا المجلس جاء كإشارة عن عدم رضا المرشد الأعلى على أداء حكومة أحمدي نجاد فيما يخص السياسة الخارجية، فأراد أن يراقب ويكبح جماح أحمدي نجاد وحكومته .

المؤسسة العسكرية الثورية:

يوجد في إيران شبكة كاملة من القوات المسلحة التي شُكلت بهدف حماية «المكتسبات الثورية»، أهمُّ هذه القوات: قوات الحرس الثوري، والقوات الشعبية «الباسيج».

الحرس الثوري:

تأسست قوات الحرس الثوري (سپاه پاسداران) في ٥ مايو/ أيار عام ١٩٧٩، بعد انتصار الثورة الإيرانية بقرار من آية الله الخميني.

وتنص المادة (١٥٠) من الدستور على أن مهمة قوات الحرس الثوري الإسلامي تتمثل في حماية الثورة ومنجزاتها «يبقى حرس الثورة الإيرانية الذي أسس في الأيام الأولى لانتصار الثورة، يحافظ على منجزات ودور الثورة وفي نطاق واجبات هذه الهيئة، ومجالات مسؤوليتها يوازي الواجبات التي تقع على القوات المسلحة الأخرى التي يحددها القانون، مع التركيز على التعاون الأخوي والانسجام فيما بينها»[٢].

ويقول هاشمي رفسنجاني - رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني - في بيان دور الحرس الثوري: «إن حرس الثورة الإيرانية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجاً، عليه مسؤولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور

---

(١) الدستور الإيراني، موقع وكالة أنباء آل البيت:

http://www.abna.co/data.asp?lang=2&Id=160540 .

(٢) الحرس الثوري الإيراني.ز بين القوة والضعف، العربية نت، ٢٠١٢/١١/٦:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/06/248015.html .

الحرس مؤثراً في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإيرانية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه»[١].

وتكمن أهمية هذا التنظيم في أنه تنظيم عقائدي وأيديولوجي مؤمن بولاية الفقيه وتصدير الثورة وحمايتها، حسبما وضعها الخميني. وقد أحكم النظام قبضته على هذا الجهاز من خلال عملية غرس المبادئ العقائدية (على سبيل المثال، إرسال الملالي إلى كافة أرجاء الفيلق)[٢]. ويختار المرشد شخصياً قياداته وعناصره الشابة، المتحمسة ليتم الضخ بها في «معسكرات الثوار في مختلف أنحاء العالم، على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، وقد كلفوا بحماية قادة الثورة فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية فضلاً عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية[٣] .

وكان الخميني قد شكّل لجنة بهدف دمج الحرس الثوري بمؤسسة الجيش، ولكن علي خامنئي قام في الأيام الأولى لتعيينه بمنصب الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة، بحلّ اللجنة ليشكلا بهذا تحالفاً استراتيجيًّا يحتكر السلطة، ويصنع القرار في إيران.

والجدير بالذكر أن رفسنجاني كان من أكبر المساندين لخطوة «الدمج» (الخمينية) التي كانت ستفضي إلى تحول الحرس إلى جيش محترف، وإلغاء الثنائية الموجودة بينه وبين الجيش، وبالتالي ترسيخ مؤسسات الدولة على حساب مؤسسات الثورة[٤].

يقارب عدد قوات الحرس الثوري الإيراني حوالي ٣٥٠ ألف عنصر ينفذون مهماتهم في أسلحة البر والبحر والجو، ويمتلكون أسلحة نوعية وحديثة، ويتكون من

---

(١) سعيد جولكار، فن الجمهورية الإسلامية في البقاء: تحييد التهديدات الداخلية والخارجية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠١٣: http://www.washingtoninstitute.org.

(٢) الحرس الثوري الإيراني. . .، مرجع سبق ذكره.

(٣) أحمد حسن العمري، مرجع سبق ذكره.

(٤) قوة مقاومة «الباسيج»: هل هي حلقة ضعيفة في النظام الإيراني؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠١٠/٢/٥: http://www.washingtoninstitute.org.

خمس فيالق، أو وحدات رئيسية، يرأسها مجتمعةً حاليًا اللواء محمد علي جعفري، وهي:

١ ـ فيلق قوات التعبئة (الباسيج):

في الأيام الأولى للجمهورية الإسلامية، دعا آية الله روح الله الخميني إلى إنشاء «جيش عشرين مليون رجل». ومن الناحية العملية، فإن المادة (١٥١) من الدستور الإيراني ألزمت الحكومة «بتوفير برنامج التدريب العسكري، مع كل المرافق اللازمة، لجميع مواطنيها».

وعلى هذا الأساس، أسس النظام قوة «الباسيج» التي تعني «التعبئة» في عام ١٩٨٠. وفي أعقاب الغزو العراقي لإيران في سبتمبر ١٩٨٠، بدأت قوة «الباسيج» الوليدة في تعبئة المتطوعين. وقد وصل الجهد إلى ذروته في ديسمبر ١٩٨٦، عندما كان مائة ألف متطوع على الجبهة. ووفق العدد الصادر في ٨ مايو ٢٠٠٧ عن جريدة طهران اليومية «إيران»، قامت الميليشيا بتعبئة إجمالي مليوني شخص أثناء الحرب، رغم أن ربعهم فقط خدم في الجبهة (يبلغ عدد الجنود النظاميين الثابتين٩٠ ألفاً يتكونون من الرجال، سواء كانوا كباراً أو صغاراً، الذين أنهوا الخدمة العسكرية).

كما ساهمت قوة «الباسيج» في الأمن الداخلي من خلال تسيير دوريات في المدن إلى جانب القيام بدور شرطة أخلاقية. وفي أواخر التسعينيات من القرن الفائت، استدعاها النظام من أجل قمع المتظاهرين[١].

والتنظيم الفعلي لقوات «الباسيج» يكون في المساجد والمكاتب الإدارية الحكومية والمصانع والمؤسسات التعليمية. وهذا العامل وغيره، يجعل من المستحيل تحديد العدد الدقيق لقوات «الباسيج». وهناك مكونان رئيسيان للميليشيا يسميان «كتائب عاشوراء» للأعضاء من الذكور، و«كتائب الزهراء» للأعضاء من الإناث، تأسّسا في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ تقريباً؛ لقمع الانتفاضات الحضرية. كما يصعب تقرير كم من الأعضاء انضم إلى «الباسيج» لأسباب إيديولوجية[٢]، إلا أن وكالة أنباء فارس شبه الرسمية قد نقلت في ١٧ نوفمبر ٢٠١٤ عن قائد قوات التعبئة الشعبية «الباسيج»، محمد رضا نقدي، قوله في مؤتمر صحفي بأن: «الملايين مستعدون للتوجه إلى

(١) المرجع نفسه.

(٢) الباسيج: ملايين الإيرانيين مستعدون للذهاب إلى سوريا، العربية نت، ٢٠١٤/١١/١٨.

سوريا وغزة وهم يراجعوننا لهذا الغرض»، موضحاً أن «قوات التعبئة تضم في عضويتها ٢٢ مليون عضو تنظيم»[١].

وقد شكلت قوات «الباسيج» خط الدفاع الأول عن نظام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وشكلت رأس الحربة في عمليات قمع مظاهرات المعارضة بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ٢٠٠٩، بالإضافة إلى عمل «الباسيج» من أجل ضمان تطبيق الالتزام بالزي الإسلامي في الشوارع والأماكن العامة، حيث تقيم نقاط تفتيش في الشوارع، خاصة يومي الخميس والجمعة، منعاً لشرب الكحول والمخدرات. وقد تم توسيع نطاق مهماتها لتزويد الحرس الثوري الإيراني بالاحتياطي والعناصر الصغيرة[٢].

٢ ـ فيلق القدس:

تتبع الحرس الثوري قوات «فيلق القدس»، وهو الجناح العسكري الذي يقوم بعمليات خارج الحدود خاصة. ويقوده قاسم سليماني، الذي رقي لرتبة اللواء في العام ٢٠١١، وهي أعلى رتبة في الحرس الثوري، ويقدم الفيلق، المسؤول عن العمليات التي تتجاوز الحدود الإقليمية لحرس الثورة، دعماً لمختلف الفصائل المسلحة التي تعمل ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من الدول العربية، ويقدم أسلحة ومالاً وتدريباً شبه عسكري لمجموعات، من بينها حركة «طالبان»، و«حزب الله» اللبناني، وحركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتان، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة». وتقسم الأذرع الخارجية لفيلق القدس إلى هيئات، حسب الساحات التي تعمل فيها؛ فهنالك إدارات مسؤولة عن العراق ولبنان والأردن وفلسطين والجزيرة العربية وشمال أفريقيا العربية والباكستان والهند والساحة الآسيوية وتركيا، والساحة الأوروبية، والأمريكية، والإفريقية جنوب الصحراء، والساحة الروسية[٣].

ويمتلك «فيلق القدس» خبرة في حرب المدن، وحرب العصابات، والحروب

---

(١) محمد عبده حسنين، الحرس الثوري الإيراني.. الجيش الموازي، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٩/٦/١٩:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=524036
&issueno=11161#.VG5o6mdGD4g.

(٢) هدى النعيمي، الحرس الثوري... ذراع إيران الخارجي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٤/٧/٩: http://rawabetcenter.com/archives/56.

(٣) المرجع نفسه.

غير المتناظرة (Asymmetric Warfare). وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، تبنى الحرس الثوري عقيدة قتالية تتوافق مع المفاهيم الدينية الشيعية، وتعتمد على الاستعداد للموت من جهة، واستخدام مختلف الأسلحة والتكتيكات المبتكرة من جهة ثانية، وصولاً لتحقيق النصر.

وينفذ فيلق القدس (بالتعاون مع هيئات إيرانية أخرى) سلسلة واسعة من العمليات السرية خارج حدود إيران بواسطة «الوحدة ٤٠٠»، وهي وحدة العمليات الخاصة الأكثر تدريباً وتجهيزاً، والموكلة بمهام تنفيذ العمليات ضد معارضي النظام الإيراني، وكافة العمليات الخارجية التي تحدد لها من قبل الحرس الثوري ومكتب المرشد الأعلى، ومنها المساعدة المتنوعة والواسعة للنظم الموالية لإيران، ومن بينها نقل الوسائل والمعدات القتالية، الاستشارة الاستراتيجية، عمليات الإرشاد والمعونات المالية.

كما تتولى هذه الوحدة مهمة إنشاء الخلايا الاستخبارية في العالم، ونشر وتصدير «قيم الثورة»، عن طريق إقامة المنظمات الخيرية والتعليمية والطبية في مناطق متفرقة من العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، الذي تشرف على أبرزها هذه الوحدة بشكل كامل. وقدرت دوائر استخباراتية عام ٢٠٠٩، تعداد «الوحدة ٤٠٠» بـ ١٥٠٠ عنصر، ويترأسها الجنرال حامد عبد الإله، ومن أبرز شخصياتها الجنرال مجيد علاوي، الذي شغل سابقاً منصب نائب وزير الاستخبارات[١].

وفي العام ٢٠٠٧ صنفت وزارة الخزانة الأمريكية «فيلق القدس» على أنه منظمة إرهابية عالمية، وجمدت أرصدته وفرضت حظراً على تعامل الأطراف الأمريكية معه، كما ذكر مدير مكتب وكالة استخبارات الدفاع الأميركية، في شهادة أمام لجنة الاستخبارات المعينة من قبل مجلس الشيوخ الأميركي أن قوة القدس «تقود الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود»[٢].

وبالنسبة لقوام القوة الحالية لفيلق القدس فهو غير متاح بعد، كما تشير بعض التقارير إلى أن الميزانية المخصصة لقوة القدس هي ميزانية سرية يتحكم فيها المرشد الأعلى، وهي لا تظهر في الميزانية الإيرانية العامة.

---

(١) محمد عبده حسنين، مرجع سبق ذكره.

(٢) جمال عبيدي، مراكز صناعة القرار في إيران، مركز المزماة للدراسات والبحوث، ٢٠١٣/١٠/٨:
http://almezmaah.com/ar/news-view-2855.html .

٣ ـ فيلق القوات الجوية.

١ ـ فيلق القوة البرية.

٢ ـ فيلق القوات البحرية

ساعدت قوات الحرس الثوري الخميني ومؤيديه في صراعهم ضد حلفائهم الثوريين، مثل جماعة مجاهدي خلق، وفدائيي خلق، كما عمل الحرس الثوري كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية التي كانت بادئ الأمر لا تزال خاضعة وموالية لرجال الشاه، وكانت لا تزال في موضع شك وفي الفترة الممتدة بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، وهي الفترة التي كانت فيها الثورة تصارع من أجل البقاء والسيطرة، أثبت الحرس الثوري أنه أقوى سلاح يمتلكه رجال المؤسسة الثورية الموالين للخميني، إذ قام بسحق انتفاضات الأكراد والبلوش والتركمان. وبعد انفصال مجاهدي عن الخميني علانية قام الحرس الثوري بسحقها هي أيضاً.

وكانت مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية إبان ثمانينيات القرن الماضي، فرصة سانحة، لتعزيز مكانة الحرس وتقوية أدواره في المعادلات السياسية والعسكرية، وأضحى يوصف بأنه دولة داخل الدولة، فهو ثالث أكبر مؤسسة بعد الشركة الإيرانية الوطنية للنفط، وأوقاف الإمام رضا في مدينة مشهد شمال شرقي طهران، ومن أقوى المؤسسات تأثيراً، يتمتع بقيادة مستقلة، ولا يخضع إلا إلى تعليمات المرشد الأعلى علي خامنئي مباشرة ومن قبله الخميني، وتمتد أنشطته العسكرية والاستخبارية خارج إيران، وعلى حد وصف أحد قادته بأنه «قادر على اقتحام الطرق المغلقة، وفتح العقد العمياء، ومواجهة المخاطر والعقبات»[١].

بدأت استقلالية الحرس الثوري عن المؤسسة العسكرية، وعن باقي المؤسسات في الدولة تظهر جلية في عام ١٩٨٢ عندما شكل لجنة مشتريات خاصة به تضطلع بمشتريات السلاح، كما قام بإنشاء صناعة دفاعية خاصة به، تمكنه من تجاوز العقوبات المفروضة على إيران وتخفيف أثر حظر السلاح الأمريكي في ذلك الوقت، وقد تعززت استقلالية جهاز الحرس الثوري عندما شُكلت وزارة خاصة به سميت بـ«وزارة الحرس الثوري الإسلامي» من العام نفسه، وخلال هذا الوقت قام الحرس الثوري بدور رئيسي في شراء وحيازة أنظمة السلاح الرئيسية من دول كالصين وكوريا الشمالية

(١) ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره.

والاتحاد السوفيتي السابق. وبعد ذلك أصبح الحرس الثوري يسيطر على جزء كبير من الترسانة العسكرية لإيران[١].

كما أن الحرس الثوري قد أسس إمبراطورية اقتصادية خاصة به، ويأتي هذا النشاط الاقتصادي مدعوماً قانونياً في نص دستوري واضح، فالمادة (١٤٧) من الدستور تفصل في الوظائف الاقتصادية لحرس الثورة، «فالدولة في وقت السلام يجب أن تستفيد من الأفراد والتجهيزات الفنية للجيش في أعمال الإمداد، والتعليم والإنتاج والبناء، مع رعاية الموازين الإسلامية، وبما لا يمس بالجاهزية القتالية»[٢].

للحرس أيضاً نقاط بحرية تمتد على مسافة ١٥٠٠ ميل على سواحل الخليج، وباتت تسمى في إيران «الأرصفة البحرية غير المرئية»، وتُتَّهم هذه الأرصفة بأنها مجال واسع لتهريب البضائع إلى داخل إيران. ويعتبر مرفأ «شهيد رجائي» في هرمز مركزاً لتهريب النفط. وبدأ الفرع الاقتصادي للحرس الثوري المسمى «خاتم الأنبياء» بالسيطرة على مشاريع كبرى في قطاع النفط والغاز، والتي تبلغ قيمتها نحو عشرة مليارات دولار، علاوة على أكبر مشروع يتعلق بمراحل التطوير الثلاث لحقل الغاز العملاق «فارس الجنوبي»[٣].

ويُعد الحرس الثوري على الصعيد السياسي أقوى من كل العناصر الأخرى داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية، وتنبعث قوة الحرس الثوري السياسية من جذوره العميقة في الثورة، وصلاته الوثيقة بكبار رجال الدين. وبسبب القوة السياسية المتزايدة للحرس الثوري، وبذل القادة الذين خلفوا الخميني وخاصة (رفسنجاني) جهداً كبيراً لتحييد الحرس عن خطه السياسي.

النفوذ السياسي للحرس الثوري ودوره في صنع القرار:

يُعتبر الحرس الثوري الإيراني الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، الذي فرض نفسه باعتباره رقماً مهماً في معادلة صنع القرار في إيران، فقد اضطلع بدور أساسي في جهود تصدير الثورة الإيرانية، من أجل تدعيم النفوذ الإيراني

---

(١) فاطمة الصمادي، الحرس الثوري وروحاني. . الصدام حتمي، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net .

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الحرس الثوري الإيراني. . . مرجع سبق ذكره.

في الساحة الإقليمية، وقد ساعدته جهوده هذه، ودوره في تتبع تنظيمات ومجموعات المعارضة المختلفة داخل وخارج إيران في الشرق الأوسط ومختلف دول العالم، في تأكيد مكانته وأهميته في صميم الأمن القومي الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة ما يتعلق منها بحلفاء إيران والأحزاب والجماعات الموالية لها، سواء من حيث التدريب أو الدعم اللوجيستي، أو التخلص من الخصوم.

كما ساعدته تبعيته المباشرة لمرشد الثورة ـ وليست لمؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الرئاسة، والتوزع لبنيته وهياكله وحدوده اللامتناهية في السلطة الإيرانية ـ إلى أن امتد نفوذه وابتلاعه لغيره من مؤسسات الدولة الأخرى، مثل الجيش النظامي، أو القوّات المسلّحة الكلاسيكية، والمؤسسات الدينية المختلفة والسلطة التنفيذية، وإلى الدائرة الرئيسية للاستخبارات المدنية ووزارة الأمن القومي والاستخبارات. وقد وسّعت قوات الحرس الثوري الإيراني نفوذها ـ وسيطرتها في بعض الحالات ـ إلى أجهزة تطبيق القانون والعمليات الاستخباراتية الخارجية، والقيادة العسكرية الاستراتيجية، والاقتصاد الوطني. فتلك القوات تعتبر نفسها الوريث الشرعي للثورة، والمنقذ الحقيقي للجمهورية الإسلامية، الأقدر على حكم البلاد والأجدر بهذا الدور[١].

وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى الحرس الثوري، لكونها أحد أهم مراكز صنع قرار السياسة الخارجية. وقد كان لبعض مسؤولي الخارجية الإيرانية من المحسوبين على الحرس الثوري بصمات واضحة فيما آلت إليه علاقات إيران الخارجية، مثل حسين شيخ الإسلام الذي كان مسؤولاً عن دائرة الشؤون العربية في الوزارة، وشارك في اقتحام السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٨٠، كما كان له دور في عملية اختطاف الرهائن الأمريكيين في لبنان عام ١٩٨٢. كذلك جمع محمد بشارتي بين مهام عمله في الوزارة والحرس الثوري، وقام من هذا المنطلق ببذل جهود حثيثة في الوساطة بين حركة أمل وحزب الله إبان مواجهاتهما في الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. وإلى جانب ذلك، قام الحرس الثوري بتأمين وجود خاص له في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حيث أقام مخيمين للتدريب: الأول في الزبداني، وهي بلدة سورية على الحدود مع لبنان، والثاني في بعلبك اللبنانية[٢].

---

(١) ثلاثون عاماً من الحكم الحديدي لإيران داخل الحرس الثوري، المجلة، ٢٠١٠/٢/١٩:
http://www.majalla.com/arb/2010/02/article5519537 .

(٢) الحرس الثوري الإيراني... مرجع سبق ذكره.

ومن أبرز القياديين في الحرس الثوري اليوم هو قاسم سليماني، الذي قالت عنه جريدة «نيويورك تايمز»: إنه الحاكم الفعلي لإيران في العراق، وكان سليماني المخطط لمبادرتين رئيسيتين في السياسة الخارجية الإيرانية؛ وهما: ممارسة وتوسيع نفوذ طهران في الشؤون السياسية الداخلية بالعراق، وتقديم دعم عسكري لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وفي العام ٢٠١١ وضعت وزارة الخزانة الأميركية الجنرال سليماني على قائمة عقوباتها؛ لأن مسؤولين أميركيين قالوا: إنه كان مشاركاً في مؤامرة لاغتيال السفير السعودي بواشنطن. كما أشار تقرير ألماني نُشر حديثاً إلى مشاركة عناصر من فيلق القدس مع عناصر من «حزب الله» في اغتيال اللواء وسام الحسن في بيروت في أكتوبر ٢٠١٢[١].

وفي الواقع فإن رجال الحرس الثوري متنفذين في كل مؤسسات القوة في إيران، وهم أعضاء في مجلس الأمن القومي، ويشكلون غالبية الحلقة القريبة من المرشد، ويمكن القول بأنه ينظر له بعين الحسبان عندما تقدم إيران على اتخاذ أي قرار استراتيجي ومصيري، فتدخل النظام الإيراني في سوريا مثلاً ما كان ليتم ويصمد لولا قدرة الحرس الثوري، ممثلاً بفيلق القدس، على إدارة المعركة وعلى المصابرة والمطاولة.

وتؤكد كل محاولات الحرس الثوري الإيراني، لجهة استمرار مساعيه لمزيد من النفاذ داخل كل مؤسسات صنع القرار، أو لجهة سعيه إلى التفرد بإدارة الصراع مع الغرب حول الملف النووي، والتمدد الإيراني على الساحة الإقليمية، أنه بات يمثل دولة داخل الدولة.

ثانياً ـ المؤسسات الاقتصادية:

هناك مؤسسات تعمل تحت إمرة المرشد العام مباشرة، وهذه المؤسسات لم يأت الدستور على ذكرها، وفي معظمها مالية واقتصادية، ويدير هذه المؤسسات الضخمة رجال دين ذَوُو نفوذ، أو شخصيات رئيسية أخرى من النخبة الحاكمة في إيران، وهي في الغالب مؤسسات «خيرية» غير ربحية، كما تطلق على نفسها، وهذه وللمؤسسات الخيرية تاريخ عريق في إيران، ولا تشكل ظاهرة غريبة، إلا أنها لم تكتسب الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها في الوقت الحاضر، وتمارس

(١) ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

هذه المؤسسات نشاطات كثيرة، وهي معفاة من الضرائب، وتمتد هذه النشاطات من التجارة إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، كما تشمل نشر التشيع في العالم الإسلامي، عن طريق تمويل أحزاب أو مؤسسات أو ميليشيات تابعة لإيران، وتعمل في الخارج(١).

وتحصل هذه المؤسسات على مقدار مساهمات مالية عالية من خزائن المرشد الأعلى الرسمية. وتتمتع بقدرة غير محدودة على الوصول إلى أموال الدولة، والعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي؛ وتقوم بأنشطتها دون أي رقابة، ويتركز معظم عملها خارج الدولة(٢).

ومن أبرز هذه المؤسسات: مؤسسة المعوقين والمستضعفين، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسة الخامس عشر من خُرداد، ومؤسسة الرسالة، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة الرفاه(٣).

تجار البازار:

تبرز فئة «تجار البازار»، كقوة مؤثرة على صانعي القرار، وهي شريحة اقتصادية اجتماعية نواتها التجار والسماسرة، وقد نمت هذه الشريحة مع قيام الثورة في ١٩٨٩، وتحالفت مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ ممثلاً في حزب المؤتلفة الإسلامية، وجمعية «روحانيت مبارز» (علماء الدين المناضلين)، والذي كان مهيمناً على السلطة آنذاك. وقد سيطر البازار على معظم المؤسسات التي سيطرت عليها الثورة، وقاموا بإنشاء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة، تغذت - ولا تزال - من إيرادات النفط. كما يسيطر البازار حالياً على مؤسسات اقتصادية عملاقة، مثل مؤسسة «المستضعفين»، التي تضم جميع المؤسسات الاقتصادية والتجارية، التي كانت تملكها أسرة الشاه والرأسماليون الكبار الموالون لها سابقاً، بالإضافة إلى المؤسسة الاقتصادية التابعة لضريح الإمام الثامن «عليّ الرضا»، والمعروفة باسم «مؤسسة الإمام الرضا»، وتستقبل هذه المؤسسة أموالاً هائلة من النذر والهبات، ومؤسسة «أمداد الإمام»، والتي تضم

(١) المرجع نفسه.

(٢) أحمد جابر، استعراض لكتاب كيف تُحكم إيران؟ للكاتب عبد العظيم البدران، موقع جريدة الحياة، ٢٠١٤/٤/٧: www.alhayat.com .

(٣) خير الله خير الله، معنى تحرك البازار في إيران، صحيفة الرأي الكويتية، ٢٠١٠/٧/١٧: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=204718 .

شركات ومؤسسات تجارية واقتصادية عدة. وهذه المكانة الاقتصادية وضعت البازار على رأس الهرم الاقتصادي والسياسي للدولة. وعلى ضوء مصالحهم الاقتصادية الواسعة؛ يتبنى البازار سياسة مرنة في التعاطي مع الخارج؛ بما يعنيه ذلك من إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفتح الأسواق الإيرانية أمام الاستثمار الأجنبي[١].

ويمثل البازار عَالَماً مُصغَّراً، وهو حلقة وصل بين المجتمع والدولة، وكان له دور فاعل أيام الحكم البهلوي وكذلك بعد نجاح الثورة. كما يمثل البازار جماعة ضغط فاعلة وقوية، فعندما تُتخذ قرارات تمس مصالح كبار تجار البازار فيقومون بالضغط على المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ القرارات بغية نقضها، أو التخفيف من آثارها: وقد اتضح ذلك في فترة تولي أحمدي نجاد منصب رئاسة الجمهورية، والنهج المتشنج الذي اتخذه في المفاوضات مع القوى الكبرى بخصوص الملف النووي، مما أدى إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، الأمر الذي أثر على تجار البازار، فأصدرت الجمعية التجارية الرئيسية في بازار طهران بياناً يدين حكومة أحمدي نجاد بدعوى أن قراراته دمرت الاقتصاد. وأكد البيان على الولاء المطلق للنظام القائم في البلاد وللمرشد الأعلى، علي خامنئي[٢].

مؤسسة الإمام الرضا:

تم إنشاء مؤسسة الإمام الرضا قبل الثورة[٣]. ويوجد قبر (علي موسى الرضا)[٤] داخل مقر المؤسسة، وهو مكان يحج إليه ٨ مليون شيعي سنوياً. ونظراً لحجم المؤسسة ومكانتها الدينية وثروتها الضخمة، فإنها تحتل مكاناً بارزاً بين المؤسسات الخيرية الإسلامية المهمة الأخرى، التي أُسست قبل الثورة. ويكمن سبب ثروتها في أن الأغنياء ظلوا يدعمونها مالياً حتى أصبحت أكبر مالك للأراضي في محافظة

---

(١) ,Robert, Iran Bazaar shutdown continues, telegraph, 4/10/2012: Tait .

(٢) http://www.telegraph.co.uk .

(٣) Katzman,Kenneth, Iran's The Warriors of Islam Revolutionary Guard (Boulder, CO: Westview Press, 1993, p83 .

(٤) الإمام علي بن موسى الرضا، الإمام الثامن من أئمة الشيعة الإمامية، كنيته: أبو الحسن، ولقبه: الرضا (١٤٨ ـ ٢٠٣هـ)، ولد في المدينة، ولقب: بغريب الغرباء، كونه دفن في بلاد فارس بعيداً عن أرض أبائه العرب.

خراسان[١].

تتملك المؤسسة مناجم، ومصانع نسيج، ومصنع باصات، ومصنع منتجات طبية، وشركة هندسية، ومصفاة سكر، ومزارع ألبان، ومزارع ماشية وجمال، وبساتين فواكه وعشرات الملكيات الأخرى. وتملك أيضاً ثلاثة أرباع الأراضي في مدينة مشهد، ثاني أكبر مدينة إيرانية، وأراضٍ شاسعة في أنحاء أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن منطقة التجارة الحرة على حدود تركمانستان تقع في أراضي المؤسسة، وتشمل مطاراً بنته شركة الإنشاءات التابعة لها.

وقد مدت هذه المؤسسة أنابيب مياه في لبنان، كما بنت جسراً بين العراق وسورية، وسعت إلى الحصول على عقود لشق الطرقات في الجزائر. وقد اعتبرت جريدة «سارمايه» الاقتصادية الإيرانية أن مؤسسة «الإمام الرضا» هي أكبر المؤسسات الخيرية الإيرانية. وزعمت أن الأعمال التجارية التي تنفذها المؤسسة تمثل ٧,١ في المئة من إجمالي الناتج القومي الإيراني. لكن الاقتصاديين الإيرانيين والأجانب اعتبروا أن هذه النسبة مبالغ فيها، وأكدوا أن المؤسسة تواجه صعوبة في إدارة مصالحها المتنوعة بكفاءة، وأنها أحياناً تتمسك بشركات ضعيفة الأداء من أجل تجنب تسريح موظفيها أو لاعتبارات النفوذ السياسي. ومع ذلك، يتفق الجميع على أن المؤسسة تمثل قوة اقتصادية يحسب حسابها في إيران[٢].

يتضح مما سبق عرضه، تعقد الخريطة السياسية في إيران، حيث الكثير من المؤسسات، واللاعبين، وتعدد وتداخل الأدوار ومساحات النفوذ، الأمر الذي ينعكس على السياسة الخارجية الإيرانية، ويسهم فهمه في مقاربة استراتيجية إيران تجاه جوارها الخليجي.

---

(١) Abrahamian, Ervand, The Iranian Mojahedin, Yale University Press, 1992, pp. 206 - 223.

(٢) محمد عباس ناجي، «البونياد» الذراع السرية لتمويل حرس الثورة والاستخبارات، السياسة ٢٠٠٨/٨/١٠: http://www.tayyarcanada.org/articles/2008/0808/alseyassah10080802.htm.

المبحث الثالث
ثوابت الاستراتيجية الإيرانية
وعلاقتها بالسياسة الخارجية لدول الخليج العربية

أولاً: تعقيدات تركيبة السلطة في إيران وأثرها على سياستها الخارجية تجاه دول الخليج.

ثانياً: المحددات الأيديولوجية والسياسية لسياسة إيران تجاه دول الخليج.

ثالثاً: أمن منطقة الخليج العربي في الرؤية والاستراتيجية الإيرانية.

رابعاً: مرتكزات سياسة دول الخليج العربي تجاه إيران.

خامساً: تحول السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي بعد روحاني: خيار استراتيجي أم تكتيك مرحلي؟

ترتبط سياسة دول الخليج تجاه إيران، باستراتيجية الأخيرة ومشروعها الإسلامي وركائزه، وموقع الخليج فيه، وأساليب النظام الإيراني لتحقيق هذا المشروع إلى واقع، فلا يمكن فهم سياسة إيران الخارجية بشكل عام، دون فهم أسس مشروعها وطبيعته، وطبيعة النظام القائم على تنفيذه، لذا يقارب هذا المبحث استراتيجية إيران، والرؤى المبنية عليها، سواء بالنسبة لأمن الخليج، أو الرؤيتين الأيديولوجية والسياسية لموقع الخليج في السياسة الخارجية الإيرانية، وكيف أنها مثلت أهم محددات تلك السياسة عبر الإدارات الإيرانية المختلفة. كما يناقش المبحث انعكاس تعقيد تركيبة السلطة في إيران على طبيعة سياستها تجاه دول الخليج، ثم مدى تأثر سياسة هذه الدول تجاه إيران بكل ذلك، ومنطلقات تلك السياسة التي تأسست على مفهوم ورؤية دول الخليج لأمنها واستقرار أنظمتها، وإدراكها لمصادر التهديد لهما، وأيضاً استراتيجيتها لمواجهة ذلك. وفي الأخير، يقدم المبحث إجابة على التساؤل المتعلق بالتحول في السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج، عقب وصول حسن روحاني إلى سدة الرئاسة في إيران،

وهل يستند هذا التحول إلى تفضيل استراتيجي جديد للنظام الإيراني، أم أنه مجرد تكتيك، وتوجه لتغيير الأساليب والأدوات.

أولاً ـ تعقيدات تركيبة السلطة في إيران وأثرها على سياستها الخارجية تجاه دول الخليج:

يرتبط فهم وتفسير السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج العربي، بمعرفة الخصائص المميزة لسياستها الخارجية عموماً، كوحدة دولية، وأنماط تلك السياسة والعوامل الداخلية المؤثرة فيها، والوزن النسبي لمراكز القوى الداخلية، وتأثيرها في عملية صناعة واتخاذ القرار.

وثمة تركيبة معقدة للنظام السياسي الإيراني، الذي يتسم بتعدد الأقطاب، المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية، وما نناقشه هنا هو تأثير هذا التعدد والتباين في سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي تحديداً، خاصة أن مسار تلك السياسة تراوح ما بين التصعيد والتشدد أحياناً، والمرونة ومحاولات الطمأنة وتطبيع العلاقات في أحيان أخرى، خلال العقود الفائتة، منذ قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، وحتى اليوم.

التجسيد الأكثر وضوحاً للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية، يعبِّر عنه ما يسمى «ولاية الفقيه»، التي هي أحد أهم مصادر السياسة الخارجية، فولاية الفقيه، والأسس الفلسفية التي تستند إليها فكرة الحاكمية، تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد، ونطاقها في السياسة الخارجية، بمعنى أن مفهوم السلطة، حسب مضامين هذه المفاهيم، لا يتقيد بقيود دستورية أو قانونية، فسلطة الولي الفقيه لا حدود لها، ولا يحدد الدستور صلاحيته، ولا يقيد سلطته أو يضبطها. بل يذهب معظم الفقهاء القريبين من النظام إلى أن «الدستور ما هو إلا تفويض من الولي الفقيه للسلطات الثلاث لمزاولة بعض صلاحياته؛ لذلك فإن المرشد هو صاحب السلطات الأوسع في تقرير الملامح العامة للسياسة الخارجية، واتخاذ القرارات بشأنها؛ لذا فمنصبه يشكل أحد المحاور والأركان الأساسية المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية، وخصوصاً في القضايا العليا»[1].

وحدد الدستور الإيراني الشرعيتين الدينية والثورية ـ السياسية في قيادة واحدة

---

(١) عياد البطنيجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٧٧ ـ فبراير ـ ٢٠١١، http://albutniji.hiablog.com/post/135355 .

تعبّر عن مركب (الشيعية الثورية). فالولي الفقيه يشغل منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه، وقد انعكس هذا الدمج على اختزال دور المؤسسة الدينية في صناعة القرار في «مؤسسة ولاية الفقيه»، التي منحها الدستور و«المؤسسات الثورية» حق «النقض» ضد مؤسسات الدولة؛ لأن مشروعية الدولة مكتسبة من هذين البُعدين، فيمكن لمؤسسة «الحرس الثوري» و«مؤسسة القائد الأعلى للثورة» أن ينقضا أية قرارات تصدرها مؤسسات الدولة، وذلك في إطار مرجعية الدستور. كما أن الدستور قد قنّن وجود قوات «حرس الثورة الإيرانية»، وحدد هدفها «بالمحافظة على الثورة ومنجزاتها، والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الإلـٰهية، ونشر حاكمية الله في العالم، طبقاً لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية»[١].

ثمة تحالف استراتيجي بين الحرس الثوري ومؤسسة ولاية الفقيه، التي دائماً ما تحافظ على تحالفها المحافظ الذي يضمن استمرارية الهيمنة على الدولة ومؤسساتها ودعم موقع القائد الأعلى، وفي هذا السياق، فإن رئيس الجمهورية لا يستطيع تنفيذ قراراته ما لم تكن متوافقة مع رؤية الحرس؛ فالرئيس هو الرجل الثاني في النظام الإيراني، ولكن مسؤولياته تتركز أولاً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وليس السياسة الخارجية.

أثّر تعقيد تركيبة السلطة على سياسة إيران الخارجية؛ فوجود مؤسسات موازية، مؤسسات «دولة» توازيها مؤسسات «ثورة»: (جيش الجمهورية الإسلامية يوازيه حرس الثورة الإيرانية، ورئيس الجمهورية يوازيه القائد الأعلى للثورة، الذي تتبع له عشرات المؤسسات الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية) جعل ثمة استراتيجيات موازية، فـ«الدولة» قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى «الثورة» استراتيجية مغايرة تماماً؛ ففي عهدي الرئيسين: هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، تبنت «الدولة» استراتيجية التنمية في سياستها الخارجية والأمن القومي، التي تقوم على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لتحقيق هدف التنمية في الداخل؛ فيما تبنت «الثورة» استراتيجية مزدوجة مغايرة تقوم على «حفظ النظام والتوسع خارجياً»[٢].

---

(١) حسن أحمد العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣/٤/١٦:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134310511917387 9.htm .

(٢) حسن أحمد العمري، المرجع نفسه.

ومع مراعاة أن السياسة الخارجية احتلت موقعاً مركزياً، لنظام ما بعد الثورة الإيرانية، وحظيت بأهمية بالغة لدى النخبة الحاكمة، لاعتبارات تتعلق باستراتيجية تعظيم الدور، على المستويين الإقليمي والدولي، والانخراط الواسع بالسياسة الإقليمية والعالمية، فإنها كانت دائماً مجالَ صِراعٍ بين رؤيتين واتجاهين، يُطبَّق الاتجاه الذي يتغلب صاحبه، ويهيمن على السلطة، وبالتالي يتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار.

وعلى الرغم من أن النمط المتسيد للسياسة الخارجية الإيرانية، هو النمط التوسعي أو الحركي النشط، وهو نمط يقف على النقيض من النمط الانعزالي، وتتلخص سماته في المشاركة الخارجية الواسعة، والتمدد الإقليمي، والتوسع والهيمنة؛ فإن السياسة الخارجية الإيرانية جمعت بين سمات متناقضة، يعزى تناقضها إلى تنوع الحياة السياسية الداخلية، التي تحتوي على تيارات متشددة وأخرى معتدلة[١]، فقد ارتكز الأداء السياسي للجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: المصلحة القومية، وثانيتهما: الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية. ونستطيع أن نتصور تعدداً هائلاً في رؤى القوى السياسية الإيرانية، يكاد يتساوى مع ألوان الطيف، لما يجب أن تكون عليه التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية بين محوري المصلحة والأيديولوجية الإسلامية، بين من يعطى كل الأولوية لاعتبارات المصالح القومية الإيرانية، دون غيرها، ومن يعطى كل الأولوية للاعتبارات الإسلامية، دون غيرها، فثمة تعددية لا حصر لها تخلط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات إسلامية[٢].

وبالنسبة لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربي بعد الثورة الإيرانية؛ فقد تحددت بمستوى الصراع، وطبيعة توجه الطرف المُتغلب، فطالما كان الصراع بين طرفين أحدهما راديكالي محافظ، والآخر إصلاحي معتدل، تمثلت رؤية الاتجاه الراديكالي لدول الخليج، ولما ينبغي أن تكون سياسة إيران تجاهها في الرؤية «الثورية» الإيرانية، للعالم الخارجي عموماً، والتي قال عنها الخميني: «إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية»، فالمنظور الإيراني اعتبر مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللذان أثّرا، بشكل

---

(١) عياد البطنيجي، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإيرانية في إيران، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١ أبريل ٢٠٠٩:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96077&eid=327.

أو بآخر، على تطور العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، فحينما يزداد التمسك بهما تزداد درجة التوتر في هذه العلاقات، والعكس[(١)].

غلبة الاتجاه المحافظ:

استندت رؤية الاتجاه المحافظ إلى الإيمان بالتفوق الطائفي والإقليمي، والتمسك بمطامح الهيمنة على المنطقة، خاصة منطقة الخليج، وحمل لواء الدفاع عن الشيعة، الذين يسكن عدد كبير منهم دول المنطقة، ما جعل رؤية المحافظين لسياسة إيران تجاه دول الخليج تدخل ضمن نمط السياسة الخارجية الذي تتمثل ركائزه في «تصدير الثورة»، وتمديد المشروع الإيراني الثوري، ورفض التقوقع داخل حدود إيران، وبناء قوة عسكرية تقليدية ونووية إيرانية ضخمة، تساهم في تنفيذ ذلك المشروع، وامتلاك كل مقومات القوة اللازمة للتدمير أو الردع في منطقة تعج بالصراعات الإقليمية، وبيئة حاضنة للصراعات الدولية؛ لذلك رأى هؤلاء أن تقليص نفوذ إيران في منطقة الخليج، هو ما يعني في المحصلة النهائية تكريس عزلة إيران إقليمياً ودولياً، وهو ما يتعارض مع أهداف الجمهورية الإسلامية وفلسفتها.

أما التوجه الآخر «المعتدل»، فإنه امتلك رؤية براجماتية تقتضي تغليب المصلحة، حسب معطيات الوضعين الإقليمي والدولي، والانفتاح على خيارات عدة تجنب إيران أزمات سياسية مع دول الخليج، التي بدورها ستكون جزءاً من حزمة من الأزمات الناتجة عن تعقد علاقاتها الخارجية عموماً، وانعكاساتها في شكل أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية.

لذلك؛ فإن العلاقات مع دول الخليج ارتبطت بتوجه الطرف المسيطر على السلطة، وحتى عندما يأتي إلى منصب رئيس جمهورية من ينتمي إلى الاتجاه المعتدل، فإنه دائماً ما يواجه أزمة في إدارة العلاقة مع دول الخليج، وفق رؤيته واتجاهه، نظراً لنفاذ القوى الراديكالية، بشكل عام، وقلة صلاحيات رئيس الجمهورية.

كثيراً ما حُسم الصراع، الذي كان بين التمسك في رسم السياسة الخارجية بالمنطلقات العقدية «عودة المهدي المنتظر»، و«ولاية الفقيه»، «التي تمثل العمود

---

(١) العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: ٢٥ عاماً من التقلبات، الشرق الأوسط، لندن، العدد ٩٧٢٦، ١٥ يوليو ٢٠٠٥:

http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=311962#.U8SwVUC_jfo .

الفقري للنظام السياسي وتربط بين الولاية الدينية والسلطة السياسية، وبين تغليب الأيديولوجية على البراجماتية (المصلحة)، لصالح التوجه الراديكالي، الذي لا يقبل مرونة في هذه المبادئ، ويتمسك بها كإطار يحكم توجهات الفريق الحاكم، ويضبط تفاعلاته، على التيار الإصلاحي».

بعد قيام الثورة الإيرانية، نشبت صراعات داخلية حادة، نتيجة تصاعد الاختلاف بين التيارات الموجودة في وجهات النظر والاتجاهات؛ ما أدى إلى اضطراب في السياسة الخارجية، في حين أن تلك الصراعات لم تكن بين التيارات الإسلامية واليسارية والعلمانية والليبرالية الوطنية فحسب، بل نشأت نتيجة للاختلافات الكامنة داخل الحركة الإسلامية ذاتها، والتي كانت تُمسك بزمام الأمور، فكانت الغلبة، من بين ثلاثة اتجاهات متنافسة في إطار مركز القوة الحاكم وتصوراتها للسياسة الخارجية، للتيار الأصولي، الذي مثّله الحزب الجمهوري الإسلامي المؤسس بعد انتصار الثورة مباشرة، حيث أوقعه ادّعاؤه بأنه القوة السياسة الحاكمة والقائدة، في صراع مع التيارات الإسلامية الأخرى، سواء مع التيار الذي كان يُجسده مهدي بازرجان، أو مع المثقفين المستقلين مثل بني صدر. وقد تمثلت آراء التيارات الأصولية في السياسة الخارجية في عالمية الثورة الإيرانية، وعدم توقفها عند أية حدود قومية، وفي أن انتشارها هو الضمان الوحيد لانتصارها في إيران، وتبرير فكرة تصدير الثورة التي أدت فيما بعد إلى خلق أزمات دبلوماسية شديدة وصراعات مع دول الخليج[1].

أما بازرجان، فكان يُمثل اتجاهه مزيجاً بين الفكر الإسلامي والمصالح، وكان قد تولَّى رئاسة الوزارة بعد الثورة، وارتكز مفهومه للسياسة الخارجية على معارضة فكرة تصدير الثورة، وأيَّد فكرة إقامة نظام براجماتي إسلامي هادئ، في إطار الدولة الوطنية الإيرانية، على أن تكون إيران مثالاً يُحتذى لبلدان إسلامية أخرى، دون تصدير الثورة، وأيضاً دعم فكرة التعايش السلمي مع الدول الإسلامية ودول العالم الثالث، بل والدول الغربية، مع حماية الوجهة الإسلامية.

فيما كان اتجاه بني صدر، الذي انتخب رئيساً للوزراء بعد بازرجان، (استقالت وزارته في نوفمبر ١٩٧٩)، قريباً من اتجاه بازرجان الإسلامي الوطني، في أنه لا يمكن ضمان استقلال إيران عن طريق العزلة، ولا عن طريق التورط في صراعات

(١) فاضل الرسول، العراق - إيران. . أسباب وأبعاد النزاع، ترجمة منى ناصف، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٨ - ٥١.

متعددة، ورفض أيضاً مفهوم تصدير الثورة، وتجنُّب أي شكل من أشكال العنف في العلاقات الثنائية. انعكس اتجاه حكومة بازرجان، الذي واصله إلى حد ما، كل من بني صدر وقطب زادة تجاه دول الخليج، في تحسُّن عام للعلاقات، على الرغم من نوعية الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، فقد رفضت هذه السياسة تقسيم الدول العربية إلى دول محافظة وأخرى تقدمية، تجنباً لتوتير العلاقات، وقد حاولت حكومة بازرجان، فعلياً، تخفيف حدة التوتر، وتطبيع العلاقات مع دول الخليج[1].

انتهت الخلافات بين تلك التيارات، بانتصار الأصوليين، بعد عزل بني صدر، واستيلائهم على السلطة، وبعد صراع استمر سنتان ونصف سنة؛ ما أدى إلى تنفيذ أهدافهم ومبادئهم في السياسة الخارجية. فأذكى التيار الراديكالي مخاوف دول الخليج التي سيطر على ردات فعلها تجاه الثورة، الخوف من انتشار روح الثورة ومساعي الهيمنة الإيرانية. فكان هذا التيار يعتبر انتشار الثورة في دول الخليج مجرد مسألة وقت، وأكد على سياسة تصديرها، وأسس مكتب الجبهة التحررية لشبه الجزيرة العربية، معلناً دعم كفاح المستضعفين ضد الأنظمة الديكتاتورية، وتوحيد العالم الإسلامي تحت راية إيران، بعد نشر مبادئ إسلامها الثوري، وهو ما جعل إيران في مواجهة مع الإسلام التقليدي والحاكمين باسمه في دول الخليج. كما تمسك الأصوليون بالسيادة الإيرانية على الجزر الإماراتية، والمطالبة بالبحرين، الأمر الذي جعل سيطرة هذا الاتجاه على الحكم في إيران يؤدي إلى تدهور العلاقات مع دول الخليج.

مرحلة رفسنجاني وخاتمي (الترميم والانفتاح):

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، ووفاة آية الله الخميني، وبانتهاء مرحلة من التوتر الشديد في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، بدأت مرحلة جديدة، يسميها البعض «الفترة الذهبية» في تاريخ تلك العلاقات، وهي فترة حكم كل من رفسنجاني وخاتمي، التي على الرغم من أنها لم تشهد توقف الخلاف الداخلي نهائياً حول «إيران الدولة» و«إيران الثورة»، أو ما تقتضيه مصالح إيران الدولة من سياسات خارجية، وما تفرضه إيران الثورة، فإنها شهدت تحسناً كبيراً في العلاقات مع دول الخليج، التي انعكس عليها التوجه الانفتاحي للسلطة، خلال حكم رفسنجاني وخاتمي.

---

(١) فاضل الرسول، المرجع نفسه، ص٦٠ ـ ٦١.

انتهجت إيران في تلك الفترة سياسة براجماتية قائمة على أساس تحقيق مصالح إيران الاستراتيجية العليا، مع تراجع تطلعات النفوذ الإقليمي، ووصول مبدأ تصدير الثورة الخمينية إلى حالة من الجمود، بعد أن كان قد انحسر تماماً؛ نتيجة الانشغال لسنوات طويلة في الحرب مع العراق، الأمر الذي أدى إلى تحول في علاقات إيران بالدول الخليجية، حيث شهدت كثافة للتفاعلات السياسية والاقتصادية(١).

ارتبطت السياسة الاعتدالية تجاه الخليج، التي كانت جزءاً من السياسة الخارجية الإيرانية المنفتحة في تلك الفترة، واتسمت العلاقات فيها بالانفراج، بعدة عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تغلب الاتجاه المعتدل بشأن العلاقات مع دول الخليج، فبعد رحيل قائد الثورة الإيرانية، وانتهاء حرب الخليج الأولى، بدأ تأثير العوامل الداخلية يطغى على تأثير العوامل الخارجية في السياسة الإيرانية، فقد شهدت إيران تحولات سياسية مهمة بعد التوجه إلى بناء نظام تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية، نظام يتم بموجبه الوصول إلى السلطتين التنفيذية والتمثيلية عبر صناديق الانتخاب، وهو أمر فرض مبدأ التداول على السلطة، وحرية الصحافة، وتعددها، وتشكيل منابر وجماعات سياسية، تطرح برامج وتوجهات عقائدية وسياسية متباينة، وهو الأمر الذي عبَّر عنه الانقسام الكبير الذي ظهر في إيران بين التيَّارين الإصلاحي والمحافظ، وضمَّ كلٌ من هذين التيارين طيفاً واسعاً من الاتجاهات والجماعات والشخصيات(٢). فيما لم ينفصل هذا التطور السياسي في إيران عن تطورات الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وتَردِّي الأول.

وعلى الرغم من دخول إيران، بعد الحرب مع العراق، مرحلة جديدة شهدت سلسلة من التغييرات، في شكل النظام وتوجهاته، مع تعديل في الاستراتيجية، بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها؛ بما يتلاءم مع المستجدات، فإن اتجاه النظام الإيراني إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قام عليها، وإنما محاولة التقارب مع معطيات دول الخليج. بالإضافة إلى أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية، قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى

---

(١) سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً.. تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٧، ١ يوليو ٢٠٠٤، ص٥٦.

(٢) عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الإيراني.. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، شبكة الإعلام العربية (محيط)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣/٢/١٧، http://moheet.com.

الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلّقة مع كل منها[١].

كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أثار مخاوف إيران من اختلال توازن القوى في المنطقة، وهو ما أدى إلى زيادة تحديات الاستقرار والأمن فيها، وذلك نتيجة لتغير هيكل النظام العالمي، وما تبعه من اختلال معادلات الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقة الخليج لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في تلك المنطقة، فاعتبرت إيران أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي قد فقدت ورقة رابحة كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي، وفي ظل معطيات الواقع السياسي الدولي الجديد، وبداية ظهور نظام عالمي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تلاه من الاتجاه نحو العولمة، أعادت النخبة السياسية الإيرانية النظر في سياساتها الخارجية، والتي اعتمدت بالأساس على ضرورة احترام الترتيبات الإقليمية، والامتناع عن القيام بأية إجراءات مثيرة للشك، أو الخلاف مع جيرانها، وهو ما تبلور في تبنيها «سياسة التوافق»، حيث بات من الواضح أن إحداث هذه التغييرات على المستوى المحلي والخارجي، هو الأنسب للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول العالمي نحو العولمة والحفاظ على المصالح القومية في نفس الوقت، من خلال نظرة واقعية، والابتعاد عن اللجوء للعنف والقوة في العلاقات الدولية[٢].

بالنسبة لهاشمي رفسنجاني، فقد سعى إلى تخفيف قيود البيئة الخارجية، وأحدث تحولاً تدريجياً في مجالات؛ مثل: تصدير الثورة. وكان الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية، بزعامته متحمساً لتحسين العلاقات بين إيران والعديد من الدول العربية، وتحديداً الدول الخليجية، حيث كانت إيران في حاجة لتوثيق الصداقات، وتجنب العزلة الإقليمية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لذا، قام بمحاولات جادّة للتقارب مع السعودية، لكن لاقت محاولاته هذه معارضة داخلية، فعندما قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة السعودية، وأعلن في

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين، ١/٥/٢٠٠٠، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/85751-2000-05-01%2013-13-38.html .

(٢) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، ٢٠٠٠ Discourse Vol.2,Numberd. 2,fall. http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item &id=1890 &lang= .

الدوحة أثناء زيارته لقطر في ٧ أكتوبر ١٩٩٣، أنه يحمل دعوة رسمية للملك فهد لزيارة إيران، وأن العاهل السعودي قد قبلها، وبمجرد الإعلان عن هذه الدعوة، حدثت اضطرابات سياسية في طهران بين المتشدِّدين والمعتدلين، ونظم مائة طالب إيراني مسيرة داخل جامعة طهران؛ للاحتجاج على توجيه تلك الدعوة، وبدأت بعض الشخصيات الدينية في التهجم على السعودية وقادتها على صفحات الصحف الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى انتكاسة في العلاقات بين البلدين.

وساءت أكثر نتيجة قرار الحكومة الإيرانية المفاجئ بعدم طرح قضية الجزر للنقاش أثناء جولة المفاوضات، التي كان مقرراً عقدها في طهران، أوائل أكتوبر ١٩٩٣، بين دولة الإمارات وإيران، الأمر الذي أدى إلى نسف تلك الجولة من المفاوضات عشية انعقادها. فيما ساهمت العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك، ومنها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين، ابتداءً من عام ١٩٩٤، واتجاه إيران في أغسطس ١٩٩٢، لفرض سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى، بما يتعارض مع اتفاق عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة[١].

ظل الجناح المتشدد في السلطة يعرقل مساعي التقارب مع الدول الخليجية، واستمر صراعه مع الجناح المعتدل، الذي كان يدرك أن إيران في حاجة إلى إصلاح اقتصادي عميق، لن يتحقق إلا بالانفتاح على العالم الغربي، والدول العربية الخليجية، وقد كان تأثير هذا الصراع كبيراً في مرحلة ما قبل تولي الرئيس محمد خاتمي السلطة في إيران، في العام ١٩٩٧، ثم في عهد خاتمي، الذي جاء متبنياً مبادئ جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، هي:

- الحفاظ على الكرامة وتحري الحكمة والتعقل.
- انفراج العلاقات الخارجية.
- الحوار بين الحضارات.

فيما كان أهم هذه المبادئ هي سياسة الانفراج، التي تحتوي في طياتها على المبدأين الآخرين، وكان المقصود بسياسة الانفراج هو العمل على ترسيخ إجراءات

---

(١) محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١ يوليو ٢٠٠٦،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327.

بناء الثقة بين إيران وشعوب المنطقة، وتجنب أي شكل من أشكال المواجهة والخلاف مع جيرانها[١].

وقد اعتبرت الأطروحات التي جاء بها خاتمي الخاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول الجوار الجغرافي، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة، بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج، عبّرت عن انتهاء فترة الالتزام الصارم بمبدأ نشر مفاهيم وقيم الثورة الإيرانية، وبداية فترة تحددها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدولة الإيرانية، التي تفرض ضرورة التقارب مع الخليج[٢].

مع ذلك، ظلت القضايا الخلافية الكبرى قائمة، وظل الصوت الثوري الراديكالي في إيران موجوداً، ومُبقياً الصراع الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، الذين ما انفكوا يوجهون النقد اللاذع لدول الخليج، وكفل وجودهم استمرار الازدواجية، وعدم الوضوح في سياسة إيران الخارجية، ما انعكس في ديمومة حالة الشك والريبة من قبل دول الخليج، التي طالما رأت سياسة إيران الخارجية تجاهها متناقضة، الأمر الذي حدا بالكثيرين داخل تلك الدول نحو المناداة بالتزام الحذر في التعامل مع طهران، وعدم تسريع خطوات التطبيع معها؛ باعتبار أنه لا جديد في الموقف الإيراني تجاه دول الخليج العربية، وأن جسور الثقة التي تحاول طهران بناءها، هي جسور واهية للغاية، لا تلبث هي نفسها أن تقوضها لتعيد بناءها من جديد.

هذا، فضلاً عن أن استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي وصراع الأحزاب في إيران، ظل يثير مخاوف جيرانها، ويربك رؤيتهم لكيفية التعامل مع الجمهورية الإسلامية، التي يتسم قرارها السياسي، وعملية صنعه، بالتعقيد الشديد.

نجاد وعودة المحافظين ورؤيتهم للسياسة الخارجية:

شهد العام ٢٠٠٥ تحولاً لصالح المحافظين، ومفهومهم للسياسة الخارجية، وبنائها على أسس عقدية، مع فوز أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية، وتحقيقه انتصاراً غير متوقع على كبير أعمدة «المؤسسة»، الرئيس لدورتين رئاسيتين سابقتين، هاشمي رفسنجاني، الذي قدّم نفسه للناخبين كـ«محافظ مطلع»، يستطيع أن يحقق نجاحاً، فيما

---

(١) كيهان برزيجار، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان (الأردن)، ٢٠١١، ص٣٥.

فشل فيه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وذلك في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي أجريت في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠٠٥، بينما قدّم نجاد نفسه للناخبين كمرشح مناهض لـ«المؤسسة»، غير آبه بزخرف السلطة، منشغل بهموم الفقراء، وملتزم بالعمل على استعادة «نقاء الثورة» التي أسسها الزعيم الراحل الخميني[١].

وعلى الرغم من أن التصويت لأحمدي نجاد جاء كتصويت احتجاجي من قِبل الفقراء، البعيدين عن مراكز القوة والنفوذ لاعتبارات اقتصادية، وليس بسبب مواقفه في السياسة الخارجية، فإن فوزه أكد هيمنة الأصولية على المؤسسات الرئيسة جميعها؛ وهي القيادة العليا، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئاسة الجمهورية والوزارات، وأغلق الطريق أمام الإصلاحيين.

وقد أحاط أحمدي نجاد نفسه بشخصيات مماثلة له، ممن عملوا في صفوف الحرس الثوري، ومليشيات «الباسيج»، وهؤلاء يشاطرونه الرأي في عدم الوثوق بالولايات المتحدة وأوروبا، فيما رأى أحمدي نجاد وأعوانه أن حكومات دول الخليج العربية منحازة بقوة إلى جانب الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لنظرة محمد خاتمي، الذي كان يرى في تلك الحكومات حلفاء محتملين يمكن انتزاعهم من فلك الولايات المتحدة؛ الأمر الذي أثار قلقاً لدى دول الخليج؛ خوفاً من عودة أحمدي نجاد إلى ممارسة السياسات الإقليمية الإيرانية، التي اعتبروا أنها كانت تحاول زعزعة استقرار دول الخليج، في فترة ما قبل خاتمي. وذلك كون أحمدي نجاد محاطاً بمستشارين يعتقدون بحكمة تلك السياسات، مع احتمالية ألا يواجه نجاد، في حال أراد أن يتخذ موقفاً أكثر تشدداً إزاء دول الخليج، سوى معارضة ضئيلة من المرشد الأعلى، ومن منافسه في الانتخابات، هاشمي رفسنجاني، الذي لم يحل تعرضه للهزيمة في الانتخابات الرئاسية دون أن يظل رئيساً لمجلس تشخيص مصلحة النظام القوي[٢].

ارتبطت طبيعة السياسة الخارجية التي ستنتهجها إيران تجاه دول الخليج، بعد انتزاع المحافظين للسلطة، بمفهوم هذا التيار ورؤيته للسياسة الخارجية عموماً، وتوجهها العام فيما يتعلق بالملفات الرئيسية، التي تؤثر على العلاقات مع الخليج،

---

(١) كينيث كاتزمان، الانتخابات الإيرانية: فوز المتشددين يشكل تهديداً جديداً للخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٥/٦/٢٦: www.ecssr.com.

(٢) كينيث كاتزمان، المرجع نفسه.

مثل البرنامج النووي والتفاوض بشأنه، والوضع في العراق والسياسة الإيرانية تجاهه، وحدود التغيير المحتمل في سياسة إيران الإقليمية والدولية بوجه عام، لكن ظل مصدر القلق الرئيسي، هو استشراف مستقبل تلك العلاقات على ضوء التزام نجاد وتياره والمحيطين به بالمبادئ الأصيلة للثورة التي أرسى دعائمها الإمام الخميني نفسه؛ ومنها أن «تصدير الثورة» رسالة للحكومة الثورية الإسلامية، وحديث نجاد عن عودة الثورة الإيرانية إلى جذورها، في عهد زعيمها التاريخي، الإمام الخميني، وانتشارها في العالم[١].

وبالفعل، وبعد أقل من أسبوع على انتهاء الانتخابات الإيرانية، وفوز أحمدي نجادي، وقبل تسلمه سدة الرئاسة، رسمياً، في بلاده، فاجأت الخارجية الإيرانية الدول العربية، وعلى الأخص نظيراتها في دول الخليج العربي، بتحذير شديد اللهجة، طرح الكثير من التساؤلات حول مغزاه وهدفه في ذلك الوقت تحديداً، فعلى خلفية نشر إحدى الصحف البحرينية «كاريكاتير»، اعتبرته الخارجية الإيرانية مساساً بمرشد الثورة الإيرانية، آية الله علي خامنئي، وإهانة له، تفاقمت أزمة صعّدتها الدبلوماسية الإيرانية، بتصريح هددت فيه دول المنطقة، التي قد تُقدم على التقليل من احترام النظام الإيراني. حيث ضَمَّن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، محمد رضا آصفي، تصريحاته تحذيراً إلى «دول المنطقة»، (يعني الدول الخليجية)، قائلاً: إن على هذه الدول أن «تعرف أنها ستكون الخاسرة»، إذا قللت من احترام أقطاب النظام الإيراني ورجال الدين فيه». كما قال آصفي: «إن قدراتنا تفوق بأشواط قدراتهم، وعليهم أن يكونوا أكثر حذراً»[٢].

تبدت سيطرة المحافظين على آليات صنع القرار في إيران، لتحقيق استراتيجيتها القومية، وفق إعادة صياغة وترتيب لأهدافها وأولياتها، بما يتوافق مع توجهاتهم ورؤاهم، التي انعكست في تصريحات نجاد، المؤكدة على الالتزام بالمهام الرئيسية للثورة، وفي سياسته، فيما يتعلق بالملف النووي، انطلاقاً من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية، أو مَدَّ النفوذ في العراق، أو تمسكه بالثوابت في الموقف من إسرائيل، «ومحوها من الوجود»، ورفض تحالفاتها

(١) وحيد عبد المجيد، العلاقات العربية ـ الإيرانية: ثلاثة سيناريوهات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٥/٧/١٩: www.ecssr.com.

(٢) العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: ٢٥ عاماً من التقلبات، مرجع سبق ذكره.

الإقليمية، ودعم حركات المقاومة الإسلامية، والتكتلات المذهبية الشيعية في دول الخليج العربي[١].

ومع ذلك، فقد حاول نجاد، في الوقت نفسه، طمأنة دول الخليج بشأن برنامج إيران النووي، وأكد على ضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي. لكن ذلك لم يمنع أن العلاقات بين الطرفين، فترة حكم أحمدي نجاد، ساءت ووصلت إلى مستوى عال من التدهور، وظلت قضايا الاشتباك الرئيسة محل خلاف تصاعدت وتيرته طوال تلك الفترة، كما كان لتزايد النفوذ الإيراني في العراق أثره السلبي على العلاقات مع الدول الخليجية.

وظلت التصريحات الإيرانية تجاه دول الخليج تتراوح بين التهديد والتطمين، في حين كان هذا التراوح غير ناتج عن خلاف داخلي في السلطة بين المحافظين والإصلاحيين، بل كان تكتيكاً يرتبط بتفاعلات أخرى، خاصة مسار ودرجة التوتر بين طهران وواشنطن على خلفية أزمة البرنامج النووي الإيراني، فكلما تعقدت الأزمة النووية، وازداد التوتر والتهديد الأمريكي بضرب إيران، تبنى الخطاب الرسمي الإيراني تجاه دول الخليج لغة أكثر تشدداً، في محاولة لدفع هذه الدول بعيداً عن أية خطط أمريكية في هذا الشأن.

فعندما كان نجاد يحاول إرسال رسائل طمأنة لدول الخليج؛ لتهدئة مخاوفها من احتمال حدوث تسرب نووي أو إشعاعي؛ جراء ثغرات في أنظمة الرقابة والتحكم، أو غير ذلك من مشكلات تقنية عابرة ومحتملة، مثلما فعل في زيارته لدول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠٠٧، حرص في المقابل على توجيه رسالة تهديد من داخل منطقة الخليج العربي إلى الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الإقليمية أو الدولية التي تهدد بضرب إيران، مؤكداً أن هذه الدول ستُواجه «بردٍّ قاس سيدفعهم إلى الندم، إذا أقدموا على تنفيذ تهديداتهم، وهم غير قادرين»، وهو ما دفع بعض المراقبين إلى القول بأن هذه التهديدات كانت موجهة، أيضاً، للدول التي أطلقت من على أراضيها، حتى تنأى بنفسها عن أية خطط بهذا الشأن[٢].

---

(١) ماجد كيالي، التجاذب الإيراني - الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية، العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧، ص١٩.

(٢) فتوح هيكل، الخطاب الإيراني تجاه دول الخليج بين التطمين والتهديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧/٧/١٢: www.ecssr.com.

هذا بخلاف التهديد، أكثر من مرة، بإغلاق مضيق هرمز، ومن ثم تعطيل صادرات النفط الخليجي، وباستهداف القوات والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة، بل وصل الأمر إلى حد التهديد بقصف أهداف استراتيجية خليجية، مثل مصافي النفط ومحطات الكهرباء، إذا تعرضت إيران لهجمات عسكرية أمريكية، انطلاقاً من القواعد العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي قال عنها (القواعد العسكرية الأمريكية) نائب وزير الداخلية الإيراني للشؤون الأمنية، محمد باقر ذو القدر، أنها تقع في مرمى أسلحة إيران متوسطة المدى. هذا بخلاف تصريحات «حسين شريعت مداري»، مستشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، والتي اعتبر فيها مملكة البحرين محافظة إيرانية، وأنها ما زالت جزءاً من الأراضي الإيرانية، مع التمسك الشديد بأحقية إيران في ملكية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها[1].

كل ذلك عمَّق أزمة الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فترة حكم نجاد، التي صاغ خلالها العلاقات ونفذها الجناح الراديكالي، استناداً إلى رؤيته وتمسكه بالاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج، والتي تشكلها عناصر التفوق والقيادة الإسلامية والإقليمية، ويحكمها طموح تصدير النموذج وتمدد المشروع.

تفكيك الازدواجية والانتقال إلى التكيف والبراجماتية:

بصعود حسن روحاني إلى سدة الرئاسة الإيرانية، في أغسطس ٢٠١٣، بدأ تحول ارتقبه الجميع في سياسة إيران الخارجية عموماً، غذَّى هذا الترقب كون روحاني يمثل التيار الإصلاحي، وقد تكون فترة حكمه امتداداً لسلفيه، رفسنجاني وخاتمي، في التوجه الخارجي، وبالتالي تحسين العلاقات مع دول الخليج، مع إدراك الجميع أن إيران التي تقود محوراً إقليمياً له امتداداته في المنطقة، ليس من الوارد تخليها عن تحالفاتها، لأنها تمثل خط الدفاع الأول عن طهران، وإن انعقد الأمل على محاولة تخفيف الاحتقان الإقليمي.

وجود روحاني في سدة الرئاسة، وتطورات المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، يعني بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، التبدل في موازين القوى داخل إيران لمصلحة رموز الاعتدال، فعلى الرغم من أن الاتفاق النووي

(١) فتوح هيكل، المرجع نفسه.

المؤقت بين إيران ومجموعة ٥ + ١، اعتبر تمهيداً لإطلاق يديها أكثر في صراعات المنطقة، ومع أن إمكانية الوصول إلى اتفاق شامل ونهائي، يؤدي إلى تقارب بين إيران والولايات المتحدة قد يأتي على حساب دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا سيؤدي في الوقت نفسه، إلى تراجع مواقع المؤسسة الأمنية الإيرانية، بقيادة الحرس الثوري، في إدارة الملفات الإقليمية، لمصلحة إدارة روحاني ومن خلفه رفسنجاني، فالحرس الثوري اعترض على الاتفاق المؤقت، وانتقد سياسة روحاني ووزير خارجيته، واعتبرها تميل إلى السياسة الليبرالية الغربية، وذلك نظراً لأن مؤسسة الحرس الثوري تعتبر أنَّ أيَّ اتفاق بين إيران وأميركا قد يهدد (الأساس الأيديولوجي) لقوة الحرس الثوري الإيراني، الذي يقوم بتأمين مصالح الجمهورية الإسلامية عبر العالم، وهو القوة المتواجدة في المياه الخليجية، لتواجه التواجد العسكري الأميركي هناك؛ وبالتالي فإن أي تقارب إيراني جدي، مع أمريكا، التي يراها الحرس «الشيطان الأكبر»، سيعني تراجع دوره، لصالح الإصلاحيين[١]، والسعودية لا تعتقد في وجود مشكلة أساسية مع هذا الفريق، لا سيما أنها أبرمت اتفاقات أمنية كبرى مع إيران في عصر رفسنجاني، وتفاهمات سياسية في عصر الرئيس الأسبق خاتمي.

صحيح أن موازين القوى الإقليمية، وقتذاك، لم تكن على هذه الشاكلة، ولكن رفسنجاني وخاتمي كانا شريكين مقبولين سعودياً[٢] .

كل المؤشرات التي أرسلها وصول روحاني للسلطة، وممارساته على المستوى الخارجي، في شهوره الأولى، تؤكد أن ثمة تغير داخلي يتعلق بمحاولة صنع توازنات جديدة في مفاصل الدولة الإيرانية، وعملية صنع القرار الإقليمي، فلم يعد من مصلحة إيران أن يشتد نجاد وتياره مرة أخرى، بعد أن خرج من معادلات السلطة، فتتراجع صورة إيران المتحسنة في العالم. هذا التغيير لم تفرضه ظروف البيئتين الإقليمية والدولية فحسب، بل أيضاً الداخل الإيراني، الذي وقع تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية.

ومن أهم تلك المؤشرات: دعم المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، الموقف

---

(١) فرح الزمان أبو شعير، التقارب الإيراني ـ الأميركي: مواقف الأطراف الإيرانية الفاعلة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤/٤/١:

http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433155437830280.htm .

(٢) مصطفى اللباد، إيران والسعودية: نحو تهدئة ضرورية، السفير، بيروت، ٢٠١٤/٤/٢٨،

http://www.assafir.com/Article/18/348204/authorarticle .

التفاوضي للرئيس الإيراني، وإعطائه الضوء الأخضر لمواصلة سياساته في المشاركة البناءة، وبالتالي فإنه للمرة الأولى في تاريخ إيران ما بعد الثورة، تتفق أقوى مؤسستين في الدولة الإيرانية، بالتأكيد على الانفراج والدبلوماسية في الشؤون الدولية؛ كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من المصلحة الوطنية الإيرانية، ويتمثل هذا التحول في الصورة الثقافية للجمهورية الإسلامية، وفي الخطاب الحالي للجمهورية الإسلامية. فالطبقة الحاكمة اليوم في إيران، تجنح إلى براجماتية الإمام الحسن، حفيد النبي محمد ﷺ، والإمام الثالث للشيعة، وتكرر الإشارة إليه، في مقابل ما ركز عليه ثوار الأمس من «البطولة» والتضحية، من جانب الإمام الحسين، الأخ الأصغر للإمام الحسن، الذي قتل مع عائلته من قبل جيوش يزيد في القرن السابع الميلادي[١].

ثمة تغييرات مؤسسية ملموسة بدت في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال: الملف النووي هو الآن ثابت في يد وزارة الخارجية، التي وضع فيها موظفون من أفضل وألمع الكوادر الدبلوماسية الإيرانية بعد الثورة. وفي إشارة أخرى على السياسات التوافقية بين الرئيس والمرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، فقد كرر مراراً وتكراراً للحرس الثوري المتنفذ أنه ينبغي لهم ألا يتدخلوا في العملية الدبلوماسية الحالية[٢].

إن وجود هذا التيار بالأساس، ودعمه فيما يتخذ من سياسات، بما يؤشر على احتمالية تفكيك ازدواجية السلطة، يختلف سياقه عن السياق الذي حكم فيه كل من رفسنجاني وخاتمي، على المستويين الداخلي والخارجي، فداخلياً ثمة ديناميكية اجتماعية دفعتها الأوضاع الاقتصادية المتردية، والمطالبات بالإصلاح السياسي، لجهة التعددية والمشاركة الشعبية، ما ألزم الاتجاهين، الإصلاحي والمحافظ، باتباع سياسات داخلية تحقق التغيير المطلوب، وخارجية لجهة التهدئة وعدم التصعيد، وتجاوز الأيديولوجيا، لكنها في الوقت ذاته تحقق المصلحة الوطنية الإيرانية.

إذن، فإن سياسة النظام الحالي بشكل عام، وتجاه دول الخليج خاصة، ترتبط بمدى تغلب التيار الحاكم في ميزان القوى الداخلي في إيران، وتخفيف حجم الارتباك

---

(١) آرشين أديب مقدم، إيران في السياسة العالمية بعد روحاني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤/٤/١،

http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/20143318921705287.htm .

(٢) آرشين أديب مقدم، المرجع نفسه.

والتوتر بين المؤسسات المختلفة، الناجم عن تشابك وتعقيد وغموض عملية صنع القرار الخارجي، كما ترتبط أيضاً بمحددات إقليمية، فبخلاف بقاء القضايا الخلافية التي شكّل وجودها عائقاً لتطوير العلاقات لجهة التعاون، في عهدَي رفسنجاني وخاتمي، فإن ثمة متغيرات في البيئة إقليمية تشكل محددات للعلاقات الإيرانية ـ الخليجية، على رأسها الثورات العربية، وخاصة في سوريا والبحرين، وصعود الإسلام السياسي للحكم في كل من مصر وتونس، ثم سقوطه في مصر، والأوضاع في العراق، وأيضاً مسار العملية التفاوضية حول الملف النووي الإيراني.

ثانياً ـ المحددات الأيديولوجية والسياسية لسياسة إيران تجاه دول الخليج:

ارتبطت سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد كافة، بعدة محددات، منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني، كمشروع إسلامي، وأيضاً الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع، الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران القومي والعالمي، ومقومات هذا الدور، واستراتيجية تفعيله، وأيضاً موقع الخليج في تلك الاستراتيجية.

أ ـ الرؤية العقائدية والثورية:

تقوم الاستراتيجية الإيرانية على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال نظرية تقوم على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج، وأن من حق إيران، بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، أن تضع نظرية أمن للمنطقة، تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال الأساليب المناسبة، وفق المتغيرات الدولية.

وتقدم هذه النظرية عدداً من المعطيات تعتمد على بعدين أساسيين: أحدهما عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت؛ للالتفاف حولها، وتنفيذ وصاياها. أما البعد الآخر فهو نضالي ثوري، يتعلق بإيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود قوى أجنبية[1].

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٩٦، ١ أبريل ٢٠١٤، ص٦٣.

تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من البعد الديني مشروعيتها الدستورية، كما أن الرؤية العقائدية لإيران ما بعد الثورة، أسهمت في تحديد شكل وطبيعة علاقاتها الخارجية عموماً، فتنظيم السياسة الخارجية على أساس المعايير الإسلامية، والنموذج الإسلامي الذي تتبناه إيران، واستراتيجيتها المتعلقة بقيادة مشروع إسلامي عالمي، حكمت علاقاتها الإقليمية، وخاصة مع دول الخليج، حيث ظلت هذه المعايير والأسس بمثابة قاعدة ومظلة أيديولوجية ترسم انطلاقاً منها سياستها تجاه تلك الدول، وفي الوقت نفسه تشرعن أهدافها الخاصة بتوسيع نفوذها ومجالاتها في دول الخليج، فتلك الدول لا تتطابق النُظم الملكية السائدة فيها مع الإسلام كما ترى إيران، التي تملك مشروعاً عقائدياً عالمياً، يحمل تفويضاً دينياً يسمح لها بالتدخل والتمدد في المنطقة، بما يُمكِّنها من السيطرة على بقية العالم الإسلامي، وإقامة الحكومة العالمية الإسلامية.

الحكومة العالمية للإسلام ومفهوم النموذج الإسلامي الإيراني:

شكّل الإسلام البنية الأيديولوجية الفوقية لإيران ما بعد الثورة، وظلَّ القوة المهيمنة في الجمهورية الإسلامية، فيما لم يقتصر دوره على تشكيل نسيج إيران المعاصرة فحسب، بل تعدّاه أيضاً إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لِـ«الإسلام الإيراني» هي الراديكالية، هذه السمة التي أثّرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي، أو أعطتها شكلها؛ بل ظل كل تعامل للنظام الإسلامي في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة الإسلامية التي يتمسك بها القادة الإيرانيون. فتفسير قادة إيران للإسلام هو القوة الدافعة التي تشكّل استراتيجيتهم داخل البلاد وخارجها، ولذلك، فإن فهم هذا «الإسلام الراديكالي» الذي يؤمن به القادة الإيرانيون يُعدُّ شرطاً أساسياً لفهم استراتيجيات وسياسات النظام الإيراني، داخلياً وخارجياً[(١)].

ارتبط النموذج الإسلامي الإيراني، الذي شكل السعي لوضعه ونشره هدفاً رئيساً لإيران بعد الثورة، بالعقيدة الشيعية، فقد نص الدستور الإيراني على إيجاد الحكومة

(١) صادق زيباكلام، الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٤/١٦:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.html.

التي تمهد السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة؛ لأن عودة الإمام الغائب (محمد المهدي المنتظر) عقيدة شيعية، تمنح الشيعة الأمل في أن يقيم المهدي الحكومة العالمية للإسلام، على أساس الحق والعدل، وفي زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر، وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، الذي هو «ولي أمر المسلمين»، وعلى جميع المسلمين إطاعة الأوامر والنواهي الولائية للولي الفقيه، ما يمنحه شرعية دينية ـ دستورية ـ لزعامة مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي[١]، ومن ثم فقد أكد الدستور أن يكون دور النظام هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية.

اتخذت إيران خطوات واضحة في هذا السبيل، وسعت لوضع نموذج إسلامي ـ إيراني، تحت إملاء وإشراف علماء الدين، يتضمن تأكيداً للتوجه الشيعي للحكومة التنفيذية في سياستها الخارجية. كما سعى فقهاء إيران إلى إخراج هذه النظرية من كونها مجرد حلم إلى هدف ينبغي تحقيقه، مع إيجاد التبريرات الكافية لجعله مسؤولية واجبة التنفيذ، وقد ارتبط بهذا نشاط يتعلق بتصدير الثورة إلى المنطقة والعالم، الأمر الذي خلق الكثير من القضايا الخلافية على الساحة الداخلية، والساحتين الإقليمية والدولية[٢].

لقد أدى احتواء الدستور الإيراني مبدأ «تصدير الثورة»، وتأكيده استمرار هذه الثورة في الداخل والخارج، خاصة في توسيع علاقاتها الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية لبناء الأمة الواحدة، أن جعل النظام الحاكم في إيران من هذا المبدأ هدفاً حيوياً سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له استراتيجية خاصة لها سياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات تُحشد لتنفيذها[٣].

ويتبين البعد العالمي، كهدف للسياسة الخارجية الإيرانية، في الفلسفة السياسية المتجسدة في كتابَي: «ولاية الفقيه» و«الحكومة الإسلامية»، فضلاً عن الدستور الإيراني، الذي يبرز التوجه الأيديولوجي الإسلامي، والهوية الإسلامية لإيران، التي

---

(١) حسن أحمد العمري، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

(٣) محمد السعيد عبد المؤمن، «إيران من الداخل: رؤية مصرية»، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥١.

تضطلع بمهمة الدفاع عن المسلمين، باعتبارها بداية المشروع الإسلامي، وفق تصور الخميني.

وهكذا فإن سياستها تمتد لتشمل كافة المسلمين، بهدف توحيدهم تحت راية ولاية الفقيه، فالنظرية الرسمية الإيرانية تقوم على أنه لا يمكن أن يكون طابع جمهورية إيران الإسلامية قومياً، «وإلا ما كانت إسلامية بعد ذلك؛ لأن الإسلام لا يعرف (الوطن) كمفهوم أسمى»، وبالتالي فهي تقوم على الأفكار اللاحدودية واللاقومية، ورفض الإقرار بالحدود الجغرافية ما بين الدول الإسلامية والاعتراف بما أسماه بـ«الحدود الإيديولوجية»(١)، كمنطلقات السياسة الخارجية وركائزها، وهو ما أدى إلى إكساب «الدفاع عن النفس» أبعاداً تتجاوز الحدود الفعلية للجمهورية الإسلامية.

تأكد هذا المعنى في نظرية «أم القرى» للمفكر الإيراني محمد لاريجاني(٢)، في كتاب «المقولات في الاستراتيجية الوطنية»، والتي هي بناء نظري ديني لصياغة العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والعالم الإسلامي عموماً، والعربي خصوصاً، وتوجيه السلوك الإيراني الخارجي تجاههما، وتتلخص في الآتي:

- تبني المشروع المقدس، المتمثل في تأسيس الحكومة الشيعية، ومن ثم فإن المحافظة عليها ورعايتها واجب كل شيعي. وواضح أن هذا لا يتحقق إلا بالمزج التام بين السياسة والفلسفة والشريعة.

- إيران هي «أم القرى» ومركز العالم الإسلامي، سياسياً ودينياً، وأن إيران هي التي تملك مركز مقاليد الوصاية والقيادة لمسلمي العالم جميعاً، فهي مهد الإسلام الحقيقي والخالص، وانتصار أو هزيمة إيران، هما انتصار وهزيمة الإسلام. وهي

---

(١) وليد محمود عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص٥٨؛ فاضل الرسول، مرجع سبق ذكره، ص٣٦؛ عياد البطنيجي، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد لاريجاني: هو أحد أبرز خبراء إيران في مجال الفيزياء، وتولى منصب مساعد وزير الخارجية لعدة سنين في عهد الخميني، وأقيل من مهامه بعد دعوته إلى قيام علاقات مع الولايات المتحدة. كما شغل لاريجاني أيضاً عدداً من المواقع المُهمة؛ فقد كان عضواً ومستشاراً في مجلس الأمن القومي الإيراني، ليصبح أحد أهم العقول التي صاغت السياسة الخارجية التي اعتمدتها الجمهورية الإسلامية، والتي أثرت في توجهها وبلورة رؤيتها الاستراتيجية تجاه المنطقة والعالم. كما كان نائباً في مجلس الشورى الإسلامي عن العاصمة طهران، ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجلس الشورى، الذي كان يقترح لأعضائه السياسات والتصورات الاستراتيجية على صعيد السياسة الخارجية.

تحمل رسالة دينية، وثمة واجب رئيسي على كل فرد مسلم، هو المحافظة على إيران، كمسؤولية إسلامية، وأولوية على أي أمر آخر، بصفتها «أم القرى»، التي يعتبر الحفاظ على مكانتها من الأهداف الوطنية للدولة الإيرانية.

ـ أحد ركائز الاستراتيجية الوطنية هو الدفاع عن العالم الإسلامي، والتطلع إلى قيادته، كركن أساس في تلك الاستراتيجية، فتصدير الثورة، والدفاع عن الأمة الإسلامية ـ والتي هي أمة واحدة ـ مرتبط بأساس كرامة أم القرى.

ـ نطاق مسؤولية إيران غير محصور بالحدود الجغرافية؛ لأن تقسيم عالم اليوم إلى دول صغيرة وكبيرة، مع حدود جغرافية، وحقوق وطنية خاصة، هو تقسيم ليس له أيُّ أساس عقلي، وليس عادلاً[(١)].

لقد أضافت هذه النظرية للرؤية العقائدية، التي استندت إليها استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربية، من حيث تكريسها تفوق المذهب الشيعي على المذهب السني في تلك الدول، وأنه هو الإسلام الحقيقي والخالص، وقيادة إيران للعالم الإسلامي ومشروعها من أجل حكومة إسلامية عالمية تسيطر عليها، ما يجعل تصدير الثورة تفضيل استراتيجي ثابت في سياستها تجاه دول الخليج، التي يستهدف المشروع الإسلامي الإيراني انضواءها تحته بقيادة إيرانية.

الرؤية الإسلامية الثورية:

المحدد الثاني الذي يحكم سياسة إيران تجاه الخليج، هو محدد ثوري، فالدستور الإيراني ينص على استمرار الثورة الإيرانية، التي أعطت شرعية للنظام الإسلامي. وقد اتخذ ذلك النظام من «اللاشرقية واللاغربية» استراتيجية رئيسية في سياسته الخارجية، تضمنها دستور الجمهورية الإسلامية على أساس أن التبعية للغرب أو الشرق منعت النمو الحضاري لإيران. وتعد الرؤية الناقدة لثورة إيران حول هيكل النظام الدولي، كأحد عناصر المحدد الثوري، حيث ترى الثورة الإيرانية في نفسها تهديداً لا يقل خطره على الوجود الأمريكي في المنطقة، عن خطر الوجود الأمريكي ذاته[(٢)].

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: لبيب سعيد منور، مقولات في الاستراتيجية الوطنية: نظرية أم القرى الشيعية: دراسة تحليلية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ٢٠٠٨.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٦٣ ـ ٦٤.

وتأتي المادة (١٥٤) من الدستور الإيراني لتجعل من الجمهورية الإسلامية داعمة للنضال المشروع «للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم»، كما تنص المادة الثالثة الفقرة الخامسة على طرد الاستعمار، ومكافحة الوجود الأجنبي[١]. أما المادة (١٥٢)، فتنص على: «تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة»[٢].

على ذلك، فإيران، التي كانت قبل العام ١٩٧٩ أهم شركاء وحلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط، تحت قيادة الشاه محمد رضا بهلوي، تحولت فجأة إلى أهم أعدائهما، بعد سقوط نظام الشاه، وتأسيس الجمهورية الإسلامية، حيث طرحت مفاهيم استراتيجية إيرانية جديدة تحكم أنماط تحالفاتها وصراعاتها الإقليمية والدولية، مثل التعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها «الشيطان الأكبر»، ومع إسرائيل باعتبارها «العدو الذي يحتل القدس». واستطاعت إيران أن تتحول بعيداً عن قيود عهدها الإمبراطوري التابع للغرب، باتجاه قيادة تيار تحرري مناهض للاستعمار والصهيونية[٣].

شكلت هذه المبادئ رؤية النظام الإيراني لعلاقاته مع دول الخليج العربية، فرفض ومكافحة الوجود الأجنبي انسحب على تلك الدول، التي توجد قوات أجنبية على أراضيها، كما أن نمط التحالفات الإقليمية والدولية لإيران الذي حكمته مفاهيمها الاستراتيجية يتعارض مع نمط تحالفات دول الخليج مع الغرب، الذي تناهضه إيران، وترى نفسها مضطلعة بمقاومة وجوده ونفوذه في المنطقة، فالجمهورية الإسلامية طرحت رؤية إسلامية ثورية مناقضة للإسلام الذي انحاز تقليدياً إلى الغرب. كما أن مناصرة المستضعفين، كمبدأ ثوري، يتعلق أيضاً بالشيعة الموجودين في دول الخليج،

---

(١) عياد البطنيجي، مرجع سبق ذكره.

(٢) علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣/٤/١٧:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.htm .

(٣) محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، ١ أبريل ٢٠١١:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=648973&eid=327 .

ليس لجهة دعمهم على أساس مذهبي فحسب، بل أيضاً، على أساس ثوري في مواجهة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول.

المصلحة في مواجهة الأيديولوجيا:

كثيراً ما تراجعت الأيديولوجيا أمام المصلحة، كمحدد، تغلبه ارتبط ـ كما أوضحنا سلفاً ـ بطبيعة القوى المسيطرة على السلطة في إيران، لكن بقي دائماً ذا مكانة معتبرة كأهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية، بشكل عام، وطالما استخدمته إيران مع دول الخليج العربي عبر طبع خطابها بالتهدئة والطمأنة، وغالباً ما كان يؤدي إلى تحسين العلاقات نسبياً، خاصة وأن هذا المبدأ يعتمد على فصل القضايا المتعددة، كآلية تستفيد منها إيران في حل مشاكلها مع دول الخليج، وهو ما اتضح في تمسك كل الحكومات بموقفها من القضايا الخلافية الرئيسة، حتى في فترات الانفراج في العلاقات.

لقد حاولت إيران تحسين صورتها الخارجية من خلال استراتيجية ثقافية تنطلق من الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية، ونفي سمات الطائفية عن نظامها ومشروعها، كما حاولت تخفيف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية، فدائماً ما كانت حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي، وتعمل على نشره، ومزجه مع القومية الفارسية، وتحديداً مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في قيادة المنطقة، أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد فحسب على القوة الصلبة. بل إن هذا العنصر لعب في كثير من الأحيان دوراً سلبياً في تعميق عزلة إيران الإقليمية، خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي؛ لحشد وتوظيف الأغلبية الشيعية في بعض دول المنطقة (العراق والبحرين)، والأقليات الشيعية في بعضها الآخر (السعودية والكويت والإمارات)؛ لتحقيق أهداف سياسية إيرانية في هذه الدول. فيما تعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل تلقائية برفض الطروحات الإيرانية، أو المشروع الإيراني في المنطقة، لاسيما في دول الخليج والعالم العربي[١].

لذلك فإن النظام الإيراني الذي أتى بمشروع إسلامي، أعطى دفعات قوية للمشروع الإسلامي الراديكالي العربي، في مواجهة النظم الإسلامية العربية التقليدية،

---

(١) علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره.

خصوصاً عندما اتخذ هذا المشروع الإيراني من قضية فلسطين، واسترداد القدس السليب، عنواناً بارزاً له، لم يستطع أن يبلور مشروعاً إسلامياً عالمياً بسبب البعد المذهبي للمشروع الإيراني، ووصفه بأنه مشروع طائفي مذهبي، أو أنه مشروع فارسي صفوي، خصوصاً مع اعتماد إيران بدرجة كبيرة في القيام بدورها الإقليمي على حلفاء مذهبيين، ودخول ذلك المشروع في تناقضات مع جيرانه، بسبب تمسكه بأطماع إيرانية منذ عهد الشاه، خاصة جزر الإمارات الثلاث والبحرين، التي لا تزال تمثل بؤراً ساخنة للتوتر بين إيران وجيرانها، وأيضاً الحرص الإيراني الشديد، والمغالى فيه، على فارسية اسم الخليج، ورفض أي وجود عربي مشارك في أمنه[١].

بالرغم من أن تراجع الأيديولوجيا أمام المصلحة والآليات التي تفرضها كان بمساحات ضيقة فيما يخص الخليج، الذي سيطرت على استراتيجية إدارة العلاقة معه ثوابت لم تستطع مقتضيات المصلحة ومعطيات الظرف الإقليمي والدولي أن تخلخلها، فإن المصلحة شكلت محدداً رئيساً في علاقات إيران مع قوى وأنظمة أخرى، فتحالف إيران مع قوى تختلف أيديولوجياً ومذهبياً، يعد تجسيداً لمبدأ المصلحة، وتغلبه على الأيديولوجيا في سياقات وفترات معينة، كما أنه يرتبط بتركيبة السلطة وطبيعة التيار الحاكم.

ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران لا تتطلع حالياً للتغلغل في باكستان عبر استغلال البعد المذهبي، رغم العدد الكبير للشيعة في باكستان على غرار ما تسعى إليه في الدول العربية، كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين، بمثل ما عمّقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الاستراتيجي[٢].

وبالنسبة للرؤية الثورية، فأهم فترات تراجعها، بدأت مع الثورات العربية، فإيران الثورة تتعامل مع الثورات العربية بمنطق الدولة القومية الإيرانية، التي تريد الحفاظ على مصالحها، وليس من منطلق الثورة الإيرانية، ما دفعها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها. ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول، مثل

---

(١) محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإيرانية في إيران، مرجع سبق ذكره.

(٢) وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣/٤/١٦:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html.

تونس ومصر والبحرين، ورأت أنها «مستوحاة من الثورة الإيرانية الإيرانية»، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها «شأن داخلي»، وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، فيما طرح هذا التناقض الواضح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها، وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي.

ذلك لا يعني أن إيران استبعدت أيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنها تستدعيها في كثير من الأحيان، لكن عندما تكون متسامحة مع مصالحها، أما في غير ذلك، فإنها تُغلِّب الأخيرة. لذلك، فإن الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية خصمت، إلى حد ما، من وجاهة وزخم الصورة النمطية التي رسمتها إيران لنفسها في المنطقة، باعتبارها «الأمة الثائرة»، التي تقدم في رؤية الإيرانيين ـ نموذجاً ملهماً في الثورة على الأنظمة السياسية الفاسدة لكل الدول المحيطة بها[١].

لكن تظل إيران متمسكة بمنطلقاتها الثورية والدينية، كمحددات معلنة أحياناً، وغير معلنة في أحيان أخرى، لعلاقاتها مع الخليج العربي، بشكل خاص، ما يتجلى في إدارتها للملفات المتشابكة، وقضايا النزاع بينهما، فحتى مع دفع الطرفين الإقليمي والدولي إيران باتجاه إعلانها التعامل على أساس المصلحة، يظل موقفها من القضايا الرئيسية المؤثرة في مسار وطبيعة العلاقات محدداً بمشروعها المستند إلى أسس أيديولوجية ومرتكزات سياسية تتعلق بطموحها الإقليمي ورؤيتها لدورها وحدوده وطبيعته كقوة إقليمية تستهدف القيادة والهيمنة.

ب ـ مفهوم الدور الإقليمي:

ثمة معضلات تتعلق بالقيادة الإقليمية وامتلاكها في النظم الإقليمية، فمقومات القيادة كثيرة ومتشابكة، ولا تتعلق فحسب بطموح إحدى الدول في الاضطلاع بها، وجزء كبير منها يتعلق بشركائها في الإقليم، وحجم قواهم، وطبيعة مصالحهم، وأيضاً التزامات القيادة التي تفرض مسؤوليات أكثر من تحقيقها مغانم ومصالح قطرية خاصة.

---

(١) محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١ يوليو ٢٠١١:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1817.aspx .

الدولة التي تتطلع إلى قيادة إقليمية يتعين أن يتوفر فيها مقومات أخرى، بخلاف عناصر القوة، منها[١]:

- الوعي بوجود العوامل المشتركة بين دول الإقليم وتنميتها.
- السيطرة على الخلافات والتناقضات، مع الحرص على التوازن بين القوى الأساسية في الإقليم.
- التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك.
- امتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته.
- تجاوز الانتماءات القطرية وتوجيهها للانتماء للإقليم.
- إدارة الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه.
- القبول من القوى الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد، بما يكسبها النفوذ والقدرة على التأثير.

بالنسبة لإيران، ومفهومها لدورها الإقليمي، فثمة ثوابت واضحة تتعلق بطبيعة الشخصية الإيرانية، ومواقفها تحت أي نظام حكم سياسي، وترتبط بدور إيران التاريخي، إقليمياً ودولياً، وموقعها الاستراتيجي، الذي فرض عليها التزامات واجبة تحت أية ظروف؛ فإيران ترى أن لديها من المبررات، التاريخية والجغرافية والبشرية والعقائدية والسياسية، التي تمثل عناصر قوتها، ما يؤهلها للعب دور القائد في المنطقة، إدراكاً منها لقوتها الذاتية، وإمكاناتها الطبيعية، وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة، وإحساسها بحقها في الريادة على سائر دول المنطقة[٢]، الأمر الذي جعل علاقاتها بجيرانها تتحدد وفق استراتيجية تحقيق أهدافها التي تتمسك بها وتعد ثوابت سياستها الخارجية

هذه الرؤية للدور الإقليمي، واستقرار الاعتقاد بامتلاكها عناصره ومقوماته في مدركات صناع السياسة الإيرانية، هي التي حددت طبيعة علاقاتها مع دول الخليج

---

(١) دلال محمود السيد، مقومات مفقودة: معضلات «الدولة القائد» في النظم الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ملحق اتجاهات نظرية، ص١٦.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

العربية، التي تعد أحد أبرز التفاعلات الإقليمية العاكسة بوضوح طموح إيران في ممارسة دور إقليمي بارز، ومفهومها لحدود هذا الدور وكيفية صناعته.

دعائم ومقومات القيادة الإقليمية:

تتعدد المقومات والدوافع والدعائم، التي تدفع إيران للسعي من أجل الاضطلاع بالقيادة الإقليمية، ومن ثم لعب دور عالمي فاعل، هذه الدعائم هي التي تجعل من منطقة الخليج المستهدف الأول في عملية صناعة هذا الدور، فالهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي يجعلها تفرض رؤيتها الاستراتيجية، بجانب المصالح الحيوية، التي تؤثر في أمنها واستقرار نظامها السياسي.

على المستوى الجيو ـ استراتيجي، وفيما يتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لإيران ضمن الإقليم الخليجي، يمكن القول: إن لديها ميزة استراتيجية تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية الحيوية، فهي تحتل موقعاً مهماً على رأس الخليج، يمكنها من التحكم في عصب اقتصادات دول المنطقة، هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية خاصة على صعيد النفط والممرات، وهي نظرية قديمة أطلق عليها علماء السياسة «قلب العالم»، ومن ثم فقد كان، ولا يزال، الهدف الرئيسي للنخب الإيرانية المتعاقبة، هو الحفاظ على وضع التميز الذي تحظى به إيران[١].

وثمة تأثير للموقع الجيو ـ استراتيجي للدولة في سياستها الخارجية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، فهو يؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيره في عناصر قوة الدولة، التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومركزها الدولي، ويؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية، حيث تأثيره في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمنها، فالدولة توجه سياستها الخارجية ـ غالباً ـ إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها[٢].

وقد جعلت الأهمية الاستراتيجية الخليج في قلب استراتيجية صناعة قيادة إقليمية

---

(١) أشرف كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص٨٠.

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٥٤.

ودور عالمي لإيران، فالسيطرة على الخليج، الذي تأتي تسميته «الخليج الفارسي» والتشبُث بها كمسمى للاستحقاق التاريخي له من جانب إيران في صميم مفهوم دورها الإقليمي، وانعكاس تلك السيطرة بدورها على التوازن الاستراتيجي الإقليمي، هو الضامن الرئيسي لقيادة إقليمية للمنطقة تؤهلها للعب دور عالمي مؤثر وفاعل.

ويرتبط هذا بكون الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموماً، والأمريكية بوجه خاص، ابتداءً بالموقع الاستراتيجي المهم لتلك المنطقة، ومروراً بأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري بين الجانبين، وانتهاء بالأهمية النفطية، حيث تعد المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أي: السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي. ما فرض أهميته للأمن الإقليمي بالنسبة للولايات المتحدة، لتدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين، والحفاظ على حرية الملاحة، وضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق، الأمر الذي جعل الخليج محاطاً بحزام عسكري أمريكي، وبالتالي خرج من معادلة الأمن الهشة، ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، تلك المظلة التي تعتمد بشكل أساسي على وجود عسكري أمريكي مكثف ومباشر في الخليج[١].

لذلك، تعد الولايات المتحدة والغرب طرفاً في التفاعلات السياسية بين الخليج وإيران، وفي صياغة رؤيتها ومشروعها لقيادة المنطقة، فالمشروع الإيراني قائم على فرضية مفادها أن توازن الرعب في الخليج العربي، والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي، سوف يضغط على الولايات المتحدة لقبول إيران كشريك إقليمي بارز، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة[٢].

بخلاف الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية، ثمة دعائم أخرى ترى إيران أنها تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي متميز، وتشكيل قوة إقليمية كبرى، مثل تميزها الحضاري، واللغوي، والثقافي، وتعدادها السكاني (٧٥ مليون نسمة)، وامتلاكها ثروة

---

(١) أشرف كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١ أبريل ٢٠٠٦: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221683&eid=4979.

(٢) مصطفى اللباد، «هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية»، شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨، ص٣٦.

نفطية وغازية توفر عائدات مالية ضخمة[1]، وتمتعها بمخزون نفطي بالغ الأهمية بالنسبة للإمدادات النفطية العالمية. فضلاً عن قوة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية ضخمة، جزء منها يتم إنتاجه محلياً.

ولا ينقصها لتستكمل كل مقومات الدولة الكبرى، إلا امتلاك السلاح النووي، وهي في طريقها إليه. فضلاً عن وجود كتل اجتماعية مذهبية «شيعية» في عدد من دول المنطقة متعاطفة مع إيران، وتتبعها مذهبياً.

التغير والثبات في الفكر الإقليمي الإيراني:

يرتبط تغير الطبقة الحاكمة، وشخص الحاكم، في أية وحدة دولية، بشكل كبير، باحتمالات تغير السياسة الخارجية لتلك الوحدة، فثمة علاقة بين نوعية النظام السياسي، وطبيعة السلوك الخارجي، فيما ليس من الضروري أن يرتبط حدوث تغيير جذري في السياسة الخارجية نتيجة تغيير ثوري جذري، فعدد من تجارب التحول في مسارات السياسة الخارجية لبعض الدول جاء على غير وجود وضع ثوري داخلي وتغير في الطبقة الحاكمة، بل نتيجة تغير إدراكات القيادة ورؤيتها لمعطيات البيئة الدولية، ومصالح الدولة في توافقها مع توجهات الأقطاب الدولية الرئيسية.

كما أن الثورة قد تأتي بنظام حكم جديد على أسس ومبادئ تختلف عما تبناه النظام الذي قامت عليه الثورة، ويعاد تدوير النخب والسياسات، حتى تفرز مثيلتها في أطر تبدو جديدة ومختلفة، لكن المضمون والمكونات واحدة. وهو ما ينعكس على استمرارية السلوك الخارجي في مساراته ذاتها، دون تغيير في ترتيب الأولويات، أو إعادة قراءة المفاهيم المرتبطة بمصالح الدولة وأهدافها وطبيعة وضعها، أو حتى تغير على مستوى الوسائل والأدوات.

وقد يعتبر البعض أن التغير في السياسة الخارجية قد يكون متدرجاً، ولا يوجد تغير جذري إلا في حالات نادرة، فالتغير في السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من

---

(١) وفقا لصندوق النقد الدولي، بلغت عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي الإيراني ١١٨ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المنتهية في ٢٠ مارس ٢٠١٢، وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، انخفضت عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي بنسبة ٤٧ في المئة إلى ٦٣ مليار دولار، كما تراجعت في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة ١١ في المئة إلى ٥٦ مليار دولار. انظر: عربي ٢١، ٢٠/١٢/٢٠١٤: http://m.arabi21.com/Story/797150.

السلوكيات المحددة والقرارات التكتيكية، التي تختلف عن التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية، وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغير شامل في التوجه الرئيسي لتلك السياسة. بيد أن احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية تزداد في الدول التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم، ففي هذه الحالة يصبح التغير الجذري في السياسة امتداداً للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة. وتزداد احتمالات التغير الجذري، إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد، أو التبعية السياسية لإحدى القوى الكبرى، ففي هذه الحالة يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزءاً من محاولة النخبة القضاء على حالة عدم التكافؤ الاقتصادي عن طريق تبني أيديولوجية سياسية راديكالية، أو محاولة النخبة الاحتجاج على وضع التبعية السياسية بالتوجه نحو قوى كبرى أخرى[١].

بالنسبة لإيران، على مستوى السياسة الخارجية، فالذي تغير بعد ثورة ١٩٧٩، هو توجهاتها الإقليمية وأدواتها، في حين ظلت رؤية إيران لنفسها كقوة إقليمية كبرى، والسعي الدائم لتحقيق ذلك، ثابتة لدى صناع السياسة الإيرانية، برغم اختلافاتهم الأيديولوجية والسياسية، وتغير النخبة الحاكمة، وما صحبه من تغييرات جذرية في النظام. فقبل الثورة كان هدف النخبة الفكرية والتنفيذية خلق نموذج إيراني مؤثر على الساحتين الإقليمية والدولية، وكان دعاة هذا النموذج يطرحون شعارات الدستور والديمقراطية والمدنية، لكن بعد انقلاب رضا خان قامت إيران باحتذاء النموذج التركي، وهو ما بدا جليًا في انضمامها إلى المعسكر الغربي في إطار حلف بغداد الإقليمي، وفي فترة تأميم النفط (١٩٥٣) اتجهت إيران نحو القومية والنضال ضد الاستعمار، وقد أصبحت هذه الدولة، بالمزج بين عنصري الدين والتوجه القومي، نموذجاً للنضال ضد الاستعمار، ممثلاً في قضية تأميم النفط. ومع تبلور النظام الدولي الثنائي القطبية وانسحاب بريطانيا من الخليج «الفارسي» بدأت إيران في انتهاج سياسة خارجية تقوم على تدعيم مكانتها الإقليمية والهيمنة على شؤون المنطقة[٢].

موقع الخليج في هذه الرؤية كان مركزياً، فبعد الانسحاب البريطاني من

---

(١) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص١١١ ـ ١١٢، ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) محسن رضائي، إيران والفكر الإقليمي، بازتاب (الصدى) مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، العدد ٥٨، مايو ٢٠٠٥.

الخليج، سعت إيران، وأيضاً العراق، أقوى دولتين في منطقة الخليج العربي إلى السيطرة عليه، وكانت مطامع السيطرة الإقليمية مرتبطة في جانب منها بموازين القوى الجديدة بين الدول العظمى، وبالعلاقات بينها وبين حلفائها، على الجانب الآخر، وأصبحت إيران أهم حليف للولايات المتحدة وإسرائيل، وعظمت قوتها الاقتصادية والعسكرية الضاربة في بداية السبعينيات[1].

ساعد «مبدأ نيكسون» الذي وضع أسس استراتيجية الركيزتين المتساندتين (إيران والسعودية) على أن تصبح إيران قوة كبرى في منطقة الخليج، وقد قامت هذه النظرية على «أنه يتعين على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أن يتولوا مهام الأمن في المنطقة»، أي أنه يوفر على الولايات المتحدة من التدخل العسكري المباشر، بينما يسمح لها بتقوية الحلفاء الإقليميين. ولهذا تبنت الولايات المتحدة فكرة التعاون الدفاعي بين حلفائها، وهو ما حظي بتأييد الشاه الذي رأى أن تكوين تحالف إقليمي سيثبت سيادة إيران، كقوة مهيمنة على المنطقة. وتم تطبيق نظرية نيكسون، وكانت إيران بسبب قوتها العسكرية وعضويتها في حلف الناتو، وامتلاكها أكثر من ٢٥٠٠ كم حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي السابق، هي الأهم بالنسبة للولايات المتحدة[2]، ولها دور وأهمية كعامل قوة إقليمي في مفهوم نظرية نيكسون.

في تلك الفترة كانت إيران (حليف الولايات المتحدة والشرطي الإقليمي) ودول الخليج داخل إطار التحالف الغربي، حيث كان نمط التحالفات في الخليج، ابتداءً من عام ١٩٧١، ينقسم إلى الولايات المتحدة وإيران ودول الخليج العربية بقيادة السعودية، في مواجهة مصادر التهديد الأساسية، التي تمثل التحالف المواجه: الاتحاد السوفيتي، والحركة الشيوعية العالمية، والعراق، والحركات القومية الراديكالية (الناصرية البعثية) والتيارات اليسارية في الخليج.

وتحولت إيران إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية ضمن استراتيجية واشنطن لاحتواء الاتحاد السوفيتي، ما يعني الاتفاق في التوجه بين إيران ودول الخليج، ووجود مصالح مشتركة في مواجهة التيارات الراديكالية في دول المنطقة، ومع ذلك فإن أطماع الهيمنة الإيرانية، كانت دافعاً للتوتر بينهما، خاصة مع وجود منافسات وصراعات إقليمية بسبب الخلافات الحدودية البرية والبحرية، لاسيّما ما

(١) فاضل الرسول، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.
(٢) محسن رضائي، مرجع سبق ذكره.

يتعلق بالمطالب الإيرانية في البحرين التي لم تتوقف، وظلت تتوارى وتعود حسب المناخ السياسي القائم، وما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي احتلها الشاه عشية الانسحاب البريطاني في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٧١[١].

بعد قيام الثورة الإيرانية، تغيرت الأنماط التفاعلية، وطبيعة الدور والمكانة التي اكتسبتها إيران «الشاه» في صفوف المعسكر الغربي وأنصاره العرب، والتي جعلتها صاحبة دور رئيسي في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم، ما ساعدها على المضي في تنفيذ رؤيتها الطموحة لدورها الإقليمي، التي كانت جزءاً من تصور عام لدى الشاه؛ لإمكانية قيام إيران بدور متميز على الساحة العالمية، فقد حظي الدور الإقليمي الإيراني، بمزيد من الأهمية والزخم بعد نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بالشاه، وبعد أن طال تغييراً جذرياً سياسة إيران الإقليمية وأدواتها، وتحولت إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب، وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج، وأمن إسرائيل[٢].

ومع عدم التخلي عن الطموحات الإقليمية، لدى النظام الإسلامي، فإن ركائزه ومنطلقاته التي فرضها الالتزام بمشروع هذا النظام، ومبادئ الثورة الإيرانية، اختلفت، وكان على رأسها تصدير الثورة، وأحقية إيران بقيادة العالم الإسلامي، ورؤيتها للعدو والصديق، التي بالتبعية حددت أنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية واستراتيجيتها الخاصة بتحويل هذا الطموح إلى واقع، وأدوات تلك الاستراتيجية.

سعت إيران بعد الثورة إلى التحول إلى قوة مهيمنة، وكان مفهوم الأمة الإسلامية من المفاهيم التي احتلت حيزاً هاماً في الخطاب السياسي للثورة الإسلامية الإيرانية، وتبنت استراتيجية «المجال الحيوي»، التي تمنحها، كما ترى، حق ممارسة دور أكبر في منطقة الخليج العربي، عبر الاستئثار بدور إقليمي؛ لإقامة حكومة شعبية إسلامية، بدلاً من الحكومة الملكية الوراثية، وتفعيل القدرة للتخلص من سيطرة الدول الاستعمارية، والاهتمام بأمنها الإقليمي[٣].

أثرت توجهات النظام الإيراني الإسلامي على دور ومكانة إيران إقليمياً ودولياً،

---

(١) فاضل الرسول، مرجع سبق ذكره، ص٤٧؛ محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإيرانية في إيران، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره.

(٣) حسن البزاز، إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، المجلد ١، العدد (١ ـ ٢)، ١٩٩٣، ص١٠٣.

فالعداء للغرب، وإعلانها مواقف عدائية جذرية من الكيان الصهيوني، ومن الصراع العربي - الإسرائيلي، وضعها في موقف صعب مع الولايات المتحدة والعالم الغربي. هذا الموقف الصعب تحول إلى عداء غربي مفرط لإيران مع تقدم المشروع النووي الإيراني، وعجز الغرب عن احتوائه، كما أثر اتباعها نهج سياسة تصدير الثورة في سنواتها الأولى، ودعوتها للتغيير في الدول المجاورة المحافظة، والتورط في دعم بعض أنشطة معارضة في عدد من دول المنطقة، خاصة في منطقة الخليج العربي، والإصرار على الاستمرار في احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات، كل هذا أدى إلى قلب خريطة التحالفات الإقليمية رأساً على عقب. وتبدلت مكانة إيران، فأصبحت عدوًا ومصدر تهديد لمن كانت صديقاً وحليفاً لهم[١]، وهو ما عرضها لعزلة دولية وإقليمية.

لذلك، فقد وُوجِهت إيران بمشكلات في تحقيق أهدافها الإقليمية، مع تعقد القضايا الداخلية والحرب المفروضة، ما جعل صانع القرار الإيراني يعاني من التخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيديولوجية، التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية، والفرص السانحة أمام النظام الإيراني. وعندما تزايد ضغط النظام الدولي على إيران اتجهت الأخيرة نحو الجماعات والحركات التحررية، بهدف الحد من ضغوط القوى العظمى، ولم تلعب إيران مطلقاً دور نموذج الاتحاد السوفيتي السابق، بل كان هدفها هو أن تشارك شعوب المنطقة في تحديد مصيرهم، بشكل يمكن القول معه أن الإصلاحات التي تحدث في المنطقة ناجمة عن تأثير الثورة الإيرانية، والحركات الإصلاحية والإسلامية، لكن ما يؤخذ على إيران في هذه الفترة هو أنها لم يكن لديها تعريف واضح للمنطقة ولم تستطع تدشين تعاون ثنائي، أو متعدد الجوانب مع سوريا وفلسطين والسعودية وباكستان، وسائر الدول في إطار إقليمي[٢].

بعد انتهاء الحرب مع العراق، أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، ومع ما طرأ من تغيرات على البيئة الإقليمية، بدأت إيران بتطوير واسع النطاق لقدراتها العسكرية، واستدعت التحولات الإقليمية منها مراجعة سياستها الخارجية، وخاصة في عمقها الجنوبي (الخليج العربي)، وعمقها الشمالي

(١) محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإيرانية في إيران، مرجع سبق ذكره.

(٢) محسن رضائي، مرجع سبق ذكره.

(آسيا الوسطى)، فيما تم التركيز على منطقة الخليج العربي لوجود النزاعات الحدودية[١]، وتركز المشكلات الأمنية المباشرة لإيران في تلك المنطقة، فضلاً عن أن ثبات أهميتها في الاستراتيجية الإيرانية.

وقد زاد الهامش اتساعاً أمام صانع القرار الإيراني، بعد سقوط العراق، وما أنتجه من فراغ إقليمي، الأمر الذي أطلق طموحاتها الإقليمية في بيئة اختلت موازين القوى فيها، بما يسمح لإيران بإنعاش أهدافها في ممارسة دور إقليمي مهيمن.

امتلاك أدوات القوة:

القوة النسبية وقوة الدولة التي توضع مع موازين القياسات الاستراتيجية ليست قوة مطلقة، بل هي قوة تقارن بقوى الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية، خاصة التي تحيط بها، أو تتعارض مع مصالحها القومية. فقوة الدولة مركب شمولي يدخل في مكوناته العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الدولة، وأهمها: جغرافية الدولة، وخصائصها الجيو ـ سياسية، وقوتها البشرية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك قوتها السياسية، ممثلة في نفوذها الداخلي والخارجي[٢].

لذا، فقد سعت إيران إلى بناء قدراتها الذاتية، كقوة إقليمية كبرى، من خلال استراتيجية لامتلاك كل أدوات القوة، الصلبة والناعمة والسياسية، وكان للخليج موقعاً مهماً في تلك الاستراتيجية.

سياسياً، استخدمت إيران القضايا الرئيسية محل الخلاف والنزاع بينها وبين دول الخليج كأوراق ضغط في استراتيجيتها لمواجهة الولايات المتحدة، وشكلت التهديدات التي فرضها النظام الإيراني في محاولاته لتوجيه التفاعلات الدولية في منطقة الخليج، مصادر خطر بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها، فيما كانت الأخيرة بدورها تسعى إلى احتواء الدور والقدرات الإيرانية، والتعامل مع إيران كمصدر للتهديد، باعتبارها قوة طامحة للهيمنة الإقليمية.

كما أن إيران استمرت في التأكيد على أن سياستها تجاه الخليج ترتكز على التزامات دورها كقوة إقليمية مقاومة لكافة أشكال الهيمنة العالمية على منطقة الخليج.

---

(١) وليد محمود عبد الناصر، ثلاث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، الأهرام، ١٩٩٧، ص٢.

(٢) دلال محمود السيد، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

وفي الفترة التي تراجعت فيها أهمية الخطاب الأيديولوجي، داخلياً وخارجياً، بما يعني تراجع سياسة تصدير الثورة، استمرت إيران في استخدام العامل الديني كقوة ناعمة، لخلق بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها ومشروعها في العالم العربي، وانعكس ذلك في شكل دعمها للشيعة في دول الخليج العربي.

على صعيد القوة الصلبة، ومن أجل امتلاك الأدوات التي تمكنها من أن تصبح لاعباً أساسياً في المنطقة، طورت من قدراتها العسكرية، وبرنامجها النووي، الذي أضحى من الحقوق الإيرانية الثابتة في الرؤية الرسمية والشعبية، كما أنه وثيق بالرؤية الاستراتيجية لدور إيران الإقليمي، وسعيها للقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بهذا الأمن.

الإقليمية الجديدة ورسم مستقبل الدور الإقليمي لإيران:

في العام ٢٠٠٥، حاول النظام الإيراني استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها، التي تتمتع بها إيران، ضمن استراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الاستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد، لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية.

وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم «الاستراتيجية الإيرانية العشرينية» (٢٠٠٥ـ ٢٠٢٥)، أو الخطة الإيرانية العشرينية «إيران: ٢٠٢٥». وهي تُعتبر «أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني»، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاماً، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي: المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء. وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً في العام ٢٠٢٥، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهِماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الإسلامي استناداً إلى تعاليم «الإمام الخميني» وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية[١].

هذا التوجه الذي من الممكن تسميته بالتوجه نحو الإقليمية الجديدة، أعطى

(١) علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره.

أهمية مباشرة لامتداد إيران الاستراتيجي الأبعد في المنطقة التي تحظى فيها إيران بمكانة استراتيجية وعلمية تجعل منها فاعلاً محورياً في هذه المنطقة، كما ترى. كما أن له تأثيرات مباشرة على الفكر الإقليمي الإيراني، وهو ما بدا جليًا في الوثيقة الإيرانية، وما طرحته من تصورات، وما حددته من أهداف تبغي إيران تحقيقها، فحسب الوثيقة، تستطيع إيران، باعتبارها مركز قوة، وعن طريق ازدهار مكانتها، أن تحدث توازناً استراتيجياً في المنطقة، ومع وصولها إلى مكانة أفضل، يصبح بإمكانها معاقبة اللاعبين الذين يضرون بالتعاون الإقليمي. كما أنها تستطيع أن تحافظ على أمنها، وسائر دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي، ونظراً إلى مكانتها الأفضل، فإنها لن تسمح للآخرين بأن يهددوا مصالحها القومية الوطنية وقيمها الحيوية[١].

بناءً على ما جاء في الوثيقة العشرينية فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، وهو ما يعني: أنها ستكون بؤرة ومركز تلك المنطقة، بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية، ومكانتها الجغرافية السياسية، والجغرافية الاستراتيجية، والاقتصادية، ودورها الاتصالي. وأنها ستلعب دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لتلك المنطقة مع بعض القوى الإقليمية. كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما. كما سيكون ترتيب مجالات التعاون الإيراني مع دول المنطقة كالتالي: الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والاجتماعي، والمجال الأمني. وستكون هناك إمكانية للوصول إلى نوع من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بين دول المنطقة، في إطار مشروع طويل المدى[٢].

هذه الاستراتيجية، التي أُسست على تصور لدور إقليمي أكثر فعالية وتمدداً وبمستويات من التعاون الإقليمي بمحورية إيران، من أجل تسوية المشكلات الاقتصادية، بل السياسية، أربكتها حركة التغيير التي بدأت تجتاح المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١، فقد أثرت على تركيبة التحالفات الإقليمية، بما جعلها أكثر تعقيداً، وفرضت ضرورة إعادة الحسابات وترتيب الأولويات لكل دول الإقليم، خاصة التي تمثل بسياستها وتوجهاتها وحجمها، محوراً، أو قائداً لكل تحالف في المنطقة. فقد واجهت إيران محاولات الإجهاز على التحالف الذي تقوده، وتحجيم قوته، وإضعاف

---

(١) محسن رضائي، مرجع سبق ذكره.

(٢) محسن رضائي، المرجع نفسه.

وزنه الاستراتيجي، بما يؤثر بدوره على وزنها كقوة إقليمية، كما أن دول الخليج أيضاً كاد تحالفها مع مصر أن يتفكك، وقت حكم جماعة الإخوان في مصر، ثم ما لبث أن تماسك. فيما عقَّد تطور الأوضاع في بعض الدول مثل سوريا والعراق شبكة التحالفات والعلاقات.

في بداية انطلاق موجة التغيير، حاولت إيران استخدامها لصالح إعادة تركيب التحالفات الإقليمية بما يزيد قوة ومساحة التحالف الذي تقوده، واستغلال تغيير بعض الأنظمة لكسب دول على الجانب الآخر من الشاطئ، وتحديداً مصر، الذي اعتبرت أن سقوط نظام مبارك الموالي للغرب، ومعه نظام بن علي في تونس، يقدم مؤشراً على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمها العديد من القوى الإقليمية في المنطقة، لفرض عزلة على إيران، من أجل كبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلى انتصار ما يسمَّى بـ«محور الممانعة» الذي تقوده.

لذلك اندفعت إيران إلى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، مثل مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، و«الشرق الأوسط الجديد».

ويعتمد ذلك المشروع الإيراني على محورين؛ الأول: أيديولوجي، يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك. والثاني: استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني، يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار[١].

لكن تطور الأوضاع، وتأزمها، تحديداً في سوريا، التي أصبحت إحدى مجالات الصراع بين إيران ودول الخليج، وانعكاساته، ثم عودة مصر للانضمام إلى المعسكر الذي يضم الخليج، بعد إسقاط جماعة الإخوان، ومعه التهديدات التي أفرزتها إمكانية سيطرتهم على الحكم في دول أخرى، فضلاً عن التغييرات الداخلية في إيران المتعلقة بتأثير الحصار المفروض عليها اقتصادياً، ومسار التفاوض بشأن ملفها النووي، وفي الأخير وصول قيادة معتدلة إلى سدة الرئاسة، كل ذلك دفعها إلى إعادة

---

(١) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره.

ترتيب أولوياتها، وتغيير أدواتها لجهة مشروعها الإقليمي الريادي، لكن يظل التمسك به كاستراتيجية، وبتصورها له، لا توجد أية مؤشرات على انتفائه.

ثالثاً ـ أمن منطقة الخليج في الرؤية والاستراتيجية الإيرانية:

تمثل رؤية إيران ما بعد الثورة للنظام الأمني الخليجي جزءاً من رؤيتها لدورها الإقليمي، ومصالحها، وأمنها القومي، وما نفذته من سياسات أمنية ترجمة لتلك الرؤية، وما استخدمته من أدوات، تغير بتغير الظرف الإقليمي، فيما بقيت الرؤية ثابتة، وهي أن إيران القوة الأكبر في منطقة الخليج، وصاحبة الحق في قيادة منظومته الأمنية، التي ترى عدم تدخل أي طرف آخر فيها، بخلاف الدول الثمانية المتشاطئة.

كما أن ملف الأمن مثل أحد ملفات الخلاف بين إيران من جهة، ودول الخليج والولايات المتحدة كفاعل رئيسي، من جهة أخرى، حول منظورين للنظام الأمني الخليجي، أحدهما يعتبر الوجود الأجنبي ضامناً لأمن الإقليم، والآخر متمثلاً في إيران، التي ترى أنها الأقدر على حماية وحفظ هذا الأمن، ولها من المبررات والمقومات التي تجعل من حقها أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها وطموحاتها، فيما لا تقتصر رؤيتها بشأن الأمن في الخليج على أن الوجود الأمريكي في المنطقة أمر غير مرغوب فيه فحسب، بل تؤكد أيضاً، أنه تهديد أساسي لإيران وللأمن في الخليج، وعليه.

قبل الثورة، كانت مسألة أمن الخليج تأخذ موقعاً مركزياً في سياسة إيران الإقليمية، فقد طرحت إيران فكرة إقامة نظام دفاعي، يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج، وبخاصة تلك التي ترتبط معها بعلاقات قوية، على أن يستعاض عن ذلك في حالة فشل هذه الفكرة، بالعودة إلى ما يسمى بوضع الدفاع المنفرد، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل أوضح وأكثر حداثة وجدية، حين استندت ليس فحسب إلى دور إيران، كشرطي الخليج، وإنما أيضاً إلى دورها الوظيفي في المنطقة.

وتبعاً لذلك انطلق شاه إيران من محور جديد هو فكرة الأخوة الآرية، التي تعتمد على تشكيل سوق آسيوية مشتركة بين إيران والهند وباكستان، غرضها تشكيل تكتل مواجه للقومية العربية، حيث يقوم الشاه بضبط الإيقاع في المنطقة، وتأمين الصلة بين المجتمع العسكري الخليجي والمجتمع الاقتصادي الآري، وقد قوبلت هذه الاقتراحات التقليدية أو الحديثة، حول تحقيق شكل من العمل الجماعي؛ لحماية أمن

الخليج، بالرفض من قبل العراق، وبحماس ضئيل من قبل معظم الدول المتشاطئة العربية الأخرى[١].

بعد الثورة، كان اهتمام إيران بأمن الخليج جزءاً من نظريتها الإقليمية المرتكزة على أسس عقائدية وفكرية وسياسية وأمنية، وفي إطار سعيها لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، وطبيعة رؤيتها للخصوم ومصادر التهديد، فقد رأت أن مشروعها الإسلامي الثوري مستهدَف من الولايات المتحدة المعنية بالسيطرة على الخليج، والعراق كمنافس إقليمي، والذي كانت الحرب معه تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمية في المنطقة، من خلال محاولة كلا الطرفين، والدولتين الأكبر في الإقليم، إضعاف الطرف الآخر، وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي[٢].

وقد ساعد الغزو العراقي للكويت إيران على أن تدفع في اتجاه فرض تصوراتها عن أمن الخليج، مستغلة سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى موازنة القوة والخطر العراقي، وعليه، فقد استأنفت معظمها علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مطلع العام ١٩٩١، في محاولة من الطرفين لتدفئة العلاقات، تبدت في الزيارات المتبادلة بين مسؤولين إيرانيين وخليجيين[٣].

وبعد حرب تحرير الكويت، أضحى الصراع داخل مستطيل التوتر للنظام الإقليمي الخليجي، الذي يجمع إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست، مرتبطاً بالصراع الإيراني مع الولايات المتحدة، التي أضحت فاعلاً محورياً في تفاعلات هذا النظام، منذ قيادتها لحرب تحرير الكويت العام ١٩٩١م، فقد كان صراعاً للهيمنة على هذا النظام، بعد أن تم تدمير القدرات العسكرية العراقية، أو بالتحديد عناصر التفوق الرئيسية في تلك القدرات. وفى ظل الإصرار الأمريكي على لعب دور القوة العظمى المهيمنة في الخليج، فإن المواجهة بينها وبين إيران يمكن إدراجها ضمن إطار الصراعات الصفرية، بحيث تسعى كل منهما إلى إبعاد الأخرى عن مجال التأثير في معادلة توازن القوى في الخليج، فإيران تنظر لنفسها باعتبارها قوة إقليمية طامحة

---

(١) عبد الله فالح المطيري، مرجع سبق ذكره، ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، لندن، ١٩٩٤، ص١١٧.

(٣) نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٤٠ ـ ١٤١.

إقليمية تعارض النظام الدولي «الظالم»[١].

كما أن ارتباط أمن إيران بأمن الخليج، جعلها تسعى إلى التأثير في التوازن الإقليمي بالسعي إلى إبعاد القوى الأجنبية عن معادلة الأمن الخليجي، خشية تدخل أوسع نطاقاً للقوى الخارجية، ومن التزايد في مشتريات السلاح من جانب أكثرية دول المنطقة، ومن النفوذ المهيمن للغرب، وخاصة الولايات المتحدة في المنطقة؛ لذلك لم تتوقف عن المطالبة، منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، على زوال كل صورة لبقاء القوات الأجنبية في المنطقة، وضرورة ترك أمن الخليج لمسؤولية دوله، فيما رأت أنها الأقدر من سواها على حمايته، فحسب قول الرئيس رفسنجاني: فإن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن للعالم الاعتماد عليه، للدفاع عن أمن منطقة الخليج، وحماية مواردها النفطية[٢].

ارتبطت سيطرة إيران على الخليج «الفارسي»، التي هي إحدى ركائز الاستراتيجية الإيرانية، بالوجود الأمريكي في الخليج، الذي شكل مصدر تهديد لأمنه القومي، ومع الإحساس بالخطر الإيراني من تكرار تجربة الحرب مع العراق، واحتمالات امتداد الخطر من الوجود العسكري بمياه وأرض الخليج، فُرض عليها ضرورة امتلاك قُدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية، تفوق حاجتها الدفاعية، للتأثير في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، فقد كان من أبرز نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت تزايد الوجود الأجنبي، وخاصة الأمريكي، في منطقة الخليج، حيث أصبح للولايات المتحدة وجودها العسكري المكثف في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد، وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل، وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ما جعلها لاعباً رئيسياً في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في معادلة الأمن في الخليج[٣].

لذا، فقد تداخلت رؤية إيران لأمن الخليج مع رؤيتها لعلاقاتها بالغرب، مستندة

---

(١) محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى، مرجع سبق ذكره.

(٢) حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٩٥، مارس ١٩٩٥، ص٥١٣.

(٣) وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠١١ ـ ٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان (الأردن)، ٢٠١٢، ص٥٦ ـ ٥٧.

إلى تبنيها استراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، وتتمثل أهم أسسها في الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً، والأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج، ورؤيتها لإسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها، واستمرار دعمها لحركات المقاومة المسلحة المناهضة لإسرائيل، سواء داخل الأراضي المحتلة، أو في الأراضي العربية الأخرى[١]. وهي ذاتها الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعمل على استبعاد إيران من النظام الأمني الخليجي، واحتواء قدراتها الاستراتيجية والعسكرية.

وعلى صعيد آليات تحقيق أمن الخليج، وفقاً لرؤية إيران، فقد رأت أنه يتعين أن تستند الترتيبات الأمنية إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن تلك الترتيبات استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، وتتحمل دول الخليج نفقات إعدادها. مع التأكيد على رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أيِّ شكل من الأشكال، واستبعاد جميع القوى غير الخليجية، عربية أو غير عربية، وإخلاء الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية، وكذلك الأسلحة غير التقليدية النووية، والكيماوية والبيولوجية[٢].

وجاء تصورها لآليات التعاون بين دول المنطقة في عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران)، وإبرام اتفاقيات عدم اعتداء مشتركة، وإبقاء آلية الحوار للتشاور بين تلك الدول، مع امتناع أيٍّ منها عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم. لذلك، رفضت إيران الاتفاق الأمني الكويتي - الأمريكي، الذي وقع في سبتمبر ١٩٩١، وتضمن قبول الكويت تخزين العتاد الأمريكي في أراضيها، وتقديم تسهيلات للبحرية الأمريكية في موانئها، فضلاً عن التزام الطرفين معاً بإجراء مناورات مشتركة، فقد أدان مجلس الأمن القومي الإيراني هذا الاتفاق، واحتجت إيران رسمياً لدى السفير الكويتي في طهران، بل رفعت معارضتها لأمير الكويت مباشرة، وركزت إيران في رفضها لهذا الاتفاق، ولسائر الاتفاقات المماثلة على أن أمن المنطقة لا يكفله الوجود الأجنبي[٣].

---

(١) كمال الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٨٦.

(٢) وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

(٣) محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى، مرجع سبق ذكره.

وقد تقدمت إيران بالعديد من المقترحات، التي عكست رؤيتها، فوضعت عدة بدائل لتحقيق الأمن، منها إقامة تحالف بين إيران ودول مجلس التعاون، وهو ما دعا إليه الرئيس الإيراني الأسبق، هاشمي رفسنجاني، لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وأكد عليه الرئيس أحمدي نجاد عند مشاركته في الدورة السادسة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي، في ديسمبر ٢٠٠٧[١]. ومنها أيضاً اقتراح وزير الدفاع الإيراني، في نوفمبر ٢٠٠٦، توقيع معاهدة للدفاع والأمن مع دول مجلس التعاون، بدعوى أنها تضمن الدفاع والأمن في المنطقة، واقتراح وزير الداخلية الإيراني السابق، مصطفى بور محمدي، لدى استقباله مساعد وزير الداخلية الكويتي في طهران، في ١٢ مايو ٢٠٠٧، حيث أشار إلى ضرورة التعاون الأمني بين البلدين؛ لحفظ الأمن، الذي يتحقق فقط عبر المشاركة والتعاون الإقليمي، وتوسيع مفهوم الأمن، ليضم التعاون في مجالات الاستثمار، والاقتصاد، والتبادل الثقافي، والسياحة، من أجل ترسيخ الأمن الدائم. فضلاً عن دعوة وزير الخارجية الإيراني السابق، منوشهر متكي، أمام مؤتمر معهد الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، في طهران عام ٢٠٠٧، دول مجلس التعاون إلى إقامة «نظام أمني مشترك تشارك فيه دول المنطقة»[٢].

فيما اعتبر محمد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، في مقال له في صحيفة الشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٣، أن استناد نموذج الأمن والاستقرار، الذي فُرض على المنطقة، على أساس المنافسة وتشكيل التحالفات، كان نتاجه تعزيز حالات جديدة من عدم التوازن. ودعا ظريف إلى إيجاد طرائق ووسائل للمشاركة في إنجاز المصالح والأهداف المشتركة، «فما يجمعنا يفوق بكثير ما يفرقنا، ونحن بحاجة إلى تقدير واع لحقيقة أن لدينا مصالح مشتركة، وأننا نواجه تحديات مشتركة، وأننا يجب أن نتعامل مع هذه التحديات المشتركة، وأن نستفيد من الفرص المشتركة، باختصار، لدينا مصير مشترك».

كما أكد ظريف على ضرورة بناء إطار عمل شامل من الثقة والتعاون في هذه المنطقة الاستراتيجية، على أن تكون نواة أي ترتيبات إقليمية شاملة، يجب أن تقتصر على الدول الثماني الساحلية؛ «لأن إضافة أي دول أخرى ستجلب معها قضايا معقدة أخرى، ستطغى على المشاكل الحالية لهذه المنطقة، وستزيد تعقيد

---

(١) وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

(٢) أشرف كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

الطبيعة المركبة للأمن والتعاون فيما بيننا»[١].

لم تصل دعوات إيران مرحلة التفعيل؛ نظراً لتزايد أزمة الثقة بينها وبين دول الخليج، لاسيما وأن العلاقات بقيت سمتها الرئيسية: التوتر، لبقاء القضايا الخلافية معلقة، واستعراض إيران لإمكاناتها الدفاعية من خلال المناورات التي أطلقتها في مياه الخليج، والتهديد بغلق مضيق هرمز، وسعيها من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب استراتيجية وعسكرية وسياسية واقتصادية، تمتد من السيادة على مياه الخليج، وتهديد المصالح الأمريكية في الخليج، إلى تأمين السفن التجارية، وناقلات النفط في المياه الدولية.

وبقي كل طرف متمسك برؤيته واستراتيجيته الخاصة لأمن المنطقة، ما صعَّد الخلاف بينهما، وجعل إيران تعلي من نبرتها التهديدية لدول الخليج، عند كل تحرك من قِبل دول الخليج يؤكد تمسكها باستراتيجتها الأمنية المبنية على الاعتماد على الخارج، فعندما أعلن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، في ٣١ مارس ٢٠١٢، أن دول مجلس التعاون الخليجي شكلت لجنة أمنية مشتركة مع واشنطن؛ لدرس بناء منظومة درع صاروخية؛ لحماية دول المنطقة، رفضت إيران، محذرة دول مجلس التعاون الست من المشاركة في هذا المشروع، على لسان وزير دفاعها، أحمد وحيدى، الذي قال: إن «الدرع المضادة للصواريخ في الخليج الفارسي هي مشروع أمريكي إسرائيلي، وكل من يشارك في هذا المشروع يلعب لعبة الولايات المتحدة وإسرائيل». وأوضح «رفضنا منذ البدء هذا المشروع الذي يهدد الأمن الإقليمي، وننصح أصدقاءنا (العرب) بعدم الدخول في لعبة كهذه»[٢].

وتصاعد التوتر بعدها، عندما نشرت الولايات المتحدة عدداً غير محدد من مقاتلات إف ٢٢ في قاعدة الظفرة الجوية، في الإمارات العربية المتحدة، على خلفية التوتر بين الإمارات وإيران، بعد زيارة الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، في ١١ أبريل ٢٠١٢، إلى جزيرة أبو موسى، إحدى الجزر الثلاث في الخليج المتنازع عليها، الأمر الذي انتقدته إيران بشدة، معتبرة أنه يعرض أمن المنطقة للخطر، وقال رامين مهمانبرست، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، في مؤتمره الصحافي

---

(١) محمد جواد ظريف، جيراننا أولويتنا، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٣/١١/٢١:
. http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=750940&issueno=12777#.U8MDnEC_jfo

(٢) وكالة أنباء فارس، ٢٠١٢/١٢/٤.

الأسبوعي: «لا نؤيد أبداً وجود قوات أجنبية في المنطقة، ولا ننصح بلدان المنطقة بأن تقدم دعماً لوجودها، واعتبر أن على البلدان الإقليمية الاستعانة بالتعاون الجماعي؛ لتوفير أمنها. واعتبر المسؤول الإيراني أن السعي للحصول على دعم بلدان أجنبية أو تجهيزاتها، من شأنه ليس فحسب عدم توفير أمن المنطقة، بل يعرض هذا الأمن للخطر أيضاً»[١].

على ذلك، فإن الملف الأمني بين الخليج وإيران ظل يرتبط، ككل الملفات المفترض التعاون بشأنها، بالأزمات والقضايا التي تحكم مسار العلاقات، وبثبات مفهوم إيران عن أمن الخليج، ودورها الإقليمي، وأيضاً رؤية دول الخليج لأمنها، ونمط تحالفاتها، وارتباطاتها الأمنية، وفي الأخير أزمة الثقة قيد التفاقم دائماً.

رابعاً ـ مرتكزات سياسة دول الخليج تجاه إيران:

في مقابل سياسات إيران تجاه دول الخليج، وارتكازها على أسس أيديولوجية وسياسية، وارتباطها باستراتيجية إيران ومشروعها الإسلامي، كانت سياسات دول الخليج لمواجهة ذلك تقع دائماً داخل دائرة رد الفعل، فتتأثر بدرجة التغير في أدوات النظام الإيراني، التي يستخدمها لتنفيذ استراتيجيته تجاه تلك الدول.

كما أنها كانت شديدة التأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية. ويرجع ذلك لعوامل عدة، منها عدم التكافؤ البنيوي بين إيران ودول الخليج. وضغط تطورات الوضع الإقليمي عليها، وانتصاره لصالح المشروع الإيراني، وحجم إيران في ميزان القوى الإقليمي. ودخول دول الخليج كطرف فاعل في إدارة الصراع بين الغرب وإيران. كل ذلك جعل سياسة تلك الدول تجاه إيران تختلف طبيعتها حسب طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية والقائمين عليها، والخطاب والسلوك الإيراني تجاهها، وحسب ما يتيحه الوضع الإقليمي، السياسي والأمني، من هامش للحركة.

أ ـ التعاون لتحييد القوة الإيرانية:

تأثرت العلاقات الصراعية بين إيران ودول الخليج، التي وقفت إلى جانب العراق في حربه مع إيران، خاصة السعودية والكويت، بظروف حرب الخليج الثانية، فقد وجدت دول الخليج أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية

---

(١) موقع قناة الحرة، ٢٠١٢/٥/١: http://www.alhurra.com/content/article/198010.html.

لموازنة الخطر العراقي، أو على الأقل لتحييد الخطر الإيراني، والحيلولة دون حدوث تحالف عراقي - إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة، كما أن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايد من الحرب، ورفض الإغراءات العراقية، ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه، لذا فبعد الانتهاء من حرب عاصفة الصحراء، شهدت العلاقات بين الجانبين تطوراً إيجابياً، انعكس في عدد من الزيارات المتبادلة، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وتوقيع الأخيرة مع الكويت اتفاقاً للتعاون في مجال النقل البحري، يهدف إلى تطوير التبادل التجاري بين البلدين[١].

اتبعت دول الخليج استراتيجية تقوم على عدم التصعيد، وتحييد الخطر الإيراني، لتفادي الخلل في ميزان القوى في الإقليم، فبرغم استمرار الخلافات الرئيسية، وعلى أهميتها، فإن معظم دول الخليج طورت علاقاتها الثنائية، الاقتصادية والأمنية الدفاعية مع إيران، وإن كان هذا بدرجات متفاوتة.

وقد جاء ذلك لعدة اعتبارات، ارتبطت بتفاعلات الإقليم، داخلياً وخارجياً، ومنظور أنظمة الحكم في دول الخليج لأمنها واستقرارها، وهي:

- غياب توازن القوى الإقليمي، بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية التي كانت موازناً للقوة الإيرانية.
- وجود مصالح اقتصادية مشتركة، وأكثرية شيعية في بعض الدول الخليجية، وأقلية في بعضها الآخر، فضلاً عن الجغرافيا التي تؤبِّد العلاقة بينهما، وتفرض اشتراكهم في الاستقرار والمخاطر الأمنية.
- العداء بين إيران والغرب وخاصة الولايات المتحدة، بشكل عام، وبسبب أزمة الملف النووي الإيراني تحديداً، وصراع الإرادات بين الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عالمية عظمى، وبين إيران، كقوة إقليمية صاعدة، لها طموحات وتطلعات في محيطها الإقليمي، واحتمالية تطور هذا الصراع لمواجهة مسلحة بسبب الملف النووي.
- استخدام إيران لخطاب تهديدي، يدعمه تفوقها الإقليمي، وميزان القوى الذي يعمل في صالحها، باستخدام القوة حال تصعيد دول الخليج معها في القضايا

---

(١) محمد السعيد إدريس، إيران قوة عظمى، مرجع سبق ذكره.

الخلافية، أو استخدام أراضي الخليج في ضربها، ومن ذلك تهديد الأدميرال علي شمخاني، المستشار العسكري للمرشد الأعلى، بإحراق المنطقة، والقواعد العسكرية، والآبار النفطية، وغلق مضيق هرمز، في حال تعرضت إيران لعمل عسكري أمريكي، أو التدخل في شؤون المنطقة، أو تغيير الأوضاع في جزر الإمارات الثلاث المحتلة[١].

- خوف دول الخليج من اندلاع حرب بسبب أزمة نووي إيران، بما يعرض المنطقة كلها للخطر، ويهدد استقرار دولها، لذلك حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة تسوية أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، وفي أحيان كثيرة تجاهلته، وهي تفتح مسارات تعاونية مع إيران على صعد عدة، كما تجاهلت أيضاً الأزمات المزمنة بينهما.

- التصعيد مع إيران قد يجعلها تغلق مضيق هرمز؛ مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، كما أنها يمكن أن تستهدف السفن الأجنبية، الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية، وتعريض أمن النفط الذي يعتبر الشريان الرئيسي للدول الخليجية للخطر، وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد بشكل أساسي على النفط، كمصدر مهم للدخل القومي.

لذلك، فضلت دول الخليج تبني خطاب يدعم التسوية السلمية، في نزاعات الخليج، وانعكست هذه الاعتبارات في شكل مساع خليجية لتحسين العلاقات مع إيران حيناً، والحيلولة دون توتيرها أحياناً أخرى، سواء بمبادرات منها، أو استجابة لمبادرات إيرانية للتعاون مستندة إلى تطمين دول الخليج من مخاوفها، لاسيما لجهة الملف النووي، تلك المخاوف التي، وبرغم إدراك دول الخليج أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعدُّ عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، فقد دعت تلك الدول لاتخاذ موقفٍ حذرٍ تجاه هذا الملف، ومحاولة إنهائه من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية، والتفاهم بشأنه، كي لا تدفع هي أثمان تطوره إلى الساحة العسكرية. وقد بدا ذلك عبر محاولات دول الخليج السعي للتوصل إلى اتفاق بين

---

(١) مصطفى عبد العزيز مرسي، التحركات العربية في بعض قضايا المنطقة، هل تمثل أدواراً إقليمية مؤثرة على ساحتها، شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨، ص١٨.

إيران ودول مجلس التعاون في شأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية، ففي حين أعلن عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، في القمة الخليجية في الرياض (ديسمبر ٢٠٠٦)، أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره، خاصة في ظل مطالبة دول الخليج للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بيد أن العطية قال أيضاً: «لسنا بصدد الاختلاف مع إيران، فعلاقاتنا معها طيبة». كما صرح بأن إيران من حقها المشروع، كما لدول الخليج مستقبلاً، استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، «إلا أننا نريد ضمانات وتطمينات من إيران، لكونها تمتلك مفاعلات مواجهة لمنطقتنا الخليجية، وهذا لا يمنع من وجود مجالات للتعاون متعددة وثنائية بين دول الخليج وإيران. . . أننا نبحث عن كل ما هو حضاري، ولسنا بصدد الدخول مع إيران أو أي دولة بسباق في هذا الصدد»[١].

وقد جاء هذا الحذر في الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، ليس فحسب تجنباً لتوتير العلاقات مع إيران، ومحاولة نزع فتيل تطور الأزمة عسكرياً، بل أيضاً حتى لا تتهم دول الخليج بدعمها امتلاك إسرائيل سلاح نووي، ما جعل الموقف الرسمي الخليجي ينحصر في إعلان مبادئ عامة، دون الإشارة إلى طرف بذاته، وهو ما كان قد تكرر في البيانات الختامية الصادرة عن عدة قمم خليجية (١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)، أي إعلان القلق إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والمطالبة بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج، منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. فضلاً عن أن الموقف الرسمي الخليجي الرافض لامتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية، ظل شفهياً، ولم يتخذ جانب التحرك العملي[٢]، الذي فعلياً، لا تملك دول الخليج مقوماته وأدواته، وإن اتخذت إجراءات احترازية، لكن بقي تجنب المواجهة المكشوفة، والانتقال لمربع استخدام القوة، خياراً استراتيجياً، لا بديل عنه.

بدت مؤشرات للرغبة في عدم التصعيد من قِبل دول الخليج، وبرغم أن المنطقة شهدت توتراً متصاعداً، وتشابكاً غير مسبوق في العديد من الأزمات المتفجرة

---

(١) «الجزيرة» السعودية، ٢٠/١٢/٢٠٠٦: http://www.al-jazirah.com/2006/20061220/du15.htm.

(٢) أشرف كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، العدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥، ص١١٣ ـ ١١٧.

التي تواجهها، والتي تكاد تكون طهران هي العنصر المشترك الوحيد فيها جميعاً، وأكثر الفاعلين تأثيراً فيها وتوجيهاً لمسارها، بدءاً من لبنان، مروراً بفلسطين، وليس انتهاءً بالعراق، ناهيك عن أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد تمثلت تلك المؤشرات في استجابة الدول الخليجية لمحاولات طهران تطمين تلك الدول، التي عبّرت عنها زيارة الرئيس أحمدي نجاد للإمارات، في ١٣ مايو ٢٠٠٧، والتي سبقها زيارات لمسؤولين إيرانيين آخرين للإمارات، وزيارة أحمدي نجاد لعمان أيضاً، فانطلقت الرغبة في تحسين العلاقات من أهمية إيجاد سبل للنقاش، والحوار؛ كضمانة رئيسية للأمن والاستقرار الإقليميين[١].

لكن الموقف الخليجي أخذ يتأرجح ما بين الميل إلى خفض درجة التصعيد، في بعض الأوقات، وتشجيع البحث عن حلول سلمية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، رغبة من دول الخليج في عدم التدخل المباشر في هذا الملف، حتى لا يبدو ذلك استعداءً لإيران، أو اصطفافاً مبكراً ضدها، وبين إطلاق العنان لخطابها الرسمي في مهاجمة إيران، بشكل عام، وليس فحسب حيال برنامجها النووي، في أوقات أخرى، خاصة مع لعب الولايات المتحدة على وتر التفزيع من إيران.

ارتبط تخلي دول الخليج عن التهدئة مع إيران، ولجوئها إلى التصعيد، والتعاطي معها كخصم رئيسي، ومصدر تهديد مباشر، بعدة عوامل، وليس فحسب سلوك إيران وخطابها التهديدي، بل أيضاً دور الولايات المتحدة، ووضعية منطقة الخليج وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة:

تلك الاستراتيجية التي تعتبر إيران مصدر التهديد الرئيسي للمنطقة، حيث رأى الأمريكيون أنهم يواجهون خطرين:

أحدهما: يهدد استمرار الهيمنة الأمريكية على النفط العراقي، كما يؤثر على نفوذها في العالم العربي.

والثاني: يهدد الحسابات الإسرائيلية، ويخل بتوازن القوى في المنطقة. واعتبروا أن إيران هي المصدر الأساسي للخطرين. وأهم ما في هذه الاستراتيجية هو تلك الإدراكات الأمريكية الجديدة لإيران كمصدر للتهديد، هذا الإدراك يقول إن إيران

---

(١) فتوح هيكل، زيارة نجاد للإمارات.. وعوامل استعادة الثقة في الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧/٥/٢٢: www.ecssr.com.

أصبحت أشد خطراً على المنطقة من إسرائيل، وإن التهديد الإيراني، بما قد يصحبه من انبعاث شيعي، يفوق ما يمثله المتطرفون من أهل السنة، الذين هم الأعداء الأقل شأناً (تنظيم القاعدة). هذا يعني أن الإرهاب، والحرب الدائرة ضده، لم تعد بالأساس ضد تنظيم القاعدة وحلفائه، بل ضد إيران والانبعاث الشيعي.

كما يقول: إن مواجهة هذا الانبعاث أو «الخطر الشيعي»، وما أخذ يعرف بـ«الهلال الشيعي»، يجب أن يواجه بتأسيس «هلال سني»، يتسع لضم دول عربية إقليمية سنية، مثل تركيا وباكستان، إلى جانب دول «مجموعة ٦+٢» العربية، أي دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر والأردن[١].

أدى ذلك لوقوع الخليج في مركز تفاعلات الصراع الأمريكي ـ الإيراني، فثمة منافسة حادة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول استقطاب دول الخليج العربية، وصفّها استراتيجياً إلى جانب كل منهما في مواجهة الأخرى، فالولايات المتحدة ترغب في الحصول على تأييد هذه الدول لخططها الخاصة، وتريد من هذه الدول إقامة تحالف واضح ضد ملالي قم، في مقابل الدعم الدبلوماسي والعسكري، في حين تحاول إيران استقطاب دول الخليج لتقليل الآثار المحتملة لأي مواجهة مع الغرب، بشأن ملفها النووي، والوقوف بجانب جارتها إلى الشرق، مستندة إلى حقائق الجغرافيا، وضرورات الأمن المشترك[٢].

اعتمد تصعيد الخليج مع إيران، في جزء منه، على ضغوط الولايات المتحدة، التي تدرك طبيعة الأزمات في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ولاسيما البرنامج النووي الإيراني، فوظفتها كورقة ضغط، ودفعت دول مجلس التعاون لإعلان موقف علني صريح وقوى ورافض للبرنامج النووي الإيراني، وبرنامج التسلح، واعتباره تهديداً للأمن والسلم الإقليميين، وسعت لتنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية، مستغلة مخاوف دول مجلس التعاون من امتلاك إيران سلاحاً نووياً، وقناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة، ومصلحة عليا موحدة، في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية، انطلاقاً من حقيقة جغرافية وسياسية، تجعل هذه الدول الضحية المحتملة، والهدف الرئيسي للضغوط السياسية

---

(١) محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإيرانية في إيران، مرجع سبق ذكره.

(٢) عماد حرب، الاستقطاب الأمريكي ـ الإيراني لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧/١٢/٢٧: www.ecssr.com .

والعسكرية الناتجة عن دخول إيران النادي النووي[١]. وهو ما انعكس في شكل تصريحات حادة لمسؤولين خليجيين تجاه إيران، بشكل عام، نددت بالتهديدات الإيرانية للأمن والسلم الإقليميين في الخليج، أو التدخل في شؤون دوله، فيما ظلت مهاجمة ملفها النووي تحديداً، بصوت خافت، الأمر الذي كان من أسباب توتر العلاقات بين الجانبين، وانتهاج الخليج سياسة التصعيد تجاه إيران.

لم يكن دور الولايات المتحدة هو السبب الوحيد، فقد ساعدت ممارسات إيران على تأجيج مخاوف الخليج، خاصة فترة حكم المحافظين، بقيادة أحمدي نجاد، حيث لم تمض في إجراءات استعادة الثقة بينها وبين الخليج، ولم تبد أية مرونة، أو تتخذ مبادرات جدية لتسوية قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها. بل ظلت تستخدم الأزمات بينها وبين الخليج كورقة ضغط إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة والغرب، وظل خطابها متراوحاً بين التطمين والتهديد.

لذا بات على دول الخليج أن تواجه ميزان قوى مائل بشدة لجهة إيران، التي لم تفتأ تُذَكِّر الخليج به، يوضحه التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، أو تتضح دلالته لدول الخليج، كما تتضح للجميع، في حجم النفوذ الإيراني في العراق، أو تمدد إيران وامتداداتها على الساحة العربية، ومركزية دورها في القضية الفلسطينية، فيما ينعكس كل ذلك على استقرار أنظمة الخليج وأمنها، ودورها في عملية تشكيل السياسات الشرق أوسطية.

ب ـ الرؤية والاستراتيجية الخليجية لأمن الإقليم:

تقابل الرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج، تصور عند بعض دول الخليج، يقوم في الأساس على اعتبار رؤية إيران ومشروعها وسياستها هي مصدر التهديد الرئيس في مدركات قادة تلك الدول، وهو ما انعكس في انتهاجها سياسات أمنية ترتكز على الاعتماد والتحالف مع القوى الكبرى؛ لصنع توازن مع القوة الإيرانية، حتى بات هذا التحالف متمثلاً في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، واستخدامه في الصراع على النفوذ والهيمنة بين الولايات المتحدة وإيران، هو أحد مصادر التهديد لتلك الدول أيضاً.

ظلت السمة الرئيسية لنظام الأمن الجماعي الخليجي هي افتقار الرؤية الأمنية

(١) محمد السعيد إدريس، إيران قوة عظمى، مرجع سبق ذكره.

والاستراتيجية الموحدة، نتيجة التباين بين الدول الخليجية في تحديد مصادر التهديد ودرجته، خاصة لجهة إيران، ولارتباطه بالتأثيرات الداخلية والخارجية، كمدخلات أساسية، تؤثر، إلى حد ما، في ترتيب الأولويات الاستراتيجية لدول المنطقة، وصياغة الأهداف الأمنية الجماعية، حيث يتفاعل ذلك النظام، ويتأثر، بشكل مستمر، بالتطورات التي تجري في السياسة الدولية والإقليمية، الدولية، بسبب الارتباط الوظيفي بين ما يجري داخل المنطقة والقوى العظمى في النظام الدولي، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنفط، ما يجعل قرار الجماعة الأمنية الإقليمية غير مستقل ومؤثر في العلاقات الدولية، نتيجة للوجود العسكري للقوى العظمى التي تباشر بنفسها حماية مصالحها[١].

تبلور الإدراك الأمني لدول الخليج في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، عام ١٩٨١، الذي جاء كنتيجة لسيطرة البعد الأمني على رؤية حكام دول الخليج، كأحد تأثيرات التطورات الإقليمية آنذاك، والتي على رأسها قيام الثورة الإيرانية، والخوف من محاولات تصديرها، والحرب الإيرانية ـ العراقية. وقد عبرت المبادئ التي قام عليها المجلس عن رؤية وإدراك دول الخليج آنذاك للأمن الإقليمي، حيث التأكيد على أن مسؤولية أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها، بالدرجة الأولى، ترجع إلى شعوبها وقادتها السياسيين، بشكل يحفظ السيادة الوطنية لدول المنطقة واستقرارها، وأن تشكيل المجلس هو إعلان عن إرادة دول المنطقة وقادتها في الدفاع عن أمنها والمحافظة على بقائها القومي ضد التهديدات الفعلية والمحتملة، القائمة والمستقبلية؛ التي تستهدف الاستقلال الوطني.

بالإضافة إلى رفض دول الخليج التدخل الأجنبي في سياسات دول المنطقة، مهما كان مصدر التدخل، والعمل على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، بما فيها المنافسة الأمنية والوجود العسكري في مياه الخليج وشواطئه، وأيضاً، العمل على بناء القوة الدفاعية الذاتية لدول المجلس، وتطوير عمليات التنسيق والتعاون الأمني والعسكري، المستوى الذي يمكّن هذه الدول من الاعتماد على نفسها في تحقيق حاجات الدفاع، وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

---

(١) حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص١٩٦.

ويتضح من تلك المبادئ غلبة البعد الأمني على الأسس التي أنشئ عليها المجلس، الذي جاء تأسيسه كمنظمة، أو بنية تُمثل دول الخليج الست، تحت دوافع أمنية مسيطرة، ما يعكس هيمنة الهواجس الأمنية على قادة دول الخليج، التي كانت منذ هذا التأسيس هي مجال الاهتمام الرئيس، مع اختلاف الأسباب التي فرضتها التطورات الإقليمية[١].

عمليًا، ومع اشتداد الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبهدف وضع إطار أمني خليجي مشترك بين دول مجلس التعاون، شُكلت قوات درع الجزيرة في العام ١٩٨٢، وكان ذلك بشكل أساسي لحماية صادرات النفط الخليجي في ظل التهديدات الإيرانية لها، نتيجة مساندة دول الخليج الموقف العراقي، ولحماية أراضي دول المجلس.

مع الغزو العراقي للكويت، العام ١٩٩٠، والتبعات الاستراتيجية والمضاعفات الأمنية لهذه الأزمة، حدث تغير راديكالي في المضمون الاستراتيجي لأمن الخليج، وعلى رأس ذلك التراجع بشكل لافت عن فكرة أن أمن الخليج هو من مسؤولية أبناء المنطقة وشعوبها، فمنذ ذلك الغزو ارتبط الأمن الدولي بأمن مجلس التعاون، وأصبحت القوى الخارجية بالنسبة للدول الخليجية هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد صار أمن الخليج يعني أمن واستقرار وسيادة دوله من العدوان العراقي المتربص آنذاك، واكتسب أبعاداً حقيقية أبرزها أولوية الخطر الداخلي، والتهديدات الداخلية، والأخطار الخارجية، فيما ارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج، الذي عبرت عنه صيغة إعلان دمشق[٢]، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها

(١) أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧، ص٢١ ـ ٢٢.

(٢) في هذا السياق يقول الدكتور ظافر محمد العجمي: «دائرة أمن الخليج في بعدها العربي قام بتهميشها الخليجيون أنفسهم حتى تراجعت إلى مرتبة الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية فقط، فبعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١م وبعد نجاح الدبلوماسية الخليجية في إدخال مصر وسوريا في الهمّ الاستراتيجي الخليجي، تمّ التوقيع في دمشق في ٦ مارس ١٩٩١م على قيام منظومة أمنية تحت اسم دول إعلان دمشق.

وتم وضع مبادئ للتنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي والثقافي وفي مجال مؤسسات العمل العربي المشترك، و في المجالَين السياسي والأمني، حيث جاء في الوثيقة: (تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك. وإذ تشير، على وجه الخصوص، إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، ترى أن وجود القوات المصرية =

بالارتباط بالأمن القومي العربي، مما أدى إلى تقويض مبادئه، وترتب على ذلك تكثيف الوجود العسكري في المنطقة، وأصبح أمن الخليج قضية دوله من جانب، وجزءاً من الأمن والمصالح العليا الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من جانب آخر[١].

لقد أصبحت منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، منذ التسعينيات، تقوم

= والسورية على أرض المملكة العربية السعودية، ودول عربية أخرى في منطقة الخليج، تلبية لرغبة حكوماتها، بهدف الدفاع عن أراضيها، يمثل نواة لقوة سلام عربية، تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل)..
إلا أن الخلافات بدأت بين الدول الثماني في مشروع دول إعلان دمشق، فهناك من قال برفض كويتي مبكر لمقترحات دول إعلان دمشق للدفاع عن منطقة الخليج، وقد أدى هذا إلى قيام مصر وسوريا بسحب قواتهما التي اشتركت في حرب تحرير الكويت من منطقة الخليج. كما ذكر آخرون أنه حدث اختلاف بين دول الخليج من جهة وبين سوريا ومصر من جهة أخرى حول الموقف من تركيا التي تهدد الأمن القومي العربي بتحالفها مع إسرائيل، واعتدائها على حصة العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات... وأيضاً في الاستقبال الحذر والبارد لهذا الاتفاق من قبل إيران ومن القوى الدولية الكبرى. لكن المؤكد أن دول الخليج كانت تعي أنها مقبلة على تهديدات جادة لا قبل لها بتجاوزها مع دول إعلان دمشق فقط. وفي أول اختبار لمصداقية إعلان دمشق، الذي لم يجف مداده بعد، قام الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني في ٢١سبتمبر ١٩٩٢م بالإعلان أن إيران بسطت سيطرتها الكاملة على جزيرة أبو موسى بعد أن كانت تسيطر عليها جزئياً منذ عام ١٩٧١، ومع غياب دور التجمع في هذه القضية خسر إعلان دمشق مصداقيته القومية الغائبة». انظر: ظافر محمد العجمي، البعد العربي في أمن الخليج، ٢٠٠٨/٩/٢٤:
. http://gulfsecurity.blogspot.com/2008/09/blog-post_24.html
وعن موقف إيران تحديداً، فإنها أبدت تحفظاً واضحاً إزاء إعلان دمشق، وذكر راديو طهرن في تعليق له أن وضع خطط أمنية تفتقد إلى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة ستلحق الضرر بمصالح دول المنطقة أكثر مما ستحقق الفائدة. كما أوفدت كبار مسؤوليها إلى دمشق لتلقي الإيضاحات، وأعلنت أن أمن الخليج، يجب أن يناط بدول الخليج ذاتها، وليس بدول عربية أو بقوات غربية. انظر: أبو السعود إبراهيم، شهريات العدد (١٠٥) عام ١٩٩١ شهر ٣، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩١:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=217100&eid=2256 .
وأيضاً: عبد الجليل زيد المرهون، قصة العلاقات السورية الإيرانية، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٨/٢١:
. http://www.aljazeera.net

(١) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٢.

على اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على ما يسميه البعض «الأمن المستورد»، الذي جسدته الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بعد حرب تحرير الكويت، وما استتبع تلك الاتفاقيات من إقامة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة ظلت ـ وما تزال حتى الآن ـ عامل ردع رئيسي بالنسبة لدول الخليج في مواجهة إيران. فبعد غياب الموازن الإقليمي التقليدي، الذي كان يمثله العراق، سواء على صعيد القدرات التقليدية أو حتى النووية، أصبح الدور الأمريكي في المنطقة يقوم بوظيفتي الردع والموازن الإقليمي في مواجهة إيران(١).

تحدد الارتباط الأمني الاستراتيجي بالقوى الخارجية في مدركات قادة دول الخليج، بحجم الخلل البنيوي والعسكري مع أطراف المنظومة الإقليمية، وخاصة إيران، حيث التفاوت في عدد السكان، وأعداد المقاتلين في جيوش كل من إيران ودول الخليج (بلغ عدد سكان إيران في ٢٠١٢، ما يزيد عن ٧٥ مليون نسمة، مقابل ما يزيد عن ٤٧ مليون نسمة في دول الخليج)، فيما تمتلك إيران جيشاً يقترب في تعداده البشري من ضعف حجم القوات المسلحة في دول الخليج الست مجتمعة، التي أمامها معوقات كثيرة، لإمكانية بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن أمن منطقة الخليج(٢).

هذا فضلاً عن وجود محددات ذاتية لاعتماد دول الخليج على العامل الخارجي كضامن للأمن، أبرزها أن الدول الخليجية لها مصلحة أكيدة في حماية الموارد النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات، وخاصة الأجنبية منها، والتي تبحث دوماً عن بيئة آمنة(٣).

لقد واجه الاعتماد الخليجي على الخارج، خاصة على الولايات المتحدة، تهديدات حقيقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واعتماد الولايات المتحدة لفكرة

---

(١) أشرف عبد العزيز عبد القادر، انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣/١٢/١٠: www.rcssmideast.org.

(٢) أشرف كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مرجع سبق ذكره؛ محمد بدري عيد، التجنيد الإلزامي في دول الخليج: «الدواعي الاستراتيجية والتحديات الماثلة»، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٠/٢٨: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410279957176835.htm.

(٣) وضحه ذيبان غنام المطيري، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

«الدولة الفاشلة»، في تعاملها مع دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، باعتبار هذه الدول مسؤولة عن تفريخ الإرهاب والإرهابيين، الذين ارتكبوا جريمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عزمه تقليص الاعتماد على النفط الخارجي، كمصدر أساسي للطاقة، وبالتحديد تخفيض واردات الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط بنسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥، هذه التطورات كان لها تأثيراتها على المدركات الخليجية للأمن الإقليمي، خاصة ما يتعلق بزعزعة الثقة في الاعتماد الكامل على الخارج، لتحقيق هذا الأمن، وكانت المملكة العربية السعودية هي أكثر الدول الخليجية إدراكاً لهذه الحقيقة، لذا كان توجهها المبكر لتوقيع اتفاقيات للتعاون المشترك مع إيران في أغلب المجالات، ومنها مجالات الأمن والدفاع، ولكن الإصرار الإيراني على امتلاك برنامج نووي، وزيادة النفوذ الإيراني في العراق، كلها تطورات أدت إلى تراكم الشكوك في نوايا إيران[١].

على مستوى تنمية القدرات الذاتية، عبر تنفيذ صيغ جماعية للأمن المشترك، لاسيما بعد حرب الخليج الثالثة، وما فرضته من تغيرات على المشهد الإقليمي بكافة أبعاده، وخاصة البعد الأمني، دُفع قادة دول الخليج إلى ضرورة تبني اتفاقية الدفاع المشترك، وسيطر التفكير الاستراتيجي الذي يحث على تطوير صيغ لأمن الجماعي. لذلك أسفرت اجتماعات وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الثلاث، التي أعقبت حرب الخليج الثالثة عن اتخاذ خطوات نوعية باتجاه تطوير التعاون العسكري، وعلى رأسها اتخاذ قرار تطوير قوات درع الجزيرة، التي تعتبر، في نظر الكثير من المحللين الاستراتيجيين، النواة للجيش الخليجي المستقبلي الموحد. وأيضا إنشاء هيئة مشتركة للأركان، وكذلك تطوير التنسيق بين القوات الجوية الخليجية، من أجل تفعيل قوات الردع للدفاع الإقليمي.

ثم جاءت القمة السابعة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في الرياض في ديسمبر ٢٠٠٦، لتعطي دفعاً نحو تطوير قوات درع الجزيرة؛ لتتولى توفير الأمن، ومواجهة التهديدات المتصاعدة بعد احتلال العراق، والاختلال الكبير في ميزان القوى لصالح إيران، والعمل من أجل التقليص من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأميركية، في توفير الأمن، والمحافظة على الاستقرار الإقليمي[٢].

---

(١) محمد السعيد إدريس، إيران قوة عظمى، مرجع سبق ذكره.

(٢) حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٥ ـ ٢٠٦.

تقدمت دول الخليج في اتجاه تطوير التعاون العسكري الخليجي، الذي مركز تفاعله المملكة العربية السعودية، وهو ما تمثل في إقرار اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون، في العام ٢٠٠٨، وتضمنت هذه الاتفاقية إنشاء مجلس دفاع مشترك يضم وزراء الدفاع لدول المجلس. وجاء دفع السعودية دول الخليج لتطوير قوات درع الجزيرة إلى مستوى قوات ردع ضاربة، كأحد تجليات الرغبة في تطوير التعاون العسكري الخليجي، وتجسيد مفهوم الأمن المشترك، فيما يعتبر تطوير قوات درع الجزيرة في سياق استمرار التهديد الإيراني، إحدى آليات توسيع هامش المناورة كبديل عن الاعتماد على الغرب.

لكن يبقى أن كل تلك الخطوات في طريق التعاون الدفاعي لا يمكنها صنع توازن استراتيجي بين كل من إيران ودول الخليج لاعتبارات كثيرة.

إجمالاً، يمكن القول بأن دول الخليج لم تلعب دوراً رئيسياً في التطورات الهيكلية في بنية النظام الأمني الإقليمي منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد شهد إقليم الخليج محاولات للهيمنة، ابتداءً بطموحات العراق، ومروراً بالسياسة الإيرانية، وانتهاء بالهيمنة الأمريكية، وفى ظل تلك السياسات، لم تستطع الدول الست أن تقوم بدور الموازن، وذلك نتيجة لعاملين:

أولهما: التمايز بين سياسات تلك الدول إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية، رغم انضوائها في تجمع واحد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وثانيهما: التحالف بين الدول الست والولايات المتحدة، بحيث تكاد تتطابق توجهات الجانبين إزاء عدد من السياسات، فإن دول الخليج الصغرى تعتبر أن العلاقة الأمنية بالولايات المتحدة هي بوليصة التأمين الأخيرة بالنسبة لها، باعتبارها دولاً صغيرة وغنية، محاطة بجيران أكبر، ومعادون[١].

سياسة الولايات المتحدة، والاعتماد الخليجي الكامل عليها، وترجمته في ترتيبات واتفاقات أمنية ودفاعية، ما جعل الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج ترتكز عليها، لم تحقق الأمن في المنطقة، ولم تسمح لدول الخليج بتطوير الأمن الذاتي الخليجي، كأحد أهم البدائل المطلوبة في ظل تغير الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج، وتبدل مصادر التهديد، بعد إسقاط النظام العراقي السابق، وبروز خطر الإرهاب، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة لها حضور قوي في العراق، وإصرارها

(١) أشرف كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

على امتلاك قدرات نووية، وصواريخ بعيدة المدى، فقد فشلت السياسات الأمريكية في تحقيق أمن المنطقة، بدءاً من تبنيها مبدأ الاحتواء المزدوج، عقب حرب الخليج الثانية، وتحديداً في ربيع عام ١٩٩٣، تجاه كل من العراق وإيران؛ لتحقيق الأمن في الخليج، إلا أن هذا المبدأ لم يحقق أيَّ نجاح يذكر، فمع انتهاء حرب احتلال العراق، التي أسفرت عن الإطاحة بالرئيس العراقي السابق، وتردد الحديث عن تشكيل الولايات المتحدة وجوداً عسكرياً أمريكياً متقدماً في العراق، بهدف القيام بدور الموازن للقوة العسكرية الإيرانية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد جعلت هدف الوجود في المنطقة هو مضمون سياستها تجاه قضية أمن الخليج على مدى عقود عدة، فإن تلك السياسة لم تحقق استقرار وأمن الخليج، نظراً لافتقارها إلى توجه واضح يستهدف بالفعل تحقيق استقرار وأمن الخليج، بل استمرت في تكريس هيمنتها على المنطقة[١].

وبعد تداعيات الخروج الأمريكي العسكري الرسمي من العراق، أصبح واضحاً أن الرهان الخليجي على أن يشكل هذا الوجود العسكري الأمريكي في الخليج درعاً قوية تحمى البوابة الشرقية العربية أمام إيران، لم يفشل فحسب بخروج الأمريكيين من العراق، بل الأهم هو دخول الإيرانيين إلى العراق، فقد دخل الأمريكيون العراق واحتلوه لمصالح أمريكية، وانسحبوا أيضاً من العراق لمصالح أمريكية، فلم تتهاو الدرع المأمولة (الدرع العسكرية الأمريكية) فحسب، بل إن النفوذ الإيراني في العراق أضحى النفوذ المتفوق على أيِّ نفوذ[٢].

ومع اتفاق جنيف المؤقت بشأن برنامج إيران النووي، والتقارب الإيراني ـ الأمريكي، أصبحت دول الخليج تواجه وضعاً استراتيجيا حرجاً، يوجب إعادة النظر في اعتماد دول الخليج على التزامات واشنطن تجاه أمن منطقة الخليج، فعلى الرغم من أن وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيجل في مؤتمر «حوار المنامة» الذي عُقد خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠١٣؛ أكد على أن توقيع اتفاق جنيف النووي مع إيران لن يترتب عليه تخلي واشنطن عن التزامها بأمن منطقة الخليج، في ظل استمرار وجود قواتها في الخليج والمناطق المحيطة به، والتزام واشنطن بتطوير القدرات العسكرية

---

(١) أشرف كشك، المرجع نفسه.

(٢) محمد السعيد إدريس، أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، الأهرام اليومي، القاهرة، ٢٠١٤/٣/١٨.

لدول الخليج، من خلال مبيعات السلاح، والتدريبات المشتركة مع قواتها؛ إلا أن ذلك لا يتسق مع التحولات في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية، التي بدأت تتشكل ملامحها، منذ ديسمبر ٢٠١١، والتي تقوم على التوجه نحو آسيا. كما أن هذا التحول في اهتمامات واشنطن سيترجم اقتصادياً وسياسياً على نحو قد يؤثر على مصالح دول الخليج[١].

أخذت دول الخليج تتحرك انطلاقاً من إدراك أن المظلة الأمنية الأمريكية لم تعد كافية للتعامل مع تزايد المخاطر الأمنية التي تواجهها دول الخليج، لذا فقد جاء التوجه الخليجي نحو آسيا، الذي تأثر بتزايد الاهتمام الأمريكي بتلك القارة، ويتأسس على انتقال مركز الثقل إليها، بالنظر إلى كونها باتت تستحوذ على نصيب كبير من حجم الإنتاج العالمي. وبالأساس لوجود مصالح استراتيجية محددة تسعى دول الخليج لتحقيقها من التقارب مع الدول الآسيوية، أهمها متعلق بالتنسيق الأمني، ففي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة، وما فرضته من تهديدات أمنية متنوعة، أصبحت دول الخليج في حاجة إلى أطر تعاون أمني مختلفة عن الأطر الأمنية الأمريكية. كما أن دول الخليج رأت أنه من الأهمية تطوير التعاون بينها وبين كل من اليابان والهند وباكستان، في إطار تقديم معونات فنية في مجال نقل الخبرات، فيما يتعلق بسلامة وأمن المنشآت النووية، لا سيّما في ظل اتجاه كل من الإمارات والسعودية نحو امتلاك برامج للطاقة النووية السلمية، هذا فضلاً عن التعاون في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب، وانتشار الأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتي تمتلك الدول الآسيوية خبرات كبيرة في التعامل معها[٢].

بقي القول: إنه على الرغم من محاولات الخليج لهيكلة أمن الإقليم، بما يعالج الخلل الذي يمكن أن تحدثه التفاهمات الإيرانية ـ الأمريكية، سواء عن طريق تنمية القدرات الذاتية، عبر التسليح والتطوير المؤسسي الجماعي للأمن، أو إدخال فواعل خارجية أخرى، فإن ذلك لا تزال تعترضه عوائق ترتبط بمفهوم تلك الدول لأمن منطقة الخليج، الذي يتناقض مع مفهوم الدولة الأكبر ذات الصلة (إيران)، هذا

(١) ريهام مقبل، البحث عن «توازن»: دلالات توجه دول الخليج لتفعيل العلاقات مع الدول الآسيوية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤/٣/١٩:

www.rcssmideast.org.

(٢) ريهام مقبل، المرجع نفسه.

التناقض الذي تكرسه سياسات كل منهما، المرتبطة باختلاف المصالح والتوجهات والأيديولوجيا، والتي تتغافل المصالح العليا لأمن الإقليم ككل، وتظل رهناً باستمرارية تعليق القضايا الخلافية بين الطرفين، فضلاً عن الخلاف بين الدول الخليجية الست نفسها، والذي يُصعّب التكتل مؤسسياً في منظومة أمنية تستطيع تلك الدول عبرها تفعيل رؤية أمنية واستراتيجية موحدة.

ج ـ إعادة التموضع: التمدد الإقليمي وتوسيع هامش التفاعل الدولي:

جاءت رياح التغيير التي هبت على المنطقة منذ العام ٢٠١١، لتمثل فرصة لدول الخليج كي تدفع بنفسها إلى قلب المشهد العربي، وتنتزع مركز ثقل في النظام العربي، قد يكسبها نقاطاً في معادلة توازن القوى الإقليمية، عبر تمددها إقليمياً، وامتلاكها زمام المبادرات في الإقليم.

في البداية، شكلت الثورات العربية تهديداً مباشراً لاستقرار أنظمة الحكم في دول الخليج، وتوقع الجميع تمددها، لدول مجلس التعاون الخليجي، لكن تطورات الأوضاع في الدول التي انطلقت فيها الثورات، سواء التي خطت خطواتها الأولى في طريق تغيير السلطة ديمقراطياً بعد سقوط أنظمتها، أو التي تحولت لساحة معارك داخلية وخارجية، ساعدت دول الخليج على وقف تمدد الثورة إلى دولها، وعلى لعب دور رئيسي في تفاعلات المنطقة بعد الثورات العربية.

اعتمد نجاح دول الخليج في تفادي موجة الثورات، وحماية أنظمتها، وأيضاً التوسع والصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي، على عدة عوامل، منها تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي، الذي تركه غياب مصر التام بعد ثورة يناير، وضبابية الرؤية السياسية الخارجية لحكام مصر آنذاك، وعدم حسم خياراتها الإقليمية في الفترة التي سبقت حكم جماعة الإخوان، خاصة مع الاتجاه العام بعد ثورة يناير، بضرورة تغيير نمط تحالفات مصر واستعادة دورها الإقليمي، وفي القلب من هذا التغيير نمط علاقاتها بالمملكة السعودية، المُحدَّد وفق وضعية كل منهما فيما سمي بـ«محور الاعتدال»، لكن المجلس العسكري الحاكم لمصر آنذاك، كان لا يريد تغيير هذا النمط، وغير قادر على إعادة توجيه وهيكلة السياسة الخارجية المصرية بشكل عام.

كما اعتمد على حالة الضعف التي أصابت الثورات، وعمل ميزان القوى في غير صالحها، ما أفرز وضعاً جعل بعض تلك الدول ضعيف التفاعل في محيطه، وبعضها الآخر رهناً لمصالح وحسابات وتفاعلات القوى التي في محيطه، بل والقوى الدولية،

ما أوفر لدول الخليج فرصة تسخير كل أدواتها للتأثير بما يخدم مصالحها الداخلية والإقليمية.

استهدف قادة دول الخليج من التحرك الدفاعي والأمني الهادف تسييج تلك الدول، عبر بناء سور واق يحول دون سقوط أيٍّ من أنظمتها، وإجهاض فكرة الثورة في عقل المواطن الخليجي، من خلال سلسلة مبادرات جريئة علي الجبهات الخارجية، تشتت طاقة الثورة في الداخل، وتضمن لها دوراً رئيسيًا في التفاعلات العربية، لذا فقد تحركت دول المجلس الخليجي عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها على الساحة بحد مكّنها من السيطرة على المشهد الداخلي، والفاعلية في المشهد العربي في مناطق اندلاع الثورات، فما بين قرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، إلى إدارتها توازنات محسوبة في اليمن، بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس بتدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، والاشتباك في الوضع في سوريا، فضلاً عن قرار توسيع عضوية مجلس التعاون، لتشمل كلاًّ من الأردن والمغرب[١].

اعتقدت دول الخليج أن هذا الظرف يوفر لها في سياقها الإقليمي، وخاصة في مواجهة إيران، فرصة الانتقال من دبلوماسية النعامة إلى دبلوماسية الصقور، ومن التلميح إلى التصريح، ومن الكبت إلى التعبير عن الغضب، ومن تجنب المواجهة والحذر من التهويل، إلى حدية الفعل وقبول التحدي، فقد كان سعي الدول الخليجية الدائم، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إلى إحداث توازنات دقيقة، تحد من الأهداف الإيرانية في كل مناطق النفوذ الإقليمي الإيراني، ينجح حيناً، ويفشل أحياناً، ويصطدم دائماً بالمشروع الإيراني واعتماده على أدوات وتحالفات محلية، هكذا حصل في العراق، وفي غزة، وفي لبنان.

لكن مع الزلزال الذي أحدثته الثورات في العالم العربي، وخصوصاً نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام المصري، حليف السعودية، وإحدى قوى محور «الاعتدال»، الذي فككت الثورات التقسيم التقليدي بينه وبين محور «ممانعة»، وجدت الدول الخليجية نفسها في مواجهة عارية مع إيران[٢]، التي حاولت بدورها أيضاً

(١) معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١: www.siyassa.org.eg.

(٢) بشارة نصار شربل، الخليج وإيران... توتر حتى إشعار آخر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١١/٤/١٠: www.ecssr.com.

استغلال الحراك الثوري في المنطقة لصالح مشروعها، فجاء تدخلها في البحرين، ليفرض تدخلاً مواجه من قِبل دول الخليج، في صراع إعادة التموضع بين الطرفين، عبر التكشير عن الأنياب واستعراض القوة في مواجهة إيران، وأيضاً في مواجهة الثورة، ومحاولات تمددها لدول الخليج.

اعتبرت دول الخليج الوضع في البحرين، التي تعتبر على مرمى حجر من المملكة العربية السعودية، صراعاً على النفوذ، وامتلاك القوة، بينها وبين إيران، لذلك حسمت الموقف بالتصعيد، وتدخلت عسكرياً بإرسال قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي إلى مملكة البحرين؛ لتأمين المنشآت والمؤسسات الحيوية في البلاد، وتحت سيطرة القوات الوطنية في البحرين، دعماً لنظام الحكم فيها.

هذا التدخل تضمن رسالة واضحة إلى إيران، مفادها أن التدخل في شؤون دوله سيواجه بالقوة، التي كان التأكيد عليها هدفاً آخر للتدخل، ليست القوة العسكرية، بل قوة التوحد الخليجي حيال ما يهدد أنظمة دوله، حيث اتفقت الدول الست علي رفض موقف إيران تجاه الأزمة، فوافقت كل من سلطنة عمان وقطر على إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وهما اللتان تتبنيان سياسة مختلفة تجاه إيران عن بقية دول المجلس، في رفض التعامل مع إيران كعدو، ورفض الانسياق في سياسة المواجهة معها، سواء بسبب برنامجها النووي، أو بسبب دورها في العراق، أو بسبب احتلالها لجزر الإمارات الثلاث.

كما وافقت الدولتان على التوجه إلى الأمم المتحدة للشكوى من التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية، وتوجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي، خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول المجلس، الذي عقد بالرياض في ٣ أبريل ٢٠١١[١].

علا الصوت الخليجي في مقابل الصوت الإيراني الذي رفض تدخل قوات درع الجزيرة، مهدداً بالتدخل، وأن إيران «لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التدخل السعودي في البحرين»، وأن السعودية «تلعب بالنار»، ودخول ألف جندي سعودي إلى البحرين هو لـ«قمع الشيعة»، معتبراً أن دخول هذه القوات هو «احتلالٌ» لهذا البلد[٢]. فتوالت

(١) محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره.

(٢) إيران تحذر من أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه «تدخل السعودية في البحرين»، الشرق الأوسط، لندن، ١٥ مارس ٢٠١١:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11795&article=612580#.U8maiUC_jfo.

التصريحات الخليجية الرافضة للتدخل الإيراني في شؤون المنطقة، وما اعتبرته «انتهاكاً» لسيادة دولها واستقلالها[1].

وفُتح باب الصراع الإيراني ـ الخليجي على مصراعيه، ففي خلال عامي ٢٠١١، و٢٠١٢ بلغت حالات التدخل على مستوى التصريحات الإيرانية بشأن الأوضاع السياسية في البحرين (٣٦)، والانتقادات الإيرانية لسياسات دول الخليج (٥ حالات)، والتحذيرات الإيرانية لدول الخليج (٧) حالات، والتصريحات الإيرانية بشأن مضيق هرمز والجزر الإماراتية (٦) حالات، فضلاً عن اكتشاف شبكات تجسس إيرانية في دول الخليج (٣ حالات)[2].

وساعدت سيولة الأحداث في المنطقة على إدارة دول الخليج هذا الصراع، عبر التدخل المضاد في الدول التي يمثل النفوذ الإيراني فيها أداة لدعم ثقلها في معادلة القوة الإقليمية (سوريا، العراق، اليمن، لبنان).

كما واجهت دول الخليج، خاصة السعودية، إيران في مصر أيضاً، من أجل منع كسبها لجهة إيران عقب ثورة يناير المصرية، خاصة مع استعداد مصر لذلك، بما يصنع خللاً إضافياً يضيف لرصيد إيران، وقد نجحت دول الخليج، نسبياً، حتى آخر حكم الإخوان في منع التقارب المصري ـ الإيراني، وبعد إسقاط حكم الجماعة اتجهت مصر بشكل كامل إلى دول الخليج، التي دعمت الانقلاب العسكري على حكم الإخوان، الذين بدورهم كانوا إحدى أزمات دول الخليج الإقليمية.

ويمكن القول: إنَّ تعقيدات وتأزم العلاقات بين دول الخليج وإيران كان سبباً رئيساً في إرباك العلاقات بين مصر وإيران، ومحاصرة فرص تطورها، منذ اندلاع ثورة يناير.

على الصعيد المؤسسي، ومن أجل ترسيخ التمدد الإقليمي الخليجي، وتأطير عمله، في ظل ظرف الثورات ومخاوف تداعياتها وتوفير فرص استثمارها إقليمياً، دعا الملك عبد الله بن عبدالعزيز عاهل السعودية، في القمة الخليجية بالرياض (ديسمبر ٢٠١١)، إلى تطوير مجلس التعاون، وتفعيل أدائه، بتحويله من مجرد إطار تشاوري، إلى إطار اتحادي، بيد أن هذه الدعوة واجهت انشقاقاً أُنعش مرة أخرى، فرفضت عمان، واعترضت على انتهاج بعض الدول سياسة خارجية باسم المجلس، كما

---

(١) الخليجي: تصريحات إيران عدائية ومستفزة، الجزيرة نت، ٢٠١١/٤/٤،
http://www.aljazeera.net .

(٢) أشرف كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

رفضت التعامل مع إيران كعدو، وتحويل المجلس إلى تكتل عسكري لمحاربتها... هذا الانشقاق تجدد مرة أخرى، بل تحول إلى مصدر تهديد من قِبل قطر، التي ظلت تدعم جماعة الإخوان المسلمين بعد سقوط حكمها في مصر، وهو ما اعتبرته السعودية والإمارات والبحرين تهديداً لأمن واستقرار دول المجلس، ما انعكس في قيام الدول الثلاث بسحب السفراء من الدوحة[١]. الأمر الذي شكل تحدياً يواجه دول الخليج، ومساعيها لتوسيع دورها الإقليمي عبر بناء مؤسسي خليجي موحد.

في مقابل ذلك، جاءت الدعوة السعودية إلى ضم مصر لمجلس التعاون الخليجي، مع دراسة تكتل جديد يقتصر على المجال العسكري يجمع مصر والأردن والمغرب مع دول المجلس، وذلك بعد أن أخفق تنفيذ الرغبة خليجية بانضمام مملكتي الأردن والمغرب إلي المجلس، بسبب رفض عمان وقطر، وعدم الحصول على توافق بشأنه، والذي جاء طرحه كمحاولة لتوسيع دائرة «حزام الاستحالة»، ليشمل كل الممالك الوراثية في العالم العربي، كأول رد فعل إقليمي يعادل المكافئ الاستراتيجي لحدث الثورات العربية على الصعيد الخليجي[٢].

وعلى صعيد السعي لتوسيع هامش التفاعل الدولي، فيأتي التهديد الإيراني كدافع رئيسي له، فبعد التقارب الأمريكي ـ الإيراني، وانتهاج الحوار كخيار لإدارة أوباما في ملف إيران النووي، والاتفاق المرحلي بشأنه، أصبحت دول الخليج في خطر يمثله احتمالية تطور هذا التقارب إلى صفقة تعطي لإيران نفوذاً، أو دوراً في قضايا ومصالح عربية، وبالذات خليجية، في وقت تنظر معظم دول المجلس إلى إيران كعدو، أو كمصدر مؤكد للتهديد[٣].

لقد أقلق هذا الاتفاق الدول الخليجية، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، ووضعها في موقف حرج للغاية؛ لأنها وجدت نفسها وحيدة ظهرها إلى الحائط، في مواجهة قوة إيرانية إقليمية عظمى مدعومة بمؤسسة عسكرية قوية، وتحالف روسي هندي برازيلي قوي للغاية[٤].

---

(١) محمد السعيد إدريس، أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.

(٢) معتز سلامة، مرجع سبق ذكره

(٣) محمد السعيد إدريس، أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن التعاون الروسي الإيراني، وعلاقته بأمن الخليج. انظر: نورهان الشيخ، تحالف محسوب: محددات التوافق بين روسيا وإيران، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص٩٥.

وهو ما دفعها للبحث عن آليات للتوازن، فكان تفعيلها للعلاقات مع الدول الآسيوية، ووضع أطر تساهم في استدامة هذه العلاقات، على نحو يسمح لها بضمان «التوازن» في علاقاتها الخارجية. وتشير دوائر خليجية عديدة إلى أن هذه التحركات تهدف إلى توسيع هامش الخيارات المتاحة في التفاعل مع القوي الدولية المختلفة. وقد يفسر ذلك حديث الأمير سلمان بن عبد العزيز، في ١٤ مارس ٢٠١٤، عن أنه يرى الصين «بصفتها قطباً دولياً ذا ثقل سياسي واقتصادي كبير يمكن أن تقوم بدور بارز في تحقيق السلام والأمن في المنطقة». فيما أن ثمة مجموعة من التطورات التي تشهدها المنطقة، يمكن أن تعزز هذا التحول في التوجهات الخليجية، يتمثل أولها في تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، حيث لم تعد القوة الرئيسية المهيمنة على تفاعلات إقليم الشرق الأوسط، بسبب تغير أولويات واشنطن، وتزايد اهتمامها بآسيا وفق ما يُعرف بـ«Asian Pivot»[١].

أخيراً، فقد حاولت دول الخليج استغلال الظرف الثوري الذي مرت به المنطقة، لإدارة علاقاتها مع طهران، وفق آليات جديدة؛ لضبط ميزان القوى المائل لصالح الأخيرة، منذ سنوات طوال، دفعها إلى ذلك تزايد تصاعد تهديدات إيران، والإدارة الأمريكية الراغبة في تنويع علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط، والتوجه الأمريكي ناحية آسيا، ما فرض ضرورة عدم التعويل الكامل على الولايات المتحدة، كموازن استراتيجي لإيران.

وقد ساعدت دول الخليج حالة السيولة الإقليمية التي مكنتها من مصارعة إيران في ميادين نفوذها العربية، بيد أنه مع كل ذلك، وفي ميزان القوى في إقليم الخليج، تبقى إيران القوة الأكبر، وتبقى المصالح الاستراتيجية المشتركة بين إيران ودول الخليج الست، ومنها الحفاظ عل استقرار العبور في مضيق هرمز، نظراً لأهميته الحيوية في تجارة النفط، فضلاً عن أهمية السوق والاستثمارات الإيرانية لاقتصادات دول الخليج، بدرجات متفاوتة، لاسيما الإمارات، التي تعد الشريك التجاري الثاني لإيران على مستوى العالم.

على ذلك، جاء استقبال دول الخليج الإيجابي والمرحب لتغير السلطة في إيران، بعد تولي الرئيس الإصلاحي، حسن روحاني، الذي أعلن عن رغبته واستعداده بناء مرحلة جديدة من العلاقات تقوم على التوافق لا الصراع.

---

(١) ريهام مقبل، دلالات توجه دول الخليج لتفعيل العلاقات مع الدول الآسيوية، مرجع سبق ذكره.

خامساً: تحول السياسة الإيرانية تجاه الخليج بعد روحاني: خيار استراتيجي أم تكتيك مرحلي؟

فاز حسن روحاني، المدعوم من الرئيسين السابقين، محمد خاتمي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، برئاسة الجمهورية الإسلامية، كممثل للإصلاحيين، الذين لا يملكون ثقلاً مؤسسياً، بينما يتمتعون بحضور شعبي واسع، في مقابل خمسة مرشحين ينتمون إلى الكتلة المحافظة، ذات الارتباط المؤسساتي والحضور السياسي في الجمهورية، في انتخابات شهدت حالة عالية من الاستقطاب بين محور وسطي - إصلاحي، وآخر محور محافظ.

وجاء فوز روحاني بالرئاسة ليطلق العديد من المؤشرات، حول بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، من فتح المجال أمام دعوات التغيير، وتطوير النظام، والخروج من العزلة، وإدارة السياسة الخارجية على أرضية الانفتاح والتهدئة، وبأفكار ورؤى جديدة، ووفق مبدأ المصلحة، ما جعل ذلك يفسر من قبل البعض على أنه قد يكون تغييراً جوهرياً في الأسس والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية، استناداً إلى تفسير مفاده أن وصول روحاني للرئاسة يعدُّ نجاحاً كبيراً لسياسة الغرب تجاه البرنامج النووي الإيراني، وفقدان أنصار «المقاومة النووية»، صمودهم داخل دائرة السلطة أمام الضغوط.

لكنَّ ذلك تجاهلٌ لاعتبارات عدة، منها:

- أن فوز روحاني وتياره، جاء نتيجة انتخابات عكست حالة الحراك السياسي الذي يجري في إيران، فكانت نتيجة هذه الانتخابات أحد مظاهر هذا الحراك، لا مسببة له، فالتيار الإصلاحي يتمتع بثقل شعبي، ومن الملاحظات المتكررة في الانتخابات الإيرانية، أنه كلما زادت نسبة المشاركة، زادت فرص الإصلاحيين، فالتيار الإصلاحي في إيران لم يخسر، منذ العام ١٩٩٧، أيَّ حسم انتخابي، تتوافر فيه شروط الحيادية والشفافية، وفوز روحاني ليس استثناءً من هذه القاعدة[١].

- الحالة الاقتصادية المتأزمة، التي لم يستطع تيار نجاد حلها، ورزح الشعب تحت ضغوطها، التي انعكست في شكل ضغوط منه على النظام وإدارته التنفيذية

---

(١) مصطفى اللباد، إيران بعد فوز روحاني: تجديد لا انقلاب، السفير، بيروت، ٢٠١٣/٦/١٧:
http://www.assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=1&ArticleID=312466&ref=Toolbar.

لتفادي مسبباتها، وكما كانت هي أحد عناصر الخصم من رصيد التيار المحافظ لصالح الإصلاحيين، فهي أيضاً التي وضعت أمام النظام الإيراني خياراً وحيداً يتمثل في ضرورة الاستجابة لمتطلبات الشعب، وتوجيه السياسة الخارجية لذلك، بالتعاطي مع الواقع الذي فرضته المتغيرات الدولية والإقليمية، والوعي بالمخاطر المتزايدة التي تحيق بالنظام، من خلال منهج جديد وأدوات جديدة، وهو ما لا يعني بالضرورة المساس بالثوابت.

ـ إذا كان خطاب روحاني، الذي لاقى قبولاً واسعاً في الشارع، والمرتكز على الوعود بالإصلاح، والانفتاح على العالم، هو أحد أسباب نجاحه، فإنه لم يحد كثيراً في خطابه هذا عن المبادئ الرئيسية للنظام، بل وعد بتعديل الخطاب، وأسلوب الأداء الخارجي، وتخفيف التوتر الإقليمي، وتصدير صورة محسنة لإيران في المنطقة والعالم.

ـ روحاني ليس من خارج النظام، وحظي بدعم المرشد الأعلى، وهو ممثله في الأمن القومي الإيراني، وروحاني في الوقت نفسه عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئيس مركز الدراسات الاستراتيجية التابع له، كما أن روحاني أجيز من قبل «مجلس صيانة الدستور» للترشح في حين منع آخرون[١]. كما أن روحاني رجل دين وسطي، كان على مقربة من قمة السلطة في إيران، منذ ثورة عام ١٩٧٩، وبراجماتي حاد يمتلك الكثير من الخبرة والقدرة على المناورة داخل النظام الإيراني، وبصفته رجل دين، فإنه يهدّئ من مخاوف الطبقة المتدينة في الجمهورية الإسلامية، فضلاً عن أنه على صلة جيدة بكل مؤسسات النظام ويعرف كيف ينشئ تحالفات سياسية[٢].

ـ استعداد المرشد لتمكين شخص توافقي يستطيع إصلاح علاقات إيران المتوترة مع العالم، والسير على طريق يساعدها في تخطي كارثة اقتصادية، والتوصل لبعض الحلول بشأن النزاع النووي، بما يُمكّن البلاد من إنعاش صادرات النفط، واستئناف التجارة العادية، وذلك بهدف إنقاذ النظام من خلال الاعتراف بالمشكلات غير المستقرة، والانجذاب نحو البراجماتية السياسية، كما جاء دعم خامنئي لروحاني في

(١) مصطفى اللباد، المرجع نفسه.

(٢) سوزان مالوني، تحول إصلاحي: الدلالات السياسية لفوز روحاني برئاسة إيران، عرض: طارق راشد عليان، السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠/٦/٢٠١٣:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3155.aspx.

الانتخابات، استناداً إلى أنه لم يرد تكرار سيناريو عام ٢٠٠٩[١].

- يتوافق هذا مع الشعار الذي أطلقه المرشد للترويج لفكرة التغيير في التعامل مع العالم والغرب، وهو «المرونة البطولية»[٢]، الذي أكد المرشد نفسه بأنه يأتي في إطار التمسك بالمبادئ، مع استعداد طهران لتسوية سلمية للمشاكل الإقليمية، من خلال التعاون مع الدول الأخرى، فيما فسر رئيس مجلس النواب، علي لاريجاني، هذا الشعار بأنه تكتيك إجراء التفاوض لا استراتيجية. وهو ما أيده من الجانب المحافظ، قائد حرس الثورة محمد رضا نقضي.

كل ذلك يؤكد أن وجود روحاني في سدة الرئاسة، في حد ذاته، كإصلاحي، وما انتهجه من سياسات خارجية في شهوره الأولى، لا يعبر عن تغيير في الثوابت الاستراتيجية الإيرانية، بل هو توجه عام من النظام ككل، وعلى رأسه القائد الأعلى، لتغيير الأساليب.

جاء موقع الخليج في هذا التغير، وفقاً لأهمية تهدئة وتخفيف الاحتقان والضغوط الإقليمية، خاصة لجهة العلاقات مع دول الخليج، في دفع التفاهمات مع الولايات المتحدة بشأن الملف النووي الإيراني.

لذلك؛ فقد أدخلت إدارة روحاني هذه الرؤية وما تستلزمه من إعادة ترتيب الأولويات الدبلوماسية، قيد التنفيذ بعد توليه، حيث أعرب عن رغبته تحسين العلاقات مع الرياض، وإعادة الانخراط، والسعي للتعاون، وتحقيق توافق المصالح بين البلدين، وقد اتضحت مبادرة إيران في هذا الشأن خلال اللقاء الذي جمع السفير السعودي لدى طهران عبدالرحمٰن الشهري، والرئيس الإيراني الأسبق، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، هاشمي رفسنجاني، في ٢١ أبريل ٢٠١٤، والذي استدعى خلاله رفسنجاني أهمية وجود «مجمع سني - شيعي» لمناقشة ومعالجة القضايا الطائفية الحساسة مع المجتمعات المسلمة الرئيسية، لمنع استغلال تلك القضايا من قبل المتطرفين، كما قيل. وقد سبق لقاء رفسنجاني مع السفير السعودي، تصريحات إيجابية تجاه الرياض، جاءت على لسان بعض المسؤولين الإيرانيين، حيث أكد السفير الإيراني في لبنان، غضنفر ركن أبادي، في ١١ أبريل ٢٠١٤، على أن العلاقات بين

---

(١) سوزان مالوني، المرجع نفسه.

(٢) Karami, Arash, Ayatollah Khamenei's 'Heroic Flexibilty', September 19, 2013, http://iranpulse.al-monitor.com/index.php/2013/09/2854/khameneis-heroic-flexibilty .

إيران والسعودية قد بدأت تشهد ما وصفه بـ«الانفراجات»، التي ستنعكس، وفق تصوره، إيجابياً، على ملفات المنطقة. فيما أشار الرئيس روحاني نفسه، إلى أهمية التنسيق بين البلدين، حيث صرح في ٣ مارس ٢٠١٤، بأنه «لا شك أن التعاطي والتعاون بين إيران والسعودية بإمكانه أن يكون مفيداً لاستقرار وأمن المنطقة برمتها»[١].

وعلى الرغم من أن محاولات إيران لطمأنة جيرانها من الدول الخليجية، بشأن برنامجها النووي، لم تتوقف في السابق، بينما لم تكن تتعدى كثيراً التصريحات التي يطلقها المسؤولون الإيرانيون، بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني، والتزام طهران بأقصى معايير الأمان النووي في تأسيس وتشغيل منشآتها النووية، فإن إيران أقدمت على مبادرة واقتراح يحمل اتخاذ إجراءات وخطوات ملموسة على أرض الواقع، تكون دول مجلس التعاون الخليجي طرفاً مشاركاً فيها؛ لتبديد مخاوفها من حدوث أي تسرب إشعاعي، ستكون هي الطرف الأول المتضرر منه، ففي ١٥ يناير ٢٠١٤، اقترح رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي إنشاء «منظمة غير حكومية للتعاون النووي» في المنطقة، بغية تبديد قلق الدول الخليجية من سلامة مفاعل بوشهر النووي، وقال: إنه في حال نجاح أداء هذه المؤسسة غير الحكومية، فمن الممكن أن ترتقي إلى «منظمة تعاون إقليمي في المجال النووي»، بين دول الخليج. وتزامن ذلك مع دعوة إيران خبراء من دول الخليج إلى زيارة محطة بوشهر؛ لطمأنتهم بشأن قواعد السلامة في المحطة النووية، وأعربت طهران عن استعدادها لمباحثات علمية وتقنية مع دول الخليج، حول المسائل الفنية المتعلقة بسلامة المحطة[٢].

أما بالنسبة لدول الخليج، فبرغم ترحيبها بفوز روحاني، ومبادرته للتهدئة والتعاون والتطمين، فيظل ثمة تيار مؤثر في دوائر صنع القرار في الخليج، يعتقد بأن إيران لم تتغير بعد وصول حسن روحاني للسلطة، وأنها لا تزال مصدر كل المشكلات في الخليج، وأنها غير راغبة في تغيير سياستها فيه، طالما أن الولايات المتحدة لا تطالبها بذلك.

---

(١) ريهام مقبل، مصالح محددة: دلالات توجه إيران لتحسين العلاقات مع السعودية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٤ مايو ٢٠١٤: www.rcssmideast.org.

(٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الثقة المفقودة: تقييم الاقتراح الإيراني بتأسيس منظمة للتعاون النووي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤/١/٢٢: www.rcssmideast.org.

لكن ميزان القوى الذي لا يُمكِّن تلك الدول من الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران، وعدم استطاعة الدول الخليجية التأثير في سياسات الولايات المتحدة، والدول الغربية بصفة عامة تجاه إيران، وتغيير التوجه الانفتاحي الذي تتبعه حالياً، وأيضاً مع الاعتبارات الداخلية، المتعلقة بالعامل الشعبي المؤثر في تعقيد العلاقة مع إيران، والمرتبط بمواطني الخليج من الشيعة، أو ذوي الأصول الإيرانية، أو المرتبطين بعلاقات تجارية مع رجال أعمال إيرانيين[١]. كل ذلك دفع دول الخليج إلى إبداء الاستجابة لروحاني، وسياسته الجديدة، القائمة على سعي الطرفين للتعاون واحتواء الأزمات، وتجنب التصعيد.

غير أن مسار مفاوضات النووي الإيراني، واحتمالية عقد صفقة شاملة بين إيران والغرب، وما يترتب عليها من إعادة موضعه إقليمية لإيران، جعل تعاطي دول الخليج مع إيران حذراً، وإن اضطرت لانتهاج سياسة توافقية مع هذا التغيير، مع أملها في تبدل موازين القوى داخل إيران لصالح رموز الاعتدال، بعد توقيع الاتفاق النووي، بما يقلص نفوذ المؤسسات المتشددة في إدارة الملفات الإقليمية، ويُحسن فرص التعاون بين إيران ودول الخليج.

تجسدت الاستجابة الخليجية لدعوات المصالحة والتعاون من قِبل إيران روحاني، في عدة فعاليات، منها توجيه السعودية الدعوة إلى محمد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، للمشاركة في مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي في جدة. وتصريح السفير السعودي لدى طهران، في ٤ مارس ٢٠١٤، بقوله: إن «هناك حرصاً على الحفاظ على علاقات ودية أخوية مع السعودية، كما أن توجهات الحكومة الإيرانية الجديدة، فتحت آفاقاً جديدة في علاقات البلدين». فضلاً عن إعلانه زيادة عدد تأشيرات المعتمرين الإيرانيين، إلى ١٦٠ ألف تأشيرة، وهو ما يعكس تحولاً سعودياً إيجابياً تجاه إيران، حيث كانت السعودية تتعامل مع المعتمرين الإيرانيين، في فترات سابقة، كمصدر خطر أمني.

وبالنسبة للدول الخليجية الأخرى، فقد قام الشيخ عبدالله بن زايد بزيارة طهران للتهنئة بالاتفاق النووي. فيما تلا ذلك زيارات ظريف عدة عواصم خليجية، مثل الكويت، وأبو ظبي، ومسقط، والدوحة، وأيضاً زيارة أمير الكويت صباح الأحمد

---

(١) إيمان رجب، فرص الحوار بين دول الخليج وإيران، الشروق، القاهرة، ٢٠١٤/١/١٤.

الجابر إلى طهران، وهو ما عكس رغبة خليجية حثيثة للمصالحة مع إيران[١].

يبدو أن الاتجاه إلى التهدئة والتعاون، عقب تولي روحاني، جاء من قبل الطرفين، الخليجي والإيراني، سواء على مستوى الخطاب، الرسمي والإعلامي، أو المبادرات الفعلية للتعاون في أكثر من مجال، خاصة «مكافحة الإرهاب»، لكن يظل استمرار ذلك مرتبط بعدة عوامل، منها الأوضاع في سوريا والعراق، واليمن الذي خلق توتراً جديداً في العلاقات، واطمئنان دول الخليج لصدقية الرغبة الإيرانية في التقارب والمصالحة، وطبيعة التعاطي الإيراني مع القضايا الخلافية الرئيسية التي سببت التوتر في العلاقات دائماً، وأخيراً مدى سيطرة روحاني وتياره داخلياً، أو قدرته على صياغة تحالف سياسي يُمكّنه من استمرارية تفعيل نهجه، وهو ما يرتبط بقدرته على إبقاء دعم المرشد، وتلمس الإيرانيين ثمار نهجه الدبلوماسي والسياسي[٢].

---

(١) دول الخليج تطلب من إيران تغيير سياستها والتخلي عن النظام السوري مقابل الانفتاح عليها، وهذا شرط من الصعب قبوله في ظل معادلات القوى على الأرض في المنطقة، رأي اليوم، ٢٠١٤/٥/٣٠: http://www.raialyoum.com/?p=96381 .

(٢) ريهام مقبل، دلالات توجه إيران لتحسين العلاقات مع السعودية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الرابع

قضايا النزاع وملفات التفاعل بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

أولاً ـ البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى ومسار العلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

ثانياً ـ الجزر الإماراتية وممرات الملاحة في الخليج.

ثالثاً ـ الاقتصاد في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية (الإمارات نموذجاً).

رابعاً ـ أوضاع ومطالب الشيعة في دول الخليج العربية وأنماط التعامل معهم.

طالما تأثرت العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في كل مراحلها، باستمرار وتعقد القضايا الخلافية بين الطرفين، خاصة عندما كانت إيران، انطلاقاً من توجهات القائمين على الحكم ورؤاهم وأساليبهم لإدارة العلاقات الإقليمية والنزاع مع الغرب، تتجه إلى تهدئة أجواء العلاقات مع دول الخليج، حيث بقي إصرار إيران وتمسكها بعدم الوصول إلى تسوية مقبولة من دول الخليج في هذه القضايا الخلافية، بل واتبعاها سياسات تصعد الخلاف لمستوى التعقيد، من منظور خليجي، أهم أسباب تعكير العلاقات وتوترها في مراحل كثيرة، وفقدان جزء كبير من الثقة المطلوبة لدفع العلاقات باتجاه التعاون في المراحل الاستثنائية.

يلقي هذا المبحث الضوء على هذه القضايا الخلافية وملفات التفاعل بين دول الخليج وإيران، وكيف كانت محركاً رئيساً لاتجاه العلاقات، وموقف كل الأطراف منها، سواء الإيراني كطرف خصم، والدول الخليجية ككتلة واحدة وطرف مواجه، أو انقسام الدول الخليجية إلى أكثر من طرف، ذي مواقف متباينة.

أولاً ـ البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى ومسار العلاقات الخليجية ـ الإيرانية

يعد سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية من أهم المؤثرات السلبية على

العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وأهم بواعث القلق لدى دول الخليج، فمن الطبيعي أن يكون امتلاك إيران واحدة من أهم أدوات القوة التي تمكنها من تنفيذ مشروعها الإقليمي الذي يتعارض مع استقرار أنظمة الحكم في الخليج ومصالحها، مصدراً للتهديد، ومؤرقاً دائماً، وبالتالي، التقدم فيه والإصرار عليه من قِبل إيران، حاكماً لاتجاه العلاقات، بل ومؤثراً على سياسات دول الخليج الخارجية عموماً.

أ ـ طبيعة الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:

لا يرتبط الملف النووي الإيراني فحسب بمساعي إيران لامتلاك أدوات القوة التي تؤهلها للقيادة الإقليمية، ودعم طرحها نفسها كقائد إقليم، وما يمثله ذلك من تهديد لدول الخليج الست، التي ترى أمنها واستقرار أنظمة الحكم فيها رهناً بتقدم المشروع الإيراني، ومصير عملية احتواء إيران وقدراتها العسكرية ونفوذها الإقليمي، باختلاف نوعياته، بل يرتبط، أيضاً، بموقع هذا الملف في صراع إيران مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، التي تعتبر فاعلاً رئيسياً في الأزمة، وإسرائيل، ووجود قوة ردع نووية موازية لها.

دائماً ما عبّرت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على دول الخليج لدفع الأخيرة لاتخاذ موقف أكثر حسماً وضغطاً على إيران لوقفها عن استكمال سياستها النووية، عن طبيعة وحجم التفاعل الأمريكي لجهة استخدام ملف إيران النووي في العلاقات بين إيران ودول الخليج، وهو ما اتضح في رسائل المسؤولين الأمريكيين المباشرة لنظرائهم في دول الخليج، خلال زياراتهم المتعددة لتلك الدول[1]، التي

(١) من تلك الزيارات: زيارة روبرت جوزيف وكيل الخارجية الأمريكية لشؤون ضبط التسلح لمنطقة الخليج في فبراير ٢٠٠٥، التي ذكر فيها أن «البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، و«أن واشنطن تدرس سبل تنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية»، مؤكداً على ضرورة تبادل الآراء مع الكويت والبحرين والإمارات بشأن «خطر تطوير البرنامج النووي الإيراني»، ومشيراً إلى أن الدول الخليجية التي زارها تشارك الولايات المتحدة تخوفها من البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى تعبيرها عن قلقها من البرنامج النووي الإسرائيلي، وطالبت بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وأيضاً زيارة روبرت جوزيف في أبريل ٢٠٠٦، التي نقل فيها رؤية الإدارة الأمريكية لخطورة أن تصبح إيران قوة نووية، وأنها تشكل تهديداً دون امتلاكها للأسلحة النووية، وحصولها على هذه الأسلحة يجعلها أكثر جرأة في تحقيق خططها العدوانية. كما ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية ـ نقلاً عن صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية، عقب الجولة التي قام بها روبرت =

تعرضت لإيران وملفها النووي، هذه الرسائل التي ركزت على ما يمثله تطوير البرنامج النووي الإيراني من مخاطر ستهدد أمن دول الخليج، ومصالح حلفاء الولايات المتحدة، لذا طالبت الأخيرة بضرورة التنسيق بينها وبين دول الخليج لمواجهة إيران. وهو ما أظهر طبيعة وحدود الدور الذي رسمته الولايات المتحدة لدول الخليج في استراتيجيتها لاحتواء إيران، وإعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي.

توازى هذا السعي الأمريكي، ليس مع تطوير إيران برنامجها النووي فحسب، بل أيضاً، مع زيادة تفاعلها بما انعكس إيجاباً على مساحات نفوذها في مناطق وقضايا عربية، سواء القضية الفلسطينية وعلاقاتها بحركات المقاومة، أو وضعها في العراق، وهو ما لا ينفصل عن الملف النووي الإيراني وموقف الغرب عموماً من إيران ووضعها الإقليمي، وما تمثله من تهديدات، سواء للغرب، أو لدول الخليج الست.

لقد استطاعت الولايات المتحدة توظيف مخاوف دول الخليج من إيران وبرنامجها النووي بشكل جيد، واستخدام تصاعد التوتر بين إيران وتلك الدول من أجل دفع الأخيرة باتجاه موقفٍ أكثر وضوحاً وتماسكاً وجِدّة تجاه إيران، خاصة أن الموقف الرسمي الخليجي دائماً ما كان متذبذباً وحذراً وغير واضح، والأهم أنه منقسم.

مخاوف دول الخليج الست من البرنامج النووي الإيراني، بل المشروع الإيراني عموماً، وإن جعلت موقف تلك الدول متوافقاً مع موقف الولايات المتحدة الهادف إلى تجريد إيران من أخطر أدوات القوة التي تمكنها من الهيمنة الإقليمية، وفرضت ضرورة دعم هذا الموقف والسياسات المعبرة عنه، خاصة أن الولايات المتحدة بذلت أقصى جهدها لاستخدام تلك المخاوف في رسم دور محدد لدول الخليج في معركتها

= جوزيف، أن الدول الخليجية، بمجملها، كانت منفتحة جداً على هذه الرسالة. وقد أكدت الدول الخليجية هذا المعنى، عند استقبالها جوزيف هيلن، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون العسكرية والسياسية، الذي قام بجولة في الخليج مماثلة لجولة زميله روبرت جوزيف على رأس وفد رفيع المستوى؛ لإجراء مناقشات أوسع مع المسؤولين في تلك الدول، انظر: أشرف كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، العدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥، ص١١٣ ـ ١١٧؛ محمد السعيد إدريس، إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١ يوليو ٢٠٠٦:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327.

مع إيران، إلا أن موقف دول الخليج بالأساس، استند لعوامل أخرى تتعلق بطبيعة الخلافات التي تحكم العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، ورؤية دول الخليج لمآل الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وتداعيات ذلك على أمنها، وهو ما جعل الاستجابة للضغط الأمريكي نسبية، وحصر دور تلك الدول في النقاش مع الأمريكيين، وبحث القيام بدور الوسيط بينهم وبين إيران، والحذر من القيام بأي دور عملي في مواجهة ما تعتبره بعض دول الخليج التهديد الأكبر لأمنها. هذا فضلاً عن الاختلافات بين تلك الدول في الموقف من إيران عموماً، وبرنامجها النووي خصوصاً.

أدى هذا إلى أن ظل موقف دول الخليج تجاه البرنامج النووي الإيراني معقداً، حيث الحذر وعدم صياغة موقف موحد ومحدد، يعبر عن سياسة موحدة تتسم بالرفض الصريح والمباشر للبرنامج النووي الإيراني. فقد جاء موقف دول الخليج المعلن دائماً، وعبر القمم الخليجية، وخاصة نصوص بياناتها الختامية، في إطار موقفها العام من ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما يشمله من تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية، وبما يعبر عن موقف ضمني رافض تطوير إيران قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية. كما احتوى الموقف الخليجي الرسمي دائماً التأكيد على أهمية الحوار، والتوصل إلى تسوية سلمية للملف النووي الإيراني، بما «يوفر الاطمئنان، ويسهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة»[١]، وهو ما يعد من أهم ركائز سياسة الخليج تجاه ذلك الملف.

فيما جاء الإعلان عن رغبة دول مجلس التعاون الخليجي امتلاكها التقنية النووية للاستخدام السلمي، كحق مشروع، في قمة الرياض، ديسمبر ٢٠٠٦، وما تبعها من إجراءات للتباحث مع المسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حول مشروع البرنامج النووي الخليجي[٢]، كرد «ضمني» أيضاً على تهديدات برنامج إيران النووي، فقد ارتكزت الأبعاد السياسية والعسكرية لهذا التوجه، الذي تزامن مع احتدام التوتر حول ذلك البرنامج، على توصيل رسالة لإيران مفادها أن دول الخليج لا ترفضه بشدة فحسب، بل أيضاً ستحاول أن لا تقف مكتوفة الأيدي أمامه، وتترك تطوره يؤثر في

---

(١) انظر بيانات القمم الخليجية في: (١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠١٠).

(٢) مؤتمر «الطاقة النووية في الخليج»، الاتحاد، ٢٠٠٨/١١/٢٤؛ قمة التعاون تعلن الرغبة الخليجية في امتلاك الطاقة النووية السلمية، البيان، ٢٠٠٦/١٢/١١.

ميزان القوة في المنطقة لغير صالحها. بينما ظل الموقف الخليجي برغم ذلك «ضمنياً»، وغير معبر عن استراتيجية مُحكمة، ومتفق عليها.

ب ـ العوامل المؤثرة في الموقف الخليجي:

قام مأزق دول الخليج لجهة موقفها تجاه برنامج إيران النووي على عدة عوامل أسهم تداخلها في أن بدا الموقف مرتبكاً ومتراوحاً ما بين ارتفاع وتيرة القلق والتوتر الذي انعكس على العلاقات مع إيران، وبين والحذر واجتناب التصعيد، وهذه العوامل هي:

مخاطر وتأثيرات تطوير إيران لقدراتها النووية على دول مجلس التعاون الخليجي:

بخلاف الضغط الأمريكي على دول الخليج؛ لاتخاذ موقف عدائي تجاه برنامج إيران النووي، فإن دول الخليج ترى في امتلاك إيران سلاحاً نووياً، خطراً كبيراً عليها، يهدد الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، ويكرس الخلل القائم في ميزان القوى، الذي يعكس تفوقاً إيرانياً، وهو ما يجعل الدول الخليجية الست في مرمى القوة الإيرانية، كمستهدف رئيسي لتمددها، فتطوير قدرات إيران النووية يسهم في تعظيم تفوقها العسكري في مقابل دول الخليج، ويؤهلها لفرض رؤيتها لأمن الإقليم ووضع سياساته.

لكن دعم دول الخليج فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يُعدُّ، وبشكل غير مباشر، إقراراً تلقائياً بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعتبر عاملاً سلبياً في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، فإذا كانت دول الخليج والدول العربية عموماً تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، فإن دول الخليج ترفض وجود دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية، تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

وفي الحسابات الخليجية، فإن امتلاك إيران للقدرات النووية لا يعد بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع، وبشكل جذري،

في مواقع عديدة أخرى[١]، وهو ما يجعل الدول الخليجية ترى في السلاح النووي الإيراني خطراً يستوجب المواجهة.

ـ امتلاك إيران للقوة النووية، ومع التفاوت في القدرات العسكرية بين إيران ودول الخليج، لصالح الأولى، سيؤدي إلى مزيد من اعتماد الأخيرة على الخارج، فالخلل القائم في ميزان القوى هو ما دفعها إلى التحالف مع قوى دولية لموازنته، وبما أن النووي الإيراني سيكرس هذا الخلل، فبالتبعية سيتعمق ذلك التحالف، غير المتكافئ في أساسه، والذي لم يعد مصدر ثقة بالنسبة لدول الخليج، لذا سعت في أوقات عدة لتهدئة العلاقات مع إيران، وحاولت التفاهم معها للوصول إلى صيغة أمنية مشتركة لإقليم الخليج، بيد أن مضي إيران في تطوير برنامجها النووي، طالما قوض هذه المساعي، وأفشل محاولات التوصل إلى منظومة أمنية قوية للإقليم، تبنى على الثقة والتوازن بين أطرافها.

وبالتالي فإن امتلاك إيران لهذا البرنامج يضع دول الخليج في مأزق يتعلق باستمرار اعتمادها على الخارج، وما بات يشكله من أزمة لتلك الدول، ولوضعيتها في النظام الأمني الإقليمي، وتفوق المخاطر التي تواجهها على قدراتها في الدفاع والردع.

ـ المخاوف المبررة لدول الخليج من الآثار البيئية للبرنامج النووي الإيراني، حيث أفاد تقرير صادر عن لجنة التوعية والإعلام البيئي في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى أن مفاعل بوشهر الإيراني يهدد دول مجلس التعاون عامة، والكويت خاصة؛ وذلك بسبب افتقاره معايير الأمان ـ لاعتماده على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي ـ وكون مدينة بوشهر نفسها تقع على خط زلازل نشط، وأي زلزال، كبير أو متوسط، قد يؤدي إلى انقطاع مياه التبريد عن المفاعل النووي؛ ما سيؤدي إلى كارثة حقيقة. إضافة إلى تلوث جوي وبحري بالقرب من الكويت، فالكويت تعد الأقرب إلى المفاعل من أي مدينة خليجية أخرى. فالمسافة بين منطقة رأس الزور في الكويت ومفاعل بوشهر، لا تزيد عن ٢٣٦ كيلومتراً، وذلك بسبب أن الخليج شبه مغلق، تتغير مياهه مرة كل خمس سنوات، وأي تسرب من المواد النووية المشعة سيكون له تأثير مدمر على دول المنطقة كافة،

(١) محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره.

والبيئة البحرية فيها. فضلاً عما كشفه التقرير من مخاطر حال حدوث تسرب جوي في المفاعل[١].

التخوف من نشوب صراع عسكري:

إذا كانت دول الخليج تتعارض مصالحها، وموجبات أمنها واستقرار أنظمتها مع امتلاك إيران قدرات نووية، ما يدفعها إلى دعم أي طرف يحاول احتواء إيران، فإنها في الوقت ذاته تجد نفسها في موقف صعب، فالاحتواء بالقوة، وسيلة تتعارض مع مصالح دول الخليج، وتهدد أمن شعوبها؛ لذا طالما كان خيار «التسوية السلمية» عنوان موقفها من البرنامج النووي الإيراني، عندما تتصاعد أزمته بين الغرب وإيران، فثمة مخاطر عديدة قد تتعرض لها دول الخليج، حال موافقتها على توجيه ضربة استباقية لإيران، أو تقديم تسهيلات لعمليات عسكرية ضدها، أو حدوث ذلك من أساسه، فدول الخليج ستكون في مرمى الرد الإيراني، الذي سيستهدف الملاحة في الخليج، والنفط المُصدر من المنطقة، ومصالح الأمريكيين وقواعدهم في الخليج[٢]. فالأسباب التي تمنعها من الموافقة على استخدام أراضيها في أية مواجهة عسكرية، تدفعها أيضاً للتدخل الدبلوماسي؛ لمنع الوصول إليها. هذا، وهي في الوقت نفسه أهم المستفيدين من عدم حصول إيران على السلاح النووي، وتحولها لقوة نووية.

كثيرة هي الأسباب التي جعلت من الخيار العسكري في التعامل مع برنامج إيران النووي خياراً مرفوضاً من دول الخليج، ففضلاً عن المخاطر الأمنية، والاقتصادية المتعلقة بتعطيل تصدير النفط المحتمل، هناك مساحة من العمق الشعبي والديني لإيران في دول الخليج، هذه الدول التي يسكنها نسبة كبيرة من الشيعة، وما يمكن أن يمثله رد فعل هؤلاء؛ حال استخدام أراضي دول الخليج في ضرب إيران. وهناك أيضاً مصالح متبادلة، اقتصادية، وسياسية، وجغرافية مع إيران، وهو ما يُعقد موقف دول الخليج، خاصة عند انسداد أفق الحوار والحل السياسي، وتهديد الولايات المتحدة بأن القوة هي الآلية الوحيدة لردع إيران.

---

(١) مسؤول لـ«الاقتصادية»: لجان خليجية لتقييم تأثيرات مفاعل إيران، دار الأخبار، الرياض، ٢٠١٢/١/٢١
www.daralakhbar.com .

(٢) بول روجرز، العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات، مجموعة أوكسفورد البحثية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٨)، بيروت، يوليو ٢٠١٠.

التباين في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من برنامج إيران النووي:

أحد العوامل المؤثرة في الموقف الخليجي من برنامج إيران النووي، وعدم توحده، يتعلق باختلاف رؤية الدول الست لإيران، وحجم تهديدها لأمن الخليج، والمخاطر الناتجة عن تطوير قدراتها النووية، فكل دولة تنظر إلى إيران من منطلق مصالحها، ومدركاتها لمصادر التهديد الرئيسية لتلك المصالح، فثمة دول ترى أن إيران هي العدو الرئيسي، ومصدر التهديد الأول، ودولة أخرى تراها صديق وشريك إقليمي مهم لا يمكن تجاهله أو استعدائه، وثالثة تضعها في الترتيب الثاني لمصادر التهديد، وهذا ما انعكس في طبيعة العلاقات بين تلك الدول وإيران كل على حدة، وبدوره انعكس على موقف كل منها من برنامج إيران النووي، ما أدى إلى عدم وجود موقف موحد يستند إلى إستراتجية موحدة وواضحة، تتبناها الدول الست في مواجهة نووي إيران، ويعبر عنها، رسمياً، مجلس التعاون كمنظومة خليجية تجمع تلك الدول. بل انقسم الموقف بين من أعلن عن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني، وضرورة ردع إيران، ومن حرص على تبديد هذه المخاوف والقلق بشأنه، والدفع في اتجاه التسوية والحوار، والحل الدبلوماسي.

هذا الانقسام عبَّر عنه موقف سلطنة عمان، التي طالما حرصت على لعب دور الوسيط في هذا الملف، لجهة التهدئة والتسوية، وعكست تصريحات المسؤولين الموقف الرسمي العماني، مثل تصريح يوسف بن علوي، المسؤول عن الخارجية العمانية، الذي قال: «نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج.. نحن دول ليست كبيرة، وبالتالي ينبغي أن نناى بأنفسنا من أي صراع بين الكبار». وأضاف أن «البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي؛ لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ ألف ميجاوات»[(١)].

وفي المفاوضات النووية الأخيرة، بدت عمان كلاعب رئيسي، فقد نما دور العمانيين من قناة لإيصال الرسائل المتبادلة إلى وسيط موثوق به بين الأمريكيين والإيرانيين. ومع الأخذ بالاعتبار أنها دولة خليجية، فهي تتمتع أيضاً بعلاقات وثيقة مع طهران، وكذلك مع الدول المجاورة المنافسة لإيران، مثل المملكة العربية السعودية، وباقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي. فيما يعود دور عمان كلاعب في مفاوضات إيران إلى الوقت الذي شكلت فيه هذه الدولة المكان بالنسبة للولايات المتحدة

(١) أشرف كشك، مرجع سبق ذكره.

وإيران، لإجراء محادثات سرية ابتداءً من العام ٢٠١٢.

وقد مهدت هذه المحادثات السرية الطريق للمفاوضات العامة المباشرة، التي أدت إلى الاتفاق المؤقت في نوفمبر ٢٠١٤، الذي أدى بدوره إلى إطلاق جولات المفاوضات التي من المفترض أن تصل إلى نتيجتها النهائية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٥. وقد قامت عمان سابقاً بنقل الرسائل بين الجانبين. وعلى سبيل المثال، أوصل السلطان قابوس رسالة خطية من الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بعد تسلم الأخير لمنصبه[١].

ولا يمكن تفسير ذلك، إلا في ضوء قراءة مسار العلاقات العُمانية ـ الإيرانية، المتميزة والوطيدة، والتي تمتد إلى حقبة الشاه، واستمرت حتى بعد الثورة الإيرانية. فطالما أبقت مسقط على قنوات الاتصال مفتوحة مع إيران في جميع الظروف، رغم الامتعاض والمعارضة الخليجية، وقدمت لها العديد من الخدمات التي كانت في أمس الحاجة إليها، بسبب العزلة والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكثيراً ما لعبت دور الوسيط بينها وبين الدول العربية، وبينها وبين القوى الغربية، كبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[٢].

ويستند الموقف العماني إلى إدراك مفاده أن التعامل مع هذا التهديد المحتمل بامتلاك إيران سلاحاً نووياً لا يكون باستعدائها، والتعامل معها كخصم أزلي، أو بالتعاطي معها بافتراض سهولة إلغائها وإقصائها من أي تفاهم إقليمي. فإيران، وإمكاناتها، أمر واقع وحقيقة جغرافية وتاريخية لا يمكن الالتفاف حولها. وبالتالي كان الخيار العُماني قائماً على التعاطي مع إيران ببراغماتية تفترض أن التعاون وإبقاء الحوار مفتوحاً مع قوة إقليمية مثلها أجدى لأمن الخليج من استعدائها أو مقاطعتها. كما يرتبط موقف عمان من إيران والعلاقات معها، برؤية الحكم العماني لأمنها القومي ومقتضياته؛ فسواحل إيران لا تبعد إلا مرمى حجر عن السواحل العُمانية، والدولتان تتحكمان معاً في واحد من أهم المعابر المائية في العالم، اقتصادياً وأمنياً؛ ما يعني أن

---

(١) كيف أصبحت سلطنة عُمان لاعباً رئيساً في المحادثات النووية الإيرانية؟ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن موقع «بازفيد» ٢٠١٤/١١/٢٦:

http://rawabetcenter.com/archives/1357.

(٢) بسمة مبارك سعيد، زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عُمان: الدلالات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤/٤/٧:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014478578159323.htm.

مصلحة عُمان وأمنها القومي يقتضيان أن تحافظ على علاقة ودية مع جارتها الواقعة في الضفة الأخرى من الخليج، وأن تُبقي قنوات التواصل مفتوحة مع طهران، عوضاً عن اصطناع عدو بهذا الحجم في خاصرتها(١).

إلى ذلك، فإن عُمان لا ترى أن إيران تشكّل خطراً على استقرارها الداخلي، بينما يشكل المد السلفي في المجتمع العُماني، هاجساً لدى القيادة العُمانية، وكذلك يثير النفوذ السعودي الكثير من الحساسية لدى عُمان. فيما جاء الإعلان العُماني في العام ٢٠١١ عن اكتشاف خلية تجسس تعمل لصالح الإمارات العربية المتحدة، ليثير الكثير من علامات الاستفهام حول العلاقات الخليجية ـ الخليجية(٢).

هناك أيضاً قطر، التي تغرد خارج السرب، ولم تعلن موقفاً رسمياً صريحاً رافضاً لامتلاك إيران سلاحاً نووياً، بل إنها حذرت، مما وصفه رئيس وزرائها، بـ«الانسياق في استراتيجيات دولية» حول الملف النووي الإيراني، وذلك خلال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ديسمبر ٢٠٠٧)، التي دعت قطر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضورها، دون تشاور مع الدول الخليجية الأخرى، فقد علق المسؤول القطري على الملف النووي الإيراني، قائلاً: إن الأمر يتعلق «ببرنامج علمي، ومن حق إيران أن يكون لها برنامج». وأضاف: «لا نستطيع أن ننساق في استراتيجيات دولية في هذا المجال... هذا خطير، وغير مقبول من قِبل دول المجلس، وعلى الإيرانيين أن يأخذوا بعين الاعتبار مصلحتهم مع دول تمد لها يديها للصداقة»(٣).

أما الكويت، فقد استند موقفها من برنامج إيران النووي، بالأساس، إلى خصوصية موقعها وقربها من المفاعل النووي الإيراني، وما قد يترتب عليه من مخاطر بيئية قد تصيبها، ما جعل تصريحات مسؤوليها تتسم بالحدة أحياناً، وترتكز على الهواجس البيئية. لكن الكويت طالما أعلنت تفضيلها الحل السلمي والتسوية، وجاء رفضها للنووي الإيراني «ضمنياً»، وفي إطار موقفها الرافض لوجود أسلحة نووية في

(١) بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤/١/٨:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm.

(٢) بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، المرجع نفسه.

(٣) تجاهل مقترحات نجاد.. وإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة، الصباح التونسية، ٢٠٠٧/١٢/٣١: http://qatarconferences.org/gcc28/viewlastnews.php?id=107.

المنطقة عموماً، مع تأييدها حق إيران في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو ما كان واضحاً في كلمة أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر لرؤساء تحرير الصحف الكويتية، في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧، التي حدد فيها موقف الكويت من برنامج إيران النووي، والذي يتلخص في النقاط التالية[١] :

- أهمية التوصل لحل سلمي لهذا الملف، ودعوة المسؤولين الإيرانيين إلى التعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- التأكيد على حق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية؛ للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما يمكن الاستدلال على طبيعة واتجاه الموقف الكويتي من ردات الفعل، التي أحدثتها تصريحات السفير الأمريكي في الكويت، ريتشارد لوبارون، وذلك خلال محاضرة عامة ألقاها في كلية مبارك العبد الله، التابعة لوزارة الدفاع الكويتية، في مايو ٢٠٠٥، والتي تضمنت تحذيرات من البرنامج النووي الإيراني، حيث أثارت تلك المحاضرة ردات فعل واسعة النطاق داخل الكويت، جاء في مقدمتها تصريحات جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة الكويتي، الذي انتقد تدخل السفير الأمريكي في الكويت في الشؤون الداخلية للدولة، قائلاً: «يجب على الجميع عدم التدخل في خصوصياتنا، مثلما نحترم آراء الآخرين، ولا نتدخل في خصوصياتهم»[٢].

بالنسبة للإمارات، فإن وجود ملف قضية الجزر الإماراتية المحتلة مفتوحاً، كأهم مسببات الخلاف والنزاع بينها وبين إيران دائماً، قد انعكس على موقف الإمارات من القوة الإيرانية، ومحاولات تطويرها، فقد كانت الإمارات من أكثر الدول تعبيراً عن قلقها إزاء برنامج إيران النووي، بيد أنها، وككل الدول الخليجية، ظلت تؤكد على أنه لا بديل عن الخيار السلمي.

وقد التقت الإمارات في موقفها كثيراً مع العربية السعودية، الدولة الأكبر وقائدة

---

(١) كلمة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المحلية، ٢٠٠٧/٩/١٩، موقع الديوان الأميري، دولة الكويت:

http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2007.php?p=26092007.

(٢) أشرف كشك، مرجع سبق ذكره.

المعسكر المناهض لإيران، والتي دائماً ما سعت إلى توحيد الموقف الخليجي تجاهها، وهذا ما لا ينفيه نزوعها للتهدئة أحياناً، واستجابتها لدعوات التعاون من قِبل إيران، وحرصها الدائم على عدم تطور الأمر إلى ساحة الصراع العسكري.

يتصدر الموقف السعودي دائماً الواجهة إبان موجات التصعيد، على مستوى التصريحات، تجاه البرنامج النووي الإيراني، خاصة مع احتدام الجدل بشأن تقدم إيران فيه وتطوير قدراتها العسكرية، فعندما اتهم وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، إيران بإجراء اختبارات سرية على صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، بعد أن أطلقت طهران ١٤ صاروخاً باليستياً قصير ومتوسط المدى، خلال مناورة «الرسول الأعظم»، وفي تلك الأثناء، نقلت صحيفة ذي غارديان البريطانية عن رئيس المخابرات السعودية السابق، الأمير تركي الفيصل، تصريحاته لمسؤولين كبار في حلف الأطلسي، (يونيو ٢٠١١)، في اجتماع لم يعلن عنه، في قاعدة جوية بريطانية، قوله: بأن اكتساب إيران أسلحة نووية سيجبر السعودية على السعي لاكتساب أسلحة نووية. كما أن المسؤول السعوديَّ حدد موقف دولته في أنها سوف تتبع سياسات قد تؤدي إلى «عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وقد تكون وخيمة»، إذا حصلت إيران على أسلحة نووية[1].

لقد ظلت العربية السعودية، حتى في أكثر مواقفها حدة تجاه النووي الإيراني، تؤكد رفضها الحل العسكري وتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وهو موقف محل إجماع بين الدول الست المختلفة رؤيتها وركائز تلك الرؤى لدى كل منها تجاه كيفية مواجهة مخاطر تطوير قدرات إيران النووية، لكن السعودية في الوقت نفسه، وبحكم موقعها في النزاع الإيراني ـ الخليجي عموماً، كانت الأكثر محاولة لبناء موقف مناهض موحد، يمثل بديل عن الحل العسكري، وما يفرضه من تداعيات تضر أمن المنطقة كلها وأنظمة دول الخليج ومصالحها، موقف يستهدف مواجهة إيران بصفتها «التهديد الرئيسي»، لكن الاختلاف بين الدول الست في رؤيتها لمستوى التهديد، ومحددات علاقاتها الخاصة مع إيران، كلها معطيات أخرجت في النهاية موقفاً خليجياً غير موحد. فضلاً عن العوامل الأخرى آنفة الذكر، التي ساعدت على تشكل موقف يتسم بالارتباك والتذبذب والتعقيد.

---

(١) إيران تنفي اختبار صواريخ نووية، الجزيرة نت، ٢٠١١/٦/٣٠:

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/b89d4c57-4b26-4163-875e-996590abedc4.

سياسة إيران المزدوجة وأثرها في الموقف الخليجي:

ارتبط موقف الدول الخليجية الست من برنامج إيران النووي بسياسة الأخيرة، واستخدامها لهذا الملف في إدارة علاقاتها مع دول الخليج، والمرتبطة بدورها بتطوراته ومسار التفاوض بشأنه مع الغرب، وهو ما انعكس، سلباً وإيجاباً، على العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، حسب نوع السياسة التي تنتهجها إيران.

حاولت إيران، في أوقات تصعيد الغرب ضدها، تحييد دول الخليج، والتلويح بالخيار العسكري، انطلاقاً من إدراكها بأن الموقف الخليجي سيكون من أهم التحديات التي تواجه الموقف الإيراني الخاص بالبرنامج النووي، لأسباب يأتي في مقدمتها الإدراك الخليجي لخطورة المأزق الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ذلك البرنامج، فحرصت إيران على طمأنة الدول العربية الخليجية لجهة برنامجها النووي وتطور قدراتها العسكرية، والتأكيد على أن الدول العربية الخليجية غير مستهدفة من هذه القدرات، وأنها صرفت أموالاً طائلة من أجل ضمان سلامة منشآتها النووية، ومنع حدوث تسرب إشعاعي منها، لتبديد المخاوف من تسريب نووي من المفاعل.

كما حرصت إيران على تقديم مبادرات للانخراط في منظومة أمن إقليمي، تحقق المصالح المشتركة لكل الدول الخليجية، فأوصل الإيرانيون هذه المعاني إلى كبار المسؤولين الخليجيين، سواء عن طريق زيارات قام بها عدد كبير من المسؤولين الإيرانيين، على رأسهم هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومحمد خاتمي، الرئيس الإيراني الأسبق، وعلي لاريجاني، الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، والمشرف على البرنامج النووي، وأيضاً منوشهر متقي وزير الخارجية[١]، وحتى الرئيس الإيراني السابق، محمود أحمدي نجاد، خلال زيارته للمنطقة، في مايو ٢٠٠٧.

وقد انعكس ذلك، في بعض الأوقات، في شكل استجابة خليجية لتهدئة الموقف ودفع العلاقات باتجاه التعاون، أو على الأقل اللااستعداء، لكن، في أوقات أخرى، لم تكن تلك التطمينات، وسياسة التحييد من قِبل إيران تؤتي ثمارها، حيث كانت الأخيرة، وفي الوقت نفسه، تتعمد التهديد الضمني لدول الخليج، واستعراض

(١) محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره.

القوة، وإبداء الحزم، ونية عدم التهاون في الرد الإيراني حال تلقيها أية ضربة توافق عليها دول الخليج، أو تستخدم أراضيها.

وعلى الرغم من أن هذا التهديد انطلق من حرص إيران على عدم استخدام الولايات المتحدة لدول الخليج وتوظيفها في توجيه ضربة لإيران، وأن تلك الدول ذاتها لا ترغب في ذلك، وطالما أعلنت أنها لن توافق عليه، فإن تهديد إيران باستخدام قوتها، وتطوير هذه القوة، فعلياً، ودور البرنامج النووي في تعظيمها، والإصرار عليه، كانت معاول لهدم كل لبنة قيد الإضافة في جدار الثقة، ومحفزات لإنعاش مخاوف الخليج، والتذكير المُلحّ بالخلل في توازن القوى وخطورة تصاعده، وذات تأثير كبير على مسار التعاون والسلمية المنشودين، وبالتالي توتير العلاقات، وتعقيد الموقف الخليجي.

ج ـ اتفاق جنيف النووي وأثره في توازن القوى ومسار العلاقات:

طالما تأثرت العلاقات الخليجية ـ الإيرانية بمسار ومنحنى المفاوضات مع الغرب عموماً بشأن البرنامج النووي الإيراني، سواء لجهة التصعيد، أو التفاهم، أو التسويف. لذا، فإن المرحلة التاريخية في تلك المفاوضات، التي عبر عنها اتفاق جنيف المؤقت، بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، في جنيف، في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، والذي حدد المسارات الأولى لوضع حد لإمكانات تطوير البرنامج النووي الإيراني، وهدف إلى التوصل، تدريجياً، إلى اتفاق نهائي، يضمن أن لا تفاجئ إيران العالم بإطلاق برنامج نووي عسكري، فيما وافقت الدول الكبرى، في مقابل التعهدات الإيرانية، على رفع العقوبات الاقتصادية تدريجًا عن إيران، ورؤية دول الخليج لتداعيات هذا الاتفاق، على منظومة الأمن في الإقليم، ومعادلة القوى فيه، وما يمكن أن يُمثله من تأثير على علاقات دول الخليج الست بإيران، كل ذلك يوجب الوقوف عند توقيع الاتفاق، كنقطة مفصلية، قد تحول مسار تلك العلاقات، أو تسهم في تغيير مفاهيم ورؤى الحكومات الخليجية الأمنية والسياسية.

شكَّل الاتفاق مأزقاً لدول الخليج العربية فرض ضرورة إعادة النظر في الدور الأمريكي في المنطقة، الذي كان يقوم بمهمة الردع والموازن الإقليمي في مواجهة إيران، بعد خروج العراق من معادلة توازن القوى الإقليمية، واستند التعويل عليه إلى استمرار حالة العداء بين الولايات المتحدة وإيران، حتى لو كانت تلك الدول لا تريد

لهذا العداء أن يندفع إلى الساحة العسكرية.

لقد أضحت دول مجلس التعاون الخليجي تعاني بعد اتفاق جنيف النووي المؤقت مشكلة «انكشاف استراتيجي»، أبرز ملامحها تتمثل في أن ذلك الاتفاق كشف بوضوح عن عدم قدرة تلك الدول على الاعتماد ـ لأجل غير مسمى ـ على الدور الأمريكي الموازن لإيران. صحيح أن ما أُنجز في جنيف بدا مجرد اتفاق مرحلي، قد تعترضه عقبات تؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق دائم ونهائي؛ فقد بدا أيضاً أنه من الصعب التصور بأن الاتفاق لن يترك أثراً على ما هو «سياسي واستراتيجي»، بمعنى أن التقارب الأمريكي ـ الإيراني لن يقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل قد يشمل مجمل القضايا السياسية والترتيبات الإقليمية الأمنية في منطقة الخليج، والشرق الأوسط برمته. وهنا يأتي خوف الدول الخليجية من أن تختصر واشنطن الأزمة مع طهران في الملف النووي، وتقبل بدور إيران الإقليمي في المنطقة، دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي[١]. خاصة أن الاتفاق لم تتطرق بنوده، العلنية والمسربة، إلى سياسات إيران الإقليمية، وطموحاتها القيادية، والموقف منها.

وعلى الرغم من أن خطأ الحسابات الخليجية فيما يتعلق بطبيعة السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الحالية في المنطقة، وما باتت تمثله في الاستراتيجية الأمريكية، والتحول الباسفيكي ودرجة أولويته، وتداعياته، هو ما وضع دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المأزق، فإنه لا يمكن تصور التخلي الكامل من قبل الأمريكيين عن المنطقة، التي لا تزال مصالحهم فيها، كما لا يعني حدوث تفاهماً أمريكيا ـ إيرانياً، بشأن البرنامج النووي، إطلاق يد إيران، أو إنهاء حالة العداء معها بشكل جذري، بل لم تتعد المسألة ترتيب الأولويات، خاصة أن الاتفاق مؤقت، ومستقبله يرتبط بعوامل داخلية إيرانية، وترتيبات إقليمية.

لقد نظرت دول الخليج إلى ذلك الاتفاق ليس من خلال الرؤية التي طالما جعلت موقف تلك الدول في دائرة رد الفعل، ومتأثراً، صعوداً وهبوطاً، تصعيداً وتهدئة، بمنحنى مفاوضات إيران والغرب، فحسب، بل أيضاً على أساس خصوصية الاتفاق، وطبيعة الوضع الإقليمي الراهن، وهو ما فرض ضرورة إعادة الحسابات،

---

(١) أشرف عبد العزيز عبد القادر، انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣/١٢/١٠:
www.rcssmideast.org.

والتي تقتضي بدورها ضرورة التفاهم، وفتح أفق الحوار مع إيران، وفي ظل القبول بالاتفاق والترحيب به، حتى مع ما يثيره من هواجس لدى الدول الخليجية.

وبدأت دول الخليج تفعيل ذلك من خلال عدة فعاليات تمثلت أهمها في الترحيب بالاتفاق، فأكدت تلك الدول في القمة الرابعة والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي في الكويت، في ديسمبر ٢٠١٣، على ترحيب مجلس التعاون باتفاق جنيف بين إيران والدول الكبرى. وقال الشيخ صباح الأحمد الصباح: «لقد عبرت دول المجلس عن ارتياحها لاتفاق جنيف التمهيدي حول البرنامج النووي الإيراني»، وتتطلع إلى «أن يتحقق له النجاح ليقود إلى اتفاق دائم يبعد عن المنطقة شبح التوتر»[١].

وتمثلت أيضاً في زيارة خالد العطية، وزير الخارجية القطري، لطهران، في فبراير ٢٠١٤، والتي سبقتها زيارة وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان، لطهران، في نوفمبر ٢٠١٣، وعلى الرغم من نفي الوزير الإماراتي في حديثه لصحيفة «إيلاف» ارتباط تلك الزيارة بالاتفاق النووي، وأنها كانت مبرمجة سلفاً منذ أشهر، في إطار الزيارات الدائمة المتبادلة بين البلدين، وتأكيده بأن محادثاته مع القيادة الإيرانية لم تتناول هذا الملف، إلا أن الزيارة عكست توجهاً إيجابياً لجهة التعاون، حيث أكد، في الوقت نفسه، بأن العلاقات بين دولة الإمارات وإيران هي «علاقات قديمة وتاريخية، ترتكز على أسس متينة من الاحترام المتبادل، وحسن الجوار، والتعاون المشترك من أجل أمن واستقرار المنطقة، في ظل القيادة الحكيمة للبلدين الصديقين».

كما أشار إلى أهمية الشراكة مع إيران: «إن جمهورية إيران الإسلامية شريك تجاري كامل للإمارات»، لافتاً إلى «وجود رغبة مشتركة لدى البلدين في تشجيع استثمارات القطاع الخاص بينهما»[٢].

وأخيراً جاءت زيارة أمير الكويت، في الأول من يونيو ٢٠١٤، التي جاءت ليس فحسب باعتباره أميراً للكويت، ولكن باعتباره، أيضاً، رئيساً لدورة المجلس الأعلى بمجلس التعاون الخليجي، ورئيساً للقمة العربية. ثم جاءت الاستجابة الإيرانية شديدة

---

(١) القمة الخليجية ترحب باتفاق جنيف حول النووي الإيراني، موقع قناة «الحرة»، ٢٠١٣/١٢/١٠:
http://www.alhurra.com/content/gcc-union-high-on-summit-agenda-/238808.html .

(٢) نصر المجالي، عبدالله بن زايد لـ«إيلاف»: لم أبحث الاتفاق النووي في طهران، إيلاف، ٢٠١٣/١٢/١: http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/853145.html .

الإيجابية لفعاليات هذه الزيارة، والقبول المؤيد لها من جانب المجلس الوزاري الخليجي في دورته رقم (١٣١)؛ لتؤكد توجهاً مشتركاً جديداً في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، حيث ناقش الجانبان فيها العلاقات الثنائية، وفرص التعاون الإقليمي، والملفات الإقليمية الساخنة: الملفان، العراقي والسوري، و«الإرهاب» والأمن الجماعي لدول المنطقة[١].

لكن بقي الموقف السعودي هو الأكثر حذراً؛ فقد رأت الرياض أن «الاتفاق النووي بين القوى الدولية وإيران يمكن أن يشكل خطوة باتجاه حل شامل، إذا صدقت النوايا»، على الرغم من إعلان وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، وأثناء جولة خليجية لم تشمل السعودية، رغبته في زيارتها، وفتح صفحة جديدة معها، ومع كل دول الخليج، واصفاً إياها بأنها «دولة مهمة، وصاحبة نفوذ في المنطقة»[٢].

هناك من رأى أن التوجه الإيجابي للدول الخليجية لا يمكن اعتباره توجهاً عاماً يعبر عن تغيير في مدركات صناع القرار الخليجي، لإدارة العلاقات مع طهران، بل إنه يعبر عن توجهات قائمة لكل دولة على حدة، قبل توقيع الاتفاق النووي، ومن منطلق مصالحها، ورؤيتها الخاصة، فلا يوجد مبررات كافية للحديث عن «انفتاح خليجي» على إيران؛ بل هنالك منظور ثنائي ـ تاريخي له أسباب كثيرة، وأهداف متعددة، يمكن من خلاله فهم الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الخليجيين ونظرائهم الإيرانيين، فترحيب الإمارات، وزيارة وزير الخارجية التي ركزت على الملف الاقتصادي، تعبر عن أهمية العلاقات الاقتصادية بالنسبة للإمارات، التي ترتبط مصالحها الاستراتيجية بالسعودية، لا بإيران، ولا مجال للحديث عن تقارب إماراتي ـ إيراني خارج إطار العلاقات السعودية ـ الإماراتية[٣].

وأما الكويت فكانت سياستها، ولا تزال، هي تجنُّب الاصطدام مع النظام في طهران، وكذلك مع جارتها الكبرى (السعودية). وعليه، لا يمكن أخذ زيارة أمير

---

(١) محمد السعيد إدريس، اقتراح لاختراق عدم الثقة: مأسسة العلاقات الخليجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤/٦/١١: http://www.acrseg.org/6948.

(٢) إيران: الاتفاق النووي في صالح دول الخليج، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٣/١٢/١: www.skynewsarabia.com.

(٣) منصور المرزوقي البقمي، دعوة السعودية لإيران: مؤشر ضعف أم دليل قوة؟ مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤/٧/١١: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201471117246487748.htm.

الكويت لإيران، في غير إطارها المعلن عنه: «سعي الرئيس حسن روحاني الحثيث للانفتاح على جيرانه العرب». فلا يوجد تنافس بين البلدين على مستوى المصالح الاستراتيجية، ولا يوجد نزاع يُذكر بينهما. وبناء على ذلك، يمكن تناول العلاقات الكويتية ـ الإيرانية من خلال منظور نأي الكويت بنفسها عن التنافس الإقليمي من جهة، وسعي الرئيس روحاني في تحسين علاقات بلاده مع الكويت «الجارة».

أما موقف قطر من إيران، فيأتي في إطار رغبتها في موازنة علاقاتها مع السعودية. كما أنه غني عن التوضيح بأن العلاقات الإيرانية ـ العُمانية سابقة للاتفاق، وتحمل بُعداً استراتيجيًا واقتصاديًا مهمًا[1].

هذا الرأي يعززه الموقف العُماني المعارض للاتحاد الخليجي، حيث أعلن يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في الحكومة العُمانية، في منتدى الأمن الخليجي الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة في ديسمبر ٢٠١٣، أن عُمان لن تكون جزءاً من الاتحاد الخليجي في حال قيامه، ولوح بانسحاب السلطنة من مجلس التعاون الخليجي، فيما إذا أصرت دول الخليج العربية على المضي قدماً في مشروع الوحدة. وذلك لأن عمان ترى أن التصدي لإيران هو السبب الأكثر حضوراً وإلحاحاً وراء طرح المشروع بقوة في هذا التوقيت تحديداً، بعد التوصل لاتفاق. فيما هي لا تشاطر دول الخليج الأخرى هذا الخوف، وترى أن العمل على تحويل إيران إلى حليف استراتيجي، سياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها[2]. وهو ما عبرت عنه الوساطة العمانية في التوصل إلى اتفاق جنيف النووي.

وأيضاً، الحدث الأول من نوعه، منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قبل أكثر من ثلاثين عاماً، المتمثل في سحب ثلاث دول خليجية، هي: السعودية والإمارات والبحرين، سفرائها من الدوحة، في الخامس من مارس ٢٠١٤، معللة هذا القرار في بيان مشترك صدر عنها، بتدخل الدوحة في شؤون دول الخليج الداخلية؛ وهو ما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني والسياسي لتلك الدول. فقد جاء هذا الحدث ليفاقم من التهديدات التي تواجه وحدة مجلس التعاون، ويعرقل الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدوله.

---

(١) منصور المرزوقي البقمي، المرجع نفسه.

(٢) بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مرجع سبق ذكره

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت توحيد صفوفها، ورأب هذا الصدع، مؤقتاً، وتكللت مساعي العربية السعودية للتغلب على الخلاف، بعودة سفراء كل من الإمارات والبحرين والسعودية إلى قطر، حتى لا يصل تصاعد التوتر الخليجي البيني، إلى حد يتجاوز إمكانية السيطرة عليه، بما يفقد دول مجلس التعاون قدرتها على مواجهة عواصف الاضطرابات الإقليمية، ويسهم في ميل ميزان القوة الإقليمي أكثر لصالح إيران، التي بالتزامن واصلت مفاوضاتها مع الغرب بشأن الملف النووي، الذي لا يتبدد قلق دول الخليج بشأنه، على الرغم من ذلك، فإن تعدد عوامل الخلاف بين قطر من ناحية والسعودية والإمارات والبحرين من ناحية، واستنادها إلى تناقضات المصالح الإقليمية، تجعل استمرار العمل بالاتفاق الخليجي، ليس مضموناً، خاصة في حال استمرت قطر في دعمها للجماعات الإسلامية، وفي مواصلة السعي للقيام بدور بارز في الشؤون الإقليمية. فيمكن اعتبار الخلاف منتهياً من الناحية الرسمية، لكن الواقع قد يعكس عكس ذلك، ويُظهر سياسات مختلفة فيما يتعلق بدعم الأطراف والجماعات المختلفة في الخارج، وهو ما يُبقي الخلاف، وبالتبعية يُضعف الموقف الخليجي عموماً تجاه إيران، وملفها النووي، ونفوذها الإقليمي.

استمر قلق دول الخليج منذ توقيع الاتفاق المؤقت وطوال فترة المفاوضات التي تلته، والتي تزامنت مع تعقد الأوضاع في الإقليم، واحتدام صراع الإرادات والقوة بين إيران وبعض دول الخليج في الدول العربية التي تعد ساحات للصراع الإقليمي، حتى انتهت المهلة المحددة للمفاوضات النووية بين إيران والدول الست ٥+١ (بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وألمانيا)، والتي بدأت في نوفمبر ٢٠١٣ بعد الوصول إلى الاتفاق المرحلي في ذلك الوقت، حيث كان قد تمَّ الاتفاق على مهلة عام للوصول إلى اتفاق نهائي، ونظراً لظهور بعض نقاط الخلاف بين الطرفين التي أخفقت القوى الغربية وإيران في التوصل لاتفاق نووي شامل، وأعلنت في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤، تمديد المباحثات حتى ٣٠ يونيو أو الأول من يوليو ٢٠١٥، على أن تتواصل المفاوضات بموجب اتفاق جنيف الأوّلي، في محاولة للتوصل لاتفاق نهائي شامل بشأن الملف النووي الإيراني، مع حصول إيران شهرياً على٧٠٠ مليون دولار من أرصدتها المجمدة أثناء مواصلة التفاوض.

ما أُعلن من قِبل إيران عن العقبات التي اعترضت المفاوضات النووية، كما جاء على لسان مستشار الشؤون الدولية لرئيس مجلس الشورى الإيراني، حسين شيخ

الإسلام، هو «عدم قدرة الأمريكيين على التعهد برفع العقوبات، إذ أرادوا رمى الكرة في ملعب الكونجرس الأمريكي، أي أنهم، فعلياً، هربوا من التعهد برفع العقوبات»، وهو المطلب الذي لا يمكن لإيران التنازل عنه، وأن الموقف الغربي في عمومه لا يتسم بالمرونة لجهة رفع العقوبات. فيما أشار المسؤول الإيراني موقف المفاوض البريطاني المتشدد، مضيفاً أن «الطرح الفرنسي، عبر الاشتراط بتوقيع إيران الملحق الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، أي فعليًا، استباحة المواقع النووية الإيرانية فجأة، لقي رفضاً إيرانيًا بصفته مطلباً إسرائيليًا»[١].

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ظهور فرنسا باعتبارها أكثر الأطراف تشدداً حيال إيران بين الدول الست المتفاوضة، يرجع إلى رغبتها في تحسين علاقاتها الشرق أوسطية مع الدول المتضررة من حدوث اتفاق، مثل دول الخليج العربية، واستدراج عروض اقتصادية وتسليحية منها؛ فالعلاقات السعودية ـ الفرنسية تنامت في السنة الأخيرة على خلفية التوتر في العلاقات السعودية ـ الأميركية، بسبب المواقف الأميركية من إيران، والتي تعتبرها السعودية مهادنة للغاية. ومن جهة أخرى، تريد باريس إسداء خدمة إلى إسرائيل ولوبي الضغط الإسرائيلي في فرنسا، من أجل تخفيف الضغط على الأداء الاقتصادي والسياسي للرئيس فرانسوا أولاند، عبر التشدد في المفاوضات؛ لذلك جاءت محاولة وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، طمأنة كل من فرنسا والسعودية بتركه المفاوضات في جنيف، وزيارة باريس ليلتقي بنظيرَيه السعودي والفرنسي، والتي بدا أن هدفها الأساسي هو التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تتساهل مع الملف النووي الإيراني، وأيضاً للاستماع إلى رؤيتيهما لتطور المفاوضات من المنظور السعودي والفرنسي[٢].

من الطبيعي أن يثير تمديد المفاوضات مخاوف دول الخليج، فعملية التفاوض التي تم تمديدها، مسارها ومضمونها، وما يعكسه من تناقضات المصالح، وما يحدث وراء الستار من محاولات الوصول إلى تفاهمات، وطبيعة المساومات بشأن الوجود والنفوذ في الإقليم، بين كل الأطراف المشاركة في عملية التفاوض، صاحبة المصالح

---

(١) مسؤول إيراني: الأمريكيون هربوا من التعهد برفع العقوبات.. ورفضنا الحوار حول المنطقة، بوابة الأهرام، ٢٠١٤/١٢/٤: http://gate.ahram.org.eg/News/568684.aspx .

(٢) مصطفى اللباد، تضارب المصالح الدولية في المفاوضات النووية الإيرانية، السفير، بيروت، ٢٠١٤/١١/٢٤: http://assafir.com/Article/18/385876/AuthorArticle .

فيه، وبين إيران والولايات المتحدة، بشكل خاص، كل ذلك يشكل مصدر قلق لطرف آخر، خارج طاولة المفاوضات، وهو دول الخليج، بالرغم من حرص الأمريكيين على طمأنتهم أثناء التفاوض.

تأتي المخاوف من استخدام إيران الوقت، وتصاعد توتر الأوضاع في المنطقة وفرض أهمية وفعالية دورها على دول الغرب في «مواجهة الإرهاب»، التي تعجز الأخيرة عن مواجهته، في تحصين طموحها النووي، وفرض ما تريده من نفوذ إقليمي في الدول المشتعلة (سوريا، العراق، اليمن)، وهو ما سيغير ميزان القوى الإقليمي، ويدخل دول الخليج في اختلال استراتيجي، يسمح لإيران بتوسيع أهدافها، وحصد الكثير من المنافع على حساب مصالح الدول الخليجية.

تمديد الوقت قد يحقق لإيران نجاحاً، عبر مزيد من المناورات والمراوغات الدبلوماسية، في محاولاتها تخفيف القيود التي سيتم فرضها على برنامجها النووي، مع المضي قدماً فيه، ومن ناحية أخرى يوفر لها فرصة لتثبيت أقدامها في مناطق نفوذها الإقليمي، واستخدام أكثر فعالية لورقة الملف النووي من أجل الاتفاق حول كل ما يتعلق بنفوذها في المنطقة.

على كل ما سبق، فإنه إذا كانت دول الخليج العربية استجابت من بعد تولي روحاني السلطة إلى مساعي التهدئة والتعاون، وانطلقت كل منها من مصالحها الخاصة، فإن تطور مسار عملية التفاوض حول الملف النووي الإيراني، وما تظهره من دلالات، وما ستفرضه نتائجها، والمعطيات الإقليمية والدولية والداخلية، تفرض على دول الخليج العربية تجاوز خلافاتها، والاضطلاع بدور رئيسي في تحصين المنطقة من احتمالات التوتر وتصاعد المخاطر، والدفع نحو الاتفاق وإبعاد احتمالات المواجهة، وذلك حال استمرت إيران في إزالة جدار الشك واستبداله بآخر من الثقة، خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، توضع أسسه على مساحة أرحب من الرغبة في التفاهم والحوار حول القضايا الخلافية الرئيسة.

ثانياً ـ الجزر الإماراتية وممرات الملاحة في الخليج:

يرتبط تمسك إيران بسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وتحكمها في مضيق هرمز، باستراتيجيتها لضمان السيطرة على ممرات الملاحة في الخليج، والسيادة على مياهه، كأحد أهم مقومات قوتها اللازمة لتفعيل مشروعها الإقليمي الممتد، باختلاف ركائزه وأيديولوجيته، قبل الثورة عن

بعدها. فيما ظلت تلك السيطرة، أحد أهم القضايا الخلافية والنزاعية بين دول الخليج الست وإيران، التي تعقدت أكثر بعد الثورة، حيث بقيت من ثوابت الاستراتيجية الإيرانية، التي لم تتزحزح حتى مع اختلاف توجهات القائمين على السلطة في إيران، ومع كل مبادرات التعاون، وبناء الثقة، من قِبل الإيرانيين، لذا دائماً ما كانت السيادة على مياه الخليج والتحكم في ممرات الملاحة التي تشرف الجزر الثلاث عليها جغرافياً، والتي لا تقدم طهران بشأنها أيَّ مبادرة جدية للتسوية، محدداً رئيسياً لاتجاه العلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

أ ـ الجزر الإماراتية المحتلة:

لسنا هنا بصدد مناقشة الحجج والأسانيد القانونية لكلٍّ من إيران والإمارات، فيما يخص السيادة على الجزر الثلاث، فهذا أفردت له كثير من الدراسات الخاصة، بل تأثير هذه المسألة القوي في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية عموماً، وكونها أحد أهم القضايا الخلافية التي طالما عرقلت مسيرة العلاقات باتجاه التعاون، وأغلق تمسك إيران باحتلالها، وعدم الجدية في تسوية بشأنها، أو تجاهلها لفتح ملفها، وهي تمد أيديها للتعاون وبناء الثقة، كل منافذ الحوار التي طالما حاولت إيران فتحها.

في إطلالة تاريخية سريعة على جذور النزاع، فإن تلك الجزر كانت تابعة للقواسم العرب في الشارقة ورأس الخيمة، منذ العام ١٧٥٠ على الأقل، وينتمي سكانها إلى فروع القبائل العربية ذاتها التي تسكن البر المقابل، وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة، وإبرامها عدة اتفاقيات مع حكام الإمارات، ومنها الاتفاقية الأولى في العام ١٨٢٠ ، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت الإمارتان، آنذاك، إمارة قاسميه واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في بداية القرن العشرين (١٩٢١)، آلت جزيرة أبو موسى إلى قواسم الشارقة، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، إلى قواسم رأس الخيمة. وكانت حيازة الإماراتيين للجزر فعلية، ومتواصلة، وهادئة، حتى نوفمبر ١٩٧١، فيما لم تمارس إيران أي مظهر من مظاهر السيادة على أي من الجزر الثلاث[١].

مع إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي، وانتهاء الحماية البريطانية، رسمياً على الإمارات العربية في ١٩٧١/١١/٣٠، قام شاه إيران بالاستيلاء على الجزر

(١) علي حميدان، الإمارات وإيران والجزر الثلاث الحلقة الأخيرة، الاتحاد، ١٩٩٧/٧/٢٧.

الثلاث، حيث قامت قوة كبيرة من الجيش الإيراني، يساندها سلاح البحرية، بمهاجمة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، واحتلتهما، بعد معركة بين رجال الشرطة التابعين لإمارة رأس الخيمة، والقوات الإيرانية. وطردت إيران سكان الجزيرتين، وحولتهما إلى قاعدتين للبحرية الإيرانية. فيما اتفقت مع إمارة الشارقة على إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى، وهي الأكبر مساحة، والأكثر سكاناً من شقيقتيها. وشمل ذلك اقتسام عوائد استثمار حقول النفط المحيطة بتلك الجزيرة. ثم أخذت إيران، فيما بعد، تنقل مواطنين إيرانيين لاستيطان الجزيرة؛ في محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي فيها. وبرغم الاحتجاجات الإماراتية (الشعبية والرسمية)، والتنديد العربي، لم يتزحزح جنديٌ إيرانيٌ واحدٌ، واستمر الاحتلال الإيراني[(١)].

مع قيام الثورة في إيران، تجدد الحديث عن مسألة الجزر المحتلة، وأعلنت إيران أنها لن تعيد الجزر العربية الثلاث التي احتلتها عام ١٩٧١، وأكد الرئيس أبو الحسن بني صدر ذلك بقوله: «لا ننوي إعادة هذه الجزر، بل بالعكس أنوي تنظيف الخليج من الوجود الأمريكي، ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة». وأضاف أنه «يوجد في طرف الخليج العربي مضيق هرمز، الذي يمر عبره النفط، وهم خائفون من ثورتنا، فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر؛ فإنهم سيسيطرون على الممر، أي أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة؟». واستمر إعلان طهران مراراً تشبثها بالجزر، ففي عام ١٩٨١ صرح علي شمس أردكاني، السفير الإيراني في الكويت، بأن الجزر إيرانية، و«لا نقبل التفاوض بشأنها». بل إن إيران قد ذهبت إلى تحذير وتهديد الإمارات العربية المتحدة، من إثارة موضوع الجزر، أو المطالبة بها، فحذرت على لسان الناطق الرسمي الإيراني، بهزاد نبوي، الإمارات من التورط فيما أسماه بـ«المؤامرات الإمبريالية بالمنطقة»[(٢)].

عللت إيران وقتها عدم انسحابها من الجزر بالخوف من التدخل الأمريكي، وأن

---

(١) عبد الغني عماد، استراتيجية السيطرة على الممرات المائية وقضية الجزر الإماراتية الثلاث، السياسة، ١٩٩٣/٧/١٢؛ تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث، التقرير السياسي عدد (٧) فبراير ١٩٨١، موقع جزر الإمارات، مركز المعلومات ومركز الخليج للدراسات بجريدة الخليج: http://www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/5.htm .

(٢) تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث، المرجع نفسه.

بقاء القوات الإيرانية هو حرصاً من إيران على ألا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة، وانطلاقاً من رؤيتها لأمن المنطقة المستندة إلى رفض الوجود الأجنبي(١).

لكن في حقيقة الأمر، فإن السيطرة على الجزر ارتبط بأهميتها الجيو - الاستراتيجية، التي تُمكِّن إيران من السيطرة على الخليج ومياهه وممراته، فالجزر الثلاث الواقعة في الخليج العربي، تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، خصوصاً من ناحية إشرافها على مضيق هرمز، هذا المضيق الذي يمر عبره البترول العربي. فالجزر تشكل مركزاً للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية، وأهميتها لا تقل عن أهمية جزيرة «هرمز» بالنسبة للمضيق، أو طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، أو عدن في مدخل البحر الأحمر، والذي يسيطر على تلك الجزر يسيطر، تقريباً على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل والخارج للخليج العربي(٢).

في ٢٠ أبريل ١٩٩٣، تبنّى مجلس الشورى الإيراني قانوناً يحدد المياه الإقليمية للبلاد باثني عشر ميلاً بحرياً (الميل = ١٨٥٢متر) ويؤكد سيادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان(٣)، وهو ما اعتبر نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، لأنه حدد بوضوح أن الجزر الثلاث وبحر عمان تخضع للسيادة الإيرانية، وبالتالي فهو أطلق يدها في التعامل مع قضية جزيرة أبو موسى، ومن جهة أخرى وضع تلك الجزر داخل المياه الإقليمية الإيرانية، وأعطى الحق لإيران في مواصلة اعتراض كل من ينتهك ذلك القانون، الأمر الذي قطع الطريق على أي محادثات أو وساطات لحل المشكلة بين حكومتي طهران وأبو ظبي، وإيجاد تسوية للجزر المحتلة، خاصة مع تعنّت إيران واعتراضها على موقف الجامعة العربية الداعم للإمارات في مطالبتها بالسيادة على الجزر الثلاث. حيث اعتبرت إيران أن هذا الموقف خطر يضر بالسلام والاستقرار في المنطقة(٤).

وظل التصور الأمني الإيراني يرتكز على الرفض التام لأيِّ تغيير يطرأ على الحدود السياسية، بما يعني عدم استعدادها لرد الجزر الثلاث المُتنازع عليها، لذا فإن

---

(١) حسب ما جاء على لسان أبو الحسن بني صدر، في حديث نسبته إليه مجلة «النهار العربي والدولي»، المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) البرلمان الإيراني يقر السيادة على جزر الإمارات وبحر عمان، الحياة، لندن، ١٩٩٣/٤/٢١.

(٤) البرلمان الإيراني يقر السيادة على جزر الإمارات وبحر عمان، المرجع نفسه؛ تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث، مرجع سبق ذكره.

ما قدمته من مبادرات من أجل ترتيبات أمنية في المنطقة استبعدت دائماً قضية الجزر، حتى مع إعلانها في أوقات التفاهم، والتقارب، مع دول الخليج، استعدادها للدخول في مفاوضات حول مصير الجزر، فلم يكن ذلك في أي وقت يشير إلى نيتها في التفاوض من أجل ترتيبات إعادة الجزر إلى دولة الإمارات؛ حيث طالما أكدت إيران، رسمياً وشعبياً، في أكثر من مناسبة أن تلك الجزر إيرانية، وأن إعادتها للإمارات محض وهم[١].

وظلّ التقارب مع دول الخليج في استراتيجيتها، قائماً على أساس فصل القضايا، فلم تتعامل مع تلك الدول ككتلة، وباعتبار أن قضية الجزر قضية رئيسية، لا تهم الإمارات وحدها، بل كقضية عربية بالأساس، وتتعلق بأمن الإقليم وتوازن القوى فيه، وإنما كان تقاربها مع كل دولة على حدة، ومن خلال تسوية المشاكل المعلقة معها فحسب، بل إنها تعاملت بنفس المبدأ مع دولة الإمارات ذاتها، ففصلت قضية الجزر عن العلاقات الاقتصادية بينهما، والتي تعد الأقوى.

في الوقت نفسه بقيت قضية الجزر، على الجانب الآخر، من ثوابت مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأس أجندات القمم الخليجية، لاسيما في سنوات التوتر بين إيران والخليج، الراجعة إلى عوامل أخرى، أهمها البرنامج النووي، والتدخل في الشؤون الداخلية، وطالما أشارت بيانات تلك القمم إلى حجم الدور الذي تلعبه قضية الجزر في فقدان ثقة الخليج في إيران، كونها لا تقدم بشأنها ما يسمح بتأسيس علاقات إيجابية بين الطرفين، فإيران لم تتخذ أية إجراءات فاعلة على طريق إنهاء مشكلة الجزر الثلاث، والقبول بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة، ومبدأ التحكيم الدولي، على الرغم من توحد الموقف العربي الرافض لاحتلال الجزر، وربط دول الخليج بين حل قضية الجزر وإزالة التوتر في علاقاتها مع إيران، بل وقوف هذه المسألة كأحد العوائق أمام تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية عموماً، فكثيراً ما طولبت إيران من الدول العربية بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، إلى خطوات عملية وملموسة، بالاستجابة للدعوات الجادة الداعية إلى حل النزاع بالطرق السلمية، وفق مواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين، ٢٠٠٠/٥/١:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/85751-2000-05-01%2013-13-38.html .

الجادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

جاء الاستفزاز الأكبر، من قِبل إيران لدول الخليج، وخاصة الإمارات، وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه إيران أثناء رئاسة أحمدي نجاد - التي شهدت تصاعد التوتر بين الجانبين - إلى التهدئة مع دول الخليج، وتطمينها، عندما زار الأخير جزيرة أبو موسى، في ١١ أبريل ٢٠١٢، وهي الزيارة الأولى لرئيس إيراني، منذ احتلال إيران للجزر الثلاث عام ١٩٧١، حيث تحدث في خطاب ألقاه بالجزيرة مؤكداً «فارسية الخليج»، ومنكراً وجودة حضارة عربية، قائلاً : «إن الدول التي تحاول حالياً مصادرة اسم الخليج الفارسي، لا تمتلك مطلقاً ثقافة وحضارة، كي تريد أن تقف في مواجهة إيران، وفي السابق لم يكن لديهم شيء بحيث يزعمون مثل هذا الادعاء في الوقت الحاضر»[(١)].

الأمر الذي أثار المسؤولين الإماراتيين، خاصة أن الزيارة جاءت بعد إعلان الإمارات التزامها باتفاق بين البلدين، أُعد للتفاوض حول الجزر بعد مجهودات استغرقت عدة أشهر من الجانبين، اللذين اتفقا على ضرورة حل المشكلة، وتهيئة الأجواء للتوصل إلى حل يعزز الاستقرار في المنطقة، لذا، فقد اعتبرت الإمارات الزيارة خرقاً للاتفاق، وشكلت بالنسبة لها «صدمة»، وهدماً للجهود المبذولة من أجل تسوية سلمية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر، كما اعتبرتها انتهاكاً صارخاً لسيادة الإمارات على أراضيها، واعتبرتها والخطاب «الاستفزازي» يكشفان «زيف الادعاءات الإيرانية، بشأن حرص إيران على إقامة علاقات حسن جوار وصداقة مع الإمارات العربية المتحدة، ودول المنطقة»، حسب ما جاء على لسان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان[(٢)].

كما أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في اجتماعهم في الدوحة ١٧ إبريل ٢٠١٢، «تضامنهم الكامل مع دولة الإمارات، وتأييدهم لكل الخطوات التي تتخذها من أجل استعادة حقوقها وسيادتها على جزرها المحتلة»، وطالبوا الجانب الإيراني «بإنهاء احتلاله هذه الجزر، والاستجابة إلى دعوة الإمارات لإيجاد حل سلمي

---

(١) عائشة المري، استفزاز إيراني في جزيرة أبو موسى، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٣/٥/١٣:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=3&issueno=12585&article=728330&feature=#.-U90hz6PMctw.

(٢) الإمارات تستدعي سفيرها من إيران بعد زيارة نجاد لأبو موسى،
CNNArabic, 12/4/2012: http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/4/12/Emirate.abumoussa .

وعادل عن طريق المفاوضات الثنائية، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

واستنكر بيان الوزراء زيارة الرئيس الإيراني إلى جزيرة أبو موسى باعتبارها عملاً استفزازياً وانتهاكاً صارخاً لسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، وتتناقض مع سياسة حسن الجوار التي تنتهجها دول المجلس في التعامل مع إيران، ومع المساعي السلمية التي دأبت دول المجلس في الدعوة إليها لحل قضية احتلال الجزر الثلاث[1].

لم يقتصر الأمر من قِبل إيران على خطاب رئيسها، بل تتابعت تصريحات مسؤولين إيرانيين (عسكريين وسياسيين وبرلمانيين) آخرين، كانت أكثر حدة، وغير مسبوقة ومتجاوزة لكل الخطاب الإيراني السابق، الذي كان يحصر الخلاف مع الإمارات حول الجزر في وجود «سوء فهم»، ولم يكن يتحدث عن ملكية إيرانية مطلقة لهذه الجزر. فقد حذر قائد القوات البرية للجيش الإيراني، اللواء أمير أحمد رضا بوردستان، من وصفها بالدول الأجنبية من التدخل في قضية الجزر الثلاث، التي قال: إنها «إيرانية إلى الأبد»، وإنها: «إيرانية منذ القدم، وستدافع الجمهورية الإسلامية عن حقها هذا بقوة وعزم شديدين... ولن تسمح لأحد بالتعرض لهذا الحق»، وأضاف: «إذا أخفق الحل السياسي؛ فإن إيران ستلجأ إلى الحل العسكري، حيث ستظهر القوات المسلحة قوة النظام وهيبته لهذه الدول».

أما محسن رضائي، فكان أكثر استعلاءً في حديثه عن الموضوع، حيث قال في اجتماع أمام لجنة الأمن والدفاع، بمجمع تشخيص مصلحة النظام: «من الأفضل للسادة في الإمارات أن يعتذروا لإيران، وألا ينجروا إلى الطريق الذي يسير عليه الصهاينة، لكون المنطقة بحاجة اليوم إلى السلام والاستقرار والتعاون، وإذا كان لديهم أيّ اعتراض، فبوسعهم إيصاله إلى طهران، بشكل مؤدب، عبر المسالك الدبلوماسية». كما امتد التصعيد إلى البرلمان الإيراني، حيث وقع ٢٢٥ نائباً من أصل ٢٩٠ بياناً، تحدث عن «ادعاءات إماراتية واهية بخصوص ملكية الجزر»، واعتبر أن «هذه الادعاءات أو المزاعم حول الجزر الإيرانية الثلاث لا تشكل أي تهديد للشرعية التاريخية، ولحقوق شعب إيران، باعتبار هذه الجزر جزءاً لا يتجزأ من تراب أرض إيران الإسلامية». وأكد البيان علي أن زيارة أحمدي نجاد لجزيرة أبو موسى هي «زيارة

---

(١) دول الخليج تدعو إيران للحوار أو اللجوء للمحكمة الدولية، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٤/١٨:
http://www.alwasatnews.com/3511/news/read/656628/1.html.

تأتي في سياق زياراته الدورية لكافة الجزر الإيرانية وهى شأن إيراني داخلي». مشدداً على أنه «لا مجال للتفاوض حول سيادة إيران الشاملة على الجزر الثلاث»[١].

على ذلك، فإن التصعيد الإيراني عبَّر عن اتفاق إيراني داخلي حول مسألة الجزر، وبدا موقفاً وطنياً إيرانياً، كما أن توقيته ارتبط، لتزامنه، بمفاوضات اسطنبول بين إيران ومجموعة دول «٥ + ١»، حول البرنامج النووي الإيراني، فكان رسالة متعمدة مفادها أن إيران تمتلك أوراقاً كثيرة للتصعيد، وأن أي تصعيد غربي ضد إيران بخصوص برنامجها النووي، سيواجه بتصعيد إيران ضد المصالح الغربية في الخليج. كما ارتبط، لتزامنه أيضاً، بتشكيل دول مجلس التعاون الخليجي لجنة أمنية مشتركة مع واشنطن؛ لدرس بناء منظومة درع صاروخية لحماية دول المنطقة، الذي أعلن عنه في «منتدى التعاون الاستراتيجي» بين دول الخليج والولايات المتحدة، في الرياض، في ٣١ مارس ٢٠١٢، أي قبل ١١ يوماً من زيارة أحمدي نجاد لجزيرة أبو موسى، وهو ما أعلنت إيران عن رفضه، معتبرة أن لجوء الإمارات ودول الخليج إلي خيارات مثل نشر طائرات أمريكية حديثة، أو بناء درع صاروخية، إجراء من شأنه أن يعرض المنطقة للخطر، وأن التعاون الجماعي سيكون خياراً أفضل بكثير لدول الخليج، بدلاً من اللجوء إلى الدول الأجنبية، كما جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية[٢].

لم يتوقف التصعيد الإيراني بشأن الجزر، خاصة مع كل تأكيد لدول مجلس التعاون على ثبات موقفها منها، فبعد أن جددت تلك الدول في ختام اجتماع لمجلسها الوزاري، في جدة سبتمبر ٢٠١٢، «مواقفها الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال طهران للجزر الثلاث في مياه الخليج»، وأكدت «دعم حق السيادة الإماراتية عليها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها»، خرج المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمان باراست، بتصريح يؤكد فيه أن الجزر الثلاث «كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وستظل كذلك إلى الأبد»، معتبراً موقف الدول الخليجية مجرد ادعاءات، حيث قال: «نحن ننفي الادعاءات الوهمية لوزراء خارجية دول مجلس

(١) محمد السعيد إدريس، إيران وجزر الإمارات وتداعيات الصراعات الإقليمية، مختارات إيرانية، الأهرام، ١ مايو ٢٠١٢:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=949217&eid=327.

(٢) محمد السعيد إدريس، المرجع نفسه.

التعاون لدول الخليج العربية، خلال اجتماعهم الـ١٢٤، والتي لا تستند إلى أدلة، ولا أساس لها من الصحة، حول الجزر الإيرانية الثلاث»[١].

وقبل تولي حسن روحاني مهام السلطة، في الثالث من أغسطس ٢٠١٣، وبعد فوزه في الانتخابات في منتصف يونيو ٢٠١٣، الذي أرسل إشارات طمأنة لدول الخليج لجهة العلاقات مع إيران في عمومها، شنَّت طهران حملة انتقادات جديدة استنكرت خلالها تصريحات صدرت عن أبو ظبي، أكدت تبعية تلك الجزر لدولة الإمارات، في نوفمبر ٢٠١٣، فصرحت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية، بالتأكيد على أن الجزر الثلاث «تعود للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وستبقى كذلك»، وأن «سيادة إيران التاريخية لهذه الجزر، حقيقة لا تنكر»، مؤكدة أن «أي تصريحات لا تستند إلى الحقائق القائمة في منطقة الشرق الأوسط، والخليج الفارسي، لا تخدم التضامن الإقليمي، وتعزيز العلاقات بين دول المنطقة». بينما كانت تصريحات وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبد الله بن زايد، تتحدث عن الأمل في أن تُطمئِن الحكومة الجديدة محيطها، وأن تعمل بدأب، وبنهج صادق، لحل القضية الجزر العالقة بين البلدين، منذ أكثر من أربعة عقود[٢].

مما سبق يتضح أن قضية الجزر، وكما كانت منذ احتلالها، من ثوابت السياسة الإيرانية، فطالما أكدت الإدارات المختلفة على التمسك بها، بينما انبعث الأمل في تسويتها ضمن أمل أكبر في تسوية لكافة القضايا الخلافية بين دول الخليج وإيران، مع تولي حسن روحاني رئاسة إيران، ليس لأسباب تتعلق فحسب بتوجهه، ولكن أيضاً لاعتبارات كثيرة تجعل مصلحة إيران في بناء جسور الثقة بينها وبين جيرانها، التي دائماً ما كانت قضية الجزر أهم معاول هدمها.

ب ـ تهديد أمن الملاحة في الخليج (مضيق هرمز نموذجاً):

يمتد الخليج ـ الغني بموارد الطاقة من نفط وغاز ـ شمالاً من الكويت والعراق، وينتهي جنوباً عند مضيق هرمز؛ الذي يمثل «عنق الزجاجة» للخليج، قبل أن تنفتح

---

(١) طهران: الجزر «الإماراتية» المحتلة إيرانية للأبد، العربية نت، ٢٠١٢/٩/٥:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/05/236222.html.

(٢) تصعيد إيراني ضد الإمارات بقضية الجزر الخليجية، صحيفة العمالة الإلكترونية السعودية، ٢٠١٣/١١/١٦:
http://alamalhnews.net/?p=21211.

الملاحة بعده على بحر العرب والمحيط الهندي، وخطوط الملاحة الدولية؛ لذا فذلك المضيق «الجسم المائي الأهم في العالم (٦٠٠ ميل»)، يخلق التباسات استراتيجية لكونه يفصل إيران عن الدول العربية الخليجية الواقعة على الضفة الجنوبية للخليج. وإذا كانت هذه الضفة واقعة في حيازة الدول العربية، فإن الضفة الشمالية للخليج واقعة، بالكامل، في حيازة إيران، التي تشرف على الخليج من أول نقطة في شماله، وحتى آخر نقطة في جنوبه. وتسيطر إيران، بحرياً وجغرافياً، على مضيق هرمز تحديداً عبر جزيرة قشم وميناءي بندر لنجه وبندر عباس، وكذلك عبر سيطرتها على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، التي تتنازع على ملكيتها مع الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا ما يفسر تمسك إيران بالجزر الثلاث التي لا توجد بها موارد نفطية أو غازية، إذ ترغب طهران في ضمان سيطرتها التاريخية على ممرات الملاحة في الخليج، التي تشرف الجزر الثلاث عليها جغرافياً[١].

أهمية مضيق هرمز:

مضيق هرمز، هو عبارة عن ممر مائي يصل بين مسطحين، أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة، وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويربط مضيق هرمز مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي، وعمان في الجنوب، ويبلغ طوله ٩٠ ميلاً بحرياً، وعرضه من ٢٢ ـ ٣٥ ميلاً بحرياً. ولمضيق هرمز مجريان عميقان للمياه، أحدهما للسفن القادمة للخليج، والآخر للسفن الخارجة منه إلى خليج عمان، بالإضافة إلى قناة فاصلة بين الممرين، وبعرض ميلين فقط لكل من هذه القنوات. ويعتبر مضيق هرمز، من الناحية القانونية، مضيقاً دولياً ولإيران الحق التصرف فقط في المياه الإقليمية للمضيق، أما ما زاد عن ١٢ ميلاً بحرياً، فيدخل في نطاق أعالي البحار، وبالتالي حرية الملاحة فيه، لذلك فإنه يخضع لنظام «المرور العابر»، وفقاً لاتفاقية أمم المتحدة للبحار، وليس لنظام المرور البري[٢].

وتأتي أهمية المضيق من الحجم الهائل من النفط الذي يمر من خلاله، (٤٠٪

---

(١) مصطفى اللباد، إيران وأميركا: ما وراء المناورات البحرية في مضيق هرمز، السفير، بيروت، ٢٠١٢/١٢/٣١.

(٢) علي مجالدي، أهمية مضيق هرمز بالنسبة لإيران، الحوار المتمدن، العدد: ٤١٨٤، ٢٠١٣/٨/١٤: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=373203 .

من النفط الذي يستورده العالم من دول الخليج العربية وإيران والعراق، أكثر من ١٧ مليون برميل يومياً)، وقد وصفته وزارة الطاقة الأمريكية بأنه نقطة اختناق النفط الأكثر أهمية في العالم، لذلك، فإن ثمة مصلحة واضحة للمجموعة الدولية في استمرار انسياب حركة الملاحة في مضيق هرمز. وإغلاقه، أو التهديد بإغلاقه، من قِبل إيران، سيوقف تدفق النفط، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعاره، وهو ما يؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى[١].

التهديد بغلق مضيق هرمز ورفع منسوب التوتر في الإقليم:

في مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بسبب برنامجها النووي، أخرجت إيران تحكمها في المضيق، وقدرتها على قطع الطريق البحري الحيوي الذي تنقل من خلاله معظم صادرات النفط الخام من السعودية والإمارات والكويت والعراق وكل صادرات الغاز القطري تقريباً؛ كورقة ضغط، أخذت تلوح بها في تصعيد دائماً ما قابل التصاعد في تشديد الولايات المتحدة وأوروبا العقوبات المفروضة عليها، في محاولة منها لفرض معادلة جديدة تقوم على أن الرد على أي حصار غربي للنفط الإيراني، سيكون لجوء الجمهورية الإسلامية إلى حصار مضاد، عبر حرمان العالم من إكسير حياته الاقتصادية.

ومع تزايد الضغط الاقتصادي على إيران، عبر تطبيق العقوبات الاقتصادية عليها، وضعت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني، في الأول من يوليو ٢٠١٢، مشروع قانون يدعو الحكومة إلى محاولة منع مرور شحنات النفط الخام من مضيق هرمز إلى الدول التي تدعم العقوبات المفروضة عليها، «رداً على العقوبات النفطية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، حسب تصريح النائب الإيراني، إبراهيم آغا محمدي[٢].

فيما صوت مجلس الشورى الإيراني، في ٢١ يوليو ٢٠١٢، بالموافقة على مشروع القانون لإغلاق مضيق هرمز، في حال ارتأت القيادة السياسية الإيرانية ذلك.

وفي يوليو ٢٠١٢، أيضاً، وعلى مستوى التصريحات، خرج قائد القوة البحرية

---

(١) علي مجالدي، المرجع نفسه.

(٢) مشروع قانون إيراني لمنع مرور نفط الخليج عبر مضيق هرمز، BBC Arabic, 2/7/2012:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120702_iran_hormuz_oillaw.shtml.

لـ«فيلق الحرس الثوري الإسلامي»، الأميرال علي فدوي، مهدداً بأن إيران بإمكانها «ألا تسمح بمرور قطرة نفط واحدة من المرور عبره، إذا تعرض أمنها للتهديد، فالقوات البحرية للحرس الثوري تملك القدرة على السيطرة الكاملة على مضيق هرمز»، وأضاف: «إذا لم يطيعوا (الولايات المتحدة والغرب) القوانين الدولية، وتحذيرات الحرس الثوري، فستكون العواقب عليهم وخيمة». مؤكداً أن إيران ستزيد من تواجدها العسكري في المياه الدولية[1]. حيث توجد قوات بحرية خاصة من الحرس الثوري على كل السفن الإيرانية في المحيط الهندي والى الشرق والغرب.

ونتيجة لزيادة تهديدات إيران في تلك الفترة بإغلاق الممر المائي، وتتابع تصريحات المسؤولين الإيرانيين الحاملة لهذا المعنى، قامت العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، باتخاذ خطوات احترازية؛ لمواجهة احتمال إغلاق إيران لمضيق هرمز، بما في ذلك إعادة فتح خط أنابيب قديم، كان قد شيده العراق لتجنب المضيق، ولتصدير المزيد من النفط عبر مرافئ البحر الأحمر. كما أرسلت الولايات المتحدة أيضاً أربع كاسحات ألغام إلى الخليج؛ لتعزيز الأسطول الخامس الأمريكي، بعد تجدد تهديدات إيران بإغلاق المضيق[2].

كما كان الرد الأمريكي، حاسماً وفورياً، على تصريحات محمد رضا رحيمي، نائب الرئيس الإيراني، في ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، التي كانت أول تهديد واضح ومباشر، وقال فيها: «سنمنع مرور ولو قطرة واحدة من النفط عبر مضيق هرمز، إذا ما فرضت عقوبات على صادراتها النفطية... فالأعداء سيتخلون عن مؤامراتهم، عندما يرون أن الشعب الإيراني سيواجههم بكل ما أوتي من قوة»[3]، حيث أعلن المتحدث باسم الأسطول الأمريكي الخامس، الذي يتخذ من البحرين مقراً له، أن واشنطن «لن تسمح لأحد بتعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز، لطالما كان الانسياب الحر للبضائع والخدمات عبر المضيق أمراً حيوياً لرخاء المنطقة والمجتمع الدولي»[4].

---

(١) إيران تهدد مجدداً بإغلاق مضيق هرمز، BBC Arabic, 14/7/ 2012:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120714_iran_oil_blockade.shtml.

(٢) مشروع قانون إيراني لمنع مرور نفط الخليج عبر مضيق هرمز، مرجع سبق ذكره.

(٣) طهران تتوعد العالم بقطع إمدادات النفط، الأخبار «بيروت»، العدد ١٢.

(٤) مشروع قانون إيراني لمنع مرور نفط الخليج عبر مضيق هرمز، مرجع سبق ذكره.

المناورات البحرية الإيرانية:

جاء التهديد الإيراني أيضاً على مستوى آخر، وعبر استعراض القوة الإيرانية، متمثلاً في المناورات البحرية، التي قامت بها القوات البحرية الإيرانية في مياه الخليج، أثناء الأزمات السياسية الخاصة بتطورات الملف النووي الإيراني، وكرد على المناورات البحرية الأمريكية والإسرائيلية التي جرت في المنطقة، وفى الخليج على وجه الخصوص، ففي ٢٤ ديسمبر ٢٠١١، وبعد قيامها بمناورة في منطقة جنوب الخليج تحت اسم «الولاية ٨٩»، في ٦ مايو٢٠١٠، قامت القوات البحرية بجيش جمهورية إيران الإسلامية بمناورة «الولاية ٩٠»، التي استغرقت عشرة أيام، وتضمنت عدة مراحل، وكانت أكبر من سابقتها مناورة «الولاية ٨٩»، في المساحة والزمن.

وكان الحدث المهم في تلك المناورة، هو إطلاق عدد من الصواريخ من طراز كروز متعددة المدى، يومي ١و٢ يناير٢٠١٢، منها: الصاروخ قادر المتطور بعيد المدى، (سطح ـ سطح)، الصاروخ نصر قصير المدى (سطح ـ سطح) من الساحل إلى أهداف بحرية، والصاروخ نور قصير المدى (سطح ـ سطح)، والصاروخ محراب متوسط المدى (سطح ـ جو)، فهذه الطرازات من الصواريخ دلت على التقدم الذي أحرزته إيران في دعم قدرة قواتها البحرية وتطويرها.

فيما اعتبرت مناورات الولاية تدعيماً لسلسلة مناورات «الرسول الأعظم» التي تجريها إيران في مياه الخليج وبحر عمان بعمق أربعين كيلومتراً، وتمتد من شمال الخليج حتى منطقة چابهار، ويشترك فيها عشرات الآلاف من قوات جيش حراس الثورة الإيرانية وقوات التعبئة العامة «بسيج»، وهي سلسلة متوالية في كل عام، ضمن عدة مناورات تخصصية تحرص إيران على استمرار إجرائها، لتثبت قدرتها الدفاعية في مواجهة أيِّ اعتداء، ولتؤكد على يقظتها تجاه أحداث المنطقة، وخاصة في الخليج، وعادة ما قامت بهذه المناورات تبعاً للأحداث الجارية، حيث تحدد نوع المناورة بما يتناسب مع طبيعة الحدث وحجمه، كما قامت إيران في مناورة «الرسول الأعظم»، على وجه الخصوص، بتجربة صواريخها وتجهيزاتها الحديثة المصنعة محلياً، لإعلانها على الملأ[(١)].

وعلى الرغم من تأكيد إيران في كل مناورة، على لسان المسؤولين فيها، بأن

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران وإغلاق مضيق هرمز، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٢: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=830466&eid=929 .

تلك المناورات ليست موجهة ضد أحد، وأن قدرة إيران العسكرية هي لحماية أمن المنطقة، وليس هناك ما يقلق جيرانها من استهدافهم بأي خطر، وتأكيد القيادات العسكرية أن الحفاظ على الأمن في الخليج، ومضيق هرمز، بوصفهما الطريقين الرئيسيين للاقتصاد والطاقة في العالم، هو الهدف الأساسي من المناورات الحربية، وأنها ليست تهديداً لأية دولة صديقة، إلا أن توقيت تلك المناورات، في ظل تفاقم توتر العلاقات بين طهران والعواصم الغربية، وفرض عقوبات جديدة على إيران، طالما حمل في طياته رسالة تهديد لدول الخليج، مثلما حمل رسالة اطمئنان للداخل الإيراني، بإظهار قدرات طهران العسكرية للتصدي لأيّ هجوم محتمل عليها، خاصة مع استمرار التصريحات الغربية والإسرائيلية بأن ضرب إيران خياراً مطروحاً، فقد أكد حسين علائي أن المناورة الإيرانية (الولاية ٩٠) تشير إلى أن أية حرب قد تنشب في الخليج، سوف تجعل كل مكان فيه غير آمن، كما ستوقف تدفق الطاقة من هذه المنطقة إلى العالم، فضلاً عن تعريض كل الأسطول الأمريكي وقيادته، وكذلك المائة وعشرة قطعة بحرية عسكرية الموجودة في الخليج، لخطر القصف والتدمير بهذه الأسلحة، لذلك، فإن تلك المناورة جاءت كرد على التهديد وخلق التوتر الأمريكي في الخليج، وكان لها دور مهم في سياسة الردع التي اتبعتها إيران في مواجهة التهديدات، حيث تقوم استراتيجية إيران في تلك المناورات على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلاً عن تقوية قدرة الدفاع عن البلاد[١].

بعد مرور عام، وفي ديسمبر ٢٠١٢، أطلقت إيران مناورات «الولاية ٩١»، التي نفذها الحرس الثوري الإيراني في مضيق هرمز، بالتزامن مع اختتام القمة الثالثة والثلاثين لدول مجلس التعاون الخليجي أعمالها في البحرين، والتي أطلقت بياناً حاد اللهجة حيال إيران. وقد شملت المناورات الإيرانية على تدريبات في المياه الإقليمية الإيرانية، والمياه الدولية، بمشاركة مختلف وحدات القوة البحرية للجيش الإيراني، وبضمنها الغواصات، والمدمرات، والفرقاطات، والسفن القتالية، والبوارج، والمنظومات الصاروخية، والقوات الخاصة. فضلاً عن الطوافات والطائرات بدون طيار، وطائرات الاستطلاع البحري.

وتضمنت أيضاً إجراء التمارين القتالية فوق وتحت سطح المياه، والتمارين

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، المرجع نفسه.

الصاروخية والجوية، باستخدام الطوربيدات والطائرات بدون طيار، وكذلك تمارين الحرب الالكترونية. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه وسائل إعلام غربية أن إيران قد تتسبب بإشعال الحرب بينها وبين واشنطن عند إغلاقها المضيق، وصفت وسائل إعلام خليجية المناورات الإيرانية باعتبارها «تصعيداً إيرانياً جديداً ضد المصالح الأميركية في الخليج»[١].

ورغم ما مثلته المناورات البحرية الإيرانية ـ التي تكررت لسنوات عدة في مكان وتوقيت واحد ـ من تصعيد، واستعراض للقوة، إلا أنها ظلت في إطار «التهديد»، الذي دائماً ما يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة، كأهم تداعيات المناورات، فإيران لم ترد الدخول الفعلي في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة؛ لأنه في غير مصلحتها، لكنها أرادات دائماً التلويح بما تمتلكه من أدوات قوة، كأدوات للردع، ولتحسين شروط التفاوض، ولاعتبارات وضعها في معادلة القوة في الإقليم.

القدرات البحرية الإيرانية والسيادة على مياه الخليج:

استندت القوة، التي انطلقت منها التهديدات الإيرانية، والتلويح باستخدامها في غلق مضيق هرمز، أو السيطرة عليه بواسطتها، إذا ما تم استفزاز إيران من قِبل قوى أجنبية، أو تشديد التضييق عليها، إلى البحرية الإيرانية المسلحة، والمجهزة للدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية المتوقعة، فبجانب إشراف إيران المباشر على المضيق من ناحية الشمال (محافظة بندر عباس)، وإحداثيات المضيق، الذي يبلغ عرضه ٥٠ كم، و٣٤ كم عند أضيق نقطة فيه، فيما يبلغ عرض ممرّي الدخول والخروج فيه ١٠،٥كم، الأمر الذي يعني أن غرق ناقلتين من الحجم المتوسط كفيل بغلق المضيق أمام الملاحة البحرية[٢]، فإن البحرية الإيرانية تمتلك القدرة على مهاجمة حركة الملاحة البحرية من خلال استعمال أسلحة وسفن مضادة للشحن، كالصواريخ والمدفعية والهجمات الجوية والغواصات وسفن الهجوم السريع والقوارب الصغيرة. وقد استطاعت إيران، في أعقاب الحرب الإيرانية ـ العراقية، ونتيجة الاستفادة من دروسها، تعزيز وزيادة ترسانتها البحرية، من حيث السرعة والعدد والعتاد، وضاعفت

(١) مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

(٢) علي مجالدي، مرجع سبق ذكره.

من إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية، التي تم تطويرها محلياً، كما قامت بشراء أنظمة التسليح المتطورة من روسيا والصين وكوريا الشمالية.

ومن أبرز أنظمة التسليح التي حصلت عليها بحرية الحرس الثوري، الصواريخ الساحلية المضادة للسفن C٨٠٢ (والتي تطلق من قواعد أرضية أو من سفن حربية)، بالإضافة للحصول على أنواع عدة من اللنشات والزوارق السريعة. فضلاً عن عدد قواتها البشرية، الذي يبلغ ٢٠٠٠٠ ألف فرد، وقد توزعت مناطق العمل بين القوات البحرية النظامية وبحرية الحرس الثوري، بحيث أصبحت الأولى مسؤولة عن العمل في منطقة بحر قزوين، أما بحرية الحرس الثوري، فأصبحت مسؤولة عن الخليج العربي وخليج عمان، ومضيق هرمز[١].

وقد حاولت إيران تطبيق مفاهيم داخل قواتها البحرية؛ منها: الدفاع السلبي، والاستفادة من المزايا الجغرافية الطبيعية لإيران في المسرح البحري، التي تتيح لبحريتها خيارات عدة تُمكِّنها من تقييد حرية حركة ومناورة خصومها في الخليج. وقد أوضحت القيادة البحرية الإيرانية، في سياق بناء ركائز استراتيجيتها البحرية، بأن التهديدات التي تسود العالم تعتمد على الاستخدام الموسع للبحار، ومن ثم فإن إيران مطالبة بأن تخطط لقواتها البحرية استراتيجية تنهض على مواجهة هذه الحقيقة، وهي أن المسرح البحري سيكون مصدر تهديدات لها.

ولأن المسرح البحري الإيراني متسع، ويشمل خليج عمان ومضيق هرمز والخليج وبحر قزوين، وحيث لكل واحدة من هذه المساحات المائية خصائصها الجغرافية المميزة، فإن التحديات التي تواجهها إيران في هذا المسرح المتسع فرضت عليها أن تخطط عملياتها الدفاعية، بما يتفق وطبيعة خصائص كل منطقة من هذا المسرح، خاصة من الناحية الجغرافية، لذلك طورت البحرية الإيرانية تكتيكاتها البحرية، بناء على عمق المياه، وعرض المضايق المائية، والجزر الموجودة فيها. وللجغرافيا أهمية خاصة تحديداً بالنسبة لمضيق هرمز، لأنه يوفر لإيران القدرة على إرباك اقتصاد العالم، كما أن دخول وخروج السفن الحربية لابد أن يمر من خلال المياه التي ستلغمها إيران في وقت العمليات الحربية، وذلك وسط نيران إيرانية متنوعة من قبل صواريخ الدفاع الساحلي، وهجمات اللنشات

---

(١) حسام سويلم، التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١١: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=485865&eid=209.

الصاروخية، وغيرها من وسائل القتال البحري الإيراني[١].

لذلك، حظيت القدرة البحرية، وتطويرها، باهتمام النظام الإيراني، وطالما كانت توجيهات علي خامنئي بمضاعفة الجدية والاهتمام في القيام بالمهام، ودعم البنية الداخلية للقوات، من خلال زيادة المهارات المختلفة، والقدرة العملية. وقد دفعت توجيهات خامنئي قيادة القوات البحرية للطموح، حيث صرح الأدميرال سياري قائد البحرية، بأن هذه القوات تتواجد باقتدار في المياه الدولية، وتجمع المعلومات على حدود المياه الإقليمية، وبالتعاون مع بحرية حراس الثورة، وضعت برنامجاً للتواجد في المياه الدولية خارج المنطقة، بحيث تتحول من قوات بحرية ساحلية إلى قوات بحرية المحيطات، تهدف إلى تحقيق مكاسب استراتيجية وعسكرية وسياسية واقتصادية هامة، وتمتد من السيادة على مياه الخليج، إلى تأمين السفن التجارية، وناقلات النفط في المياه الدولية، ومواجهة المقاطعة والعقوبات الغربية، التي دائماً ما نددت بها القيادة الإيرانية العليا، موجهة أوامرها لكل القوات الإيرانية في الخليج، بالتصرف كوحدات قيادة منفصلة، أو مستقلة؛ للرد على مصادر النيران، بعد ثلاث دقائق فقط، من أية ضربة عسكرية تتعرض لها إيران، دون الرجوع إلى السلطات العليا[٢].

لماذا لم تغلق إيران مضيق هرمز؟

تدرك إيران جيداً أهمية تهديدها بغلق مضيق هرمز، على مستويات عدة، وخاصة في صراعها مع الولايات المتحدة بسبب برنامجها النووي، ولأن فوائد التهديد بالإغلاق أكبر بكثير من تنفيذه فعلياً، فهي لم تتورط في إغلاق المضيق أمام الملاحة الدولية، وذلك لأسباب عدة:

أولها أن إغلاقه قد يفرض المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، وهذا لا تريده إيران، حتى لو كبدت القوات الأميركية المهاجمة خسائر كبيرة. كما أن إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية يبقى ورقة دفاعية ممتازة بيد إيران في حال تعرضها لهجوم عسكري، والمبادرة بحرق الورقة الردعية، وإغلاق المضيق؛ لمجرد إظهار

---

(١) حسام سويلم، القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلى استراتيجية بحرية حديثة (١ ـ ٢)، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٠:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96758&eid=209 .

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران وإغلاق مضيق هرمز، مرجع سبق ذكره.

القدرة على فعل ذلك، فلا يؤدي سوى إلى خسارة إيران أوراقها من دون فوائد تذكر[١].

أما مسألة أن يؤدي غلق المضيق فعلياً إلى المواجهة العسكرية مع الغرب، الذي لن يستخدم إمكاناته العسكرية وقتها لمجرد إحباط محاولة إغلاق المضيق، بل سيمتد التدخل الغربي ليشمل توجيه ضربات ذكية للمنشآت النووية الإيرانية، فتتعلق بأهمية ذلك المضيق للغرب، فهو أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم، حيث يمر عبره يومياً ١٤ حاوية نفطية تحمل نحو ١٧ مليون برميل، مصدَّرَة إلى الأسواق العالمية، كما تمر نسبة تقدر بنحو ٢,٦ في المائة من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً عبر المضيق، حسب إحصاءات وكالة الطاقة الدولية لمتوسط كمية النفط المصدرة عبر المضيق في العام ٢٠١١.

على ذلك؛ فإن ضرراً كبيراً سيصيب الاقتصاد العالمي، واقتصاد الدول المستهلكة لنفط الخليج، وتكفي الإشارة فقط إلى حجم تأثير مجرد التهديد بغلق المضيق على ارتفاع أسعار سلعة حيوية، وشديدة الحساسية تجاه الاضطرابات مثل النفط، الذي ارتفعت أسعاره عقب التصريحات الإيرانية عام ٢٠١٢ بغلق المضيق، بمقدار ٤ دولارات للبرميل[٢].

لذا فلم تغامر إيران بغلق المضيق، وفرض الخيار العسكري، بل إنها استخدمت التهديد بغلقه كورقة ضغط، وأداة من أجل منع توجيه ضربة عسكرية لها، والتفاوض فيما يخص برنامجها النووي، وتعزيز دورها الإقليمي، فحتى تستطيع إيران المضي في سياسة إجبار واشنطن على التفاوض حول الملف النووي، كمدخل للتفاوض على الدور الإقليمي الإيراني، توجب عليها أن تشتت جهود خصومها للحشد في واشنطن، وتدبير ضربة عسكرية لها، وهو ما فعلته برفع منسوب التوتر في منطقة الخليج من جراء المناورات البحرية في المضيق، وما أدى إليه من ارتفاع مباشر في أسعار النفط العالمية، وإلى ارتفاع كلفة شحن النفط، لارتفاع تكلفة التأمين على ناقلات النفط، فثمة مصلحة مباشرة لمجموعتي ضغط أميركيتين نافذتين، لوبي الطاقة والنفط، ولوبي المصارف وشركات التأمين، في تكرار التوتر السنوي المحسوب في الخليج، عبر المناورات البحرية الإيرانية في مضيق هرمز، وتكمن مصلحة المجمع الصناعي -

---

(١) مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

(٢) علي مجالدي، مرجع سبق ذكره.

العسكري الأميركي في الزيادة الدورية في صادرات السلاح إلى الدول الخليجية ومراكمة الأرباح.

لذا؛ فإن التهديد بغلق مضيق هرمز، وما يتبعه من توترات يوفر لإيران فرصة تشتيت قدرة خصمها على حشد الجهود لتوجيه ضربة عسكرية إليها، عبر التأثير في خيارات مجموعات الضغط النافذة في واشنطن. فيما تدع دول الخليج العربية تدفع من فوائض ميزانياتها لشراء السلاح، من أجل تعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة إيران، التي تعلم بأن الميزان العسكري بينها وبين تلك الدول سيبقى على حاله لسنوات قادمة، حتى مع مشتريات إضافية خليجية من السلاح، بسبب الميزان الديموغرافي المائل بوضوح لمصلحة إيران، وبسبب نوعية السلاح الذي تسعى دول الخليج تقليدياً إلى شرائه، وغير القادر على إمالة ميزان القوى العسكري لمصلحة دول الخليج العربية. وفي الأخير تبقى إيران قادرة على فرض أمر واقع سواء في ملفها النووي، أو حضورها الإقليمي[(١)].

إلى ذلك، فإن إغلاق مضيق هرمز يؤثر بالسلب على إيران ذاتها، ويسبب لها خسائر اقتصادية كبيرة، فالمضيق هو المنفذ البحري الرئيسي لصادرات إيران النفطية، وتجارتها عبر البحر مع الأسواق العالمية، فدخلها القومي يعتمد على مبيعات النفط، التي تصدر عبر المضيق إلى الصين والهند ودول آسيا الأخرى، وإغلاق المضيق سيعني توقف الصادرات الإيرانية كلياً؛ ما يؤثر بدوره على الاقتصاد الإيراني، الذي في أوج موجة التصعيد بالتهديدات بغلق المضيق، كان يتعرض لعقوبات خانقة على قطاع الطاقة والقطاع المالي الإيراني.

هذا، فضلاً عن أن مثل هذه الخطوة، إذا ما اتخذت من جانب إيران، ستلحق الضرر بأحد أهم حلفائها، وأكبر مستهلك لنفطها، (الصين)، فالصين تستورد أكثر من ٥٠ في المائة من النفط الإيراني المصدر، من نسبة ٨٥ في المائة من صادرات النفط الإيرانية المتجهة إلى آسيا، وإغلاق مضيق هرمز سيقود إلى الإضرار بإمدادات النفط الصينية، والصين هي من تقف في مجلس الأمن ضد القرارات المعاقبة لإيران، وبالتالي فإن إيران إذا أغلقت المضيق فستضر حليفاً قوياً لها، أو على الأقل ستنتفي المصالح النفطية والتجارية، التي كانت تغري حكومة

---

(١) مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

بكين للدفاع عن إيران في المحافل الدولية[١].

على ما سبق، فإن إغلاق المضيق الحيوي بقي لا يتجاوز نطاق التهديد من قِبل إيران، على الرغم من مصاحبة التهديدات بممارسات فعلية لاستعراض القوة، بالمناورات البحرية، وتجربة وإطلاق صواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى، كما حدث في مناورة «الولاية ٩٠»، ومع اعتراف عدد من القادة الأمريكيين والغربيين بإمكانية إيران وقدرتها على إغلاق المضيق، وزيادة تسلح دول الخليج في مواجهته، كخطر يهددها بشكل مباشر.

وبقي أيضاً، إدراك إيران حجم تكاليف الإغلاق الفعلي للمضيق، وحجم المكاسب من التهديد بالإغلاق، هو الإجابة المختصرة عن سؤال: لماذا لم تغلق إيران مضيق هرمز؟

مضيق باب المندب... تهديد جديد:

مع تقدم الحوثيين في اليمن، واتساع نطاق سيطرتهم على مؤسسات الدولة، في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٤، وبدايات العام ٢٠١٥، وهي الفترة تصاعدت فيها وتيرة الصراع الإقليمي، وألقت بمزيد من المؤشرات على تغير في نمط إدارة العلاقات بين إيران والغرب، من الطرفين، زادت سيطرة إيران وقدرتها على خنق دول الخليج عبر الممرات البحرية، حيث أصبحت تحاصر تلك الدول من الشمال والجنوب والشرق، فقد أضيف لمضيق هرمز، مضيق باب المندب.

لم يكن هذا مجرد تخوف، واستنتاج من تقدم الحوثيين، المدعومين إيرانياً، بل كان تهديداً مباشراً تعمد النظام الإيراني استخدامه في حرب النفوذ الإقليمية الساخنة، في مواجهة دول الخليج، فبعد سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، تحدث الباحث الإيراني محمد صادق الحسيني، في حوار أجرته معه قناة الميادين، قائلاً: إن مضيقاً هرمز وباب المندب أصبحا تحت النفوذ الإيراني، ويضيقا الخناق على البحر الأحمر وقناة السويس، وبالتالي على إسرائيل وحركة الملاحة التي تخدمها، مشيراً إلى تحول في خريطة المنطقة لصالح إيران بما سماه انضمام صنعاء

(١) موسى مهدي، لهذه الأسباب... لن تغلق إيران مضيق هرمز، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٧/١٥:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=6&article=686439&issueno=12283#.U9_g-6PMctw.

إلى محور المقاومة (طهران، دمشق، بغداد، الضاحية الجنوبية، صنعاء)، في حين اعتبر أن الحكم السعودي، هو ممثل قبيلة وسينقرض، وأن «عبد الملك الحوثي، سيد اليمن، سيكون هو سيد الجزيرة العربية»(١).

بعد السيطرة على صنعاء تقدم الحوثيين، وسيطروا على مدينة الحديدة، التي تمثل مقراً للعديد من الألوية العسكرية، وتحتضن ميناءً هو الأهم بالنسبة للعاصمة صنعاء التي تستورد نحو ٧٠٪ من غذائها عبر هذا الميناء. ورغم أن تلك المدينة ذات أغلبية سنية، ولا تعتبر بيئة حاضنة للحوثيين، لكن السيطرة عليها كانت هدفاً استراتيجيا للجماعة حيث تضمن لها منفذاً على البحر، والتحكم في الميناء الأهم لصنعاء. إضافة أنها تعتبر معبراً مهماً في طريق الوصول إلى مضيق باب المندب، الواقع بين شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، أحد أكثر المضايق البحرية حساسية بالنسبة لخطوط تصدير النفط في المنطقة.

كما اتخذ الإعلان عن دعم إيران للحوثيين، وسيطرتها من خلالهم على اليمن، وبالتالي مضيق باب المندب شكلاً رسمياً، فخرج كبار المسؤولين الإيرانيين يعلنون ذلك، ويؤكدون أن إيران هي صاحبة الفضل في نجاح تقدم الحوثيين جنوباً باتجاه مضيق باب المندب، فقد صرح علي أكبر ولايتي، مستشار آية الله علي خامنئي للشؤون الدولية، بأن إيران تقدم الدعم الكامل لجماعة أنصار الله الحوثية، وأن الأخيرة تقوم بدور مماثل لدور «حزب الله» في لبنان، معتبراً ما حققته «جزءاً من انتصارات الصحوة الإسلامية»(٢). كما تفاخر، علي رضا زكاني، وهو سياسي في طهران مقرب من علي خامنئي، بأن صنعاء هي العاصمة الرابعة ـ بعد بغداد ودمشق وبيروت ـ التي باتت في قبضة الإيرانيين(٣).

إضافة إلى ذلك، وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤، قامت القوات المسلحة الإيرانية بمناورات عسكرية كبيرة في جنوب شرقي البلاد، وبحر عمان، ومضيق هرمز حتى

---

(١) أكاديمي إيراني يكشف أهداف استراتيجية خطيرة لسيطرة إيران على اليمن (فيديو)، المشهد اليمني، ٢٠١٤/٩/٢٩: http://almashhad-alyemeni.com/news41908.html .

(٢) محمد المذحجي، إيران تجدد دعمها للحوثيين وتشبههم بحزب الله، القدس العربي، لندن، ٢٠١٤/١٠/١٩: http://www.alquds.co.uk/?p=237380 .

(٣) ديفيد هيرست، الارتدادات في اليمن: تقدم الحوثيين كابوس للسعوديين، نون بوست، المصدر هافنغتون بوست، ١٠/٢١/ ٢٠١٤: http://www.noonpost.net/content/4045 .

خليج عدن، بمشاركة ١٣ ألف جندي، وقوات جوية وبحرية وبرية، ووحدات الحرس الثوري، وتجاوزت ساحتها ٢,٢ مليون كيلومتر مربع، بحراً وبراً، واستمرت عدة أيام، تحت اسم مناورات «محمد رسول الله»، بالتركيز على استخدام نيران المدفعية والمروحيات ومنظومات القتال البري. فيما شهدت المرحلة الثانية منها مناورات للطائرات بلا طيار لسلاح البر للجيش الإيراني، كما تم استخدام، للمرة الأولى، «طائرة انتحارية» من دون طيار، من طراز «رعد»، وفق «سيناريو حرب حقيقية»، كما قال العميد أحمد رضا بوردستان ـ قائد سلاح البر بالجيش الإيراني ـ الذي أكد أيضاً أن هذه المناورات غير مسبوقة، منذ الثورة الإيرانية، من حيث عدد القوات المشاركة، وحضور القوات الأربع، وقيادة أركان الجيش فيها[١].

وعلى الرغم من تأكيد الإيرانيين أن الهدف من هذه المناورات هو زيادة القدرات الدفاعية للبلاد، وليس تهديد أي دولة، حيث اعتبرها الجنرال عبد الرحيم موسوي، قائد المناورات، نائب قائد القوات البرية في الجيش الإيراني، «تحمل رسالة سلام وصداقة لدول المنطقة، في ظل الوحدة الإسلامية والإقليمية»، مؤكداً أن طهران «ترفض الهيمنة على الآخرين»، فإن توقيت القيام بها، ونوعيتها الفريدة، كان ذا دلالة مهمة، لا تنفصل عن تطورات اليمن، والمفاوضات النووية، واستعراض القوة والتهديد بها، المعهودين من قبل إيران[٢].

ازداد الأمر تعقيداً، بسيطرة الحوثيين على قصر الرئاسة، في ٢٠ يناير ٢٠١٥، بعد اشتباكات شرسة متقطعة بين قوات الحرس الرئاسي ومسلحين حوثيين في عدة مواقع بالعاصمة اليمنية، ثم تقديم الحكومة اليمنية استقالتها، والرئيس عبد ربه منصور هادي، فأضحى الوضع في اليمن يمثل خطراً محدقاً بدول الخليج، وخاصة العربية السعودية، في طريقه للاستقرار على حدودها الجنوبية، بينما لم تمتلك في مواجهته، منذ بداية تقدم الحوثيين سوى شن هجوم معاكس بالسماح بانخفاض أسعار النفط لإيذاء إيران، في مواجهة للاستراتيجية الإيرانية في المنطقة عموماً، عبر سلاح النفط، والخنق الاقتصادي، كثمن تدفعه إيران للإحاطة بالمملكة من الشمال والجنوب، لكن

(١) إيران تطلق مناورات عسكرية كبيرة، الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٢٥؛ مناورات إيرانية غير مسبوقة: استخدام طائرات بلا طيار من طراز «رعد» و«عربة زرع الألغام» للمرة الأولى، العهد نيوز، ٢٠١٤/١٢/٢٦: http://www.alahednews.com.lb.

(٢) مناورات إيرانية غير مسبوقة، المرجع السابق.

حقيقة الأوضاع، وما تفرزه تطوراتها الاستراتيجية، وتعقد شبكة التفاعلات الإقليمية، واختلاط الملفات وتداخلها، كل ذلك ينذر بارتفاع مستوى التهديد الذي تواجهه دول الخليج من اتساع نطاق نفوذ إيران، وتمركزاته، ونوعيته.

ثالثاً ـ الاقتصاد في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية (الإمارات نموذجاً):

تحمل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية تناقضاً كبيراً، فبينما تسيدت حدة التباينات السياسية، ودفعت بالعلاقات لجهة التدهور، أو على الأقل الفتور، بقيت العلاقات الاقتصادية قوية بين إيران وبعض دول الخليج العربية، وطالما كان التعاون الاقتصادي أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، فالسعي للمحافظة على سوق النفط الدولي كان بادياً، والرحلات الجوية لا تتوقف إطلاقاً، والبضائع الإيرانية تكاد تغلب على البضائع الخليجية في بعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ومع أن الجانب السياسي تغلب في أوقات كثيرة، وكان محركاً رئيسياً لاتجاه العلاقات الخليجية ـ الإيرانية عموماً، لكن بقيت ثمة علاقات ذات طابع خاص، وتعتبر استثناءً حقيقياً تغلبت فيه المصالح الاقتصادية على التجاذبات والخلافات السياسية، وهي العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات العربية المتحدة.

لكن قبل تناول العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وإيران، يتعيَّن إلقاء نظرة عامة، على القدرات الاقتصادية لكل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

أ ـ القدرات الاقتصادية لإيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

إيران، دولة يعتمد اقتصادها، ككل دول الخليج، على عائدات قطاع النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، مع ما يقدّر بـ ١٣٠ مليار برميل من النفط الخام، حوالي ١١٪ من الاحتياطات العالمية المؤكدة، وتأتي إيران في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، متقدّمةً على العراق الذي يحتل المرتبة الثالثة.

ويقدّر احتياطي إيران من الغاز الطبيعي بما يزيد عن ٣٢ تريليون م٣، أي ما يعادل ١٨٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، محتلةً بذلك المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا. وقد تباطأ إنتاجها من النفط بشكل كبير إلى حوالي ٤ ملايين برميل في اليوم في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وحوالي ٣،٢ مليون برميل في اليوم، في أوائل عام ٢٠١٢. وتخطط إيران لتطوير الصناعة النفطية في بحر قزوين لرفع إنتاجها من

النفط الخام، غير أن مطالبة إيران بحصة من ٢٠٪ من النفط في بحر قزوين تلقى معارضة كل من روسيا وتركمانستان وأذربيجان وكازاخستان. كما تنتج من الغاز الطبيعي نحو ١١١،٩ مليار متر مكعب سنويًا، توازي نحو ٣،٨ ٪ من الإنتاج العالمي، وهي الرابعة عالميًا بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا[١].

ويسهم قطاع الزراعة في إيران بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسهم الصناعات الاستخراجية بنحو ٣٣٪ من ذلك الناتج، وتسهم الصناعات التحويلية بنحو ١١٪ منه، بينما يسهم قطاع الخدمات بنسبة ٤٦٪ منه. وتمتلك إيران قاعدة قوية من الموارد الزراعية حيث إن موارد المياه الداخلية المتاحة لها، والقابلة للاستخدام تبلغ نحو ١٢٩ مليار متر مكعب، بما يعني أن إيران بلد وفرة مائية نسبية، لكن إنتاجية المياه فيها متدنية. كما تمتلك إيران أراضي زراعية مساحتها أكثر من ٢٠ مليون هكتار أي قرابة ٤٨ مليون فدان، كما تمتلك ثروة حيوانية كبيرة، بما يتيح لها إمكانية تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء[٢].

وبشكل عام، فإنه ورغم قوة مؤشرات إجمالي ناتج الدولة والصناعة والطاقة، إلا أن متوسط دخل الفرد في إيران أقل من متوسط نظيره في دول الجوار. ويمكن القول بأن إن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد تقليدي لدولة نامية، ولم ينجح، شأنه شأن كثير من الدول المصدِّرة للنفط في استثمار ريع الثروة النفطية والغاز في تنويع هيكل الاقتصاد، وتطويره وتحويله إلى اقتصاد صناعي متقدم رغم توفر الإمكانات[٣]، كما أن العقوبات الدولية التي فرضت على إيران، في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني وعرقلت تقدم قطاع الطاقة.

أما اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، وحسب تقرير الطاقة الدوري للعام ٢٠١١ لشركة «بريتيش بتروليوم»، فإن العربية السعودية تسيطر على نحو ١٩ في المائة من الاحتياطي النفطي المكتشف، عبر امتلاكها احتياطي مكتشف بحجم ٢٦٥ مليار برميل. وبالنسبة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، فتسيطر كل من الكويت والإمارات على ٧,٣ في المائة و٧,١ في

---

(١) إيران: النفط والغاز: http://fanack.com/ar/countries/iran/economy/oil-and-gas .

(٢) أحمد السيد النجار، الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، شرق نامه، العدد ٨، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٢ ـ ٢٤.

(٣) أحمد السيد النجار، المرجع نفسه، ص٢٤.

المائة من الاحتياطي النفطي العالمي على التوالي.

ثم تأتي قطر بنحو ١,٩ في المائة فعمان بنسبة ٠,٤ في المائة.

وفي المحصلة، يشكل الاحتياطي النفطي الخليجي حجر الزاوية من حصة منظمة أوبك التي تبلغ ٧٧ في المائة من الاحتياطي العالمي. أما الإنتاج، فتعتبر السعودية ثاني أكبر منتج نفطي في العالم بعد روسيا، عبر إنتاجها نحو عشرة ملايين من النفط الخام يومياً، أي قرابة ١٢ في المائة من الإنتاج العالمي. وعن مساهمة باقي دول مجلس التعاون الخليجي فهي ٣,٣ في المائة للإمارات و٣,١ في المائة للكويت و١,٧ في المائة لقطر و١ في المائة لعمان. بالإضافة إلى استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي على حصص مؤثرة فيما يخص صناعة الغاز، بدليل سيطرة قطر على ١٣,٥ في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وهذا يعني حلول قطر في المرتبة الثالثة عالميا بالنسبة للاحتياطي بعد كل من روسيا وإيران. وإضافة لقطر، تستحوذ السعودية والإمارات على نسب لافتة من الاحتياطي العالمي للغاز، وتحديداً ٤,٣ في المائة و٣,٣ في المائة على التوالي[١].

واعتماد دول مجلس التعاون على القطاع النفطي الذي يجعلها تستفيد من العوائد النفطية في ضوء زيادة أسعار النفط ما يتجلى في ضخامة صناديق الثروات السيادية للمنظومة الخليجية، يفقد الاقتصاد الخليجي التنوع بعيداً عن القطاع النفطي، فحاليًا يشكّل القطاع النفطي ٤٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الخزانة والتصدير، وقطاع الصناعات التحويلية الذي يشكل ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي؛ أي: حلوله في المرتبة الثالثة بعد القطاع النفطي والخدمات الحكومية، بينما تتباين النسب بين الدول الخليجية في الاعتماد على القطاع النفطي (الكويت الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي، والذي يشكّل ٩١٪ من دخل الخزانة و٩٠٪ من الصادرات و٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[٢].

وعليه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك إمكانات مالية ضخمة،

---

(١) جاسم حسين، الإمكانات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، الاقتصادية، ٢٠١١/٦/١٨:
http://www.aleqt.com/2011/06/18/article_550177.html .

(٢) جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٩/٢:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm .

والقائم اقتصادها على المنتجات الهيدروكربونية، تواجه تحديات كبيرة في عملية تنويع اقتصادها، فتتميز تلك الدول بأعلى معدلات التركيز، فيما يتعلق بمساهمة قطاع ما في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فهي تحقق أقل حاصل للتنويع، ويرجع ذلك للسيطرة التاريخية لقطاع النفط والغاز على اقتصادات تلك الدول[١]، وهو ما يضعها تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية.

ويتضح هنا أن منطقة الخليج، عموماً، تمثل الثروة النفطية عاملاً من عوامل الصراع فيها، لاستئثارها بنسبة كبيرة من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وهو ما جعلها محط أطماع القوى الدولية والإقليمية، لكن دول تلك المنطقة تتوزع ما بين دول مجلس التعاون، النفطية الثرية، التي تتمتع بفائض اقتصادي مع نقص سكاني، تضطر معه لاستضافة العمالة الوافدة التي فاقت في بعضها عدد المواطنين بكثير، ودولة مثل إيران لديها وفرة سكانية، وعناصر قوة اقتصادية كثير لم تستغلها بعد، وتواجه مشكلات اقتصادية حادة[٢]، مع غياب دائم لفكرة التكتل الاقتصادي الإقليمي المستهدف التنمية الشاملة لدول المنطقة، لأسباب شتى.

ب ـ استثنائية العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات:

لم تكن العلاقات الاقتصادية بين إيران ودولة الإمارات العربية تحظى بخصوصية في دوائر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية على المستوى الاقتصادي فحسب، بل إنها بقيت مستثناة من التفاعلات النزاعية بين إيران والإمارات نفسها، والتي يأتي على رأسها الخلاف بسبب احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، حيث لم تتأثر العلاقات الاقتصادية القوية بأية خلافات بين الدولتين، بل كان لتلك العلاقات دور كبير في تجاوز الخلافات الإماراتية ـ الإيرانية طوال عقود عدة.

تتميز العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالقوة والامتداد، وتعدُّ إيران أهم الشركاء التجاريين للإمارات، والجالية الإيرانية في الإمارات موجودة منذ عقود طويلة على ضفاف السواحل الإماراتية، وتحديداً في إمارة دبي، وكان التجار الإيرانيون، يتوافدون

---

(١) دراسة «بوز أند كومباني»: الاقتصادات الخليجية مصابة بعدوى التركيز على السلع الهيدروكربونية وانخفاض الإنتاجية الفردية، ٢٠٠٨/٨/١٢:

http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 60892 .

(٢) معتز سلامة، تهديدات مستجدة «دورة الحروب المحتملة في الخليج، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٣، ص١٧ ـ ١٨.

باستمرار بمراكبهم لنقل البضائع بين ضفتي الخليج العربي. ووفقاً لبيانات القنصلية الإيرانية في دبي، فإن هناك نحو ٤٠٠ ألف إيراني بين إجمالي سكان الإمارات، وهو ما نفته الإمارات العربية المتحدة، رسميًا، في ١٢ يونيو ٢٠٠٦[١]، لكنها لم تحدد عددهم في البيانات التي أعلنها المركز الوطني للإحصاء، في أول أبريل ٢٠١١، والذي قدر عدد سكان الإمارات بنحو ٨,٢٦٤ ملايين نسمة، بينهم ٩٤٧,٩ ألف مواطن، و٧,٣١٦ ملايين مقيم[٢].

وتعدُّ إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير، كما وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات مرتفعة، فقد بلغ في العام ٢٠٠٣ ١٦,١٠ مليار درهم (٤,٤ مليار دولار)، بما يعادل ١٣,٥٪ من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم، والبالغ ١١٨,٩٥ درهم (٣٢,٥ مليار دولار)[٣]، وخلال العام ٢٠٠٤، وحسب البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الإماراتية، ارتفع معدله إلى نحو ١٧,٤ مليار درهم، من بينها نحو ٤,٠٣ مليارات درهم واردات إماراتية، ونحو ١٣,٣٨ مليار درهم صادرات إماراتية لطهران، (تشمل إعادة التصدير)، وارتفع الفائض التجاري المتحقق لصالح الإمارات إلى نحو ٩,٤ مليارات درهم. فيما قدر حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام ٢٠٠٦ بنحو ١١ مليار دولار (نحو ٤١,٤ مليار درهم)[٤].

---

(١) نفت الإمارات العربية المتحدة، رسمياً، في ١٢ يونيو ٢٠٠٦، المعلومات التي ذكرها حميد رضا اصفي، السفير الإيراني في أبو ظبي، في تصريحاته، والتي أشار فيها إلى أن عدد المقيمين الإيرانيين في الإمارات يزيد على ٤٠٠ ألف إيراني، فأكدت وزارة الخارجية الإماراتية بأن المقيمين الإيرانيين في كافة الإمارات السبع، يبلغ عددهم ١١٠,٢٣٧ شخصاً فقط. وكان آصفي قد صرح قبلها أيضاً لصحيفة «الشرق الأوسط»، وفي يونيو من العام ٢٠٠٨، بأن عدد الجالية الإيرانية في الإمارات يتراوح ما بين ٤٥٠ ألفاً إلى نصف مليون مقيم إيراني، انظر: أبو ظبي ترد على السفير الإيراني: الجالية الإيرانية في الإمارات ١١١ ألفا وليس ٤٠٠ ألف، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٩/٦/١٢:

http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=523087#.U8-pVkDcrPI.

(٢) الإمارات اليوم، ٢٠١١/١/٤:

http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2011-04-04-1.376712.

(٣) أشرف كشك، مرجع سبق ذكره.

(٤) فتوح هيكل، زيارة نجاد للإمارات.. وعوامل استعادة الثقة في الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧/٥/٢٢: www.ecssr.com.

وفي منتصف العام ٢٠١٤، أشار سفير الجمهورية الإسلامية في إيران لدى أبو ظبي، محمد علي فياض، في لقائه أعضاء الوفد التجاري الإماراتي بغرفة التجارة الإيرانية في طهران، إلى أنه وفقاً للإحصاءات الرسمية فإن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات كان ١٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، فيما كان نحو ١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢، و٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، و٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠[١].

وتحدثت الأرقام الإيرانية أيضاً عن أن حجم الميزان التجاري بين الإمارات وإيران بلغ نحو ٤٧٧٤١٢ مليار درهم (١٣ مليار دولار) في العام ٢٠٠٩، في حين وصل إلى نحو ملياري دولار بين سلطنة عمان وإيران، ومليار دولار بين السعودية وإيران، و٦٥٠ مليون دولار بين الكويت وإيران، ونحو ٢٠٠ مليون دولار بين قطر وإيران، وإلى نحو ١٥٠ مليون دولار مع البحرين[٢].

وخلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠٠٨، ووفقاً لتقرير رسميٍّ صادر من إدارة الإحصاء التابعة لدبي العالمية، فإن إيران تصدرت لائحة الشركاء التجاريين لإمارة دبي، فيما يتعلق بالصادرات عبر المناطق الحرة والمستودعات الجمركية، بواقع ١٣,٧ مليار درهم (٧,٣ مليار دولار أميركي)، ثم الهند في المرتبة الثانية بقيمة ١٠,٥ مليار درهم، لتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بواقع ٩,٨ مليار درهم[٣].

وعلى الرغم من أن تلك المعدلات انخفضت مع اشتداد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران التي أثرت على التجار ونشاطهم بشكل مباشر، ومع تنفيذ الإمارات لتلك العقوبات خلال العام ٢٠١٢، فإن الإمارات ظلت تستحوذ على ١٦,٣٪ من إجمالي التجارة الخارجية لإيران، وظلت الشريك التجاري الثاني لها على مستوى العالم[٤].

---

(١) التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ ١٥,٧ مليار دولار في ٢٠١٣، موقع قناة العالم، ٢٠١٤/٦/١: http://www.alalam.ir/news/1599121 .

(٢) أحمد كامل البحيري، توازن القوي بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، ١ يناير ٢٠١١:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial = 649434&eid = 2995 .

(٣) أبو ظبي ترد على السفير الإيراني. . .، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

(٤) إيمان رجب، فرص الحوار بين دول الخليج وإيران، الشروق، القاهرة، ٢٠١٤/١/١٤.

أما إحصائيات مجلس الأعمال الإيراني، فقد أكدت بأن الموجودات التراكمية للإيرانيين في الإمارات تقدر بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار[١]. وحسب تصريح لحسين أسرار حقيقي، الشريك المؤسس لمجلس الأعمال الإيراني في دبي، والمتحدث الرسمي باسمه، في سبتمبر ٢٠١٢، عن عدد الشركات الإيرانية العاملة في أسواق الإمارات، فإنه على الرغم من أن عددها تضاءل قليلاً، إبان الأزمة العالمية، بسبب تداعيات الأزمة على أسواق المنطقة كافة، بقيت الشركات والمؤسسات الإيرانية على اختلاف أحجام استثماراتها، وأعداد موظفيها تفرض نفسها جزءاً لا يتجزأ من أسواق الدولة. فيما بلغ عدد الرخص التجارية الممنوحة للإيرانيين في الإمارات، زهاء ٨٥٠٠ رخصة، ١٥٪ منها للشركات والمؤسسات، في حين تتوزع الرخص المتبقية على الأنشطة التجارية الصغيرة كالمحال والمتاجر والمقاهي، وهنالك قرابة ٢٠٠ شركة مسجلة في المجلس[٢].

ج - دبي رئة الاقتصاد الإيراني:

تمتد العلاقات بين دبي وإيران لأكثر من قرن من الزمن، ففي أواخر القرن التاسع عشر، عبر التجار الفرس الخليج إلى دبي، التي لم تكن حينها أكثر من قرية تعتمد على الصيد، وساعدوا في وضع أسس مجتمعها التجاري النابض بالحياة. وهاجر تجار إيرانيون من بلدات في جنوب إيران في أوائل القرن العشرين، واستقروا على امتداد خور دبي، حيث ترسو سفن خشبية، ويقوم بَحّارة بتفريغ شحنات التوابل والملابس وسلع أخرى من الهند وشرق إفريقيا وإيران.

وقد هاجر الآلاف من الإيرانيين إلى دبي في أعقاب قيام الثورة الإيرانية في إيران عام ١٩٧٩، فأضحى بها نحو ٨٠٠٠ تاجر إيراني، وشركة تجارية إيرانية مسجلة

---

(١) مجلس الأعمال الإيراني هو هيئة مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، لها دستورها الخاص، ومجلس إدارة مؤلف من ٩ أعضاء يتم انتخابهم كل عامين، وتأسس المجلس منذ أكثر من عشرين عاماً، بهدف تشجيع الاستثمار والتجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويضم المجلس لجاناً مختلفة للتخطيط والمالية وغيرها، ويتمتع بعلاقات مميزة مع غرف التجارة والصناعة في الدولة، ويسعى إلى استقطاب الشركات الإيرانية إلى أسواق الدولة.

(٢) محمد النمر، مجالس الأعمال في الإمارات. . هل نجحت في هدفها المرسوم؟ (٣)، حوار مع حسين أسرار حقيقي، الخليج الاقتصادي، ٢٠١٢/٩/٢٧:

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/631dfd35-cd72-4d53-852d-5da63dec48b6 .

في الإمارة، وفقاً لبيانات المجلس الإيراني التجاري المحلي. تنشط بشكل رئيسي في قطاعات المواد الغذائية، والمواد الخام، والحديد، والفولاذ، والإلكترونيات، والإطارات، والمعدّات المنزلية، فضلاً عن نشاطهم في تجارة إعادة التصدير عبر دبي، واثنان من البنوك الكبرى، بنك ملي إيران، وبنك صادرات إيران. فيما تقدر نسبة الإيرانيين بنحو عشرة في المائة من سكان دبي البالغ عددهم مليوني نسمة(١).

هُددت التجارة التقليدية بين دبي وإيران بالاختناق، مع فرض الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قيوداً على إيران بسبب أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، وإحكام الحصار الاقتصادي عليها، فحتى تُمنع إيران من استيراد المعدات اللازمة لإصلاح البنية التحتية النفطية القديمة، تعين سد الثغرة في دبي(٢).

وقد شملت عقوبات الأمم المتحدة تفتيش السفن المتوجهة إلى إيران، وحظر نشاطات الكثير من الأشخاص والمجموعات المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، أو بالحرس الثوري، واتخاذ إجراءات بحق بنوك إيرانية في الخارج، في حالة الاشتباه في وجود علاقة لها بالبرنامج النووي، أو برامج الصواريخ، وتشديد الرقابة على التعاملات المالية مع أي بنك إيراني بما في ذلك البنك المركزي.

وعلى الرغم من تمكن إيران لسنوات من تجنب العقوبات، من خلال إنشاء شبكة معقدة من عمليات التصدير عبر موانئ إمارة دبي، والتي بمقدورها شحن أي شيء تقريبا لإيران، بموقعها البعيد بنحو ١٠٠ ميل على الجانب الآخر من الخليج، فإن التزام الإمارات بالعقوبات على طهران، الناتج عن الضغوط الأمريكية الشديدة، أثر على القطاع التجاري الإيراني الناشط بإمارة دبي، وباتت إجراءات نقل البضائع إلى

---

(١) العقوبات المفروضة على طهران تقوض دور دبي كمركز للتجارة الإيرانية، القدس العربي، لندن، ٢٠١٢/٢/١٧:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname = data\2012\02\02-17\17x50.htm ؛

العقوبات الاقتصادية تكبل تجارة دبي مع إيران، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٠٠٣، ٢٠١٠/١١/٢٦: http://www.alwasatnews.com/3003/news/read/512044/1.html .

(٢) أمريكا تتطلع لتعاون دبي لإحكام الحصار الاقتصادي على إيران،

CNNArabic, 4/4/2010: http://archive.arabic.cnn.com/2010/business/4/4/Iran.Dubai/index.html .

إيران عبر دبي أكثر تعقيداً وكلفة، بعد أن كانت الإمارة لسنوات الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الإيراني(١).

تأثرت الشركات الإيرانية في دبي بالعقوبات، ففي يونيو ٢٠١٠، أمر مصرف الإمارات المركزي المؤسسات المالية بتجميد حسابات عشرات الشركات، التي استهدفتها عقوبات الأمم المتحدة. وفي نوفمبر التقى رجال أعمال وتجار بنائب حاكم دبي للشكوى من عوائق تواجه أعمالهم مع إيران بسبب القيود المصرفية. فيما أكد نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني، والعضو المنتدب لوكالة الشحن جامبو لاين، مرتضى معصوم زاده، بأن نحو ثمانية آلاف شركة إيرانية بقيت في دبي بعد أن اضطرت نحو ٤٠٠ شركة للإغلاق بسبب العقوبات والأزمة المالية. ومع ذلك فقد أظهرت بيانات الجمارك الإماراتية في يوليو من العام نفسه أن إيران ظلت ثاني أكبر وجهة لإعادة التصدير من الإمارات بعد الهند، إذ بلغ حجم إعادة التصدير٢,٢ مليار درهم (٥٩٩ مليون دولار) في ذلك الشهر فقط(٢). إلا أنه كان من الطبيعي أن يتزايد التأثير مع تشديد العقوبات

في العام ٢٠١١، وبرغم العقوبات الاقتصادية على إيران، وحظر تلك العقوبات النشاط التجاري مع الشركات الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي، وتجميد أصولها، وفرض قيود على التجارة والاستثمار في قطاع النفط الإيراني، ظلت التجارة الإيرانية منتعشة مع دبي، حيث بلغ حجم إعادة التصدير بين إيران ودولة الإمارات العربية ـ بضائع ترسل إلى الإمارات لتحمل على سفن متجهة إلى إيران، وبضائع إيرانية ترسل إلى الإمارات لتتجه منها إلى دول أخرى ـ ٣١,٩ مليار درهم (٨,٧ مليار دولار)، في التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١١، وفقاً لبيانات هيئة الجمارك الإماراتية. فيما لم تقدم الهيئة معدلاً للنمو السنوي، لكن في النصف الأول من العام ٢٠١١ ارتفعت قيمة البضائع الإيرانية التي يعاد تصديرها بنسبة ٣٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٠، إلى ١٩,٥ مليار درهم. ومثّل ذلك نصيباً كبيراً من التجارة الخارجية الإيرانية غير النفطية، وقد بلغت واردات طهران التجارية ٧٠ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في ٢٠ مارس ٢٠١١، بينما بلغت

---

(١) الإمارات تتجه لتشديد الرقابة على التحويلات المالية لإيران،

CNNArabic, 6/10/2010: http://archive.arabic.cnn.com/2010/business/9/6/UAE.Iran/index.html .

(٢) العقوبات الاقتصادية تكبل تجارة دبي مع إيران، مرجع سبق ذكره.

الصادرات غير النفطية ٢٦,٣ مليار، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي[١].

في آخر ثلاثة أشهر في العام ٢٠١١، بدأت التجارة مع دبي تتأثر كثيراً بالعقوبات، خاصة مع ما فرضته الولايات المتحدة من عقوبات جديدة لإبعاد إيران عن معظم أنشطة النظام العالمي لتمويل التجارة، وتباطأ تدفق الأموال من وإلى إيران بشكل كبير، نتيجة الإجراء الإماراتي بوقف جميع التحويلات إلى إيران بكل أنواع العملات، وذلك حسب شكوى المواطنين والتجار الإيرانيين، الذين يعملون في دبي.

وفي ٢١ نوفمبر ٢٠١١ أعلنت واشنطن إيران منطقة «لغسل الأموال تشكل مصدراً رئيسياً للقلق»، وهو ما يجعل تعاملات البنوك العالمية التي لها أنشطة في الولايات المتحدة مع البنوك الإيرانية، ينطوي على المزيد من المخاطر القانونية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، مرسوماً بقانون بفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، وهو القناة الرئيسية لعائدات النفط الإيرانية، وبالتالي منع المؤسسات التي تطالها العقوبات من التعامل مع أسواق المال الأميركية. وبالنسبة لكثير من البنوك في دبي، وفي أنحاء العالم، جعل هذان الإجراءان تمويل التجارة مع إيران مخاطرة باهظة الثمن[٢].

برز حجم تأثير العقوبات على التبادلات التجارية بين دبي وإيران، خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، ففي الوقت الذي أعلن فيه مصدر دبلوماسي إيراني، أن قيمة الصفقات التجارية بين دولتي إيران والإمارات العربية المتحدة، بلغت ٢٥ مليار دولار في العام ٢٠١١، أعلنت جمارك دبي أنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين شهدت تجارة دبي مع إيران خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢٤٪، حيث تراجعت إلى ١٢,٧ مليار درهم (٣,٥ مليار دولار)، مقابل ١٦,٧ مليار درهم (٤,٦ مليار دولار) في نفس الفترة من عام ٢٠١١[٣]. وهو ما بدا انعكاساً للالتزام الإماراتي بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران في عدة مجالات.

---

(١) تجار إيرانيون في دبي يتساءلون: كيف نعمل ونحن لا نستطيع تحويل الأموال؟ الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٢/١٨:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12135&article=664226&feature=#.U8--bEDcrPI.

(٢) العقوبات المفروضة على طهران تقوض دور دبي كمركز للتجارة الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

(٣) خالد البحيري، الإمارات وإيران.. تجاذبات سياسية لم تفسد «الود الاقتصادي»، الرؤية، ٢٠١٢/٩/١٧: http://alroya.info/photos/d/37762-2/1.jpg.

لم يكن لتتأثر سلباً العلاقات التجارية بين إيران والإمارات، التي شكَّلت العامل الرئيس في حفظ العلاقات الثنائية بين البلدين طيلة عقود، لولا الضغط الأمريكي الذي مارسته واشنطن، لتشديد القيود على التجارة مع إيران، وقد نشرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، تقريراً عن الضغوط الأمريكية على الإمارات، بالتزامن مع مطالبة مصرف الإمارات المركزي المصارف المحلية بالمزيد من التدقيق في التحويلات المالية إلى إيران، وتقديم تفاصيل أكثر عنها، في تشديد واضح للقيود على المعاملات المالية مع طهران، بما يتفق مع العقوبات الأممية.

وأشارت الصحيفة البريطانية إلى الزيارة التي قام بها ستوارت ليفي، مساعد وكيل وزارة الخزانة الأمريكية، المكلف بالإرهاب والاستخبارات المالية، إلى الإمارات، واجتماعه خلالها بمسؤولين مصرفيين إماراتيين، ونقلت الصحيفة عن ليفي تحذيره من أن إيران ستحاول إيجاد قنوات أخرى للوصول إلى النظام المصرفي العالمي، بينما يسعى الغرب إلى عزل نظامها المصرفي عنه[١].

بيد أن ستيوارت ليفي نفسه، الذي زار دبي نحو ١٢ مرة، خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٠، في إطار محاولات إقناع المسؤولين في دولة الإمارات باتخاذ «إجراءات صارمة»، في تشديد العقوبات على إيران، صرح في أبريل ٢٠١٠ بأن: «الإمارات تتعامل بجد مع هذه القضية.. وهي مدركة لخطورة التعامل مع إيران على سمعتها، وهي تأخذ هذه المخاطر على محمل الجد»[٢].

أدَّى انخفاض النشاط التجاري بين إيران ودبي، نتيجة العقوبات المفروضة على طهران نهاية عام ٢٠١١ ومطلع ٢٠١٢، والتي انعكست سلباً على التجارة والتبادل في موانئ دبي، وتباطأ نمو تجارة دبي غير النفطية عام ٢٠١٢، الذي يُعزى جزئياً إلى تراجع التجارة مع إيران، إلى تراجع عدد أعضاء مجلس العمل الإيراني في دبي من ٦٠٠ إلى ٢٠٠، حيث انتقل تجار إيرانيون كثر من دبي إلى دول مثل، تركيا وماليزيا، وتحديداً تركيا، فقد سعى رجال الأعمال الإيرانيين إلى إيجاد بيئة خصبة وآمنة لاستثماراتهم في الخارج، فغيروا وجهتهم نحو مدينة إزمير غرب تركيا. ومنذ العام ٢٠١٠ شهدت الاستثمارات الإيرانية في تركيا نمواً ملحوظاً في حجم الاستثمار، وعدد الشركات الإيرانية، الذي بلغ ٤١٨ شركة في العام ٢٠١٠، فيما بلغ عدد

(١) خالد البحيري، المرجع نفسه.

(٢) الإمارات تتجه لتشديد الرقابة على التحويلات المالية لإيران، CNNArabic، مرجع سبق ذكره.

الشركات التي تم تأسيسها في السنوات الأربع الأخيرة أكثر من ٨٠٠ شركة، وتوجت بتأسيس «جمعية التعاون الإيرانية ومنطقة بحر إيجة» في ولاية إزمير، الواقعة في غرب تركيا[١].

وفي المجمل، فإنه يمكن القول بأن استثنائية العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات العربية القائمة على عدم تأثرها سلباً طيلة عقود، بالرغم من وجود قضية نزاعية كبيرة بين الدولتين، وهي قضية جزر الإمارات التي تحتلها إيران، تعرضت لمحاولات التقويض نتيجة الضغوط الأمريكية على الإمارات للالتزام بتنفيذ العقوبات المفروضة على إيران، تلك الضغوط التي استهدفت تشديد الحصار على إيران من خلال خنق رئة اقتصادها، وإغلاق بوابته الرئيسية، وضرب علاقاتها الاقتصادية الأقوى.

د ـ تأثير رفع العقوبات عن إيران في العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج:

كباقي العلاقات مع إيران، بدا أن تأثراً إيجابياً شهدته علاقات دول الخليج الاقتصادية معها، بعد الرفع الجزئي لعقوبات الغرب عنها، وتوقيع اتفاق جنيف المرحلي، ومحاولة استغلاله من الطرفين لجهة تدفئة العلاقات، حيث أعلنت أكثر من دولة خليجية رغبتها في تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران (الكويت، وسلطنة عمان)، بجانب الإمارات، شريكها التجاري الأول.

ثمة حالة من التفاؤل أعقبت توقيع الاتفاق، وتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران، أسهمت في انطلاق مؤشرات على تطوير فعلي للعلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الخليج، هذه العلاقات تحديداً، التي تتم وفق رؤية كل دولة، وليس عبر كيان موحد يمثل دول الخليج، (مجلس التعاون الخليجي) تجاه الخارج.

بالنسبة للكويت، فخلال زيارة أمير الكويت الأخيرة لطهران، آخر شهر مايو الفائت، وقَّعت الكويت وإيران على ست اتفاقيات للتعاون في مجالات (السياحة، والجمارك، والخدمات الجوية والبيئة). كما دعا وزير التجارة الكويتي، عبد المحسن المدعج، إلى العمل على رفع حجم التبادل التجاري بين بلاده وإيران، مبيناً أن

---

(١) المستثمرون الإيرانيون يغيرون وجهتهم من دبي إلى إزمير، أخبار العرب نت، ٢٠١٤/٦/١٠: www.akhbaralarab.net .

الأرقام تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى نحو ١٥٠ مليون دولار أميركي سنوياً، ومشيراً إلى أنه «أمر لا يرقى إلى طموح البلدين». وكشف المدعج عن توقيع إحدى أكبر شركات القطاع الخاص الكويتية، المختصة بصناعة الحديد في طهران، اتفاقية مع معاون وزير الصناعة الإيراني، مهدي كرباسيان، للتعاون في مجال تزويد الكويت بالحديد الصلب الإيراني، واصفاً تلك الاتفاقية بأنها «فاتحة خير بين الكويت وإيران في مجال التعاون الصناعي بين البلدين».

أيضاً، حث المدعج رجال الأعمال في كلا البلدين، على العمل من أجل رفع حجم التبادل التجاري عن طريق الاستثمار، وإنشاء شراكات جديدة، وإجراء مزيد من الاتصالات، وتبادل الزيارات للتعرف على الفرص التجارية والصناعية والاستثمارية المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً على وجود تلك الفرص بالفعل، وعلى وجوب الاستفادة منها من جانب القطاعين الحكومي والخاص في كل من الكويت وإيران. فيما عبر عن قناعته بضرورة التعاون الذي تفرضه القواسم المشتركة التي تربط البلدين، ومنها الدين والجوار والتاريخ والثقافة(١).

أما سلطنة عمان، فقد عبَّرت زيارة الرئيس الإيراني إليها، في ١٢ مارس ٢٠١٤، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية، عن وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين؛ فإيران بحاجة ماسّة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية الخارجية، بعد أن أنهكتها العقوبات المفروضة عليها منذ سنوات، وتشكّل عُمان في هذا السياق شريكاً تجارياً مثاليًا، بحكم الجغرافيا والموارد الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين؛ لهذا ذهب روحاني إلى عُمان مصحوباً بوزراء النفط والطرق والعمل، ورئيس البنك المركزي، ورئيس منظمة السياحة، ومسبوقاً بتصريحات طموحة من السفير الإيراني في السلطنة، علي أكبر سيبويه، في الجانب الاقتصادي، توقع فيها أن تصل الاستثمارات المشتركة بين البلدين إلى ١٠ مليارات دولار بنهاية العام ٢٠١٤(٢).

وقد جاءت الخطوة الاقتصادية الأكثر أهمية بين البلدين في مجال الطاقة؛ حيث وقّع الطرفان اتفاقاً مبدئيًا يتعلق بمدِّ أنابيب لتصدير الغاز من جنوب إيران إلى صحار

---

(١) الكويت وإيران توقعان ست اتفاقيات لتعزيز التعاون، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٤/٦/١:
http://www.aawsat.com/home/article/108986.

(٢) بسمة مبارك سعيد، زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عُمان: الدلالات والتداعيات، مرجع سبق ذكره.

في شمال عُمان؛ حيث من المتوقع أن تصدّر إيران من خلاله ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى عُمان، على أن تتحمل مسقط كلفة إنشاء خط الأنابيب والتي تقدر بحوالي مليار دولار. وتوقع وزير النفط الإيراني أن يستغرق المشروع ٣ سنوات[١].

وتُعدُّ الإمارات الأكثر تأثراً على المستوى الاقتصادي، فبعد توقيع الاتفاق النووي مباشرة، بدأ حاجز الخوف ينكسر، وبعد أسبوع فقط من توقيع الاتفاق، بين تجار ومصرفيين في دبي، كانوا يتخوّفون من مجرد التفكير في عقد صفقة واحدة مع نظرائهم الإيرانيين، خشية وضعهم على اللائحة السوداء من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها، وإن أكد نائب رئيس مجلس إدارة «موانئ دبي العالمية»، جمال بن ثنية، أن نسبة الشحن من إيران وإليها، شهدت تحسناً «متواضعاً»، كما قال بن ثنية: «على رغم عدم شمول العقوبات بعض البضائع، مثل المواد الاستهلاكية والسلع، لكن التجار والمصارف تجاوزوا حدود المطلوب، لاعتقادهم بأن أي تعامل مع إيران سيعرضهم إلى عقوبات ومشاكل، ما عمق الأثر السلبي على التجارة وحجم التبادل بين دبي وإيران»[٢].

كما لوحظ في خور دبي، الذي يُعتبر مرسى السفن الصغيرة التي تحمل بضائع استهلاكية ومواد تموينية وأدوات منزلية وكهربائية إلى إيران، تحسن في مزاج التجار الإيرانيين بعد ثلاث سنوات، اضطروا خلالها إلى التعامل بنظام المقايضة، أو تحويل الأموال بواسطة أفراد لشراء البضائع، التي يستوردونها من دبي أو بيعها، بسبب توقف المصارف ومؤسسات تحويل الأموال عن إقراض أو تحويل أموال خاصة بالتجار الإيرانيين[٣].

ويذكر في هذا الصدد أن الاتفاق المبدئي يتيح إبرام صفقات ذهب ومعادن نفيسة تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار دولار، ويعلق بعض العقوبات على قطاع السيارات وصادرات البتروكيماويات، في مقابل تقييد برنامجها النووي. كما يفسح لإيران تسلم نحو ٤,٢ بليون دولار من مستحقات تصدير النفط.

على ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية عموماً بين إيران ودول الخليج، وخاصة

---

(١) بسمة مبارك سعيد، المرجع نفسه.

(٢) دبي متفائلة برفع العقوبات عن إيران لاستعادة تجارة قيمتها ١١ مليار دولار سنوياً، ٢٠١٣/١٢/٤:
http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2013/dec/4/348493/#.U8_BUkDcrPI .

(٣) دبي متفائلة برفع العقوبات عن إيران. . .، المرجع نفسه.

الإمارات، قد تكون الأكثر تأثراً، بشكل إيجابي، بتفاهمات طهران مع الغرب، على الرغم مما تثيره هذه التفاهمات من قلق وشكوك لدى دول الخليج، لكنها تأتي على مستويات أخرى. حيث يحتاج الطرفان إلى تنمية علاقاتهم الاقتصادية، فإيران التي عانت من العقوبات الاقتصادية، تحتاج جيرانها الخليجيين، وهؤلاء أيضاً، وخاصة شريكها الأول والأساسي (الإمارات) تحتاجها، سواء على مستوى الاحتياج للسوق الإيرانية، أو المواد الخام، كما أن معظم المعاملات التجارية بين إيران ودول الخليج تتم عبر إمارة دبي، وهو ما يتوقع معه ضخ الحرارة في العلاقات الاقتصادية.

هـ ـ انخفاض أسعار النفط: الأسباب والتداعيات:

على الرغم من التحسن النسبي للعلاقات الاقتصادية بين إيران وبعض دول الخليج عقب توقيع اتفاق جنيف المرحلي، إلا أنه في ظل ارتفاع مستوى الصراع الإقليمي بين إيران ودول خليجية، في الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاق، وتزايد المخاوف تجاه نتائج المفاوضات بين إيران والغرب، حضر النفط سلاحاً خليجياً خاصاً في مواجهة إيران ومشروعها، مضافاً إلى أنواع متعددة من الأسلحة المستخدمة في صراع الأدوار إقليمياً، في محاولة للقضاء على محاولات طهران استثمار مفاوضاتها مع الغرب بشأن البرنامج النووي، لتخفيض خسائرها من العقوبات الاقتصادية، وتراجع صادراتها النفطية، وخسارتها الكبيرة من عائداتها السنوية لمبيعات النفط خلال السنتين الماضيتين بسبب العقوبات الغربية، ففي ديسمبر ٢٠١٤، وجدت إيران نفسها تخسر ٧ مليار دولار شهرياً بسبب حرب أسعار النفط، بعد أن استفادت شهرياً من تمديد اتفاق النووي مع الغرب بالإفراج عن ٧٠٠ مليون دولار، وهو ما اعتبرته إيران «مؤامرة» سعودية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة تحديداً، بهدف إغراق السوق بالنفط الخام، ودفع أسعاره للانهيار، لإلحاق الأذى بالاقتصاد الإيراني، وإرهاق طهران اقتصادياً، لمنعها من القيام بدورها الإقليمي، ولإجبارها على تقديم تنازلات جوهرية، إما في الملف السوري، أو في الحوار مع واشنطن حول برنامجها النووي.

لقد شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو ٢٠١٤ هبوطاً مطرداً، فقد انحدر سعر خام برنت في الأيام الأولى من يناير ٢٠١٥ إلى ما دون خمسين دولاراً، بعد أن كان في حدود ١١٠ دولارات للبرميل، وهو ما شكك بعض المحللين في إرجاعه إلى ما يسمى «أساسيات السوق»، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب،

فضلاً عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، بل ربطه بعوامل سياسية(١).

لقد بدا أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع، خاصة منذ شهر نوفمبر ٢٠١٤، لا يرتبط فقط بقوانين العرض والطلب والانكماش والنمو الاقتصادي، ولكن أيضاً باستخدامه كورقة ضغط في صراعات سياسية، سواء على مستوى عالمي بين الولايات المتحدة وروسيا، أو على مستوى إقليمي بين السعودية وإيران، فالسعودية أصرّت على عدم تقليص إنتاجها؛ وبالتالي دفع الأسعار للصعود، وما يؤكد هذا الطرح قرار منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك» في أواخر نوفمبر، الخاص بعدم تخفيض إنتاجها من النفط الخام، والذي تزعمته السعودية بصفتها أكبر دولة من دول المنظمة والعالم إنتاجاً للنفط، رغم استمرار هبوط أسعار الخام، فقُبيلَ اجتماع المنظمة المذكور، كان متوسط سعر البرميل قد وصل إلى أدنى من ٧٥ دولاراً، وقد كان من المتوقع أن تتفق دول المنظمة على خفض الإنتاج كإجراء اعتيادي في تاريخ «أوبك»؛ لمواجهة انخفاض الأسعار، وخاصة أن هذه المرة كان سعر برميل النفط يتهاوى بسرعة شديدة(٢).

وبينما تتضرر بشكل مباشر ميزانيات دول تعتمد على النفط مثل فنزويلا وإيران، ما جعلها تطالب بتخفيض سقف الإنتاج، واصلت السعودية إصرارها على عدم خفض الإنتاج مدعومة من دول خليجية أخرى (الكويت والإمارات العربية المتحدة)، ما طرح، ومنذ بدايات انخفاض أسعار النفط تساؤلاً حول: لماذا تستطيع دول الخليج تحمل انخفاض أسعار النفط عكس إيران وروسيا؟ وهو ما تمثل أرقام الاحتياطات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وحجم إنتاجها من النفط إجابته، فتلك الدول تنتج حوالي ١٧ مليون برميل من النفط يومياً، بينها بين ١٢ و١٣ مليون برميل يتم تصديرها، وتحصل هذه الدول على ٩٠ في المئة من إيراداتها العامة من عائدات النفط، فيما تنتج السعودية والإمارات والكويت وقطر مجتمعة حوالي ١٦ مليون برميل يومياً، أي: أكثر من نصف إنتاج دول «أوبك» الذي يصل إلى ٣٠,٥ مليون برميل في

---

(١) تقرير عن انهيار أسعار النفط وتداعياته، الجزيرة نت، ٢٠١٥/٢/١٧:
http://www.aljazeera.net .

(٢) إسلام أبو العز، حرب النفط الأميركية ـ السعودية.. من الخاسر؟ ٢٠١٤/١٢/٢، البديل:
http://elbadil.com .

اليوم. ما جعل بعض الخبراء الاقتصاديين في الخليج يعتقدون بأن دول مجلس التعاون لن تتأثر بانخفاض الأسعار على المدى القصير، بل إن التأثير على دول «أوبك» خارج مجلس التعاون الخليجي سيكون أكبر بكثير، خاصة روسيا وإيران، فغالبية دول مجلس التعاون كونت احتياطات مالية صلبة تسمح لها بالتعامل مع التداعيات، حيث جمعت هذه الدول احتياطات مالية تقدر بـ ٢٤٥٠ بليون دولار، راكمتها خلال السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار الخام، وفق معهد «المالية الدولية»، وهو ما يجعلها قادرة على مواجهة الضغوطات التي تمارس من أجل خفض الإنتاج، وبالتالي خسارتها حصة من السوق[١].

استخدام النفط في شن حرب اقتصادية، استناداً إلى معدل أمان اقتصادي لدى السعودية متمثلاً في احتياطياتها النقدية، وأيضا لدى واشنطن التي راكمت مخزون استراتيجي خلال الفترة الماضية يكفي لأن يعوض خسارة شركات النفط الأميركية، ومن ضمنها الشركات التي استثمرت في مشاريع استخراج النفط الصخري، جمع الطرفين في اتفاق سياسي على استخدام النفط كسلاح في صراعاتهما، فمن ناحية تسعى الولايات المتحدة إلى الضغط على روسيا ـ التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط والغاز ـ من أجل ملفات عاجلة، وعلى رأسها الأزمتين الأوكرانية والسورية، وهو ما يتقاطع مع الأجندة السعودية في الملف السوري، بالإضافة إلى اتفاق الدولتين على استمرار محاصرة إيران اقتصادياً، فالأخيرة أيضاً تعتمد على بيع النفط لتدوير عجلة اقتصادها الذي يعاني من عقوبات على خلفية الملف النووي، وهو أيضاً ما يزعج السعودية بالإضافة إلى ما تراه في نفوذ إيراني واسع يحاصر المملكة ومصالحها من اليمن إلى سوريا مروراً بالبحرين[٢].

إذن؛ فالرهان الأساسي في هذه المعركة الاقتصادية، هو على تأثر روسيا وإيران كونهما من أكبر المنتجين للنفط بانهيار أسعار الخام في الأسواق العالمية بالنظر إلى التداعيات الكبيرة للمقاطعة الاقتصادية التي تحاصر كليهما، في وقت تتزايد فيه تكلفة التزاماتهما السياسية والعسكرية خارج حدودهما. وعلى أن يتراجع مستوى دعم طهران وموسكو لنظام الأسد تحت طائلة الضغوط الاقتصادية المحلية، وبخاصة ارتفاع

---

(١) لماذا يستطيع الخليج تحمّل انخفاض أسعار النفط على عكس إيران وروسيا؟ الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٠/٢٣.

(٢) إسلام أبو العز، مرجع سبق ذكره.

معدلات البطالة وتضخم الأسعار. وأيضا على تأثر القوة التفاوضية لإيران مع الغرب بشأن ملفها النووي، لما قد يمارسه تراجع أسعار النفط إلى جانب العقوبات الاقتصادية من ضغوط على إيراداتها[١].

مع ذلك، فإن استخدام هذه السلعة الاستراتيجية في صراع الإرادات والنفوذ قد تعقد تداعياته ذلك الصراع بشكل أكبر من كل التوقعات، فضلاً عما يتركه انخفاض أسعار النفط على دول الخليج ذاتها من تأثيرات، وهو ما يفرض عليها إعادة النظر في موقفها من أسعار النفط، فقد توقعت تلك الدول في البداية أنها لن تتأثر كثيراً بانخفاض أسعار البترول حتى لو وصل سعر البرميل إلى ٨٠ دولاراً للبرميل أو أقل قليلاً، في ظل الاحتياطات المالية الهائلة لديها، فى حين أن الأسعار انخفضت، حتى كتابة هذه السطور، إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل، وهناك تقديرات بوصوله إلى ٤٠ دولاراً، إذا لم تتحرك دول «أوبك» للحد من المعروض في السوق.

وقد برزت تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج في تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام، وإن بشكل متفاوت، وبحسب تقدير لصندوق النقد الدولي في ٢٠ يناير ٢٠١٥، في تحديث لتوقعاته لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فإن الاقتصادات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط، ومنها قطر والعراق وليبيا والسعودية، ستكون الأكثر تضرُراً من هبوط أسعار الخام أكثر من ٥٠ في المئة. وبحسب تقديرات الصندوق، فإن خمساً من دول مجلس التعاون الست ستسجل عجزاً في موازناتها هذه السنة، وسينتقل عجز المملكة العربية السعودية من ١,١ في المئة من إجمالي ناتجها الداخلي في ٢٠١٤، إلى عجز من ١٠,١ في المئة. وقال صندوق النقد: إن من المتوقع أن تسجل جميع الدول المصدرة تقريباً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عجزاً في الموازنة هذا العام، بسبب انخفاض أسعار النفط الذي دفع الصندوق إلى خفض توقعاته لنمو المنطقة بواقع نقطة مئوية، مقارنة مع توقعاته في أكتوبر لتصل إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٥. ومن المرجح أن تصل الخسائر إلى ٢١ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، أو ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار. كما قال الصندوق إن المتوقع أن تصل الخسائر في الدول خارج مجلس التعاون الخليجي

(١) تقرير عن انهيار أسعار النفط وتداعياته، مرجع سبق ذكره.

ودول آسيا الوسطى إلى ٩٠ مليار دولار، و٣٥ مليار دولار هذا العام[١].

من جهة أخرى فإن تداعيات استخدام سلاح النفط صعدت من توتر العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج، وانعكست على الصراع بين الطرفين في الملفات الإقليمية المشتعلة، والتي تعدُّ الساحات الأكبر والأبرز لمعركة النفوذ الإقليمي، فالاقتصاد الإيراني تضرر بشكل كبير من هبوط أسعار النفط، الذي استهدف إضعاف موقف إيران التفاوضي في الملف النووي، ودعمها المالي لحركات وأطراف في دول الصراع، وذلك بعد أن بدت توقعات إيجابية بشأن الاقتصاد الإيراني، عقب توقيع اتفاق جنيف المرحلي في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، لا سيّما أن بعض بنود الاتفاق نصت على إلغاء حظر تصدير البتروكيماويات والذهب والمعادن الثمينة، والسماح باستئناف تعاملات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع صناعة السيارات مع إيران، فضلاً عن الإفراج عن ٤,٢ مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمَّدة بالخارج، فيما قد شهد الاقتصاد الإيراني تحسناً نسبياً جراء زيادة الصادرات النفطية، حيث بلغ متوسط صادرات إيران من النفط نحو ١,٤ مليون برميل يوميًا خلال الفترة من يناير حتى مايو ٢٠١٤، بزيادة ٣٠٠ ألف برميل عن المتوسط السنوي لعام ٢٠١٣، وذلك بحسب ما تُشير إليه بيانات وكالة الطاقة الدولية. لكن مع هبوط أسعار النفط، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإيراني في ٦٠٪ من صادراته، كما أنه غطى ما نسبته ٥٥٪ من إيرادات الموازنة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤، ومع استمرار الهبوط، ستفقد الموازنة الإيرانية إيرادات كبيرة، مما يعمق حجم الخسائر الاقتصادية التي سيتحملها الاقتصاد الإيراني[٢].

لذلك، فقد صعّدت إيران من مواقفها السياسية حول القضايا الإقليمية، بالتزامن مع الإعلان عن غضبها المتزايد حيال تدهور أسعار النفط، فأبدت المزيد من التصلُّب في الموقف حيال أبرز حلفائها بالمنطقة، ففي لقائه برئيس الوزراء السوري، وائل الحلقي، قال الرئيس روحاني عن الرئيس السوري أنه يحارب العصابات الإرهابية والمؤامرات الخارجية، وأشار نائب روحاني الأول، إسحاق جهانغيري، إلى أن المؤامرة التي تتعرض لها سوريا شاركت فيها بعض دول المنطقة، وهي مؤامرة

(١) صندوق النقد: دول الخليج قد تخسر ٣٠٠ مليار دولار من هبوط أسعار النفط، القدس العربي، لندن، ٢٠١٤/١/٢١.

(٢) مرحلة خطرة: هل ينجح الاقتصاد الإيراني في التماسك بعد تمديد المفاوضات النووية؟ المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠١٤/١٢/٤:
http://www.rcssmideast.org.

صهيونية للنيل من المقاومة، التي كانت سوريا الخط الأمامي للدفاع عنها، مشدّداً على «وقوف إيران إلى جانب الشعب السوري حتى هزيمة المؤامرة، واستعدادها للمساهمة في إعادة الإعمار»[١].

في الوقت الذي وجهت طهران انتقادات إلى دول الخليج عبر اتهامها بـ«عدم التعاون» لمواجهة تراجع أسعار الطاقة، حسب ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، ووصفه الرئيس روحاني بـ«مؤامرة خفض أسعار النفط» متهماً بعض الدول بممارسة «الخيانة» في هذا الإطار، وأنه «ليس موضوعاً اقتصادياً بحتاً، وإنما ناجم عن مؤامرة وخطة سياسية لبعض الدول». فيما وصف أمير حسين عبد اللهيان، مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية، عدم تدخل المملكة السعودية في مواجهة الأزمة المستمرة منذ ستة أشهر بـ«الخطأ الاستراتيجي»، الذي سيعرض المنطقة لأضرار كثيرة[٢].

على ذلك، اشتعلت حرب تصريحات من الجانبين، وتوقع كثير من المراقبين الخليجيين تفعيلها في مزيد من الاشتعال على الأرض، ومزيد من التوتر بين بعض دول الخليج من ناحية وإيران من ناحية أخرى، خاصة في حال عدم استجابة الدول الخليجية لدعوات خفض الحصص التصديرية، وهو ما قد يدفع إيران إلى توتير الوضع في المنطقة، عبر أكثر من مناورة، فطهران وإن كانت تدرك جيداً الخطوط الحمراء للصراع، وتواجه تحديات اقتصادية صعبة، فإنها تمتلك عسكريًا وسياسيًا ومن أوراق النفوذ ومقومات القوة ما يمكنها من الضغط والمساومة، وهو ما سينعكس على اشتداد أوار حروب الوكالة في المنطقة في ساحاتها الكثيرة، ويحبط كل محاولات التفاهم والتهدئة بين الجانبين.

رابعاً ـ أوضاع ومطالب الشيعة في دول الخليج العربية وأنماط التعامل معهم:

أحد ملفّات التفاعل بين دول الخليج العربية وإيران يتعلق بشيعة الخليج،

---

(١) إيران تهاجم دول الخليج بسبب تدهور أسعار النفط وتصعّد موقفها الداعم للأسد في سوريا، CNNArabic, 17/12/2014: http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/17/iran-oil-gulf-assad-syria .

(٢) مقابلة ـ إيران تقول: ينبغي للسعودية التحرك لمواجهة انخفاض سعر النفط، رويترز، ٢٠١٥/١/١: http://ara.reuters.com .

وأوضاعهم ومطالبهم، أو بما يمكن تسميته بـ«المشكلة الشيعية» في تلك الدول، التي تشكل إحدى تجليات إشكالية العلاقة بين المواطنة والولاء الطائفي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والنظام والمعارضة، على الصعيد الداخلي، ومن ناحية أخرى، باتت من أهم تجليات الخلاف بين إيران ودول الخليج، وأحد أبعاده، حيث أصبح شيعة الخليج مقحمين فيه، سواء من قِبل إيران، أو الحكومات الخليجية، على الرغم من أن أكثريتهم من أصول عربية، ومن ارتفاع درجة انصهارهم الاجتماعي في بعض دول الخليج، ووجود سوابق تاريخية لإمكانية تجاوز التمايز المذهبي والطائفي الديني في مجتمعاتها، فكثيراً ما اتخذ شيعة الخليج مواقف حسمت الخلاف بين الانتماء المذهبي، والانتماء الوطني، لصالح الأخير، حتى بعد قيام الثورة في إيران، واستخدام شيعة الخليج كأحد أوراق إدارة الخلافات والنزاعات، لاسيما من قبل إيران.

أ ـ التباينات في أوضاع الشيعة ومطالبهم في دول الخليج:

تنوع الوضع الطائفي في دول الخليج، والتفاوت بين نسب المواطنين الشيعة، جعل المشكلات التي تواجهها تلك الدول، على أساس طائفي، متباينة، ويرتبط حجمها وطبيعتها بنسبة الشيعة ووزنهم الديموغرافي، وأوضاعهم، وبالتبعية طبيعة مطالبهم. وعلى الرغم من واقع الاختلاف بين أوضاع الدول الخليجية، من حيث الانفتاح أو الانغلاق على الشيعة، فيما يتعلق بمؤشرات محددة، مثل المشاركة في السلطة السياسية، والحيازة للثروة الاقتصادية، وحجم التمتع بالحرية المذهبية في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، فإنها يجمعها، بدرجات متفاوتة، إحساس المنتمين للمذهب الشيعي بالتمييز. كما يجمع الحكومات الخليجية وجود نوع من التوجس تجاه توجهات ومطالب بعض التيارات الشيعية، وطبيعة روابطها الخارجية، وعلاقاتها الإقليمية، خصوصاً مع إيران، وإن اختلفت أيضاً درجات هذا التوجس من دولة خليجية إلى أخرى[١].

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول بأن هناك دولاً خليجية يمكن اعتبارها لا تعاني من «المشكلة الشيعية» مثل (الإمارات، وقطر، وسلطنة عمان)، بينما تتبدى تلك

---

(١) محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية؟ ملف الأهرام الاستراتيجي، الأهرام، القاهرة، ١ أكتوبر ٢٠١٢:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1090065&eid=7887.

المشكلة في (البحرين، والكويت، وشرق السعودية)، وهو الأمر المرتبط، كما سبق ذكره، بأوضاع الشيعة بشكل عام، ووضعيتهم في التركيبة الديموغرافية في تلك الدول، وطبيعة النظام السياسي فيها، ودرجة انفتاحه السياسي، ورؤيته لفكرتي، المواطنة والولاء، وارتباطهما بالجانب العقائدي. ويذكر في هذا السياق أن تقرير «الحرية الدينية في العالم»، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦، قدر نسبة الشيعة بنحو ٧٠٪ من عدد السكان في البحرين، ونحو ٣٠٪ من عدد سكان الكويت، وما يترواح بين ١٥ و٢٠٪ في السعودية، ونحو ١٥٪ في الإمارات، و١٠ ٪ في قطر[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه النسب تتقارب مع جاء في تقارير لمؤسسات بحثية وجهات شيعية، إلا أن كل تلك التقارير توصف بالمبالغة وعدم الدقة، سواء الأمريكية، أو الشيعية، في حين لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة من قبل الحكومات الخليجية.

وبشكل عام، فإن مطالب الشيعة بعضها يتعلق بالحقوق الاقتصادية، حيث يتهم الشيعة في بعض الدول الحكومات بحرمان معظمهم من المكاسب التي حققتها بلادهم من الثروة النفطية، وقصر هذه المكاسب على الموالين لهذه الحكومات، وعلى من يدينون بالمذهب الرسمي للدولة وهو المذهب السني، وبعضها يتعلق بالحقوق السياسية، وشكاوى الشيعة من تعرضهم لما يصفونه بالتمييز ضدهم على أساس طائفي، وثمة مطالب أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وبالنظر إلى ارتباط أوضاع الشيعة بنوعية مطالبهم، تأتي البحرين مثالاً واضحاً، فالحركة الاحتجاجية التي شهدتها البحرين، منذ العام ٢٠١١، تعدُّ استمراراً لنزاع تاريخي ما بين العائلة المالكة، والأقلية السنية التي تحكم هذا البلد منذ الإعلان عن استقلال البحرين في السبعينات وبين الأكثرية السكانية من الشيعة، التي تمثل نحو ٧٠ في المئة من السكان، والتي تعتبر نفسها مهمشة ومضطهدة، وغير مسموح لها بتولي المناصب السياسية، أو الوصول إلى وظائف الدولة، التي ترى الأكثرية الشيعية أنها حكراً على المواطنين السنة، أو على المجنّسين من السنة من مواطني دول أخرى، والذين تمنحهم السلطات البحرينية الجنسية.

---

(١) فتوح هيكل، الطائفية ومبدأ المواطنة في الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨/٣/٢: www.ecssr.com.

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط السياسي لشيعة البحرين كان الأبرز في دول الخليج العربية، حيث بدأ في نطاق الحركة الوطنية البحرينية عام ١٩٢٢، ضد ممارسة الاحتلال البريطاني. وشيعة البحرين مثل الشيعة في المنطقة الشرقية في السعودية، ينتمون إلى الأصول عينها، ويتشاركون التاريخ عينه، ويتبعون مذهب الإمامية. ويشكل الشيعة من أصول عربية الجزء الأكبر من المجتمع الشيعي في البحرين، ولكن هناك أيضاً شيعة من أصول فارسية، يقدر عددهم بنحو ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من إجمالي السكان، ويقطن معظم هؤلاء في المناطق الريفية وفي القرى. وليس لشيعة البحرين مرجعية دينية مقيمة في بلدهم، وهم يتبعون مرجعيات في الخارج أبرزها: خامنئي في إيران، السيستاني في العراق، محمد تقي الدين المدرسي في كربلاء، الشيرازي في قم، ومحمد حسين فضل الله في لبنان[١].

وقد شكلت الحالة البحرينية، نتيجة للحراك الشيعي ونوعية المطالب المرفوعة، أزمة كبيرة بالنسبة لدول الخليج كلها، دعتها للتدخل، ليس فحسب من منطلق طائفي، بل لاعتبارات تتعلق بتمدد ثوري محتمل، قد تكون البحرين بؤرته الرئيسة، وذلك نظراً لحدة الاحتجاجات، وكونها أتت من قبل أكثرية سكانية، وفي سياق زمني مثّل بداية تفجر الاحتجاجات والثورات الشعبية في المنطقة العربية. هذا فضلاً عن البعد الإقليمي، ووضعية البحرين، التي تعتبرها إيران المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة.

تمثلت مطالب المعارضة البحرينية الشيعية في معظمها، في الحقوق السياسية، حيث طالبت بملكية دستورية «يكون فيها الشعب مصدر السلطات، وتكون فيها الحكومة منتخبة من الشعب ويكون للشعب الحق في محاسبتها، إذا فشلت في تحقيق أهدافها وانتخاب حكومة غيرها». وطالبت بعمل دستور جديد يقيم توازناً حقيقياً في التمثيل الشيعي في مؤسسات الحكم، وحل البرلمان المنتخب، وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعين، وتعديل الدوائر الانتخابية القائمة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإيقاف ما يسمى بالتجنيس السياسي. كما اتخذت الحركة الاحتجاجية بعداً اقتصادياً واجتماعياً، حينما طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة،

---

(١) رنده حيدر، البحرين: وجه آخر للنزاع بين حكم الأقلية السنّية والغالبيّة الشيعية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ٢٠١٠/٩/٢١:

http://www.aldemokrati.org/print.php?artid = 7020 .

وزيادة رواتب الموظفين، وحل مشكلة البطالة[١].

ويمثل الشيعة في السعودية أيضاً إحدى بؤر التوتر، على أساس طائفي، وهم يتمركزون في المنطقة الشرقية، التي تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم، وتشير إحدى الدراسات إلى أنهم يمثلون نحو ٣٠٪ من إجمالي عدد سكان تلك المنطقة الأصليين، وتوضح دراسة أخرى أن وجودهم في هذه المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة، كالعراق، وإيران، والبحرين، وغيرها من دول الخليج العربية. ويصف الشيعة في شرق السعودية ما تمارسه السلطات ضدهم بسياسات الاضطهاد والتمييز، من قبيل منعهم من إقامة شعائرهم الدينية، وعدم السماح لهم بشغل أية مناصب سياسية، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بشرعية مذهبهم[٢].

وقد تأثرت علاقة شيعة السعودية بالنظام الحاكم، سلباً وإيجاباً، بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية، ووقعت مصادمات بينهم وبين السلطات خلال أعوام (١٩٥٣، ١٩٧٠، ١٩٧٨)، ومع اندلاع الثورة الإيرانية في إيران، وقعت اضطرابات واسعة في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩، استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاعت السلطات السيطرة على الموقف خلال تلك الفترة، إلا أن التوتر ظل سائداً بين الشيعة والحكم حتى نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية. فيما شهد عقد التسعينيات تقارباً بين المملكة السعودية وإيران، وهو ما أثّر إيجاباً على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إذ تم الاتفاق بين الحكومة والمعارضة الشيعية في الخارج، ومن ثم أغلقت مكاتبها، وعادت إلى المملكة دون ملاحقات.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق، قام ٤٥٠ مثقفاً شيعياً بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان «شركاء في الوطن صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع»، وطالبوا في هذه الوثيقة بنبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء التي يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوا

---

(١) محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسخ الطائفية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١ يونيو ٢٠١١:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial = 719017&eid = 7887 .

(٢) محمد سعد أبو عامود، الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي ـ الإيراني، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ١ أبريل ٢٠٠٧:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial = 221876&eid = 2 .

الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا، والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع[١]. وقد تفجرت موجة جديدة من الاحتجاجات الشيعية إثر انطلاق موجة الاحتجاجات في الوطن العربي، في العام ٢٠١١، وتزامناً مع حركة احتجاجية شملت مناطق أخرى في المملكة، طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وإطلاق صراح المعتقلين السياسيين.

وعلى نحو مختلف، وفي حالة أقل صخباً، تعكس ارتباط وضع الشيعة بنوعية مطالبهم، تأتي الكويت، التي تبلغ فيها نسبة الشيعة ما بين ٢٥ و٣٠٪ من مجموع السكان الأصليين، نصفهم من أصول عربية، والآخر من أصول إيرانية وفدت إلى الكويت على مدى القرون الثلاثة الماضية، فهؤلاء يمارسون شعائرهم الدينية بحرية حتى في المناطق ذات الكثافة السكانية، ولهم نشاط سياسي ملحوظ، وتواجد في مؤسسات الحكم المختلفة، سواء في مجلس الأمة أو في الحكومة، لذا فإن مطالبهم لا تحمل تهديداً أو تعد مصدر قلق للحكومة الكويتية، بحجم ما تمثله نظيرتها في البحرين أو السعودية، خاصة على المستوى السياسي، فهي تتمثل في حدها الأقصى في المطالبة باعتبار يوم عاشوراء عطلة رسمية، وإدخال المذهب الاثني عشري في المدارس وكليات الشريعة للسنة والشيعة على حد سواء، وحذف إشارات في المناهج التعليمية التي تشير للشيعة على أنهم غير مؤمنين، ومنح رخص بناء الحسينيات بآلية سريعة، ودون تحديد للعدد، خاصة أنه قد سبق أن طالب نواب في مجلس الأمة بمراقبة الحسينيات الجعفرية، ووضع قيود عليها، رغم توضيح الحكومة بأن الحسينيات لم تخضع طوال تاريخ الكويت للمراقبة، لأن إدارتها وتمويلها يقوم بها مواطنون كويتيون شيعة[٢].

أما الاختلاف بين الدول الخليجية في حجم «التهديد»، و«القلاقل» التي تثار على أرضية طائفية، وتأتي من قِبل السكان الشيعة، فيبرزه وضع هؤلاء ومستوى اندماجهم، وحضورهم السياسي والاقتصادي في دول أخرى (سلطنة عمان، قطر، والإمارات)، وهي الدول التي لا تنفجر فيها أزمات اجتماعية وسياسية على خلفية طائفية، ففي عمان، حيث المجتمع العماني أكثر المجتمعات العربية تنوعاً لغوياً، وإثنياً، ودينياً/ مذهبياً، فالأوضاع أكثر استقرار، وبالتالي لا توجد أزمة تتعلق بالشيعة،

(١) محمد سعد أبو عامود، المرجع نفسه.

(٢) محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية؟ مرجع سبق ذكره.

فهم أقلية صغيرة، ومع ذلك نافذين اقتصادياً وسياسياً، ويتسنون مناصب حكومية كبرى، ويتمتع المجتمع الشيعي بنسبة حرية كبيرة للحفاظ على تمايزه الديني.

وبالنسبة لشيعة الإمارات وقطر، فإن نسبتهم في الإمارات تصل إلى ١٥٪، وليس لهم نشاط سياسي، بينما تصل النسبة في قطر إلى نحو ١٠٪ من السكان، ومع هذا، فإنه لا يمكن تقسيم المجتمع الإماراتي أو القطري، إلى شارع سنّي وآخر شيعي، كما لا يمكن القول إنهم منفصلون عن واقعهم المحلي، بل لا يمكن حتى التفريق بين المواطن السني والمواطن الشيعي في هاتين الدولتين، فالشيعة في حالة اندماج بصورة شبه كاملة مع باقي مكونات مجتمعهم المحلي، ولا توجد أية معلومات عن حراك سياسي للشيعة في تلك الدول.

ب ـ تعاطي الحكومات الخليجية مع مطالب الشيعة بين الاحتواء والصدام:

أوضحت مطالب الشيعة في دول الخليج المرتبطة بمستوى أوضاعهم، ودرجة اندماجهم الاجتماعي والسياسي، حجم التباين فيما تمثله المشكلة الشيعية من تهديد لكل دوله، وهو ما انعكس على أنماط التعاطي مع الشيعة ومطالبهم من قبل الحكومات الخليجية، والتي اختلفت باختلاف المطالب، وسقفها، وطبيعة النظام السياسي لكل دولة.

تراوحت تلك الأنماط ما بين الاحتواء، عبر محاولات للدمج السياسي والاجتماعي، وبين زيادة التهميش، ومقابلة المطالب بالملاحقة والاستهداف والتعامل الأمني، مما أنتج صداماً، وزاد الموقف اشتعالاً، ويبرز النمط الأخير في حالتي البحرين والسعودية.

في البحرين، التي لا تمثل الاحتجاجات الشيعية مصدر تهديد لنظامها الحاكم فحسب، بل لدول الجوار، حيث الاستجابة لمطالب الشيعة، وما يمكن أن تؤدي إليه من تغيير في التركيبة السياسية لمملكة البحرين من شأنه أن تكون له انعكاساته العميقة على الأقليات الشيعية المنتشرة في كل دول الخليج، الأمر الذي سيهدد الأنظمة الخليجية كلها، زادت الأزمة بين النظام الحاكم والمعارضة، إثر مواجهة النظام لحراكها بالقوة، وتصعيده من إجراءات الملاحقة والاعتقال، والمصادرة، سواء ما قامت به السلطة من حل جمعية العمل الإسلامي الشيعية المعارضة، في ١٠ يوليو

٢٠١٢، أو الاعتقالات، وصدور أحكام بسجن المعارضين، كالحكم الذي صدر في ٩ يوليو ٢٠١٢، بسجن الناشط الحقوقي الشيعي، نبيل رجب، ثلاثة أشهر، لنشره عبر موقع تويتر عبارات «تشكك في وطنية أهالي منطقة المحرق، التي تقطنها غالبية من السنة، وتنال من اعتبارهم، وتحط من قدرهم»[١]. أو التجريد من الجنسية البحرينية، كما فعلت السلطات مع رجل الدين البحريني، الإيراني الأصل، آية الله حسين نجاتي، الذي يعد أبرز ممثل للمرجعية آية الله العظمى علي السيستاني في المملكة. كما أجبرته على مغادرة البحرين، في ٢٣ أبريل ٢٠١٤، حيث اتجه إلى لبنان، بعد تلقيه تهديدات من السلطات بضرورة الخروج من البلاد[٢]. فيما اتسع نطاق حملة الاعتقالات التي نفذتها السلطات البحرينية في صفوف المعارضة الشيعية، كما ألغت تراخيص النشرات التي تصدرها مجموعات معارضة في البلاد، ومن بينها جمعية الوفاق، التي تمثل التيار الشيعي الرئيسي في البلاد.

وبجانب التضييق على النشطاء السياسيين المعارضين الشيعة، حاولت الحكومة البحرينية إدماج الشيعة الموالين في هيكل الحكم، سواء عبر شغل مناصب وزارية، أو عضوية مجالس نيابية وشورية، وتنتقد القوى الشيعية دائماً الحكومة البحرينية بالتلاعب في التركيبة الديموغرافية، فيما يعرف بالتجنيس السياسي لجنسيات محددة، مثل القادمين من اليمن وسوريا ومصر وباكستان، على نحو يضاعف من أعداد السنيين، الذين تشير أغلب التقديرات إلى أنهم لا يزيدون عن ٣٥٪ من السكان في مقابل الشيعة، الذين تذهب أغلب التقديرات الدولية إلى أن عددهم يتراوح بين ٦٠ و٧٠٪ من إجمالي السكان.

كما تقول مصادر المعارضة الشيعية أن توزيع السلطات الرسمية الجوازات على السوريين والأردنيين من البدو والعشائر، وعلى اليمنيين والباكستانيين، قد أدّى إلى زيادة عدد سكان البحرين في السنوات الأخيرة بنسبة ٢٠ في المئة. وتقوم السلطات البحرينية بتوظيف هؤلاء المجنسين الجدد في الجيش، وقوى الأمن، ووزارة الدفاع. ومن بين الامتيازات التي يحصلون عليها إعطاؤهم منازل جديدة خلال أسابيع، في

(١) السجن ثلاثة أشهر لناشط شيعي بحريني أدين بإهانة السنة، موقع قناة الحرة، ٢٠١٢/٧/٩:
http://www.alhurra.com/content/bahrain-shiite/205426.html .

(٢) الشيخ حسين النجاتي يغادر البحرين، الوسط البحرينية، العدد ٤٢٤٦، ٢٠١٤/٤/٢٣:
http://www.alwasatnews.com/4246/news/read/878787/1.html .

حين يضطر المواطن البحريني العادي إلى الانتظار سنوات عدة للحصول على منزل[١].

وفي السعودية، استمر سكان المنطقة الشرقية، يوجهون الاتهامات للحكومة بالتمييز ضدهم في الوظائف الإدارية والعسكرية، والمراتب العليا للدولة، فضلاً عن التضييق عليهم في ممارسة الشعائر الدينية، ويطالبون برفع معاناتهم من التهميش السياسي، والحرمان الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي، والتجاهل الثقافي والتطرف المناطقي، لكن الحكومة لم تنفِ هذه الاتهامات فحسب، بل أيضاً اصطدمت مع رافعي تلك المطالب، فقامت باعتقالات لبعض رجال الدين الشيعي والناشطين، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات عنيفة، أسفرت عن قتلي على أيدي الأمن، كمظاهرات منطقة القطيف في ٩ يوليو ٢٠١٢، التي خرجت للتنديد باعتقال السلطات رجل الدين الشيعي، نمر باقر النمر، المعروف بحدة انتقاداته للسلطات السعودية، والمُطالِب بـ«انفصال القطيف والإحساء وإعادتهما إلى البحرين لتشكيل إقليم واحد كما كانت سابقا»، وأسفرت عن مقتل شخصين، فيما لقي ما لا يقلُّ عن عشرة من الشيعة مصرعهم في القطيف في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١١، وصيف ٢٠١٢، خلال مواجهات مع قوات الأمن، ما جعل التفاعلات بين الطرفين تستقر في دائرة المواجهة والصدام[٢].

أما النمط الاحتوائي، لاسيّما على الصعيد السياسي، فقامت به الحكومة الكويتية، حيث يتاح للشيعة فرصة المشاركة السياسية والاقتصادية بشكل كبير، مع احتواء رجال الدين والزعماء الشيعة، بما يبدد مشاعر الاستبداد، أو التهميش، أو الاضطهاد، القائمة مع نظرائهم في السعودية والبحرين. فضلاً عن أن علاقة الحكومة المتوترة بالتيار السياسي السني، تجعل الشيعة قوة موازنة لنظام الحكم، وخصوصاً في أوقات الأزمات[٣].

لكن، ونظراً لوجود مشكلة على المستوى الاجتماعي، ما بين السنة والشيعة،

---

(١) محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية؟ مرجع سبق ذكره؛ رنده حيدر، مرجع سبق ذكره.

(٢) مقتل شخصين في مظاهرات احتجاجاً على اعتقال السلطات رجل دين شيعيًا، ٢٠١٢/٧/٩: www.france24.com؛ النمر أمام القضاء بتهمة إثارة الفتن في القطيف، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١٣/٣/٢٦: http://www.middle-east-online.com/?id = 151924 .

(٣) محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية؟ مرجع سبق ذكره؛ رنده حيدر، مرجع سبق ذكره.

فقد تعاملت السلطات الكويتية بحزم، تجاه من اعتبرتهم مثيرين لفتنة تهدد النسيج الاجتماعي، فقامت بسحب الجنسية من المعارض الشيعي ياسر الحبيب، بعد أن أثارت تصريحاته الرأي العام الكويتي والإسلامي، والتي تضمنت عبارات سب وإيذاء للسيدة عائشة، واعتبرت تطاولاً على الرموز الدينية، ومساساً بالمصلحة الوطنية، والنظام الاجتماعي في البلاد، وقد تعهدت الحكومة الكويتية بمواجهة كل ما اعتبرته «محاولات بث الفتنة والشقاق بين أبناء المجتمع الكويتي، وإثارة النعرات الطائفية البغيضة، بكل شدة»[1].

هذا الاختلاف في أنماط تعامل الحكومات الخليجية مع مطالب الشيعة في بلادهم، وكما سبق ذكره، ارتبط بحجم التهديد، ونوعية المطالب، وطبيعة النظام السياسي، أي بأزمة المواطنة في تلك الدول، لكنه أيضاً، في جزء كبير منه، ارتبط برؤية تلك الحكومات لمطالب الشيعة، وكيفية مواجهتها، كجزء من مواجهة تهديد أكبر، وهو التهديد الإيراني، حيث ترى بعض الحكومات الخليجية أن مواطنيها من الشيعة يتحركون لخدمة وبدعم القابعون في طهران.

ج ـ المشكلة الشيعية: أحد تجليات أزمة المواطنة في دول الخليج أم تجليات الصراع مع إيران؟

ترتبط «المشكلة الشيعية» بالقراءة المختلفة لتفاعلات الشيعة السياسية داخل دول الخليج، عقب ثورة إيران ١٩٧٩، وقيام نظام سياسي يتبنى مبدأ تصدير الثورة، ويسعى إلى إقامة حكومة إسلامية عالمية، ومد نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل أرجاء العالم الإسلامي، وبالطبع كانت دول الخليج المستهدف الأول، الأمر الذي صنف كل تحركات الشيعة بأنها جزء من المشروع الإيراني، وتتأثر به، وتعمل من أجله، وبالتالي فإن ولاءها الرئيسي لإيران، لاعتبار مذهبي، وليس لدولها.

ظل صبغ شيعة الخليج بموالاة إيران، والولاء لها، مستمراً، وممثلاً أحد أهم أبعاد أزمة المواطنة في الخليج، على الرغم من كثير من المواقف التاريخية الفاصلة في النزاع الإيراني ـ العربي، التي أثبتت أن ولاءات شيعة الخليج لدولهم فحسب، فبعض الشيعة العرب لا يؤيدون نظام ولاية الفقيه في إيران، كما أنه ليس كل الشيعة العرب

(١) الكويت تلاحق ياسر الحبيب عبر «الإنتربول» بعد سحب الجنسية منه، العربية نت، ٢٠١٠/٩/٢٢:
http://www.alarabiya.net/articles/2010/09/22/120034.html .

يتخذون من المرجعية الدينية في قم مرجعية دينية لهم، بل إن الأغلب الأعم يتخذ من مرجعية النجف الأشرف أساساً لتدينه وممارساته الدينية، وهناك من الشيعة العرب من يتخذ موقفاً عدائياً من إيران، باعتبارها رمزاً لتوجه قومي فارسي صفوي له تناقضاته التاريخية مع العرب، فيما لا ينفي هذا أن بعض من الشيعة العرب ـ ولأسباب عديدة ـ لهم روابطهم الدينية والسياسية والمصلحية مع طهران، ونماذجهم معروفة في كافة مجتمعات دول الخليج العربية[١].

صحيح أن ثمة أسباب داخلية كثيرة أسهمت في أن تصبح المشكلة الطائفية في دول الخليج بمثابة أزمة اجتماعية وسياسية، لكن دائماً، وخاصة في فترات تصاعد النزاع الخليجي ـ الإيراني، ما صنفت من قبل النخبة الحاكمة الخليجية، كأحد أبعاد هذا النزاع المهمة، وأحد تجليات المشروع الإيراني، ووجهت استراتيجياً وتكتيكياً في إطار المواجهة الأشمل لذلك المشروع، وتحت عنوان حوصرت فيه: «التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج».

لقد سعت إيران، فعلياً، انطلاقاً من مشروعها، إلى تعبئة شيعة العالم العربي والإسلامي، وحاولت نسج علاقات قوية مع الشيعة في المنطقة، واستخدامهم كورقة ضغط ضد الدول التي يعيشون فيها، فيما كان من أهم تداعيات غزو العراق تكريس الفرز الطائفي في المنطقة، وأثر التمدد الإيراني ونفاذ الشيعة داخله على أوضاع الشيعة في دول الخليج، وارتفاع سقف طموحاتهم ومطالبهم الإصلاحية، خاصة في (السعودية، والكويت والبحرين)، فضلاً عن انتقال تبعات بعض الأزمات الطائفية التي حدثت في العراق إلى داخل حدود دول الخليج العربي، بحكم عوامل القرب الجغرافي والتواصل الطائفي.

بدورها، تعاملت الحكومات الخليجية مع الشيعة على أرضية الصراع الإقليمي مع إيران، خاصة مع تأجج مخاوفها من الحراك الشيعي داخل بلادها، والتنامي المضطرد في النفوذ الإيراني في المنطقة، وباتت النافذة الوحيدة التي تطل عليهم منها، هي نافذة التشكيك والشك والارتياب، والتصنيف الرئيسي هو «خلايا نائمة» لإيران، التي باتت الهاجس الأكبر، والمهدد الرئيسي لاستقرار دول الخليج، وأنظمة الحكم فيها، من وجهة نظر الخليجيين.

ساعدت تصرفات إيران على خلق هذا النمط من العلاقة بين الحكومات

---

(١) محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره.

الخليجية والمواطنين الشيعة، لكنها لم تكن السبب الوحيد، خاصة مع تهديدها بـ«الانتقام» من دول الخليج حال توجيه ضربة عسكرية لها من الغرب، واستخدام أراضي الخليج في ذلك، ومع ما يحمله هذا التهديد ضمنياً من خلق كارثة لتلك الدول، ليس لجهة ضرب مصالحها ومصالح الأمريكيين فيها عسكرياً فحسب، بل أيضاً لجهة استخدام الشيعة الخليجيين الذين سيقفوا في مواجهة حكوماتهم حال الصدام، فكما تعلن إيران دائماً، هي المسؤولة عن هؤلاء وعن حمايتهم، وأكثر من مرة طالبت بعض الحكومات الخليجية بحقوق الشيعة في بلادهم، انطلاقاً من هذه المسؤولية، وهو بالطبع ما اعتبرته تلك الحكومات تدخلاً مرفوضاً من قِبل إيران.

تهديد إيران، أو استخدامها شيعة الخليج، كورقة ضغط وفزاعة، لا يستند إلى ضمانها ولائهم، فهذا أمر محل خلاف، بل في الأساس إلى إدراكها طبيعة الأزمات المتصاعدة للشيعة في بعض الدول الخليجية مع حكوماتهم، وإجادة استغلالها، تلك الأزمات التي ترتكز في جوهرها على الاستحقاقات السياسية والاجتماعية المفقودة، والتصنيف المذهبي، الذي يجعل فئة بعينها فاقدة لتلك الاستحقاقات، وأخرى تستأثر بالسلطة والثروة، الأمر الذي أنتج أزمة مواطنة قيد الاستمرار، مع تباينها في تلك الدول.

في الأخير، فإن معالجة المشكلة الشيعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعتمد على دعم مبدأ المواطنة بعيداً عن أية تصنيفات طائفية، تعتمد أيضاً على تغيير نمط تعاطي الحكومات الخليجية مع مطالب جزء من شعوبها، فثمة فرق بين أن تكون أي مطالب إصلاحية مرفوعة هي بدفع من إيران وبسببها، وأن تكون للأخيرة مصلحة في حدوثها وتصاعدها، ودعمها حتى تصبح أزمة تهدد استقرار تلك الدول وأنظمة حكمها.

المبحث الخامس
استراتيجية التفاوض الإيرانية مع دول الخليج
(المنطلقات/ الركائز/ التكتيكات)

أولاً ـ منطلقات الاستراتيجية الإيرانية.

ثانياً ـ ركائز استراتيجية التفاوض الإيرانية مع دول الخليج وتكتيكاتها.

تستخدم إيران في سياستها تجاه دول الخليج، وتحديداً في إدارة النزاع معها حول القضايا الخلافية وملفات التفاعل، التي تشكل تطوراتها سمت العلاقات بين الطرفين، استراتيجية محددة منطلقاتها ثابتة، وتكتيكاتها تتغير بتغير الظرف الإقليمي، وتبدل قائمة أولويات النظام الإيراني، لكنها في القراءة العامة تستهدف التأثير والنفوذ، وتأتي جزءاً من الاستراتيجية القومية للمشروع الإقليمي الإيراني، وفي إطار عملية ديناميكية تتطور من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للنظام، عملية تتعدد أساليبها، ومحددات توقيت استخدامها، وكيفية استخدامها، ولا يمكن، على الجانب الآخر، مواجهة تلك الاستراتيجية، أو إدارة النزاع من قِبل الدول الخليجية، كخصم، دون فهم ما ترتكز عليها إيران في بناء استراتيجيتها، وطبيعة الأساليب التي تستخدمها، ومحددات تبديلها، وطبيعة وحدود الخلاف بين القائمين على صنع وتنفيذ الاستراتيجية، ودلالاته ونتائجه؛ فاستمرار التعامل معها، كبناء غامض ومتناقض، يسهم في التشتت والإرباك وسوء التقدير، ويُضعف موقف الدول الخليجية في كل عمليات التفاوض مع إيران، ويخدم استراتيجيتها ومشروعها.

أولاً ـ منطلقات الاستراتيجية الإيرانية:

مع وجود تباينات بين صانعي القرار، منذ قيام الثورة الإيرانية في إيران، لجهة رسم وتطبيق السياسات تجاه دول الخليج الست، ما جعل تلك السياسات تبدو في

بعض المراحل حاملة تناقضات عدة، ويقرأ بعضها في سياق مختلف، وربما مناقض للاستراتيجية الوطنية الثابتة منذ قيام الثورة، والذي يرجع جزء من عناصرها إلى ما قبل قيامها، مع ذلك فإن محاولة مقاربة استراتيجية التفاوض التي اتبعتها إيران مع دول الخليج في الكثير من القضايا الخلافية، يتعين أن ترتبط بمقاربة الرؤى الثابتة والمؤسسة للنظام الإيراني، والمنطلقات الاستراتيجية التي لم تتبدل بتبدل الحكومات، والتي تتعلق بنظرة ومفهوم صناع القرار في إيران، لطبيعة ودور بلادهم، وعناصر قوتها وتميزها، والثوابت الأيديولوجية والعقائدية التي تمثل ركائز مشروع النظام الإسلامي وتحدد أهدافه، وآليات بقائه، ومن ثم منهج وأساليب سياسته الخارجية تجاه محيطه، وخاصة دول الخليج.

وثمة عدة مقومات للتفوق، في منظور الإيرانيين، تحدد بدورها أسس السياسة الخارجية للنظام الإيراني، تجاه محيطه العربي، مقاربتها تسهم في فهم تلك السياسة بشكل أوضح، وأيضاً أساليب إدارتها، وتفسر ما يبدو أحياناً تناقضاً، أو غموضاً.

وتتمثل تلك المقومات، في المنظور الإيراني، في التفوق على مستويات عدة: العرقي، والطائفي، والإقليمي، وهو ما أسهم في رسم طبيعة وحدود المكانة والدور لكل من إيران والعرب، في البناء الكلي لسياسة النظام الإيراني الخارجية، وفي مفهومه وتصوره للنظام الإقليمي.

إيران، الدولة الخليجية التي تمتد على طول الساحل الشرقي للخليج، يعد الأهمية الجيو- سياسية، أكثر مقوماتها ثباتها، وعاملاً مؤثراً في سياستها الخارجية، وخاصة تجاه دول الخليج، حيث سواحلها من جهة الجنوب الغربي، التي تعد نافذة رئيسية على العالم، فموقعها الذي أتاح لها السيطرة على ممرات مائية مهمة وحيوية، وشجعها على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف لها قوة بحرية، كان ذا تأثير فعال على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، لا سيما دول الخليج[١].

ولطالما انحصر تاريخ إيران بين الانكماش إلى الداخل في عصور الضعف والانحطاط أو الاتجاه إلى الخليج في عصور القوة، وقد شلت يد إيران، بسبب الوجود البريطاني والسيطرة على الساحل العربي من الخليج، ثم أطلقت يديها في ظل

---

(١) صباح الموسوي، مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد ٣٠٧، فبراير ٢٠١٣:
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2492.

الهيمنة الأمريكية، عندما قام الشاه بدور بالغ الحيوية لمراقبة المناطق الجنوبية الصناعية في الاتحاد السوفييتي، على امتداد ٢٥٠٠ كيلو متراً. ومع قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، لم تتغير نظرة إيران للخليج، ليس لكونها فحسب محكومة بقواعد الجغرافية السياسية، بل بالروح الفارسية، وباعتبارات أخرى مهمة، فرؤية إيران لوضعها في الخليج، لم تعد قاصرة على حدود الخليج بالمفهوم الجغرافي، لأن الخليج لم يكن في أي وقت مسألة محكومة بعوامل إقليمية، وإنما تم تدويله[١].

كما تستند إيران، في تعاملها مع العرب، على ميراث تاريخي وحضاري، رسخ لدى الأنظمة المتعاقبة مبدأ الفوقية في التعامل، فقد فرضت الدولة الإيرانية، التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام، خلال تاريخها، السيطرة على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً؛ وقد كان لها في عهد الإمبراطورية الفارسية، سلطة على بعض الدول العربية، بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً مهماً في رسم سياستها، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي[٢].

ويقود هذا إلى الشعور بالتفوق العرقي الفارسي، ووضع القوميات الأخرى موضع الخطر المُهدِد، لاسيما العرب، وهو ما شكل أحد دوافع التوسع الخارجي للسيطرة على القوميات الأخرى، لفترات طويلة، ويفسر سياستها التميزية الداخلية تجاه الأعراق الأخرى، والحرص على إعطاء الجمهورية طابعاً قومياً فارسياً، بالرغم من أن الفرس، وحسب الإحصائيات الرسمية، يشكلون ٥٠٪ من السكان، الذي يقدر عددهم، وفقاً لإحصاء عام ٢٠١٢ بـ ٧٨ مليون نسمة، والباقي ما بين آذريون ترك، وأكراد، وعرب، وبلوش، وتركمان[٣].

شملت أيضاً مقومات التفوق البعد الطائفي، فإيران تعتبر نفسها قائدة العالم الإسلامي، ومنوطة بالدفاع عنه، والوصاية عليه، وفق نظرية مذهبية، تشكل موجهاً

---

(١) عبد الله الأشعل، إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الاستراتيجية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٨٦، سبتمبر ٢٠٠٧، ص١٠٣ - ١٠٤.

(٢) صباح الموسوي، مرجع سبق ذكره.

(٣) غازي التوبة، المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني، في: صباح الموسوي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٢٣.

لإيران في سياستها الخارجية تجاه العالم الإسلامي، ومنه محيطها، الذي يختلف مذهبياً عنها، فوفقاً لنظرية «أم القرى»، التي صاغها محمد جواد لاريجاني، فإن مقومات الدولة الإيرانية لقيادة العالم الإسلامي، لا تنحصر فحسب في الموقع الاستراتيجي والسكان والجنس، بل في التفوق المذهبي، فإيران هي «أم القرى، بعد انتصار الثورة الإيرانية، والقيادة الحقة للإمام الخميني»، ما يفرض عليها رفع مستوى قيادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية، «وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة»[1].

وعلى ذلك، فإن الإسلام الشيعي شكل أحد مكونات البنية الأيديولوجية الفوقية لإيران، واستمر دوره، بعد الثورة الإيرانية، رئيسي في تشكيل علاقات النظام الإيراني الخارجية، لا سيّما لجهة ثوريته وراديكاليته، واستخدامها في مواجهة الغرب، وفي مواجهة دول الخليج العربية المتحالفة مع الأخير، والتي يتضاد إسلامها مع ثورية الإسلام الشيعي، الذي لا يشكل أحد مقومات التفوق، وفقاً للرؤية الإيرانية فحسب، بل أيضاً أحد أركان النزاع، وأدوات إدارته من قِبل إيران، وأحد التناقضات الرئيسية بين إيران ودول الخليج.

إذن، فإن القيادة الإيرانية، وبناء على كل أبعاد التفوق المذكورة، تؤمن بأنها تمتلك كل مقومات القيادة الإقليمية، على الصعد كافة، موقع استراتيجي، وزن ديموغرافي، ثروات وموارد طبيعية، حضارة قديمة، وقوة عسكرية، ولاية دينية، وهو ما ترجم في تشكيل طبيعة سياستها تجاه دول الخليج، التي تراها دول ثانوية، إقليمياً، يتعين السيطرة عليها، أو طبقا للترويج الإيراني، قيادتها، كجزء من النفوذ المفترض لإيران في الإقليم، أو لكونها ضمن العالم الإسلامي، الذي تسعى إيران لزعامته.

حدد إدراك النظام الإيراني لأبعاد قوة الدولة الإيرانية، ومحاولته توظيفها وإدارتها وتعظيمها، عناصر استراتيجيته تجاه دول الخليج، وفي إطار استراتيجية أكبر أحد أبرز دوافعها التمسك بتحويل إيران إلى قوة إقليمية، قادرة على إبراز النفوذ عبر أنحاء الشرق الأوسط وما بعده، ومن منطلق أساسي هو أحقيتها للمكانة والسيطرة. لذلك، فسياسات تعظيم القوة والتعامل بمبدأ حق القيادة ومن منظوره، ووفقا لما يفرضه من أسس للتعامل مع الجوار، وأيضاً الرؤية الإيرانية لآليات صناعة القوة، التي تتركز على

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: لبيب سعيد منور، مقولات في الاستراتيجية الوطنية: نظرية أم القرى الشيعية: دراسة تحليلية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ٢٠٠٨.

الاعتماد على الذات، كدولة تستطيع فعل ذلك دون الحاجة لحلفاء، لم يجعلها فقط تفتقر إلى حلفاء، بل صنع تضاد بينها وبين دول الخليج، التي تعتبر إيران حكامها أعداء لفكرة الاعتماد على الذات، حيث تنحصر مصادر قوتهم في الاعتماد على الغرب.

الشعور الإيراني بالقوة والتفوق وأهلية القيادة، حصر استراتيجية إيران للتفاوض مع دول الخليج في ملفات النزاع الرئيسية، في ذلك النوع من الاستراتيجيات المعنية بتعظيم المكاسب الذاتية، لا القائمة على المصلحة المشتركة، والندية، انطلاقاً من حرص إيران الدائم على تكريس اختلال توازن القوى، ومن نظرتها لتلك الدول، ووضعها كجزء من إقليم تتصرف طهران معه من موقع «القائد»، الذي يرتبط مصير الأمة والمنطقة، بقدرته على التحول إلى قوة عالمية، لأن قوته هي الضامن لتحقيق المصالح، التي يحددها هو، كما يحدد طرق تحقيقها.

انطلقت استراتيجية إيران التفاوضية مع دول الخليج في كل القضايا والملفات الخلافية، والتي دائماً ما شكلت عوامل التوتر التي وسمت نمط العلاقات بين الجانبين، من تلك المنطلقات السابقة، فصيغت استراتيجية لا تعاونية، أو لا تكاملية، فيما يتعلق بالمصالح المشتركة، كما المفترض في دول تنتمي لإقليم واحد، وإن بدا غير ذلك، أحياناً كثيرة، في الخطاب الرسمي الإيراني، فقد وجهت إيران، وفقاً لأهداف مشروعها الإسلامي، واستثماراً وتجذيراً للتناقضات الرئيسية بينها وبين دول الخليج، مسارات التفاوض والأزمات إلى اللا حل، وتفاوض المكسب الكامل، أو الخسارة الكاملة.

في هذا السياق، يناقش كيهان برزر، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في جامعة آزاد الإسلامية، «الإقليمية» في السياسة الخارجية الإيرانية، فيقول: إن التركيز على القضايا الإقليمية، كنوع من القوة في السياسة الخارجية الإيرانية، وحتى تصبح إيران اللاعب الأنشط في المنطقة، لم يأت في سياق التحالف الإقليمي، فثمة آراء ناقدة في إيران تعتقد أن تركيبة السلطة والسياسة والثقافة في إيران، تفترض صعوبة التحالف مع دول المنطقة، فهذه التركيبة، كماهيَّة النظام العقائدية، وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وماهية وخصوصية تركيبة السلطة والسياسة في المنطقة، والعالم العربي من جهة أخرى؛ تنفي إمكانية قيام أي ائتلاف وتعاون، فإيران دولة شيعية ذات حدود سنّية، لها ماضٍ تاريخي قائم على الإيرانية، لذا فبجانب التفاوت السياسي الذي لم يمكن إيران من

التحالف مع العرب جنوباً، ولا مع الأتراك شمالاً، ولا مع الهند وباكستان شرقاً، وبقيت في وضع خاص، وتصرفت على أساس ذلك، هناك ما يسمى نظرية (الهّوة الثقافية ـ الاجتماعية) التي تعتقد بوجود هوة عميقة في البناء (الثقافي ـ الاجتماعي ـ التاريخي) بين إيران والدول العربية المجاورة، وأن هذه الهوة تجعل أي تنمية للعلاقات وديمومتها أمراً صعباً في المجالات (السياسية ـ الأمنية ـ الاقتصادية)، وتعتبر هذه النظرية أن إيران لا تمتلك علاقات يمكن الاعتماد عليها مع أي من الدول العربية، وأن مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية كانت أكثر المراحل اضطراباً في العلاقات الخارجية الإيرانية مع العالم العربي، ولا تزال هناك كثير من الشكوك والتصوّرات السابقة التي تمنع قيام تعاون وتقارب بين الطرفين.

وترى هذه النظرية أن إيران تحس بالغربة عن العرب في المجالات، القومي والمذهبي والسياسي، وفي المقابل فإن العرب ينظرون إلى إيران ـ في الحد الأدنى ـ كجار غير موثوق به، وعليه، فإن وجود مثل هذه الهوة البنيوية والثقافية يمنع من تقارب الطرفين[١].

ولا شك، ومن خلال كل التجارب الإقليمية الناجحة في العالم، في أن أية مشروعات تعاونية إقليمية تكمن أهم تحدياتها في كيفية ترويض المصالح المختلفة، والمتناقضة للدول، والوصول إلى صيغ مشتركة، تأخذ في التوسع التدريجي على حساب المصالح المتناقضة، وتوفر عوامل عدة، منها وجود مصالح داخلية لا تتحقق إلا بالتعاون الإقليمي، في الحد الأدنى، ولجم نزوات التوسع لدى البعض، وتوفر انسجام أيديولوجي عام، أو على الأقل، انتفاء التناقضات الأيديولوجية الحادة. وفي علاقة إيران مع العرب هناك عمليًا ندرة للأرضيات المشتركة، ووفرة في الشكوك المتبادلة، نتيجة استمرار السياسة التوسعية، والحمولة الأيديولوجية للمشروع الإيراني، فإيران الحالية ترى نفسها، ومستقبلها، كقوة عظمى، وهي تريد من الآخرين القبول بهذا الطموح، كما أنها لا تستشعر ضرورة كبح جماح اندفاعاتها الأيديولوجية، وهو ما يجعل أي صيغة تعاونية تفتقد للشروط الأساسية البنيوية[٢].

---

(١) گيهان برزگر، مكانة «الإقليمية» في سياسة إيران الخارجية، فصلية إيران والعرب، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، عدد ٢٦، السنة الثامنة، شتاء ٢٠١١:

http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid = 100&ArticleId = 62 .

(٢) خالد الحروب، العرب وإيران: غياب أسس الشراكة، الاتحاد، أبو ظبي، ٢٠١٠/٧/٥.

لقد تُرجِمت كل النَّزعات الإيرانية بالتفوق، والمساعي للقيادة، كهدف رئيس للمشروع الإسلامي، إلى سياسات توسعية وتدخلية تجاه دول الخليج، فمن احتلال الجزر الإماراتية، إلى استخدام المذهب للتأثير في الداخل الخليجي، كأحد أدوات انتشار القوة، والتأثير في هياكل السلطة السياسية في تلك الدول، بدعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة، إلى محاولة فرض رؤيتها لأمن الإقليم، وتصدير نفسها كراعية له، ومحددة لسياساته.

فيما استمرت تعالج التوتر، الواصل حد النزاع، مع دول الخليج، نتيجة تلك السياسات، باستراتيجية للتفاوض، ارتكزت على أسس وآليات تضمن لها اكتساب مزيداً من القوة، وبقاء المشروع الإسلامي وتمدده، وتعظيم الدور والنفوذ الإقليمي، وإضعاف الخصم، وإرباكه، وتشتيته.

ثانياً ـ ركائز استراتيجية التفاوض الإيرانية مع دول الخليج وتكتيكاتها:

اتبعت إيران في استراتيجية التفاوضية مع دول الخليج، حول قضايا النزاع والخلاف، ثابتة إلى درجة كبيرة، مع تغيير في التكتيكات، الذي ارتبط، بالأساس، باتجاهات التيار الحاكم في إيران، وتطورات الظروف الداخلية والإقليمية والدولية. تمثلت تلك الركائز في التمسك الدائم بما تعتبره إيران من مقتضيات تحقيق مشروعها القومي، أي: عدم التنازل، واستخدام وتوظيف قوتها كدولة، والتسويف في معالجة الأزمات الكبرى، واستخدام استراتيجية التفاوض غير المباشر. ولتطبيق ذلك، وعبر الإدارات المختلفة، استخدمت إيران تكتيكات عدة، وإجراءات تنفيذية، أهمها: الضغط والإنهاك، والتهديد باستخدام القوة، وكسب الوقت، واستثمار ازدواجية السلطة، في التشتيت والتمويه، وفرض الأمر الواقع، والمساومة بأوراق إقليمية.

استخدام ازدواجية السلطة وتعديل الأولويات:

بالنسبة لمسألة ازدواجية السلطة، بدا أن إيران تستخدم تعدد مراحل ومراكز صنع واتخاذ القرار، كأحد الأساليب التي تتبعها لتشتيت الخصم والتشكيك في حقيقة النوايا الإيرانية، كما تساعد بعض الإدارات على ادعاء العجز، وتبرير موقف التشدد في التفاوض حول بعض القضايا، وعدم القدرة على تقديم تنازلات، بسبب الضغوط التي يتعرض لها من قوى أخرى نافذة في النظام، وأن ذلك يأتي ضمن سلسلة من المفاهيم والأدوات والممارسات، المستمدة من خلفية النظام الإيراني التاريخية والثقافية

والطائفية، طورها وحوّلها إلى عقائد استراتيجية، يجري استخدامها وتوظيفها في إطار رؤية سياسية محددة الأهداف والمعالم، أولويتها حماية النظام، وتفكيك وتحييد المخاطر الخارجية عليه.وهذه العقائد الاستراتيجية ـ القائمة، بشكل أساسي، على مفاهيم كالغموض، والخداع، والتقيّة، والفبركة، والتلاعب، والتمويه، والتشتيت، والتغطية، والإنكار، والاستغلال، والتوظيف، والازدواجية، والاختراق، والترهيب، والردع، والمواجهة غير المتوازية ـ نجحت، حتى الآن، في أن تشكّل توليفة من الأدوات، التي تسلحت بها سياسياً وعملياً، وتحوّلت جميعها مع مرور الوقت إلى جوهر ما يمكن تسميته بـ«فن البقاء الإيراني»، الذي يتمحور حول تأكيد حالة عدم اليقين لدى الآخر، تجاه نوايا وتحرّكات إيران. فعندما يكون الخصم على دراية تامة بخلفية المستهدف، وتاريخ، وطريقة تفكير، وتصرف، ورد فعل خصمه، فإنه يكون قادراً على توقّع الخطوات، التي من الممكن أن يقوم بها، وهو ما يساعده على استهدافه، بشكل فعّال، وربما استباقي أيضاً، أمّا إذا كان الخصم في حالة من عدم اليقين إزاء قدراتك، أو طريقة تفكيرك، أو تصرّفك، فعندها لن يكون قادراً على توقّع تصرّفك، وبالتالي لن يكون قادراً على التفكير بشكل صحيح، أو اتخاذ القرار الصحيح بشأنك، وهو ما يعني أنك استطعت التأثير في سلوكه، بما يخدم مصالحك، وربما شلّه عن الحركة تجاهك، وهو ما فعلته إيران خاصة تجاه الغرب، خلال مراحل عدة[١].

لكن التأكيد على اتباع إيران سياسة التلاعب بالخصم، وتوزيع الأدوار، ما بين معتدل وراديكالي، لا يفترض أنه، بالفعل، لا توجد اختلافات وخلافات بين التيارين، لكنها اختلافات غير جذرية، ومن داخل النظام، وفي الأغلب تعد مباراة في التسابق على الإخلاص للنظام، وتطويره، وتحسينه، دون الخلاف حول أهدافه، وركائزه الاستراتيجية[٢]، فالمشروع الوطني الإيراني لم يكن عرضة للتقلبات داخل النخب السياسية، والخلافات بينها.

ويصب وجود انطباع لدى الخارج بأن هناك اتجاهين داخل إيران، وتعقيد في

---

(١) أصلان الطيب نحاس، الاستراتيجية الإيرانية في التأثير على القرار الأميركي، المجلة، ٢٠١٤/٤/١٢: http://www.majalla.com/arb/2014/04/article55250751 .

(٢) محمد السعيد إدريس، الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٩، ص١١٤.

عملية صنع واتخاذ القرار في مصلحتها، فهذا التقسيم يخلق نوعاً من التشويش لدى الطرف المراقب، أو الذي يتعامل مع إيران من الخارج، وتخلق هذه الثنائية وهما لدى الطرف الخارجي، بالأمل دوماً في التوصل إلى حل، يعتقد أنّه حقيقي، هذا الوهم يوفر للنظام الإيراني الوقت اللازم للمراوغة السياسية، ولتفكيك أي نوع من التحالف الخارجي، الذي قد ينشأ، وذلك نتيجة توزّع الآراء بين من يرى أن هناك توجهات متناقضة في الداخل الإيراني، يمكن الاعتماد على أحدها في إضعاف الآخر، وبين من يعتبر أن ذلك غير ممكن، بمعنى آخر، فإن هذه الثنائية قد تنقل الخلاف، أيضاً، حول طريقة التعاطي مع النظام الإيراني إلى داخل دائرة الخصم[١].

لا ينفي هذا، كما سبق، أن ثمة خلافات وقعت بين التيارين، الإصلاحي والراديكالي، خاصة لجهة السياسات تجاه الخليج، وكيفية تسوية القضايا العالقة، عند وجود التيار الإصلاحي في السلطة، ولعدة عوامل، لم تنحصر على توجهاته السياسية فحسب،، بل أيضاً بدفع المتغيرات الداخلية، كجزء من ميكانيزمات صنع القرار السياسية الخارجي[٢]، وتطورات الظروف والإقليمية، مما وضعه في سياقات ضاغطة، غالباً ما اضطرته إلى اتباع سياسة تهدف إلى تحسين الصورة، والمكاسب، والبعد عن الممارسات الاستفزازية، والظهور بمظهر الراغب في التعاون، لذلك سارت علاقات إيران مع دول الخليج على مسارين رئيسين، اتجاه تعاوني يستهدف بالأساس تحاشي الصدام، وتلافي العداوات، وتجنب العزلة الإقليمية، وتطوير العلاقات التجارية، والثاني هو رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة، تستهدف القيادة الأحاية الإقليم، وترفض تعديل الأولويات، أو المبادرة بتنازلات ثانوية. وصعوبة الجمع، أو صناعة التوازن بينهما، طالما أبقت الشكوك من قِبل الحكومات الخليجية تجاه إيران ونواياها، حتى في فترات الهدوء النسبي، وقت حكم الإصلاحيين.

وارتبط التأثير السلبي لازدواجية صناعة القرار الإيراني، باشتداد المواجهة بين التيارين الأصولي والإصلاحي، حول محاولات الإصلاحي تعميق دور مؤسسات الدولة، والسيطرة على الملفات الخارجية الحساسة، واتباع سياسة نزع التوتر الخارجية، عندما كان يتخذ التيار الأصولي مواقفاً (فعلياً، وخطابياً) تفسد سياسة نزع

---

(١) أصلان الطيب نحاس، مرجع سبق ذكره.

(٢) طارق حسني أبو سنة، المفاوضات الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217177&eid=1829.

التوتر، وتوسم السياسة الإيرانية بالتناقض، الأمر الذي دائماً ما أشعل الشعور بالتشكك في النوايا، وقوض محاولات التهدئة، التي كانت ملحة في ظرفها، وأضفى مزيداً من الغموض على السياسات والاستراتيجية، والذي كان ـ كما ذكرنا ـ يصب في أحيان كثيرة في مصلحة إيران في أية عملية تفاوضية، بيد أنه عرضها لخسائر أحيان أخرى.

وبالنسبة لضغط السياقات الإقليمية والدولية، وتأثيرها على توجيه عمليات التفاوض والتسوية مع دول الخليج، وعلى تعديل أولويات النظام الإيراني، فإن هذا النظام يبني تصوراته للأخطار الماثلة أمامه، استناداً إلى نظرة واقعية للظروف القائمة في البيئات، المحلية والإقليمية والدولية، ويعتمد أسلوب التصعيد والتراجع، والمساومات، في أوقات التأزم، ولا يخاطر بالدخول في مغامرات خارجية مكلفة، وتنطوي على مخاطر؛ ومن ثم، فإن ظهور إيران بمظهر المتعاون، والمبادر بحل النزاعات مع دول الخليج، خاصة وقت تأثير تعقد العلاقات مع تلك الدول وارتباطها بملفات أخرى في سياسة إيران الخارجية، لاسيما لجهة الملف النووي الإيراني والتفاوض مع الغرب، فإنها تبدو حريصة على تقديم تنازلات هامشية في ملفات النزاع والخلاف مع دول الخليج، وأن تبدو أيضاً بصورة الواثق من قدراته، لا المضطر تحت ضغوط تقليل آثار التوتر واحتوائه، ففي الحد الأدنى، تتوقف تصريحاتها الرسمية الاستفزازية تجاه تلك الدول، خاصة التي تحمل تهديد ووعيد. كما تنحصر نوعية التنازلات في مسائل فرعية، تحويلاً للنظر عن القضايا الرئيسية، فيما تبقى مواقفها صلبة في الأخيرة، التي لا تدخل حيز التنازلات، ولو الهامشية، مثل قضية الجزر الإماراتية المحتلة.

على ذلك؛ فإن مبادرة إيران التعاونية لدول الخليج بعد وصول حسن روحاني إلى الحكم، وما بدا على أنه تراجعاً عن صيغة التشدد من أجل فتح مسار تعاوني، بالطبع لن يستطيع الطرفان المضي فيه دون تسوية معظم ما هو عالق، ومسبب رئيسي للتوتر طوال السنوات الفائتة، وهذا بدوره يوجب على إيران أن تظهر الاستعداد لبعض التنازل، لا يمكن قراءة تلك المبادرة سوى في السياق الإقليمي، ووضع إيران إقليميًا، وظروفها الداخلية، وتطورات ملفها النووي، فإيران بعد «الربيع العربي»، وموقفها منه، الذي انعكس على مكانتها الإقليمية، والأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها نتيجة العقوبات الدولية، ورغبة النظام الإيراني في دفع مسار التفاوض مع الغرب، بما يؤدي إلى رفع تلك العقوبات، ودرء المخاطر التي تهدد الاقتصاد الإيراني، كل ذلك، والذي كان من أسباب إقصاء القيادة المتشددة، وصعود أخرى معتدلة.

يفسر أيضاً تبني الإدارة الإيرانية خطاب تفاهمي وتعاوني، وإعلاء نبرة المصلحة والخطر المشتركين، وأولوية الخليج، وأهميته في سياسة إيران، في الخطاب الرسمي[١]، وهو ما يعد أحد تكتيكات استراتيجية النظام الإيراني للتعامل مع الخليج، والذي يستخدم حينما يدرك النظام أهمية التهدئة مع كل دول الخليج لعلاقاته الخارجية عموماً، وقد بدا أن مبادرة إيران الإيجابية تجاه دول الخليج، خاصة الدول المتوترة علاقاتها مع إيران، جاءت بضغط سياقات إقليمية ودولية، أكثر منها تغيير حقيقي في السياسة، من عدم تفعيلها لتلك المبادرة على صعيد تسوية الأزمات الرئيسية، فلم تتقدم خطوة باتجاهها، وجاء التعاون في إطار اقتصادي وتجاري في أغلبه، بل إن نبرة التعاون انخفضت، واحتمالية التنازل، حتى هامشياً، تضاءلت، مع شعور إيران بامتلاكها مساحات أكبر من القوة على الأرض، خاصة بعد التقارب مع الولايات المتحدة، واقتراب الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق نووي، وانعكاس ذلك على تحسين نفوذ إيران الإقليمي، بعد أن أضحت تتعامل الولايات المتحدة على أساس أنه لا حلول لأزمات المنطقة وملفاتها الملتهبة، من دون إيران[٢]، وهو ما تسبب في توتر العلاقات مع بعض دول الخليج، وتزايد الشكوك تجاه نوايا إيران، واستعدادها لحلول وتسوية وتفاهمات مع تلك الدول.

---

(١) انظر مقال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف: جيراننا أولويتنا، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٣/١١/٢١: http://www.aawsat.com/home/article/10372.

(٢) في تصريحات لعلي خورام، مستشار وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، أشار إلى الرسالة التي أرسلها الرئيس باراك أوباما إلى المرشد الإيراني علي خامنئي، والتي تحدثت صحيفة «تيليغراف» البريطانية عن أهمية توقيتها، وكشفها لتشديد أوباما على كيفية ارتباط حل المسألة النووية بالتعاون في مسائل أخرى، بما في ذلك تهديد «داعش»، وقال خورام: «على الرغم من مرور أكثر من ٣٠ سنة من فقدان الثقة، توصلت إيران والولايات المتحدة إلى قناعة بأن المصلحة الوطنية للبلدين هي المفاوضات البناءة بين الطرفين للوصول إلى اتفاق نهائي». وأضاف: «يبدو أن كلا الجانبين اعترفا أخيراً بمواطن القلق التي كانت تساورهما، وهما مستعدان الآن لبذل المزيد من التعاون بأقصى درجات المرونة». كما قال: «إن عقيدة اعتبار الولايات المتحدة الأميركية الشيطان الأعظم تمر بحالة تغير في إيران، وهناك إشارات على سياسات أميركية مختلفة تجاه القضية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والعراق، وسوريا، ومن شأن كل ذلك أن يمهد الطريق لإيران للدخول في حالة من التعاون مع الولايات المتحدة».
مسؤول إيراني لـ«الشرق الأوسط»: رسالة أوباما لخامنئي غيّرت مواقفنا، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٤/١١/٨: http://www.aawsat.com.

استخدامات القوة: التهديد، المساومة، فرض الرؤية:

أجاد النظام الإيراني استخدامات القوة، سواء عبر نشرها، أو استعراضها والتهديد بها، واستخدامها كأداة رئيسية في حال رأى ضرورة التصعيد إبان الأزمات، وغالباً مع فعل هذا في أوقات التأزم مع الغرب، ليس مستهدفاً إياه فحسب، بل أيضاً دول الخليج، كوسيلة ردع نفسي، ولفرض رؤيته وتصوراته لأمن الإقليم، وفرض إيران كقائد إقليمي.

وتستخدم القوة في المساومات الدولية بهدف إقناع الدولة الطرف الآخر بوجهة نظرها، علي أساس أنها «الصائبة»، للحصول علي نتيجة أكثر تركيباً، تتمثل في تغيير سلوك الخصم في اتجاه ما، ومحاولة فرض الرأي عليه، فيما يشبه الإكراه، بهدف السيطرة عليه، أو إخضاع إرادته. ومثلما يكون الإقناع الهادف إلى الدفع باتجاه سلوك معين، بالتهديد بالقوة، والوعيد بالعقاب، فإن قد يتضمن فعل الإقناع أيضاً أعمالاً ضاغطة، دون أن يصل الأمر إلي التهديدات الواضحة، أو ردود الأفعال الحادة، لكن التركيز على سياسة القوة، ولجوء الدولة إلى التلويح بها، بشكل مكشوف أو مستتر، كأحد الأدوات الرئيسية لإدارة الخلافات، عادة ما يكون في إطار العلاقات التي تتسم بوجود خلافات وتناقضات حادة بين مصالح وتوجهات الأطراف، بدرجات يصعب التفاهم، أو التسوية بشأنها[١].

وبالنسبة لاستخدام النظام الإيراني القوة، بعدة طرق، في إدارة سياسته مع دول الخليج، فإن ذلك يأتي انطلاقاً من إدراكه لاختلال ميزان القوى لصالح إيران، وبهدف إجبار تلك الدول على الإذعان لرؤيته للنظام الإقليمي الذي يجمعهما، وكسب نقاط لصالح موقفه في الأزمات العالقة بينهما، فالقيادة الإيرانية تدرك مقومات قوتها، وتسعى دائماً للتطوير، لترسيخ ذلك الخلل، الذي يبدو واضحاً، فثمة تباينات في موازين القوي الشاملة، بين دول الخليج الثماني، من حيث الحجم الجغرافي، والتوزيع السكاني، وحيازة الثروات النفطية، وغير النفطية، فالمنطقة تتضمن ثلاث كتل جغرافية، وبشرية، واقتصادية رئيسية، هي: إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، والأخيرة يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي تريليون دولار سنوياً، وقد مثلت على الدوام مجالاً للصراع بين الكتلتين الأخريين، حيث كان فراغ القوة بدول مجلس التعاون عامل إغراء لكل منهما.

---

(١) محمد عبد السلام، استخدامات القوة: كيف يمكن التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٢، ص٢٤ ـ ٢٦.

وقد ظلت هذه القاعدة منذ سبعينيات القرن العشرين، وحتى حرب التحالف الدولي علي العراق عام ١٩٩١، التي خلقت حقائق أمنية جديدة مكنت دول المجلس، عبر ارتباطاتها واتفاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، من اكتساب قوة عسكرية إضافية. لكن من الصعب تقدير ميزان القوى الحالي في الخليج بدقة، في ضوء تراجع أهمية القوة التقليدية باطراد، وصعوبة عمل تقديرات وحسابات منضبطة بشأن التهديدات بالحروب اللامتماثلة، والحروب بالوكالة، والانتشار النووي، وتهديدات الأمن الداخلية والإرهاب. فمن ناحية الكم والكيف، فإن دول مجلس التعاون تمتلك أسلحة حديثة، ولدي البعض منها بعض أكثر الطائرات المقاتلة تطوراً في العالم، مقارنة بالطائرات والأسلحة المتقادمة لدي إيران. مع ذلك، لا تفيد حصيلة الرصد الكمي كثيراً في التعرف علي محصلة القوة الحقيقية لدول المجلس التي لا تزال، وبرغم كل إنفاقها العسكري الضخم، تعد الطرف الأضعف، والتي لم تتمكن من تحقيق التنسيق والتكامل العسكري الجماعي بينها لأسباب عديدة[١].

استعراض إيران لقوتها وقدرتها على الردع، والإضرار بالمصالح الاقتصادية، لم تفعله فحسب، وفي سياق أزمتها مع الغرب بشأن الملف النووي الإيراني، من أجل تهديده أو تحسين شروط التفاوض معه، بل كانت دول الخليج أيضاً مستهدف رئيسي، من حيث موقعها المهم في تفاعلات إيران الدولية، وأهدافها الإقليمية، لذلك كانت الرسائل التي طالما حرصت إيران على توجيهها للغرب بعمليات استعراض القوة، موجهة أيضاً لدول الخليج.

وقد تمثل استخدام إيران لقوتها بالتهديد، في عدة ممارسات، أهمها التهديد بإغلاق مضيق هرمز، وتعطيل الملاحة في الخليج، والمناورات البحرية الضخمة التي أجرتها في مياه الخليج، واستعرضت من خلالها قدراتها القتالية وما تمتلكه من أنظمة تسليح، وقدراتها الصاروخية، والقدرة على إغراق ناقلات النفط، وشن هجمات بحرية ضد القواعد الأمريكية في الخليج.

ومن المهم الإشارة إلى أن إحدى المناورات البحرية الإيرانية «الولاية ٩٢»، قد تزامنت مع ختام القمة ٣٣ لدول مجلس التعاون، والتي أصدرت بياناً تضمن القضايا

(١) معتز سلامة، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٣، ص١٧.

العالقة بين الجانبين بلهجة حاسمة وحادة، سواء فيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية المحتلة، والتأكيد على سيادة الإمارات عليها، وانتقاد عدم إحراز الاتصالات مع إيران أي نتائج ايجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث، بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، أو رفض دول التعاون استمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لتلك الدول، ومطالبتها بالكف «فوراً ونهائياً» عن تلك الممارسات، وعن ما أسماه البيان «كل السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة». وأيضا تطرق البيان للبرنامج النووي الإيراني، والتشديد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامها بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[١].

هدفت إيران من تلك الممارسات، والتي توازت مع تصريحات لقادة عسكريين وسياسيين علت نبرتها التهديدية بردة فعل عنيفة حال أي مساس بأمن إيران، وأكدت أنه إذا لم يتوافر أمنها فلن تأمن دول الخليج، إلى إرسال رسالة أخرى، بالإضافة إلى الرسالة التحذيرية للولايات المتحدة ودول الخليج، بأنه حال ضرب إيران، فإن الأولى ستضرب مصالحها، والثانية ستدفع فاتورة، فكانت ثمة رسالة أخرى لدول الخليج، وهي أن تتعامل تلك الدول مع إيران كقوة إقليمية مهيمنة، وبمقدروها أن تفرض هذا كأمر واقع، ليس على دول الخليج فحسب، بل على العالم أجمع، ودوله الكبرى، صاحبة المصالح الحيوية في الإقليم. كما استهدفت إيران إبقاء الوضع في حالة توتر، ما يعني أنه كما سيجعل دول الخليج لن تسلم من اشتعاله، فسيجعل إيران تدير نزاعاتها مع دول الخليج في أجواء من الترهيب والتهديد والإكراه، وهنا تقود إيران عملية مساومة لا تنطلق من المصالح المشتركة، والحرص عليها، وندية أطراف التسوية، بل وضع الخصم تحت ضغوط وممارسات القوة والتهديد بها.

وكما استخدمت إيران نفوذها ومصادر قوتها في الخليج كأداة في الاستراتيجية الإيرانية في التفاوض على البرنامج النووي الإيراني، والتي اعتمدت على حزمات متعددة من أوراق الصراع، مستثمرة كل ورقة من أوراق القوة لديها، والعمل على

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصخير، مملكة البحرين، ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢:

http://www.gcc-sg.org/index7665.html .

استثمار عوامل الضعف لدى خصومها، حيث صارت إيران، فيما يخص الخليج، تتحدث بلغة القادر على إنهاء التطور الحضاري، ومصادر الطاقة في العصر الحديث[١]، فإنها أيضاً استغلت تلك المفاوضات في تصدير شعورها بالتفوق، بتعمد تجاهل دول الخليج ومصالحها، فلم تهتم بالتشاور مع الحكومات الخليجية بشأن النووي الإيراني، كأنها غير معنية، فيما انحصر نشاط إيران وتركيزها مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبذل الجهود من أجل دعم دول مثل روسيا والصين.

التعامل من منطلق القوة واحتكارها، من قِبل إيران، بدا كذلك في محاولة فرضها لنموذج البنية الأمنية للإقليم، وهي تختلف في تصورها للأمن الإقليمي عن دول الخليج، التي تعتمد على المظلة الخارجية، بينما تصر إيران على عدم وجود قوات أجنبية في الخليج، وعدم التدخل الخارجي في الترتيبات الأمنية للإقليم، وبناء نظام أمني إقليمي مشترك، فقد جاءت كل دعواتها مرتكزة على أنها القوة القادرة والضامنة للأمن والدفاع عن المنطقة.

لذلك؛ فإن الخلاف والتباين بين رؤيتي دول الخليج وإيران حول منظومة الأمن الجماعي للإقليم، وتعميق هذا الخلاف، مع بقاء وتزايد الشكوك من قبل تلك الدول تجاه إيران، دائما ما أجهض أي محاولة للتفاهمات على المستوى الأمني، وعندما تواصل دول الخليج لجوئها إلى أطراف أجنبية، فإن إيران تستخدم التهديد، كخطاب وممارسة، لإرغام دول الخليج على المثول لتصورها وآلياته لأمن الإقليم، والذي يرتكز على قيادتها له، ورفض التدخل الأجنبي، وهو ما بدوره يعمق التناقض بينهما، وفي الوقت نفسه، يشير إلى الآلية الرئيسية التي تستخدمها إيران في التفاوض على المسائل الأمنية والدفاعية، وهو استخدام القوة، عبر التهديد بها، ولفرض أمر واقع، فطالما واجهت الإدارة الإيرانية، خطوات التنسيق والتعاون الخليجي ـ الغربي، بالرفض الحاد، وبالتأكيد على أن إيران لن تقبل التدخل الأجنبي، ولن تسمح لدول الخليج باستمرار هذا الخيار، وأن الخيار الأفضل لتلك الدول هو التعاون الجماعي، وليس من خلال الدول الأجنبية، في لهجة تحذيرية، بأن ذلك سيعرض أمن الإقليم للخطر، كما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، وهو يعرض الموقف الإيراني من نشر مقاتلات أمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في مايو ٢٠١٢، ما

(١) طلعت رميح، المفاوضات على الطريقة الإيرانية، الشرق، قطر، ٢٠١٠/١٢/١١:

http://www.al-sharq.com/news/details/176975 .

يعني إصرارها على فرض رؤيتها الخاصة للأمن الإقليمي، والتي تستهدف تحويل الخليج إلى منطقة نفوذ أمني لإيران.

لذلك، فإن تجديد الدعوات الإيرانية للتعاون الجماعي الأمني، المحملة بما يسميه المسؤولين الإيرانيين رسائل سلام، خاصة في أوقات التهدئة، ولعلمها حدة التناقض، والخلاف، وصعوبة الوصول إلى تفاهم مع تمسكها برؤيتها، ودول الخليج بمخاوفها، يأتي كتكتيك تفاوضي، لا يتم بهدف الوصول إلى اتفاق جدي بقدر ما يستهدف فتح قنوات للتواصل، وكوسيلة لإثبات حسن النوايا، والرغبة في التعاون، وهو ما يفرضه الظرف الموضوعي، وتدفعه عوامل عدة تضطر الإيرانيون إلى المبادأة بالدعوة إلى التعاون الإقليمي في كل المجالات، ومن بينها الأمن.

التفاوض الرخو/ المراوغة وكسب الوقت:

من الأفضليَّات الاستراتيجيَّة لإيران، بشكل عام، التأجيل، والمماطلة، والمراوغة، فطالما أدارت خلافاتها بإعلان استعدادها ورغبتها للتفاوض، التي غالباً لا تأتي بغية الوصول إلى اتفاق أو حلٍّ نهائي، ولكن من أجل كسب الوقت. ولعل في مفاوضاتها حول برنامجها النووي تجسيداً واضحاً لتلك الاستراتيجية التي مكنتها، نتيجة التسويف، وعبر استثمار إطالة عملية التفاوض لكسب الوقت، من تحقيق مكاسب تقنية هائلة، وبشكل تدريجي بطئ.

في استراتيجيات التفاوض تُتبع أنواع من التفاوض هدفها تسكين الأوضاع، وخفض مستويات الصراع، وإرهاق الخصم، عندما تكون القضية محل التفاوض أمامها كثير من العقبات التي تعترض الوصول إلى تسويتها، وهنا يكون كسب الوقت، وتمديد أمد التفاوض، تعويلاً على عامل الزمن، مؤثراً مهماً في سير العملية التفاوضية وإدارتها، فتستقر الحالة في وضع التفاوض واللا تفاوض، أو التفاوض الرخو الذي لا يغير من طبيعة الوضع، فيستمر كما هو عليه، أو يُمَكِّن الطرف المراوغ من تعزيز موقفه، وتحقيق ما تمنع التسوية النهائية تحقيقه.

استخدمت طهران هذه الاستراتيجية بأدواتها مع دول الخليج، وبشكل أكثر وضوحاً في التفاوض حول قضية الجزر الإماراتية المحتلة، فما بين إعلان طهران نيتها التباحث والوصول إلى تسوية، عندما تكون في وضع يُحتم عليها إرسال رسائل تفاهمية وتعاونية، والإعراب عن نوايا تفكيك معقدِات العلاقات بين الطرفين، والاستعداد للجلوس على طاولة المفاوضات، بينما تستهدف التسكين، وكسب

الوقت، والتهدئة في الإطار العام، وبين إعلان التمسك باللا تفاوض حول قضية الجزر، ومبدئية موقفها غير القابل للمساومة أو التفاوض، وذلك عندما يظهر الطرف الخليجي جدية في اختبار نواياها، وتعرضها لضغط منه ومساومة على تحسين العلاقات في مقابل حل القضية، فيظهر موقفها الحقيقي، فهي لا ترغب في تقديم أية تنازلات، وتستثمر الموضوع في إبراز حسن النية الظاهري فحسب، ولا تريد فعلياً حله، أو التفاوض بشأنه.

ظل نهج التعاطي الإيراني مع احتلال الجزر الإماراتية، التي احتلت في العام ١٩٧١، يرتكز على تصوير إيران له باعتباره مجرد «سوء فهم»، كما وصفه دائماً المسؤولون الإيرانيون، فكسب الطرف الإيراني بذلك وقتاً طويلاً رفضت فيه إيران المفاوضات الثنائيّة، أو تحكيم طرف ثالث، أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية، وكثيراً ما استفزت إيران دولة الإمارات بتهوين هذا الاحتلال، واعتباره لا يشكل أية مشكلة بين البلدين، فخلال زيارة له للإمارات في ديسمبر ٢٠٠٦، صرّح علي لاريجاني، الأمين العام السابق لمجلس الأمن الوطني، قائلاً: إن احتلال بلاده للجزر الإماراتية لا يعدو كونه «موضوعاً بسيطاً جداً»، و«حالة من سوء الفهم ستزول»، و«مسألة خلافية محدودة يمكن حلها بسهولة، ولا تؤثر على علاقات البلدين». فيما عادت الحكومة الإيرانية في مايو من العام ٢٠٠٨ إلى إطلاق تصريحات جديدة تقلل من شأن احتلالها للجزر الإماراتية[١].

وبينما كان تأكيد النظام الإيراني مطلقاً بالنسبة لاعتبار جزيرتي طنب الكبرى والصغرى إيرانيتين، أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى كان يكتفي بالقول أن هناك «سوء فهم» بخصوصها، فقد ظل «سوء الفهم» هذا غامضاً إلى أن حرص الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، على خلق واقع يتجاوز عبارة «سوء الفهم»، الذي ظلت الدبلوماسية الإيرانية ترددها بخصوص جزيرة أبو موسى، طوال سنوات مضت، وذلك في زيارته للجزيرة، في ١١ أبريل ٢٠١٢، عندما أكد أن «كل الوثائق التاريخية أثبتت أن هذه الجزيرة هي جزيرة إيرانية»، أي أنها هي الأخرى جزء من الأراضي الإيرانية، وأن كل المماطلات التي كان الإيرانيون يلجؤون إليها هدفها مجرد كسب الوقت، لحين فرض الأمر الواقع. وهذه السياسة هي جوهر السياسة الإيرانية بالنسبة لاحتلال الجزر، فلم

---

(١) مسؤول إماراتي يرد على الخارجية الإيرانية: قضية الجزر «احتلال» بمعنى الكلمة، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٨/٥/٢٨.

تظهر إيران، أي نية حقيقية وجادة للتخلي عن هذا الاحتلال، وظل يراود الإيرانيين حلم أن تدخل مسألة الجزر الثلاث المحتلة ضمن صفقة تسوية دولية إقليمية بين إيران والمجتمع الدولي، وأن يحصلوا على اعتراف دولي بأحقيتهم بالجزر ضمن هذه الصفقة، في محاولة لتكرار تاريخ التسويات القديمة، التي فرضتها الحرب العالمية الأولى التي اقتطعت مساحة شاسعة من الأرض العربية على الساحل الشرقي للخليج (الأحواز)، وضمتها إلى إيران[١].

تناقض تلك الخطوة مع كل جهود التهدئة، واستمرار إيران في الإعلان عن نيتها توثيق علاقات تعاونية مع دول الخليج، هو ما أفقد كل حديث إيراني لاحق حول الموضوع الصدقية، بل إن إيران استخدمت أسلوب المراوغة، والتشتيت، عبر تناقض التصريحات، فبعد وجود إدارة «معتدلة» بقيادة حسن روحاني، وفي إطار محاولات تحسين الصورة، وفك العزلة؛ لحاجة إيران لذلك، على مستويات عدة، صرح وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الكويتي، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، بأن طهران مستعدة للتحادث بخصوص جزيرة أبو موسى، ما أوحى بأن الحكومة الإيرانية عادت أخيراً إلى الحكمة في حل القضية بالتفاوض. وتزامن ذلك مع بعض المؤشرات الإيجابية مثل قيامها بنقل ١٠ طائرات SU-25 Frogfoot العسكرية من جزيرة أبو موسى، وقد تناقلت وسائل الإعلام التصريح على أنه تحولاً في موقف طهران، خاصة أنه جاء في سياق زيارة وزير الخارجية الإيراني، لعدة دول خليجية، (الكويت، وعُمان، وقطر والإمارات) والتي وصفها الوزير في تصريحاته، بأنها «شكلت نقطة انطلاق لجولة جديدة في تعاون إيران مع بلدان المنطقة»[٢].

لكن المراوغة جاءت من تصريحات الوزير نفسه، تعقيباً على الموضوع، وتصريحات المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية، التي قالت إن «إيران تؤمن بأن إجراء محادثات ثنائية مع حكومة الإمارات، أفضل طريقة لحل أي سوء تفاهم، بخصوص الجزر الثلاث، فقد أكدنا دائماً أن مسألة سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

(١) محمد السعيد إدريس، جزر الإمارات والشرط الموضوعي لأمن الخليج، الخليج، مركز الخليج للدراسات، ٢٠١٢/٥/٥:

http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/78ec5f17-2ed3-4285-a61d-4ba0de0b0f5e.

(٢) سالم حميد، الاتحاد، أبو ظبي، الأحد، ٢٠١٣/١٢/١٥.

على طنب الصغرى، وطنب الكبرى وأبو موسى، لا يمكن أن تكون موضوع مفاوضات إيرانية ـ إماراتية»، كما قال، وزير الخارجية: إنه على الجميع أن يعلم بأن «السيادة الوطنية الإيرانية غير قابلة للتفاوض والمساومة، حتى أن مجرد تصور التفاوض بشأن السيادة حول أرض إيرانية، أو إثارة الشبهة في هذا المجال، يعتبر إجراء لا يغتفر».

موضحاً أنه عندما صرح، إبان زيارته للكويت، بأن إيران «على استعداد للتباحث حول جزيرة أبو موسى»، مع الإمارات، فإن قصده بالتباحث ليس حول الجزيرة الإماراتية «لأنها إيرانية، وإيران لن تفاوض على أراضيها»، وقال: «إنني، وفي الرد على سؤال لمراسل حول الجزر الإيرانية الثلاث، كررتُ موقف إيران بأننا على استعداد للتباحث مع الإمارات حول سوء الفهم، بشأن تنفيذ مذكرة تفاهم العام ١٩٧١، فيما يخص الإدارة المشتركة في جزيرة أبو موسى»[١]. أي أنه أكد على سيادة إيران على الجزيرة، واعتبره ليس مجالاً للتفاوض.

هذه المراوغة في إدارة النزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة، التي تقرأ كمحاولة لاكتساب وقت، من أجل عدم المثول أمام التحكيم الدولي، تتضح أيضاً في حرص إيران ـ التي ألح مسؤولوها على أهمية التعاون الإقليمي ـ على إدارة ملفات الأمن في الإقليم، وفقاً لتصوراتها وتحقيقاً لمصالحها، وتكريساً لقيادتها المأمولة، وهو ما جعلها تُجمد ملفات كثيرة قيد البحث، أعربت إدارة روحاني في بدايتها عن ضرورة بحثها مع دول الخليج لجهة التعاون، حتى تصل إلى اتفاق مع الغرب بشأن برنامجها النووي، فقامت بالتسويف والمماطلة بشأنها حتى تستطيع بلورة صفقة رابحة، فيما يتعلق بنفوذها الإقليمي، وتثبيت ميزان قوى أكثر ميلاً لصالحها.

استثمار النفوذ الإقليمي:

لأن شروط التفاوض على الطاولة تفرضها القوة على الأرض، ومن شروط القوة امتلاك أوراق كثيرة تُمكّن من المساومة، والضغط، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب، فإن إيران دائماً ما تكون حريصة على امتلاك أوراق إقليمية ودولية، كأدوات لإدارة أزماتها الخارجية، تُمكّنها من فرض إرادتها. ولذلك حرص النظام الإيراني على إثبات

---

(١) ظريف ينفي استعداد إيران للتفاوض مع الإمارات حول «أبو موسى»، ميديل إست أونلاين، ٢٠١٣/١٢/١٠: http://www.middle-east-online.com/?id=167417%22.

قدرته على التمدد والتأثير إقليمياً، خارج الحدود، وأن يكون طرفاً نشطاً في تفاعلات المنطقة، حتى أضحت إيران عاملاً رئيسياً في كل القضايا الإقليمية، سواء لجهة مستقبل العراق، والأوضاع فيه، أو تفاعلها في الساحة اللبنانية، أو دورها في كل من سوريا واليمن.

وقد تجلّى حدود دور إيران الإقليمي، وكيفية إجادة النظام الإيراني استخدام الأوراق الإقليمية؛ لتعظيم المكاسب الإيرانية، خلال معركة الملف النووي الإيراني، التي كشفت عن نمط استراتيجية إيران في التعامل مع الضغوط والاحتمالات المتعددة للمواجهة مع الغرب، وتلك القواعد المعقدة لإدارة المفاوضات، والقدرة المتنوعة في استخدام الأوراق الإيرانية في الإقليم.

فالاستراتيجية الإيرانية في التفاوض بالغة التعقيد، وهي استراتيجية مرسومة بدقة على صعيد الأهداف، وتطورها، وإمكانية تغييرها، بشكل تدريجي، مرن وفجائي حاد، في الوقت ذاته، إذا تطلب تطور الأوضاع مثل هذا التحول أو ذاك. وهي قادرة على المزج بين ما هو سياسي وعسكري واقتصادي، وحركي، في مجالات متعددة، في ذات الوقت، وتعتمد على فتح آفاق الصراع بطرق متعددة ومتنوعة إلى أماكن كثيرة، حتى تبدو إيران قادرة ـ سواء عبر التهديد، أو التخطيط، على إشعال المنطقة[(١)].

لقد كان تركيز السياسة الخارجية الإيرانية عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق ٢٠٠٣، على الاهتمام السياسي/الأمني، وتعظيم دورها على هذين الصعيدين، فقد استغلت التحولات (السياسية ـ الأمنية) العراقية، التي تركت آثاراً على النظام (السياسي ـ الأمني) الموجود في العالم العربي، وخاصة في منطقة الخليج، في تثبيت وجودها الفعال في القضايا الإقليمية، وجاء ذلك انطلاقاً من إدراك النظام الإيراني بأن توغله في القضايا الأمنية والسياسية في المنطقة هو الضمانة للأمن والمصلحة القوميين، وأن على إيران أن تتواجد بفعالية في مناطق الأمن الفوري، وأن يكون لها وجود فعال ومؤثر أيضاً في مناطق الأمن غير الفوري، ومن جملة ذلك الشرق الأدنى (لبنان ـ فلسطين)، وتستفيد من تداعيات دورها ونفوذها في هذه المنطقة لحفظ مصالحها الاستراتيجية فيها، وفي العلاقة مع القوى الكبرى. وقد جاء تعاظم أهمية دورها وتأثيرها في النظام الأمني /السياسي في محيطها، للأهمية القصوى لهذا

---

(١) طلعت رميح، مرجع سبق ذكره.

المحيط في النظام العالمي، فمواجهة إرهاب القاعدة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل الأزمات الإقليمية في أفغانستان، والعراق، ولبنان، وفلسطين، تشكل العناوين الأساس للأمن العالمي، ولإيران تأثيرها في جميع القضايا المهمة المتعلقة بالمنطقة[١].

وكما استخدمت إيران امتلاكها لأوراق إقليمية مهمة في تعاملها مع الغرب؛ لتحسين شروط التفاوض، والدفع به في اتجاه المساومات والصفقات، التي تضمن لإيران دوراً في الترتيبات الأمنية والسياسية في الخليج، ونفوذ إقليمي بشكل عام، استخدمت أيضاً في نزاعاتها مع بعض دول الخليج تأثيرها في المحيط العربي وتحالفاتها، وهو ما جعل تلك النزاعات تمتد أبعادها إلى خارج حدود الخليج، وترتبط بتطورات الأوضاع في دول عربية أخرى.

ومع تعقد اللعبة الإقليمية، ومقابلة بعض دول الخليج الدور الإيراني بدور آخر في بؤر الصراع، فقد كثفت إيران من استخدام الأوراق الإقليمية؛ لإظهار القدرة على النفوذ والسيطرة، وامتلاك ما يُمكِّنها من فرض إرادتها، أو على الأقل المساومة، وذلك حتى بعد وصول قيادة معتدلة، دعت لتخفيف حدة التوتر والصراع، فقد جاء دعم جماعة الحوثيين، الزيدية، التي سيطرت على مناطق واسعة من اليمن، واستخدامها كمخلب لإيران في منطقة استراتيجية (باب المندب) ورقة قوية بيد إيران، ليس للضغط على الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً المملكة السعودية، فإيران تضغط بجماعة شيعية يمكنها التأثير من خلال شيعة جنوب المملكة، الذين بدورهم مستهدفاً إيرانياً، وبذلك تكون إيران بنفوذها في اليمن، قد فتحت نافذة جديدة تزعج وتشغل منها الخليجيين.

استطاعت إيران بتوسع سيطرة الحوثيين أن تكسب جولة ميدانية ضد السعودية، حيث تمكن هؤلاء من فرض شروطهم على الرئيس عبد ربه منصور هادي، في الاتفاق الذي حصل برعاية أممية، وذلك بعدما حقّقوا انتصاراً في الميدان، من خلال السيطرة على أهم المرافق الرسمية في العاصمة صنعاء، بدءاً من المطار، مروراً ببعض الوزارات، وصولاً إلى مراكز القيادات العسكرية، فجاء تكبيل الرئيس اليمني حداً من فاعلية الدعم الإقليمي الذي أوصلَه إلى سدة الرئاسة، وفق المبادرة الخليجية، التي اعتُبرت حينها الهدف الأول للرياض ضد طهران، في اعتبار أنه جاء في مرمى التمرّد الحوثي في الشمال، وحراك الانفصال في الجنوب. وبالطبع الهدف السعودي لم يرق

(١) گيهان برزگر، مرجع سبق ذكره.

لإيران، ودفعها لحشد طاقاتها، ليس لتحقيق التعادل مع السعودية، بل للفوز بالجولة اليمنية[١]. هذا الفوز الذي تجلى في مزيد من التقدم الحوثي في اليمن، حتى وصل حد السيطرة على قصر الرئاسة في يناير ٢٠١٥.

تعمل إيران من خلال فتحها لعدة جبهات في الداخل العربي، وفق خطة توفر لها فرص المساومة والضغط، بتقسيم مصالحها وأهدافها إلى استراتيجية وأخرى مؤقتة، كي يمكنها في أوقات محددة أن تتخلى عما هو مؤقت، من أجل ما هو استراتيجي، فقد تدخل في مفاوضات مع الدول الخليجية والعربية وتقدم أيضاً «تنازلات» ـ غالبا ما ستكون مؤقتة ـ لإثبات حسن النوايا، من خلال تقديم وعود بعدم التدخل في دول مثل البحرين، والاستعداد لبعض التنازلات في لبنان، وكل ذلك يندرج تحت مظلة الهدنة على جبهات مؤقتة، لكنها لن تقبل مطلقاً التفاوض حول سوريا والعراق، و«حزب الله» اللبناني[٢].

ويعد هذا جوهر عملية المساومة، بمعني الحصول علي شيء مقابل شيء، فليس هناك مجانية في العلاقات الدولية، وإيران، وهي تعد بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية الخليجية، أو تنفيه أساساً، كمقابل لتفعيل التعاون، فإنها في الوقت نفسه تكون حريصة على توجيه اتهامات، وتقديم طلبات مماثلة، فقد ردت على الاتهام بالتدخل، وطلب سحب قواتها «المحتلة» من سوريا، من قِبل السعودية، الذي جاء على لسان الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، مشيراً أيضاً إلى تدخلها في اليمن والعراق[٣]، بالمطالبة بسحب قوات السعودية من البحرين و«وقف قمع الشعب البحريني بقوات درع الجزيرة»، متهمة السعودية بأن كلمة «احتلال» تليق بها، «لأنها وظَّفت مشروع درع الجزيرة ضد الشعب البحريني المظلوم»، وذلك على كما جاء على لسان مسؤوليها (حسين عبد اللهيان، وعلاء الدين بروجردي)[٤].

---

(١) عمر الصلح، إيران تُعادل السعودية في الشوط اليمني الأول، ٢٠١٤/٩/٢٦:
http://ahgaftoday.com/?p=45526.

(٢) محمد السلمي، استراتيجية التفاوض العربي مع إيران، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٤/٥/٢٥.

(٣) تصريح لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير، ٢٠١٤/١٠/١٣:
https://www.marebpress.net/news_details.php?sid=103519.

(٤) حرب كلامية بين الرياض وطهران.. والنظام السعودي يخشى الانهيار، شؤون خليجية، ٢٠٤/١٠/١٥:
http://alkhaleejaffairs.com/c-7876.

كما أنها ترهن العلاقات بين العراق والسعودية بالعلاقات الإيرانية، على الرغم من وجود العراق والسعودية ضمن التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، فإيران ذات حضور قوي في العراق، واضطلعت بدور رئيسي في تدريب وتوجيه «المليشيات العراقية» لصد تقدم «داعش»، وتدعم بقوة الحكومة العراقية، التي قال رئيسها، حيدر العبادي، في لقاء متلفز مع قناة «الحرة» الأمريكية، إن «العديد من المحرضين يوجدون داخل السعودية، وبعض مناطق الخليج، ويتبنون نفس الخطاب التكفيري الداعشي»، مشيراً إلى أن دول الخليج وتركيا أرادت دعم المعارضة السورية، على الرغم من علمها بأن أقوى الأطراف في المعارضة هم «الإرهابيون الداعشيون، والنصرة، وغيرها من الجماعات الإرهابية»، على حد وصفه، كما أضاف: «هم يعلمون ذلك، لكنهم كانوا يتصورون أنهم سيستخدمونها للضغط على أعدائهم، وعلى منافسيهم في المنطقة»[١].

لقد كان الرئيس روحاني، بحديثه عند مجيئه بأن «السياسة الدولية لم تعد لعبة ذات محصلة صفرية، بل هي الآن ساحة متعددة الأبعاد، غالباً ما يحدث فيها تعاون وتنافس بين الدول في الوقت ذاته»، يرسم ما يمكن اعتباره استراتيجية إيران وتكتيكاتها في المفاوضات مع واشنطن والغرب، وأيضاً في التعامل مع العرب، وهو ما يدلل عليه مسار عملية التفاوض مع الغرب، وكيفية إدارة إيران له، واستخدام أوراقها الإقليمية لتعزيز موقعها، فإيران تقول للدول الست، وعبرها للمجموعة العربية، إن حل مشكلات المنطقة (سوريا، العراق، لبنان، البحرين، اليمن) يرتبط بما تقرره إيران في شأنها، وأن على العالم أن يتعامل مع إيران، ومع الأوضاع في الدول المعنية في المنطقة على هذا الأساس[٢].

وقد أكد على ذلك، وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في حوار له نشره موقع مجلة «ناشونال إنترست National Interest، في سبتمبر ٢٠١٤، حيث قال: «لو أن الولايات المتحدة راغبة في القيام بمغامرة عسكرية في إيران، فهذه قصة مختلفة، لا أظن أن أي شخص عاقل سيكون راغباً في القيام بهذا الفعل، لا سيما في منطقة نواجه فيها جميعاً بالفعل تحديات خطيرة جدًا، وإيران هي القوة الوحيدة التي

---

(١) العبادي: كثير من داعمي داعش في السعودية والخليج، العربي ٢١، ٢٠١٤/١٠/١٣:
http://arabi21.com/Story/781481 .

(٢) محمد مشموشي، عن استراتيجية إيران التفاوضية مع العالم، الحياة، لندن، ٢٠١٤/٧/٢٠.

أظهرت جدية في التعامل مع هذه التحديات. فلو أن هناك دولة قد ساعدت على إنقاذ بغداد من تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ولو أن هناك دولة قد ساعد على إنقاذ أربيل في إقليم كردستان منه، فهذه الدولة هي إيران، ولا دولة غيرها». وفي إشارته إلى «داعش» والدور الإيراني في سوريا، قال: «ولولا دول مثل إيران وآخرين في المنطقة، عرفوا طبيعة القوة التي تعارض النظام السوري، لكنتم الآن تواجهون منظمة إرهابية، لا تعمل انطلاقاً من قاعدة في الموصل بالعراق، بل في الحقيقة انطلاقاً من دمشق»، مؤكداً أن التحالف الدولي، الذي سماه «ائتلاف النادمين» في إشارة إلى أن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هم من صنعوه، لا يمكنه محاربة تنظيم «داعش» بإضعاف الحكومة السورية[1].

إذن، تعتبر إيران «داعش» صنيعة الولايات المتحدة وبعض دول الخليج، وتساوم الولايات المتحدة على دعم التحالف المواجه لداعش، والصفقة الكبيرة تأتي في إطار الاتفاق النووي، عدم إسقاط النظام السوري، عدم الوقوف في وجه النفوذ الإقليمي لإيران، وكثير من الأوراق المتناثرة على طاولة المفاوضات، وجودها واللعب بها، بين إيران والولايات المتحدة، هو هاجس ومصدر إزعاج وانشغال دول الخليج حالياً، كما أنه ثمار جهد طويل لاستراتيجية إيرانية محكمة.

القوة الناعمة/ الاختراق للتأثير في البيئات المحلية:

كما أن هناك الأداة الدبلوماسية التي يتم عبرها التفاوض بين الدول، بهدف الوصول إلي حلول وسط بشأن القضايا المثارة بينها، فهناك أيضاً أساليب تقليدية أخري تستهدف تشكيل التوجهات، والقيم داخل الدولة علي المدى الطويل، كالبعثات التعليمية، أو الإعلام الموجه، أو التبادل الثقافي، وإن كان استخدام هذا الأسلوب يأتي عادة في إطار العلاقات العادية، التي لا تشهد سوي مستويات منخفضة من التفاعل، أو الاهتمام المتبادل، أو العلاقات التعاونية، التي لا تشهد اختلافات أساسية حول السياسات الخارجية، ويسودها الاستعداد المتبادل للاستجابة، لكن ما كان يمثل تقليدياً أدوات تأثير مكملة تؤدي إلي خلق بيئة مواتية للتفاهمات أو الإقناع، أصبح

(١) نفوذ متعاظم: حوار مع وزير خارجية جواد ظريف: هل بدأت الحقبة الإيرانية بالمنطقة؟ المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤/٩/٣٠:

http://www.rcssmideast.org.

يمثل «قوة ناعمة»، أو «قوة ذكية»، شديدة الشراسة، تتعدي الدولة الرسمية، وأصبحت هناك استراتيجيات دبلوماسية عامة تستهدف استمالة القلوب والعقول، قبل أن تدفعها إلي الشوارع(١).

بالنسبة للدولة الباحثة عن دور قيادي في إقليمها، فإن احتياجها للقوة وكثافة انتشارها لا ينحصر على قوتها العسكرية، فثمة ترابط ما بين عناصر القوة الصلبة والناعمة، ومن الصعب أن تشكل إحداهما بديلاً للآخر، فالقوة الناعمة لها تأثير في تحقيق انتشار القوة في الإقليم، وتتعدد أنواعها، ما بين قوة ناعمة ثقافية، وسياسية، ودينية، وثورية، واقتصادية، واتصالية، وحضارية(٢).

وتعد الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية للدولة صاحبة المشروع الإقليمي ذات أهمية كبيرة، فالدول التي تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية، وأسلوبها في الحياة، تعمل على ثقافتها عبر حدودها وفرضها علي الآخرين، والعمل علي نشرها والترويج لها بكل إمكانياته(٣).

والدولة التي تدخل في نزاع إقليمي، من أجل فرض نموذجها، على دول ترى أنها الأحق بقيادتها، من منظور فوقي على كافة الصعد، تستخدم أدوات وأجهزة وتقنيات من أجل التأثير في عقول ومشاعر سكان تلك الدول، بما يضع حكوماتها تحت ضغط معنوي وسياسي واجتماعي، وذلك عبر وسائل شتى منها الدعاية السياسية، ودعم المعارضة، واستخدام الأقليات العرقية والطائفية، والاستقطاب الثقافي، والأيديولوجي.

وبالنسبة لإيران، فإنها تُولي أهمية كبيرة للقوة الناعمة في مشروعها، وتحاول استخدام مصادر قوتها الناعمة في النفاذ داخلياً في الدول الواقعة ضمن إطار ذلك المشروع، وفي مقدمتها دول الخليج العربية، هذه المصادر تعد الثقافة من أهمها (اللغة، والبعد الحضاري، والتشيع)، والتي تمتلك إيران مخزوناً كبيراً لتوليد القوة

---

(١) محمد عبد السلام، استخدامات القوة: كيف يمكن التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٢، ص٢٦.

(٢) علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة «داخل» و «بين» الدول، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٢، ص٢٠.

(٣) عصام عبد الشافي، جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص٢٧.

الناعمة منها. كما للسياسة الخارجية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة لإيران، والأكثر فعالية وتأثيراً على الإطلاق، فركائزها، وفقاً للدستور الإيراني، والتي تتمثل في تنظيمها على أساس المعايير الإسلامية و«الحماية الكاملة لمستضعفي العالم»، وعلى أساس «الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة».

إضافة إلى الأيديولوجية الإيرانية، والتي هي عبارة عن مجموعة من الطروحات الثورية، والمبادئ الدينية، كل ذلك يعتبر المصدر الأساسي والأكبر في توليد القوة الناعمة، وقد استطاعت إيران باستخدامها هذه الطروحات أن تكسب قطاعات واسعة في المنطقة، من خلال خطابها الثوري المعادي للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، والمناصر للقضية الفلسطينية[١].

استطاعت إيران توظيف كل إمكاناتها لفرض قوتها الناعمة في المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج، في إطار مساعي توسيع مساحات السيطرة والنفوذ، مستغلة جملة من العوامل والظروف، منها العامل الجغرافي والسكاني، الذي وفر لها فرص قوية لاختراق البيئات المحليَّة لدول الخليج، سواء التي يمثل فيها الشيعة أكثرية، أو التي يعدون فيها أقلية سكانية، من أجل تعميق وجودها وتأثيرها الداخلي في تلك الدول.

ومن هذه العوامل أيضاً العامل الاقتصادي، فقد استطاعت إيران أن تبني مؤسسات وشركات تجارية واقتصادية مع أفراد وجماعات باتت ترتبط بمصالح اقتصادية حيوية مع إيران، وهي ذات ثقل وتأثير، لذلك تعد تجسيداً لقوة إيران الناعمة في الداخل الخليجي.

وفي إطار توظيف عناصر قوتها الناعمة من أجل تعزيز نفوذها وتوسيع حدوده، فكما استخدمت إيران الثقافة الإيرانية الفارسية، كأداة مهمة في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية على الصعيد الإقليمي، خاصة ما يُعرف في إيران باسم مشروع «حوزة إيران الحضارية»، أو «إيران الكبرى»، استخدمت الدِّين أيضاً (التشيع الإيراني وولاية

---

(١) علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣/٤/١٧:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201341110215126641 4.htm.

الفقيه)، فهي تشكّل مركز الجاذبية للشيعة، ليس على المستوى المذهبي فحسب، وإنما على المستوى السياسي أيضاً، على اعتبار أن السياسة والدين متمثّلان في الولي الفقيه المرشد الأعلى، الذي يمتلك قوة ناعمة هائلة بحكم الموقعَيْن لدى أتباعه، المنتشرين ليس داخل إيران فحسب، وإنما خارجها أيضاً، والذين يقومون بشكل طوعي إرادي بخدمة مصالح الدولة الإيرانية، نظراً لطبيعة العلاقة الدينية التي تربطهم بتبعية الولي الفقيه، ولارتباط الديني بالسياسي، بشكل وثيق[١].

وتعمل إيران على نشر فهمها للنموذج الشيعي المتمثل بولاية الفقيه حول العالم، كما تُعلي من شأن (قم)، كإطار مرجعي مقابل (النجف) لتخريج الأئمة الموالين لها، والذين يعملون كسفراء لقوتها الناعمة، ينشرون رسائل إيران الدينية والثورية والإعلامية والثقافية والسياسية. فيما تركز الأداة التبشيرية، وعلى عكس الأداة الثقافية، على الخليج العربي، الذي يحتل الأولوية في الاستراتيجية الإيرانية العشرينية «إيران ٢٠٢٥» (الوثيقة القومية التي تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاماً)، والمنطقة العربية وإفريقيا. وقد ساعد ذلك على تقوية موقع (قم) في اجتذاب أبناء المنطقة[٢].

وقد استفادت إيران من دخول عنصر التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط، بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، بإجادة استخدام هذا المكون في سياستها الخارجية، ما أدى إلى تقوية دورها ونفوذها في القضايا السياسية ـ الأمنية للمنطقة، وسخرته إيران في خدمة المصالح القومية الإيرانية، ليس للأهداف الآنية والعابرة، وفي الظروف المضطربة للمنطقة فحسب، بل من أجل تقوية هذا العنصر على مستوى العلاقة مع دول المنطقة، حتى تستطيع إيران من خلاله التأثير على القضايا السياسية ـ الأمنية، وزيادة دورها الإقليمي، فاستفادتها من التشيع في تنظيم السياسة الخارجية أتاح لها حضور فعال ومصيري في بعض الدول العربية، ففي العراق، ومن خلال تقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية، زادت قوة المكانة الإيرانية في الترتيبات السياسية ـ الأمنية للخليج، وفي العلاقة مع الولايات المتحدة، والدول العربية[٣].

---

(١) علي حسين باكير، المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) گيهان برزگر، مرجع سبق ذكره.

على المستوى المؤسسي، والتنظيمي، قامت إيران بتأسيس سلسلة من المؤسسات والدوائر لتكون أجنحة لوزارة الخارجية، لمساعدتها على تحقيق استراتيجيتها، والنفاذ إلى الداخل العربي، مستخدمة الثقافة والدين، ومن تلك المؤسسات، كأذرع ثقافية: «المستشاريات الثقافية الإيرانية»، التي تقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية، وكسب المتعاطفين، ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية، وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار، وأيضاً المدارس الإيرانية في الخارج، ومراكز تعليم اللغة الفارسية[١].

أما المؤسسات الدينية المنوط بها الترويج للنموذج الإيراني من التشيع، والتعريف به، فمنها: «المجمع العالمي لأهل البيت»، وهو تنظيم سياسي بواجهة دينية، ويعمل هذا المجمع سنوياً على عقد مؤتمرات لوضع الخطط للشيعة في العالم، ومراجعة ما تم إنجازه من الخطط في الأعوام السابقة. و«منظمة التبليغ الإسلامية»، وهي تقوم بالإشراف على الحسينيّات، والمراكز الدينية الشيعية في الخارج، وتقديم الدعم والرعاية لها، وتطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزعها بالمجان، وتعقد المؤتمرات؛ لنشر ثقافة التشيع، وتمجيد النظام الإيراني ورموزه. و«الحوزات الدينية في الخارج»، التي تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية، وقبول الطلبة من غير الشيعة، وإعطائهم المنح الدراسية في قم، بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم. و«ممثليات مرشد الثورة في الخارج»، التي تقدم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية، والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج، وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي، و«مجمع التقريب بين المذاهب» الذي يقوم بدور ترويجي ودعائي مخترقاً الدائرة السنية، وإن كان يعمل دعائياً من أجل إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني[٢].

وتتضح أهمية النشاط الاختراقي والترويجي لدى النظام الإيراني، ولخدمة مشروعه القومي، من حجم الموازنة المخصصة لذلك، فقد بلغت موازنة إيران الثقافية للعام ٢٠٠٨ حوالي ٢٥٠٠ مليار تومان، ذهب منها ٣٨٦ مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي أنفق على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية[٣].

---

(١) صباح الموسوي، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) للتفاصيل حول موازنة بعض النشاطات الدينية والثقافية «العلنية» لعام ٢٠٠٨، ومصاريف لبرامج بروبغندا ثقافية ودينية ٢٠٠٨، انظر: علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره.

كما أن وكالة بث الجمهورية الإسلامية (IRIB) تحصل على دعم مالي من وزارة الثقافة قدره ٤٥٧ مليار تومان عام ٢٠٠٨، وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها المرشد الأعلى، علي خامنئي، وتسيطر على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية، وإذاعات الراديو في إيران، بما يتناسب مع توجهات الدولة. وتستخدم في إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والثقافة الإيرانية، وتقوم الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني، والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية، وتبث بـ ٣٠ لغة عالمية، ولها مكاتب خارجية في ٤٥ دولة حول العالم، و٦ محطات فضائية خارج إيران[١].

وعلى المستوى الإعلامي أيضاً، وتحديداً في دول الخليج، فإن إيران حاضرة في الأوساط الإعلامية، عبر تواصلها مع صحافيين وباحثين وناشطين ومراكز بحثية، لكن لأن ذلك يقع في إطار النشاط غير المعلن، فإنه من الصعب حصر وتحديد المؤسسات، أو أسماء الأشخاص، وإن كان تأثيرهم ونشاطهم محل ترصد وانزعاج بعض الحكومات الخليجية.

وكعادتها تنفي إيران دائماً الصيغة التي توصف بها الحكومات الخليجية تمدد هذه الأذرع الإيرانية داخلها، فكلما اتهمت تلك الحكومات إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية الخليجية، تسارع إيران بالنفي، في الوقت الذي تجاهر بكونها مرجعية للشيعة، ويتضمن مشروعها هدفاً مذهبياً معلناً، فضلاً عن تصريحات مسؤوليها بشأن أوضاع الشيعة في داخل بعض الدول الخليجية، وقد تحدث قاسم سليماني، قائد فليق القدس التابع للحرس الثوري، في يناير ٢٠١٤، في كلمة بمناسبة ذكرى انتصار ثورة ١٩٧٩، قائلاً: «إحياء مرجعية إيران لدى الشيعة ازدادت من قدرة إيران في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، ومرجعية إيران السياسية للتشيع أعطت الإيرانيين مفهوماً جديداً من القومية، وفي المقابل ساعدت الشيعة للحصول على هوية جديدة»[٢].

في الأخير؛ فإنَّ التناقض والغموض والطائفية وسياسات إيران تجاه بعض دول المنطقة والمشاكل التي يعاني منها النظام الإيراني، والتي تتعارض مع ما طرحته الثورة من قيم ثورية وديمقراطية، فضلاً عن مواقفه من ثورات «الربيع العربي»، كل هذا ألقى

---

(١) علي حسين باكير، المرجع نفسه.

(٢) محمد المذحجي، انخفاض أسعار النفط يشل طموحات إيران التوسعية ويجبرها على تقديم تنازلات في سياستها الخارجية، القدس العربي، لندن، ٢٠١٤/١٠/٢٥.

بظلاله على حدود تأثير قوة إيران الناعمة، وخلق صورة سلبية عن إيران في المجتمعات العربية، أمّا الأنظمة، وخاصة الخليجية، فإن استمرار عمل الأجهزة الأمنية والنشاطات السرية لإيران، داخل الدول الخليجية، يظل حجر عثرة أمام أي تفاهم ممكن، ما دامت إيران تعمل بقوة للتأثير في البيئات المحلية الخليجية، وتعتبره من أسس سياساتها، وتعتبرها مساحة لانتشار القوة لا تنوي الاستغناء عنها.

المبحث السادس
الموقف الإيراني من تغير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط

تحولات السياسة الخارجية.

شرق أوسط إسلامي.

ثورات الربيع العربي.

تعدُّ ثورات «الربيع العربي» بمكتسباتها وانتكاساتها على مرِّ السنوات الأربع الماضية إحدى التحديات الجيو سياسية المهمة، التي واجهت الإدارة الإيرانية في شرق أوسط متغير، تطَّلب من طهران إعادة تعريف مفاهيم الأمنين، القومي والإقليمي لها، في ظل محاولات تسوية الملف النووي الإيراني، وتوجه الإدارة الأمريكية نحو منطقة جنوب شرق آسيا، ما يبدو معه أن هناك تحدياً يواجه طهران في كيفية توسيع أفق التعاون مع جيرانها العرب، تزامناً مع تعزيز مجال نفوذها الإقليمي.

استغلالاً لاندلاع ثورات «الربيع العربي» عكفت الإدارة الإيرانية على إجراء تغيير ثقافي في المجتمعات المحيطة بها؛ بهدف تغيير المعادلة الإقليمية علي المدى البعيد، بما يحقق لها الهيمنة، بعيداً عن أدوات السيطرة السياسية والاقتصادية، وإن كان لا مانع من السيطرة الاقتصادية على المنطقة، على المدى البعيد، على غرار ما تقوم به تركيا في منطقة الشرق الأوسط من نفوذ سياسي، جاء على حساب النفوذ الاقتصادي، في المقام الأول، أي أن ثمة توزيعاً للأدوار بين تركيا وإيران في المنطقة، بما يخدم مصالح الطرفين.

في هذا الإطار، سنتناول ثورات «الربيع العربي» من منظور الإدارة الإيرانية علي عدد من المستويات. في الجزء الأول؛ يعالج القسم الأول التحولات التي شهدتها الإدارة الإيرانية علي صعيد سياستها الخارجية منذ نشأة الجمهورية الإسلامية، وذلك

لفهم طبيعة تعامل طهران مع القضايا الإقليمية. ويبحث القسم الثاني كامتداد للقسم الأول تصور إيران لشرق أوسط إسلامي من خلال آليات قوتها الناعمة. أما الجزء الثاني، فيتناول أهمية ثورات «الربيع العربي» في سوريا، والبحرين، واليمن، ومصر علي أساس أهميتهم الجيو ـ سياسية بالنسبة لطهران، في سياق علاقاتها الإقليمية والدولية.

تحولات السياسة الخارجية:

من أجل محاولة فهم السياسة الخارجية التي يعتمدها النظام الإيراني الجديد بمكوناته المتعددة والمتباينة، ينبغي العودة لمراجعة التحولات المهمة التي شكلت استراتيجيات صناعة القرار في طهران.

منذ أن تولى علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئاسة إيران، في العام ١٩٨٩، بدأت سياسة إيران الخارجية تتحول نوعياً من الراديكالية لتنحو نحواً براجماتياً Realpolitik، يعتمد على الحسابات الإقليمية، ومعادلات موازين القوة، والمنافع المشتركة، عوضاً عن الرؤية الأيديولوجية، وهو خطاب سياسي يرّجح موقع إيران كدولة قومية لها مصالحها على موقعها كزعامة دينية، متجاوزة للحدود والقوميات.

نبعت السياسة الخارجية الإيرانية منذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، في العام ١٩٧٩، من منظومة أيديولوجية، اقتضت حداً أدنى من الانغلاق علي الذات تجاه الواقع المتحرك، وتجاه المنظومات الأخرى. فالميل الطبيعي لكل منظومة هو ميل إلي الانغلاق والاجترار، كما أنها عندما تتحول إلى أداة سلطة وتحكم، فإنها تولد بيروقراطية صلبة تتولى مهام حراسة المنظومة من أشكال الانفتاح؛ لأن الانفتاح على دينامية الواقع يؤدي إلى دخول وقائع جديدة. لذا كان انتقال السياسة الخارجية الإيرانية تدريجيًا إلى البراجماتية، وقع تفجيري على بنية الأيديولوجيا، ولكن سرعان ما استطاعت أيديولوجيا الثورة «شرعنة» ممارساتها.

بعد الإطاحة بأول رئيس منتخب، أبو الحسن بني صدر، أصبح تصدير الثورة الإيرانية سياسة إيران الرسمية، حيث أسس وزير الخارجية الأسبق، مير حسين موسوي، في أكتوبر ١٩٨١، لجنة لبناء السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الرؤية الأيديولوجية للثورة. وبناء عليه، تم تشكيل المجلس الثوري الإسلامي (لتصدير الثورة الإيرانية)؛ كمظلة للإشراف على ممثلي تصدير الثورة في محيط إيران الإقليمي، كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحركة الثورة الإيرانية في الجزيرة العربية، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في المنامة. لاحقاً، وبعد صعود هاشمي

رافسنجاني، تحولت إيران إلي سياسة «الثورة الإيرانية في بلد واحد»[١]، بعد أن أصبحت هناك حاجة للتواصل والانفتاح على أطراف إقليمية ودولية، أجبرت المرشد على التخفيف من راديكالية خطابات النظام بتقييد عدد من الدوائر من حين لآخر. لكن بقي بروز أو تراجع خطاب تصدير الثورة مرهوناً بعنصرين: الأول: موازين القوى داخل مؤسسات النظام.

والثاني: الاستخدام التكتيكي للخطاب.

استطاع حزب «كوادر البناء» القريب من الرئيس هاشمي رافسنجاني، في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، الاقتراب نسبياً من هذا «الحد الأدنى من الانغلاق» في سياسة إيران الخارجية، من خلال المؤسسات التي سيطر عليها التكنوقراط، في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة بناء البنية التحتية بعد الحرب مع العراق. لكن لأن البيروقراطية الأيديولوجية داخل الإدارة الإيرانية استشعرت بخطر برجماتية رافسنجاني وتياره، فقد تمخض عنها التيار الأصولي للدفاع عن الأيديولوجية التي نَظر لها الإمام الخميني.

تسبب التباين في توجهات الفصائل مؤسسياً، في إنتاج تناقض أصبح واضحاً منذ ذلك الحين، في خطابات إيران الخارجية وصناعة القرار، بين تقديم إيران كدولة قومية تراعي توازن القوى، وبين تقديمها كزعامة دينية تتجاوز مصالحها المفاهيم الاستراتيجية للدولة الحديثة المتجاوزة للأيديولوجيا. يوفر هذا التناقض لطهران مساحة للمناورة من خلال مستويات متعددة في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية الحساسة، التي تمس أمنها القومي كالربيع العربي.

تُوِّج هذا التناقض الذي أعطى حيزاً عريضاً للمناورة، في سياسة «المرونة البطولية»، التي تعبر عن رؤية مرشد الثورة، السيد علي خامنئي، للسياسة الدولية منذ ٢٠ عاماً. في السابع من أغسطس ١٩٩٦، قال السيد علي خامنئي، في خطبة له، موضحاً رؤيته : «إن ميدان السياسة الدولية هو مجال البطولة المرنة التي تقف في وجه الأعداء.

من ثم؛ فإن دبلوماسينا يجب أن يكونوا حازمين في مواقفهم ويجعلوا صمود ورجولة الإمام الخميني نموذجاً لهم». لاحقاً في خطبة ألقاها المرشد أمام أعضاء

---

(١) Arjomand,Said Amir, After Khomeini: Iran Under His Successors, Oxford University Press, 2009, p.137..

مجلس صيانة الدستور، في الخامس من سبتمبر ٢٠١٣، تحدث عن رؤيته موضحاً: «عندما يصارع المصارع خصماً له، فأنه يبدي له المرونة لأسباب تقنية، لكنه لا يجب أن ينسي من هو عدوه». وفي ١٧ من سبتمبر من العام نفسه، قال المرشد في كلمة أمام قادة حراس الثورة: «حتى الأعداء يتبسمون لبعضهم عندما يأتي وقت التفاوض».

إذاً فالبطولة المرنة هي تنظير المرشد لفكرة استخدام البرجماتية وقت الحاجة[١].

لقد اتسمت الدبلوماسية الإيرانية بكثير من البراجماتية والدهاء السياسي، وغالباً ما نجحت طهران في ذلك، حيال ملفها النووي تارة، وتجاه تغلغلها الاقتصادي، والسياسي، والعسكري في العراق تارة أخرى، وأيضاً في تعاطيها مع ملف الأكراد.

شرق أوسط إسلامي:

مع اندلاع موجات ثورات «الربيع العربي» أصبحت هناك ضرورة ملحة بالنسبة للإدارة الإيرانية، تجاه إعادة طرح مفهوم الديمقراطية الدينية للشعوب الإسلامية، ونظريات الخميني في الحكم، بهدف «ملء الفراغ الموجود بخصوص الاتجاهات المستقبلية لهذه الأحداث». و«الديمقراطية الدينية» التي يتحدث عنها خامنئي يمكن أن تملأ فراغات مستقبل التطورات في المنطقة، ويجد ذلك طريقه من خلال التبشير بالنموذج الثوري الإيراني، والدعوة إلى نظام «حكم الشعب الديني». فالثورات العربية مقدمة لـ«صحوة إسلامية، تحمل روح الثورة الإيرانية الإيرانية»، وهو ما سبق وعبّر عنه خامنئي، في كلمته أمام مؤتمر دولي للصحوة الإسلامية، في العام ٢٠١١، حين قال: «الانتفاضات العربية استلهمت من الثورة الإيرانية الإيرانية، مفاهيمها ومعانيها[٢]».

على ذات النسق، فإن الإدارة الإيرانية تسعى لتغيير ثقافي في المجتمعات المحيطة بها، بهدف تغيير المعادلة الإقليمية علي المدى البعيد، بما يحقق لها الهيمنة، بعيداً عن أدوات السيطرة السياسية والاقتصادية، التي لا يمكن استخدامها دون توفر شبكات من رأس المال البشري علي المستوي الإقليمي، يرتبط بها أيديولوجياً. لذا فإن

---

(١) Frenemies Forever: The Real Meaning of Iran's Heroic Ganji, Akbar Flexability, Foreign Affairs, September 24, 2013: http://www.foreignaffairs.com/articles/139953/akbar-ganji/frenemies-forever .

(٢) فاطمة الصمادي، بين اللوم و التوجس: قراءة إيرانية مرتبكة لأحداث مصر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٧/٣٠:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/2013729134937923407.htm .

انفتاح المجال العام في دول «الربيع العربي» يمثل المناخ الملائم لتكثيف نشاط «البروباجاندا» الإيرانية، تمهيداً لسيطرة اقتصادية ومن ثم سياسية، على المدى البعيد.

تعد الدبلوماسية الثقافية إحدى ركائز السياسة الخارجية الإيرانية، التي توظفها ضمن قوتها الناعمة. وبناء عليه، سنتناول في هذا الجزء الدبلوماسية الثقافية الإيرانية ودورها الاقتصادي والسياسي علي المدى البعيد، من خلال رؤية المفكر الماركسي، أنطونيو جرامشي، لدور الثقافة في عملية الهيمنة Hegemony في المجتمع المدني والصراع الرأسمالي؛ بدعوى أن العلاقات الدولية تمثل امتداداً للاجتماع السياسي.

علي خلاف اشتراكيي الأممية الثانية، الذين يرون أن القاعدة الاقتصادية هي الجانب الحقيقي في العملية الاجتماعية، حيث أن المبني الفوقي (النظام الاجتماعي والثقافي والسياسي) هو الذي تنعكس عليه وتسيطر عليه القوي الاقتصادية. يرى جرامشي أنه من أجل تغيير المجتمع العكس هو الصحيح؛ لأن الصراع الطبقي يترجم أساساً في مجال المبنى الفوقي للمجتمع، مجال الصراع السياسي والحزبي. من هنا يري جرامشي أن الطبقة العاملة تستطيع أن تصل إلى السلطة فحسب، بعد أن يحقق فكرها هيمنة ثقافية Cultural Hegemony علي المجتمع. ولكن كيف بالإمكان تحقيق هيمنة ثقافية لأفكار العدالة الاجتماعية الجديدة علي المجتمع، دون سيطرة اقتصادية أو سياسية عليه بواسطة رأس المال أو بواسطة الدولة؟ هنا تبرز أهمية مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الهيمنة Hegemony، مقابل السيطرة Domination. هنالك حيز اجتماعي تطور في ظل الرأسمالية، هو ساحة الهيمنة الثقافية علي المجتمع. وهذا الحيز ليس حيز الاقتصاد، هو جزء من المبني الفوقي، ولكنه ليس حيز الدولة[١].

يمكن تتبع هذا النمط من التنظير للاستراتيجيات الثقافوية/الأيديولوجية لتوسيع نفوذ إيران الإقليمي، في تقرير نشرة مركز الأبحاث الاستراتيجية، التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، في أبريل ٢٠١٣، باسم «تحولات جديد منطقة وآينده مناسبات إيران وأمريكا»، كنموذج[٢]. قدم سيد جواد طاهايي، في هذه الدراسة

---

(١) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) جواد طاهايي، تحولات جديد منطقة وآينده مناسبات إيران وأمريكا، مركز تحقيقات استراتيژگ (٢٤ فروردين ١٣٩٢): http://www.csr.ir/Pdf/Content2687/437.pdf.

رؤية لقيادة إيران لشرق أوسط جديد، من خلال الهيمنة الثقافية، عوضاً عن نموذج السيطرة التي تُمارس عبر السياسة بمفهومها التقليدي Hard Politics.

يرى جواد طاهايي، أن السلام وفق معناه الكلاسيكي لا يتحقق من خلال مخططات الإدارات السياسية، ولكنه يتحقق من خلال فترات طويلة من التعاون والتفاهم بين الأمم، أي: أن السلام لا يتحقق من خلال الحكومات بل الشعوب. في حال تحقيق السلام من خلال هذا الطريق، فإن دور الحكومات يقتصر علي تعزيز حالة السلام وليس خلقها. علي هذا الأساس، تسعى السياسة الخارجية الأمريكية إلي «خلق» حالة السلام من خلال مخططات، ولكنها في الواقع تعمل على تحقيق الاستقرار وتعزيز النظم القمعية وليس تحقيق السلام.

بيد أنه على خلاف الولايات المتحدة، ومن وجهة نظر ثقافية، تستطيع إيران في مقابل قيم الأمركة والعلمنة بما تملكه من مرجعية ثقافية ـ دينية راسخة، تحقيق السلام بمعناه الشامل والواقعي. فالسلام هو نتاج الإحلال التدريجي للمكوّن الثقافي لإحدى الدول في المنطقة.

وفقاً لرؤية طاهايي، لم تأت التحولات الشرق أوسطية الجديدة كرد فعل ضد عدم المساواة والفقر، ولكنها رد فعل علي التحقير. بناء علي ذلك، فإن مضمون وأهداف هذه الثورات لا يتمحور بشكل كامل حول الحرية والاستقلال والحقوق الاجتماعية والسياسية التي يتقدم عليها المطالبة بالكرامة. فالسلام القائم علي الكرامة هو نوع السلام الذي تفتقد الولايات المتحدة تحقيقه في المنطقة الإسلامية.

مع ذلك يرى طاهايي أن السلام لا يعني المساواة بين جميع الدول في منطقة واحدة؛ لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع وثقافته، ولا يمكن تحقيق تلك المساواة بين جميع الأمم فيما يتعلق بحجم النفوذ، بينما يمكن تحقيق العدالة. بناء علي ذلك، يظهر تدريجياً التفاوت في تعامل الأمم مع بعضها، لكن لا تعني هذه اللا مساواة غياب العدالة، لأنها نتجت منذ البداية من المساواة.

حسب وجهة نظر الباحث، لا تتمركز مشكلة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة حول الفجوات والاختلافات المادية والعسكرية، ولكنها تتمركز حول التسلط، السيطرة، القهر وعدم التعرض لمسألة الحرية بصورة جذرية.

تتسم رؤية جواد طاهايي التي تعبر عن رؤية الإدارة الإيرانية للشرق الأوسط، بنقطتي ضعف:

الأولى: إن تمركز البحث حول فكرة سيادة المكون الثقافي الإيراني الذي يجعله

الأنسب لقيادة المنطقة، قد يدفع إلي تبني خطاب براجماتي لرؤية للذات وللآخر، يفترض وجود جوهر ثابت تاريخياً للذات، يجعله متفوقاً على الآخر الذي يتسم بجوهر تاريخي، يُجبره على البقاء في حالة من التخلف، والتبعية، وعدم القدرة علي الوصول إلي درجة من الوعي والنضج. وهو خطاب استشراقي وصائي تسطنبته الأيديولوجيات الدينية.

الثانية: يكشف البحث عن فهم محافظ واختزالي، فيما يتعلق بالمساواة، حيث يرى الباحث، أنَّ اللأمساواة بين الأمم ناتجة عن ظروف موضوعية وثابتة، تتعلق بطبيعة قدرات الشعوب وثقافاتها. عوضاً عن ذلك، يقترح الباحث العدالة كحل لتحقيق السلام بين الأمم.

فتصور الباحث أن مشكلة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تدور حول اختلاف حجم الثروة والقوة العسكرية، يتجاهل حقيقة أن الخطوة الأولي للتحرر والكرامة ـ اللذان يركز عليهما الباحث ـ لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال فكرة إعادة توزيع الثروة، وإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي الذي يشكل النظام العالمي بصورته الحالية.

ثورات الربيع العربي:

تنظر الإدارة الإيرانية بمختلف مكوناتها علي اختلاف درجات جمودها وبرجماتيتها (المنعكسة علي خطاباتها) إلي ثورات «الربيع العربي» كحالة من المخاض السياسي والثقافي، التي يجب استغلاله لتعزيز موقع إيران الإقليمي اقتصادياً، وسياسياً، وأيديولوجياً.

يعتبر إعادة تأويل المشهد العربي جزءاً أصيلاً من إعادة خلقه وتشكيله، إذ أن وصف المرشد، السيد علي خامنئي، للثورات العربية كحركة «يقظة إسلامية»، ليس سوء قراءة للواقع، بل مسعى لإعادة خلقة خطابياً. علي هذا النسق فإن وصف حراكاً سياسياً ـ اجتماعياً في بلد ما بالمؤامرة أو بالثورة، يستهدف تشكيل الواقع من جديد من منظور مصالح الإدارة السياسية.

سنتناول هنا عدداً من دول الربيع العربي (سوريا، والبحرين، مصر، واليمن) من منظور مصالح الإدارة الإيرانية في المنطقة، وتأثير التحولات الجارية في هذه الدول على أمن الجمهورية الإسلامية الإقليمي.

وأخيراً، تبدل نمط التحالفات في الإقليم بعد ثورات «الربيع العربي»، وأثره على المشروع الإيراني.

سوريا

الأهمية السياسية والأمنية:

تعد سوريا حليف إيران الوحيد منذ قيام الثورة الإيرانية، حيث ساند حزب البعث السوري الحاكم، إيران في حربها ضد الرئيس العراقي السابق، صدام حسين. ففي مقابل إيقاف سوريا لتصدير النفط العراقي، آنذاك، عبر أنبوب نفطي يصل إلى مدينة بانياس، المُطلة على البحر المتوسط، وفّرت الجمهورية الإسلامية لسوريا النفط بأسعار مُخفضة، بالإضافة إلى إرسال الآلاف من الحجاج الإيرانيين لأضرحة آل البيت في سوريا.

أما الأهمية الجيو ـ سياسية الثانية التي تتمتع بها دمشق بالنسبة لطهران، فهي أنها تُعدُّ معبراً لدعم تنظيم حزب الله لوجستياً في لبنان، لا يلعب حزب الله بالنسبة لطهران دوراً حيوياً في ردع إسرائيل فحسب، بل يلعب دوراً أكبر في تعزيز النشاط الاستخباراتي لطهران عبر مختلف المؤسسات، التي يديرها الحزب إقليمياً ودولياً.

الأهمية الاقتصادية:

الأهمية الأولى:

تتمتع سوريا بأهمية جيو ـ استراتيجية بالنسبة لأمن الطاقة في إيران، إذ يمثل مشروع خط الغاز الإسلامي أحد أكبر مشروعات إيران الاستراتيجية لتصدير الغاز إلى كل من: العراق، وسوريا، ولبنان، ليمتد في المستقبل إلى القارة الأوروبية، كما تخطط طهران.

في يوليو ٢٠١٠، عقدت إيران مفاوضات أولية مع كل من: العراق وسوريا؛ لمناقشة المشروع، وفي يوليو ٢٠١١، توصلت الدول الثلاث لاتفاق ما لتنفيذ

المشروع بتكلفة ١٠ مليار دولار. ولاحقاً، في مارس ٢٠١٣، توصلت جميع الأطرف لاتفاق نهائي.

من المتوقع أن يبلغ طول خط الغاز الإسلامي الممتد حتى سوريا والجنوب اللبناني، تقريباً ٢٠٠٠ كيلو متر، سينطلق خط الغاز من مدينة عسلوية المُطلة على الخليج العربي، وصولاً إلى الحدود العراقية، ومنها إلى الأراضي اللبنانية. من المتوقع أن يبلغ حجم الغاز المُصدر إلى العراق، عن طريق الخطين ٤٠ ـ ٤٥ مليون متر مكعب يومياً. سيتفرع خط الغاز العراقي الذي سيبلغ ٥٠٠ كيلومتر من داخل الأراضي العراقية، ليغذي سوريا بطاقة ٢٥ ـ ٣٠ مليون متر مكعب يومياً، عبر خط يبلغ طوله ٦٠٠ ـ ٧٠٠ كيلومتر. كما أن الخط سيتفرع من داخل الأراضي السورية ليغذي الجنوب اللبناني، بطاقة ٥ ـ ٧ مليون متر مكعب يومياً. ستكون طاقة ضخ الخط الإسلامي كلياً حوالي، ١١٠ مليون متر مكعب من الغاز يومياً.

أما في المستقبل البعيد، فإن إيران تخطط لمد خط الغاز إلي اليونان وإيطاليا من لبنان، عبر البحر المتوسط، ليبلغ طول الخط ٤٩٠٠ كيلو متر.

بيد أن إيران لن تكتفي بتصدير غازها الطبيعي إلى منطقة شرق المتوسط فحسب، وإنما تتجاوز طموحات طهران ذلك الأمر، فتخطط لتصدير الغاز السوري الذي يتم التنقيب عنه في مياه البحر المتوسط في المياه الإقليمية السورية، إلى كل من: الهند وباكستان، وربما إلى الصين أيضاً، ما يجعل من إيران جسراً للطاقة بين شرق المتوسط وشرق آسيا.

من الواضح أن خط الغاز الإيراني غارق في الفوضى، التي تعاني منها سوريا، في الوقت الراهن، لم تتضح معالمه، رغم محاولات العمل على اكتمال بنائه، وهي المحاولات التي تزداد قوة بمرور الوقت كلما حققت قوات الأسد على الأرض مكاسب حقيقية، في ظل إعادة سيطرة القوات العسكرية السورية على طرق ومنافذ استراتيجية في القلب السوري، وهو ما يشير إلى احتمالية نجاح إيران في إتمام مخططاتها المستقبلية في سوريا عبر الغاز الطبيعي[(١)].

وترتيباً عليه، فمشروع الخط الإسلامي لا يجعل من بقاء النظام السوري (حتى لو تمت التضحية ببشار الأسد والقادة العسكريين والأمنيين) خياراً مهماً، بل ضرورة

(١) تامر بدوي، اللعبة الكبرى «الأوراسية»: تحولات جيوبوليتيك الغاز الإيراني، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤/٤/١٤: http://studies.alarabiya.net.

حتمية بالنسبة للجمهورية الإسلامية؛ لتأمين مشروعها الاستراتيجي، ليس من أجل استمرار المشروع في سوريا فحسب، بل لضمان استمرار دور حزب الله السياسي والأمني في لبنان، على المدى البعيد، أيضاً، ولمد الخط إلى أوروبا مستقبلاً. لذا فإن أمن إيران الاقتصادي، وأمن الطاقة المُهدد يجعل من أمن الطاقة في سوريا لدى صناع القرار الإيرانيين، مسألة أمن قومي، من الدرجة الأولى[١].

الأهمية الثانية:

منذ قيام الثورة السورية، في مارس من العام ٢٠١١، وتصاعد حدة الاقتتال بين الجيش السوري الحر والجيش النظامي، وسيادة حالة الاحتراب الداخلي، بدأ إنتاج سوريا من النفط في الانخفاض. وفي المقابل، بدأ النظام في استيراد النفط الإيراني؛ وقد بلغ إنتاج سوريا من النفط قبل اندلاع الثورة نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً. انخفض مع اندلاع الثورة، وتحديداً في الربع الأول من العام ٢٠١١، إلى نحو ٣٨٧ ألف برميل يومياً. وانحدر الإنتاج في العام ٢٠١٢ إلى أقل من ١٥٠ ألف برميل يومياً، وسجل العام ٢٠١٣ انهيار الإنتاج النفطي للبلاد، ليسجل نحو ٢٨ ألف برميل يومياً[٢]، فيما تراجعت المعدلات خلال العام ٢٠١٤ بنحو ٦٧ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه حيث بلغت ٩٣٢٩ برميل يومياً[٣]، كما أن أغلب الحقول النفطية في سوريا وقع تحت سيطرة تنظيم «داعش»، حيث يعتمد عليها بشكل رئيسي في تمويل عملياته المسلحة من أجل بسط السيطرة على مزيد من الأراضي السورية[٤].

منذ عام ٢٠١٢، استوردت دمشق ما يقرب من ٤ مليون برميل من طهران، بتخفيض وصل إلى ١٠٪، عبر خط ائتمان قدره ٣,٦ مليار دولار، أعطته إيران للنظام السوري، للتغلب على مشكلة السيولة المالية التي يواجهها. وفي مقابل خط الائتمان

---

(١) تامر بدوي، ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو ـ استراتيجياً؟ مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام، عدد ١٥، سبتمبر ٢٠١٣.

(٢) سلام السعدي، النظام السوري «يرفع» إنتاج النفط.. و«داعش» يسيطر عليه، المدن، ٢٠١٤/١٠/٣١: http://www.almodon.com/economy/73ac8a3d-f3c2-4325-9fc6-8cab76a0b802.

(٣) الإنتاج اليومي من النفط في سوريا تراجع ٦٧٪ في ٢٠١٤، إيلاف، ٢٠١٥/١/٢٧: http://www.elaph.com/Web/Economics/2015/1/977977.html.

(٤) النفط السوري يمول تنظيم الدولة الإسلامية، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٩/١٨: http://www.aljazeera.net.

والتسهيلات تلك، التي قدمتها طهران، عقد الجانبان، السوري والإيراني، اتفاقية مهمة يحق لطهران بموجبها الاستحواذ على حصص ضخمة من استثمارات ومشروعات سورية المستقبلية(١).

وهو ما يعني أن الدور الإيراني يتجاوز تأسيس وتدريب الميليشيات العسكرية، ودعم الجيش النظامي السوري، وتعزيز الأجهزة الأمنية، إلى لعب أدوار أكبر في قطاعات الاقتصاد السوري. ووفقاً لهذه الاتفاقيات، وفي حال توصل النظام والمعارضة السورية لاتفاق سياسي لتسوية الأزمة السورية، سيكون لإيران النفوذ الواضح والحقيقي في سوريا، ما يتيح لها الضغط على أي حكومة انتقالية ستتولى إدارة الدولة السورية، على المدى البعيد.

الصعود الكردي ومساعي الاحتواء:

منذ قيام الثورة السورية، وتصاعد حدة الأزمة في القطر السوري، أصبحت جميع الأطراف (وخاصة إيران وتركيا) تدرك أهمية تسوية ملف أكراد سوريا المتشعب، الذي يشكّل جزءاً من ملامح المشهد السوري، الأكثر تعقيداً.

تتنافس كل من إيران وتركيا على تسوية ملف أكراد سوريا بالشكل الذي يتوافق مع مصالحهم الإقليمية، حيث تسعي كل من طهران وأنقرة إلى احتواء هؤلاء الأكراد المنقسمين على أنفسهم، لكن من جهة أخرى، يوفر انقسام الأكراد السوريين توازناً للقوى على الأرض، يتيح للإدارتين حفظ تأثيرهم على شركائهم.

منذ بداية الحراك الثوري السوري، رغبت طهران ـ على الأقل ـ في تحييد الأكراد السوريين عن الصراع الداخلي، وبقائهم خارج إطار اللعبة لصالح النظام السوري؛ وبانسحاب الجيش النظامي من أربعة مدن كردية سورية، في يوليو ٢٠١٢، وحلول قوات الحماية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الكردي مكانها (اللاعب الأقوى في كردستان سوريا، والمرتبط بحزب العمال الكردستاني العراقي)، استطاع الأسد إسكات الفصيل الأقوى في الساحة الكردية، وتوجيه ضربة للإدارة التركية، وجذب الفصيل الكردي الأقوى إلى طهران.

في المقابل، واجهت طهران عقبة الدور الذي يلعبه، رئيس إقليم كردستان

---

(١) fuelin fleet that's, Black Navy: Tracking the Iranian-backed Weiss,Michael the Assad regime, . Foreign Policy, October 28, 2013

العراق، مسعود البرزاني (بدعم تركي) لاحتواء أكراد سوريا، حيث بدأت جهود كردستان العراق الاتحادية، في أكتوبر ٢٠١١، بتأسيس المجلس الوطني الكردستاني، بمشاركة ١٥ فصيل كردي (مع غياب حزب الاتحاد الديمقراطي). في يناير ٢٠١٢، نظمت حكومة كردستان العراق مؤتمراً للمعارضة الكردية في سوريا، بحضور وزير الخارجية التركي، آنذاك، ورئيس الوزراء الحالي، أحمد داود أوغلو (مع غياب الحزب أيضاً). فيما بعد لم يعد ممكناً تجاهل أهمية الحزب ودوره، حيث توسط البرزاني، في يوليو ٢٠١٢، للتوصل إلى اتفاق بشأن التنسيق بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، تحت مظلة المجلس الكردي الأعلى[(١)].

في مقابل مساعي البرزاني، دعت الحكومة الإيرانية، في أغسطس ٢٠١٣، رئيس حزب الاتحاد الكردي، صالح مسلم، لزيارة طهران للقاء عدد من مسؤولي الخارجية الإيرانية، والحرس الثوري الإيراني، وعززت المقابلة رغبة الحزب في تأسيس «إدارة مدنية انتقالية»، ومكافحة خطر الفصائل الجهادية، حتى قيل: إن طهران توسطت بين صالح مسلم وعبد الحكيم بشار، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي، الذي يعارض هيمنة حزب مسلم وقوات الحماية الكردية التابعة للحزب[(٢)].

مع ترقب تركي حذر، استطاع الثلاثي (إيران، العراق، سوريا) تحقيق تقارب نسبي مع مسعود البرزاني، في إطار مكافحة الخطر الجهادي المتصاعد الذي ما يزال يهدد أكراد سوريا، حيث أشير إلى نقل المالكي إلى البرزاني موافقة الأسد الضمنية على تدخل قوات البيشمركه لقتال التنظيمات الجهادية، جنباً إلى جنب، مع الأكراد السوريين؛ وهو ما يعني رغبة الأسد في اجتذاب المزيد من الأطراف الإقليمية وتوسيع دائرة الصراع، بشكل رسمي ومباشر.

مع تقدم تنظيم «داعش» في العراق، ثم اندلاع معركة حامية في مدينة كوباني على الحدود السورية التركية، بين التنظيم والأكراد، التي عكست صراعاً إقليمياً تجاوز الطرفين المتحاربين، وقفت إيران داعمة للأكراد، متهمة تركيا بدعمها داعش «لصنع

(١) ريناد منصور، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/١١/٢٣:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/10/20121017734161741 70.htm .

(٢) Administration, Monitor, Hemeidy, Ibrahim, Syrian Kurds Seek Transitional.

:٢٠١٣/٨/١٢

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/politics/2013/08/syrian-kurds-seek-autonomy.html# .

ذريعة لتدخل عسكري غير قانوني داخل سوريا، للنيل من نظام الرئيس بشار الأسد»، مستندة إلى امتناع حكومة أنقره عن فتح المعابر للنازحين الأكراد من هجوم «داعش» الذي حاصر المدينة، وهو ما تسبب في احتجاجات الأكراد داخل تركيا ضد حكومة حزب العدالة والتنمية، الذي اتهمه المحتجون بالعمل على تصفيه معاقل حزب العمال الكردستاني، عن طريق «داعش».

لقد استغلت طهران ذلك لدعم شرعية الأسد، من خلال إعلانها عن ضرورة محاربة الإرهاب، ودعمها للأكراد في سياق أن مدينة كوبانى هي جزء من السيادة السورية، وأنها مستعدة لتقديم أية مساعدة لحكومة دمشق حال طلبت ذلك، وفي إطار الدعم الذي تقدّمه للحكومة السورية في مكافحتها للإرهاب، ومع تحذير من استغلال تركيا الصراع للقيام بأي عمل بري في سوريا، أو أن تكون مكافحة الإرهاب على حساب تغيير جذري في سوريا[١].

كما أن طهران استغلت هجوم «داعش» على كوباني أيضاً للهجوم على التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، والتأكيد على أهمية دورها ومحوريته إقليمياً، فقد أرجعت ذلك لفشل التحالف في عملياته العسكرية ضد «داعش»؛ لأنها «بدون مساعدة إيران»، وأنها «عمل استعراضي» سيبوء بالفشل بدون مساعدتها، كما جاء على لسان هاشمي رفسنجاني، رئيس تشخيص مصلحة النظام، الذي أكد أيضاً أنه لولا الدعم الإيراني «لكانت بغداد اليوم بيد الإرهابيين»[٢].

الأزمة السورية في سياق العلاقات الإيرانية ـ الغربية:

عبَّر فوز الرئيس حسن روحاني، في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، في العام ٢٠١٣، وصعود محيطيه الذين ينتمون إلى تيار هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، عن رغبة المرشد الإيراني ودائرته في التهدئة رسمياً مع القوى الغربية، وتحسين العلاقات مع القوى الإقليمية، على اعتبار أن تفعيل سياسة «البطولة المرنة» يحتاج إلى ممثلين لها، إذ تعبِّر رؤية الرئيس روحاني، فيما يخص

(١) إيران: ستتخذ الإجراء المناسب لدعم الأكراد في كوباني، ١٠/١٠/٢٠١٤:
http://lebanon24.com/Numbers/details/907343 .

(٢) رفسنجاني: التحالف الدولي ضد داعش سيبوء بالفشل والقصف لن يقضي على التنظيم، تصريح لوكالة أنباء «إرنا»، ٢٨/٩/٢٠١٤:
http://www.alsumaria.tv .

الأزمة السورية، عن حلول مرضية للجميع win - win situation، عوضاً عن قراءة المشهد كمعركة صفرية zero - sum game.

بعد شن النظام السوري الهجوم الكيماوي، لم يكن النظام الإيراني قادراً على التمسك بدفاعه عن نظيره السوري، على نفس الوتيرة؛ لأسباب أخلاقية. فقد كان تصريح رفسنجاني المهاجم لاستخدام الأسد للغاز ضد شعبه، معبراً عن قطاع من السياسيين البراجماتيين الإيرانيين الذين رأوا أهمية التراجع عن مستوى الدعم الذي يقدمه النظام الإيراني للأسد.

على الرغم من الانتقادات اللاذعة التي وُجهت لرفسنجاني، فإن ثمة تغيراً خطابياً ملحوظاً طرأ في تصريحات قادة الحرس الثوري، فبعد أن كانت تصريحات قادة الحرس تصف أي عمل عسكري ضد سوريا بأنه موجه مباشرة لإيران، اتخذت التصريحات الأخيرة بُعداً تحذيرياً بأن تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية الخط الأحمر في سوريا، سيكون له تداعيات وخيمة، كما أن أحداث المنطقة لن تصب في صالح إسرائيل. وإيران، من جانبها ستضطر للدفاع عن نفسها ضد التهديدات المباشرة، وغير المباشر.

فيما جاءت تصريحات رئيس مجلس الشورى، علي لاريجاني، أكثر حدة من تصريحات القادة العسكريين، لكنه أيضاً، تجنّب الإشارة إلى أية رد فعل إيراني، وتحدث عن «الرد السوري» فحسب، حين قال: «إذا افترضنا أن غارات جوية شُنّت على سوريا التي تعرضت لدمار واسع على أيدي الإرهابيين خلال العامين الأخيرين (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، إلا أنها لن تكون الصفعة الأقوى، مقارنة بما سيتلقاه الآخرون من سوريا ذاتها».

وقد قرأت تصريحات لاريجاني هذه على أنها تعطي إشارة إلى بدء تشكيل كتلة نيابية أصولية معارضة للسياسة الخارجية لروحاني، تعطي نوعاً من التوازن في عملية التحوّل القادمة. ومع هذا فإن مجمل تصريحات القادة السياسيين والعسكريين في إيران جاءت منسجمة مع النبرة الهادئة للقادة الكبار في الحرس والجيش[١].

---

(١) فاطمة الصمادي، في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٨/٢٩:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/08/201382995719674724.htm .

تراجع التهديد الأمريكي وفرص التلاقي:

على الرغم من تخطي نظام الأسد الخط الأحمر الذي وضعته واشنطن، فإن الضربة العسكرية التي هدد بها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، غير مرة، كانت مناورة تستهدف توصيل رسالة إلى طهران بضرورة تقديم التنازلات على طاولة المفاوضات، ولكن على الرغم من ذلك ترك التراجع الأمريكي عن شن الضربة، أثراً سلبياً على قوة الردع الأمريكية في نظر اللاعبين الإقليميين (إيران، والسعودية، وتركيا، وإسرائيل).

إن التقارب الإيراني ـ الأمريكي الذي تُوج في مؤتمر (جنيف ١)، في العام ٢٠١٢، لتسوية الملف النووي، جاء في جانب من جوانبه نتاج رغبة الإدارتين في التلاقي لتسوية الملف السوري العالق، خاصة أن هناك ما يجمعهما، وهو ملف انتشار القوى الجهادية المتطرفة، والذي لا يهدد أمن الدولتين القومي فحسب، بل باقي منطقة الشرق الأوسط، وكذا أوروبا ومنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز اللذان لهما حساباتهما الأمنية، خاصةً بالنسبة لروسيا، والصين، والولايات المتحدة، والهند وإيران.

أكد تقرير نشره مركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، في التاسع من ديسمبر ٢٠١٣، أن وجود إيران في مؤتمر جنيف ١ كان ضرورياً، إذ أن المشاورات التي أجراها مبعوث الأمم المتحدة السابق لسوريا، الأخضر الإبراهيمي، مع المسؤولين الإيرانيين حول مؤتمر جنيف، أثناء زيارته لإيران، في مارس ٢٠١٣، عكست اختلافاً عن رؤيته أثناء زيارته لطهران، في نهاية أكتوبر عام ٢٠١٢، وهو نتاج لتحولات إقليمية جمة غيَّرت من المعادلة ككل، ومن المشهد السياسي برمته، ووجهت ضربة للتحالف الغربي ـ العربي الذي يستهدف النظام السوري، ذلك حسبما رأى التقرير الإيراني[١].

كان بديهيًا أن يعاود الإبراهيمي الكَرة مرة أخرى، بزيارة مهمة لطهران، في السادس عشر من مارس ٢٠١٤، حيث طالب، آنذاك، مساعدة إيران في وقف الكوارث الإنسانية في سوريا، حيث ردت طهران على المبعوث الأممي بأولوية

---

(١) تحليل سياسهفته (٣٥) شگاف در ائتلاف غرب ـ عربو ضرورت شرگت جمهور إسلامي إيران در زنو ٢، مركز پژوهش مجلس شورا إسلامي:

http://rc.majlis.ir/fa/news/show/864901 .

مكافحة الإرهاب في القطر السوري كحل سريع للخروج من حدة الصراع[١]، في وقت تردد على لسان الأخضر الإبراهيمي أن مفاتيح الحل في سوريا بيد إيران.

مؤتمر جنيف ٢:

على الرغم من عدم حضور إيران لمؤتمر جنيف٢، بناء على رغبة المعارضة السورية، نعى الأخضر الإبراهيمي نتائج المؤتمر، وأعاد الملف السوري، من جديد، إلى عهدة مجلس الأمن، في وقت حُمّل النظام السوري فشل المؤتمر، مقابل الإشادة الدولية بأداء المعارضة السورية. ويبدو أن النتيجة الوحيدة التي أفضى إليها المؤتمر هي محاولة اشتعال التوتر الطائفي، والاحتراب الداخلي في القطر السوري بهدف ضرب القوى الجهادية والجماعات المتطرفة، خاصة مع ظهور وبروز تنظيم داعش المتطرف، وربما خيَّب المؤتمر الظن بالخروج بنتائج مرضية لصالح الشعب السوري، فيما مرَّ المؤتمر دون نتائج تذكر، ربما لتسويف الوقت بهدف القضاء على أصابع النظام السوري الرئيسة، من جهة، والقضاء على داعش من جهة أخرى[٢].

أرجع الباحثون والمهتمون بالشأن الإيراني خروج المؤتمر صفر اليدين إلى محاولة استنزاف إيران، ودفعها لتقديم المزيد من التنازلات بشأن ملفها النووي، والتقليل من نفوذها الإقليمي، مع العمل على تكريس الاحتياج الإقليمي للتدخل الأمريكي والروسي، بدعوى ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط.

في التاسع عشر من يناير ٢٠١٥، استقبل وزير الدفاع الإيراني، حسين دهقان، نظيره الروسي، سيرغي شويغو، في طهران، ليس لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين الطرفين، وإنما لاتساع مساحة التنسيق الإيراني - الروسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة تجاه الحرب الأهلية في سوريا، بشأن دعم استمرار نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، لأسباب تتعلق بكل منهما، ويشمل ذلك تقديم جميع أشكال المساعدة العسكرية واللوجستية والمادية[٣].

---

(١) الإبراهيمي يطلب مساعدة إيران لوقف الدمار بسوريا، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/١٧:
http://www.aljazeera.net.

(٢) أكرم البني، جنيف ٢ وحديث المتشائمين، الجزيرة، ٢٠١٤/٢/١٩:
http://www.aljazeera.net.

(٣) اتساع مساحة التنسيق الروسي - الإيراني، ودور مصري مساند، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥/١/٢٧:
http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf.

توِّج مؤتمر جنيف ٢ بعقد محادثات بين ممثلي النظام السوري ومعارضين في العاصمة الروسية، موسكو، في الثامن والعشرين من يناير ٢٠١٥، والتي كانت أقل توتراً عن المباحثات التي جرت في جنيف ٢، في الثاني من فبراير ٢٠١٤، وهو ما لم يتوقعه الكثيرون، في وقت تردد مدى احتمالية انعقاد مؤتمر جنيف ٣ لإنهاء الأزمة السورية بأسرها، في وقت ركز الحضور في موسكو على الملف الإنساني وكيفية إيصال المواد الغذائية والأدوية لمستحقيها، وضرورة تشكيل لجان لحماية حقوق الإنسان، ورفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا[١].

الواضح من أن ثمة اتفاقاً ضمنياً لإيران وبعض القوى الدولية على رأسها روسيا، وربما الولايات المتحدة بضرورة بقاء الرئيس السوري، بشار الأسد، لرغبة الأولين طواعية، والأخريين كرهاً، بدعوى الانتهاء من القوى المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها تنظيم «داعش».

(١) استئناف المحادثات بين ممثلي النظام السوري ومعارضين في موسكو، القدس العربي، لندن، ٢٠١٥/١/٢٩:
http://www.alquds.co.uk/?p=287212.

البحرين

جزء من السيادة الإيرانية:

يعد الصراع على تأويل التاريخ أصل الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي، ولعل تعريف الخليج العربي بالفارسي أبلغ مثال على ذلك؛ وفي مقال على موقع «مركز وثائق الثورة الإيرانية» الإيراني، في أغسطس ٢٠١٣، بمناسبة انفصال البحرين عن إيران، يقدم أعظم حميد بور، نموذجاً لرؤية النظام الإيراني حول علاقة بلاده بالبحرين تاريخياً. إذ شكلت البحرين حسبما يرى حميد بور جزءاً من السيادة الإيرانية على مدى التاريخ.

يتناول الكاتب الإيراني علاقة بلاده بالبحرين وارتباطها بها بشكل موجز في خمسة أجزاء، بداية من نهاية العصر الإشكاني، وصولاً إلى حكم القاجار في العصر الحديث، والقرن العشرين، حيث العصر البهلوي الأول (رضا شاه)، والبهلوي الثاني (محمد رضا بهلوي).

يري الكاتب أن رضا شاه ومحمد رضا بهلوي قاوما انفصال البحرين عن إيران ولكنهم لم يقوما بإجراءات عملية لتأكيد التلاحم بين البلدين، لذا كانا أحد أسباب إضعاف مركز إيران وحقها في البحرين، وذلك بالاعتراف بها دولة مستقلة، في العام ١٩٧١[١].

تظل طهران ترى أن المنامة جزءاً منها، وتقع في مجال نفوذها الطبيعي. فمن حين لآخر تصدر تصريحات من صحف وشخصيات قريبة من المرشد، تتحدث عن تبعية البحرين لإيران. كما حدث، في مارس ٢٠٠٩، حين صرح مستشار المرشد، علي أكبر ناطق نوري، بأن البحرين هي محافظة إيران رقم ١٤.

(١) أعظم حميد پور، استعمار پير وجدايي بحرين از إيران، مركز إسناد انقلاب إسلامي (٢٢ مرداد ١٣٩٢):
http://www.irdc.ir/fa/content/29507/default.aspx .

الأهمية السياسية والأمنية في إطار مجلس التعاون الخليجي:

تشكلت أهمية البحرين بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في إطار علاقة إيران بدول الخليج العربي ككل، وموقعها من أمن إيران القومي، وبشكل أعم الأمن الإقليمي من منظور طهران. إذ كانت المنامة إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي الذي نشأ، في مايو ١٩٨١، بهدف تكوين حزام أمني في مواجهة النفوذ المتزايد للجمهورية الإسلامية الوليدة، المدفوعة بطاقة أيديولوجية لتصدير ثورتها. وظهرت عدداً من الحوادث منذ الثمانينيات، وجهت فيها أنظمة الخليج أصابع الاتهام لإيران، حيث اتهم رئيس وزراء البحرين، في العام ١٩٨١، إيران بتدريب المئات من الشباب الخليجي في معسكرات بإيران لشن عمليات معادية، جاء ذلك عقب محاولة انقلاب فاشلة في البحرين اتُّهمت إيران بتدبيرها.

في يونيو ١٩٩٦، تجددت الاتهامات البحرينية لطهران بتدريب وتوجيه تنظيم ما يسمى بـ«حزب الله البحريني» في مدينة قُم، بهدف تنفيذ انقلاب، وردًا على ذلك سحبت المنامة سفيرها من طهران. جاءت هذه التحركات آنذاك ـ التي اتُّهمت طهران بتدبيرها ـ في إطار سلسلة من الحوادث المشابهة في الدول الخليجية المجاورة[١].

على الرغم من محاولة طهران الانفتاح على جيرانها بعد الحرب مع العراق، فإن العلاقات مع المنامة بشكل أخص، والرياض وباقي الدول الخليجية بشكل عام، ظلت تتخذ طابعاً أمنياً، وبدت في نظر الإدارة الإيرانية كلعبة صفرية. حيث يمثل الوجود العسكري والأمني لدول مجلس التعاون بالنسبة لطهران امتداداً للنفوذ الأمريكي في الخليج، حيث منشآتها النفطية وحقول غازها الضخمة التي تشكل عماد اقتصادها الريعي.

من ناحية أخرى، لا تنظر طهران إلي البحرين كدولة صاحبة سيادة مستقلة، بل دولة شبه تابعة للسعودية؛ إذاً فالبحرين بالنسبة لإيران هي الحديقة الخلفية للرياض التي يشكل أي صراع معها صراعاً، غير مباشر وضمني مع الرياض. على هذا الأساس، جاءت مؤخراً اقتراحات دمج وتحالف البحرين والسعودية في صيغة كونفدرالية، كاشفةً الصراع الجيو ـ سياسي مع طهران على المنامة، التي تعتبرها الإدارة الإيرانية جسرها الاستراتيجي إلى دول الخليج.

---

(١) وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة و الدولة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٧ ص٨٠.

تم تعزيز العلاقات البحرينية ـ السعودية على مدار عقود من التعاون المدفوع بالهاجس الأمني، في إطار مجلس التعاون الخليجي. بداية من يناير ١٩٨٢، حينما اتفق وزراء دفاع دول المجلس على التنسيق في مجالات سياسات التسليح، وتطوير قطاع التصنيع العسكري، وتدريب الكوادر العسكرية. في نفس العام، تم تأسيس قوات درع الجزيرة. وفي إطار تعزيز التعاون الأمني، توصلت دول مجلس التعاون، في العام ١٩٨٧، إلى استراتيجية أمنية موحدة. في العام ١٩٩٤، وقعت دول المجلس على اتفاقية للتعاون الأمني لإدخال الاستراتيجيات إلي حيز التنفيذ. منذ ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، بدأ مجلس التعاون الخليجي يبحث عن تعزيز تعاونه مع منظمات دولية، كالناتو[١].

لعبت البحرين دوراً رئيساً في توسع النشاطات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن تمركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في المنامة منذ التسعينيات من القرن الماضي، في وقت اشتركت البحرين بالإضافة إلى عدد من دول الخليج في «مبادرة اسطنبول للتعاون» Istanbul Cooperation Initiative (ICI)، كحليف، غير عضو، في حلف الناتو.

ومن جهة أخرى، رأت الإدارة الإيرانية أن اشتراك المنامة في هذه المبادرة استهدف مراقبة الخطوط الملاحية لإيران داخل الخليج، والمراقبة الاستخباراتية للنشاط الإيراني بوجه عام في الخليج. لذا فإن التعاون العسكري البحريني ـ الأمريكي حتماً يؤثر على نفوذ إيران الإقليمي، ويهدد أمنها القومي، في نظر المسؤولين الإيرانيين[٢].

تقاطعات الديموغرافيا والأمن:

في ظل شعور طهران بالتهديد الأمني، تكتسب البحرين أهميتها بالنسبة للإدارة الإيرانية، من خلال المشتركات المذهبية والثقافية التي تربطها بالأغلبية السكانية التي يتمتع بها شيعة البحرين. إذ يرتبط شيعة البحرين بشيعة منطقة القطيف السعودية الذين يعانون أيضاً من التهميش والتمييز، على الرغم من وقوع أكبر الحقول النفطية السعودية في ذات المنطقة التي يعيشون فيها. فالمشهدين: السياسي والاجتماعي، البحرينيين مرتبطان بالمشهد السعودي والخليجي ككل.

---

(١) جواد بخشي، بررسبرنامه هاامنيتشوراهمگارخليج فارس از ابتداتشگيل تا گنون، مركز بين المللي مطالعات صلح (٢٢ اسفند ١٣٩٠): http://peace-ipsc.org .

(٢) خيزش هاي مردمي خاورميانه و ملاحظات امنيتي جمهوري إسلامي إيران، مركز پژوهش مجلس شورا إسلام (فروردين ماه ١٣٩٠): http://rc.majlis.ir/fa/report/show/789029 .

تجد إيران المناخ الاجتماعي المضطرب للشيعة في هذه المنطقة، أداة فعَّالة للضغط على النظم الملكية في البحرين والسعودية. حيث يوفر العامل المذهبي شبكة من وسائل الدعم الاجتماعي والأيديولوجي، التي تقدمها طهران لشيعة البحرين في مواجهة تهميش النظام الحاكم، بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي وإحداث تغييرٍ سياسيٍّ، على المدى البعيد.

في ظل تصاعد الأزمة البحرينية منذ بدأ الحراك الثوري، اتهمت المنامة، في ٢١ فبراير ٢٠١٣، الحرس الثوري الإيراني بتأسيس خلية بحرينية على علاقة بما يسمى «جيش الإمام»؛ بهدف شن هجمات على مسؤولين ومنشآت حيوية بحرينية. وفي مايو ٢٠١٣، وضعت المنامة حزب الله اللبناني على قائمة المنظمات الإرهابية، متهمة إياها بدعم تنظيمات بحرينية مسلحة[١].

الحراك الثوري في البحرين:

جدد الحراك الثوري البحريني الذي بدأ، في ١٤ فبراير ٢٠١١، المطالب بالإصلاح المؤسسي، وإعادة هيكلة النظام السياسي، بهدف الدمقرطة وتحرير المجال العام، ليشكل فرصة لطهران لإضعاف النظام الملكي، والتأثير على نفوذ الرياض إقليمياً.

ولمجابهة التحركات الشعبية المعادية للنظام، أعلن الملك حالة الطوارئ، في ١ أبريل ٢٠١١، وطلب من دول مجلس التعاون الخليجي ـ طبقاً لاتفاقية الدفاع المشترك ـ تدخل قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية في المملكة (كان هذا التحرك بمثابة رسالة لطهران). وقبل نهاية الشهور الثلاثة المشار إليها كمهلة لإنهاء الوضع، قرر الملك رفع حالة الطوارئ، وأصدر مرسوماً بتشكيل لجنة حوار وطني.

تقاطعت رغبة جمعية الوفاق الوطنية (الجمعية المعارضة الأقوى) في التصعيد ضد النظام الملكي، مع رغبة طهران الراغبة في شل حركة النظام. إذ انسحبت جمعية الوفاق من الحوار الوطني الذي استهدف منه، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، احتواء الحراك الثوري، واصفة الجمعية إياه بـ«المسرحية». لكن من جهتها، أكدت

---

(١) Katzman, Kenneth, Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, November 6, 2013, p. 30..

القوى المحسوبة على السلطة أن انسحاب الوفاق جاء لأن الحوار لم يصب في مصلحتها؛ ولأن أغلب أطروحاتها لم تحظ بتوافق من أغلبية المشاركين، خاصة في محور الحكومة المنتخبة. ولكن المعارضة بعد انسحابها من الحوار قدمت يوم ١٢ أكتوبر ٢٠١١، مبادرة سميت بـ«وثيقة المنامة»، طالبت فيها بحكومة تمثل الإرادة الشعبية، وإعادة هيكلة جميع المؤسسات، وإيجاد صيغة دستورية عبر جمعية تأسيسية، أو عبر استفتاء شعبي عام[١].

في يوم ٢١ يناير ٢٠١٣، دعا ملك البحرين إلى حوار وطني، حيث قدمت جمعية الوفاق تسع مطالبات إلى وزير العدل لمشاركتها في الحوار، رفضتها الحكومة باعتبارها شروطاً، وهي: «اعتبار الحوار تفاوضاً، وليس حواراً، وأن يكون للملك مُمثل فيه، والتأكيد على أن نتائج المفاوضات ستكون قرارات وصيغاً دستورية، وليست توصيات، مع تقديم أجندة للمفاوضات، وآلية التفاوض، وأن يكون تمثيل جميع الأطراف فيه متكافئاً، ووضع جدول زمني للمفاوضات، وتوضيح آلية تنفيذ الاتفاق النهائي، مع توفير ضمانات التنفيذ». ثم أعلنت قبولها المشاركة في الحوار الذي انطلقت فعالياته، يوم ١٠ فبراير ٢٠١٣، حيث فُسرت مشاركة المعارضة وما قدمته من مطالبات؛ بأنها محاولة منها لنفي مسؤوليتها عن تأزم الأوضاع. ومع ذلك، قررت الجمعيات السياسية المعارضة (وعددها خمس جمعيات) الانسحاب من طاولة الحوار، منذ ١٨ سبتمبر من العام ٢٠١٣، بعد قرار النيابة العامة البحرينية توقيف خليل المرزوق، مساعد الأمين العام لجمعية الوفاق[٢].

لقد كان الموقف الإيراني ـ ولا يزال ـ حجر الزاوية في البعد الخارجي للأزمة في البحرين. فالنظام البحريني ينظر إلى إيران باعتبارها مصدر التهديد الأكبر، والأكثر خطورة على الإطلاق، ولا تقف ماكينة الإعلام الرسمي والإعلام الموازي عن التذكير بالأطماع والتدخلات الإيرانية في الشؤون البحرينية، وقد صرَّح ملك البحرين، غير مرة ـ دون أن يشير بالاسم مباشرة ـ بأن أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية قد

---

(١) عمر الحسن، مسار الحوار الوطني وتطورات المشهد السياسي في البحرين، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/١٢/٤:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312310233417523.htm .

(٢) المرجع نفسه.

أحبطت أكثر من مؤامرة، من قبل خلايا سياسية تستهدف إثارة الاضطراب الأمني، وخلخلة الحالة السياسية في البلاد[١].

نتيجة لهذا المنظور، فليس بعيداً أن تعتبر السلطات الأمنية والسياسية في البحرين المظاهرات والاحتجاجات المعارضة، على أنها مظهر من مظاهر النفوذ السياسي الإيراني، وهذا يعني أن محاولة الحد من الأفعال الاحتجاجية وقمعها، يشكِّل جزءاً من استراتيجية أوسع، تتكامل عبر منظور أمني خليجي، يقوم على وقف التوسع الإيراني، والتصدي لما تسمِّيه دول الخليج بالهيمنة الإيرانية، واستغلال أوضاع الجماعات الشيعية في إثارة الاضطرابات الأمنية. وما يزيد الأمور تعقيداً هو أن إيران كانت ـ ولا تزال ـ تعلن تأييدها للمتظاهرين في البحرين والمنطقة الشرقية، وهو ما تراه السلطة في البحرين دعماً خارجيًّا وسبباً رئيسيًّا لاستمرار الصراع والتوتر. ومن البديهي، أن نرى كافة وسائل الإعلام الإيرانية، الصادرة باللغة الفارسية، أو حتى العربية، تخصص جزءاً كبيراً من مساحتها لدعم المعارضة في البحرين، والتنديد بالنظام الملكي فيها.

الموقف الإيراني لم يكن مختلفاً في مستواه عن مواقف إقليمية أخرى، لكنه كان قادراً على ضخ مزيد من المواقف الجديدة للقوى المنطوية تحت العنوان الإيراني، وهي مواقف تعتبرها السلطة البحرينية مواقف عدائية وتثير مزيداً من الاضطرابات؛ لأنها تسمح للمحتجين بمزيد من الدعم والمساندة؛ ولذا تعمل السلطة البحرينية على عزل قوى المعارضة وجماهيرها من أي دعم إقليمي، وهذا ما يفسِّر تصعيد اللهجة المضادة للمواقف الإيرانية الإعلامية، والاستعداد للدخول في حرب تصريحات مضادة يقودها[٢].

لا تبدو الأزمة في البحرين أزمة بسيطة وقابلة لقبول الحلول العقلانية التقليدية، والقائمة على دمج المصالح، واجتراح مصالح مشتركة بين السلطة والمعارضة. فالأزمة تستمد وقودها عبر بقاء الحرب الباردة بين إيران من جهة، والسعودية والولايات المتحدة من جهة أخرى، مما يعني أن هناك طرفاً يستفيد من اقتصاديات الحرب، واقتصاد النزاع الطائفي[٣].

---

(١) عباس المرشد، سياسات الضبط السياسي ومنازعة الشرعية. . «حالة جمعية الوفاق البحرينية»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١/٢٧:

http://studies.aljazeera.net/issues/2015/01/201512711141760353.htm .

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نفسه.

انعكاسات بوادر التوافق الإيراني ـ الغربي على الخليج:

مثلما تنظر إيران إلى صراعها الممتد في الخليج كلعبة صفرية، تنظر الرياض، ومن ورائها المنامة إلى أي تحسن في العلاقات الإيرانية ـ الغربية كخسارة في لعبتها الصفرية مع طهران. وترى الرياض ـ اللاعب الأقوى ـ أنَّ أيَّ تغيير في موازين القوى في منطقة الخليج يؤثر على أمنها الإقليمي في مواجهة طهران.

على الرغم من ترحيب الرياض رسميًا بالاتفاق المبدئي بين إيران والقوى الغربية في جنيف. بحثت القيادة السعودية عن آليات لتعزيز الشراكة بين مجلس التعاون الخليجي لموازنة تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط نسبياً، في مقابل توجه واشنطن نحو منطقة جنوب شرق آسيا لاحتواء الصعود الصيني.

هناك رؤيتان داخل دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق قدر أكبر من تعزيز الشراكة في مواجهة النفوذ الإيراني:

الرؤية الأولى: فكرة الاتحاد بين من يرغب من دول الخليج، في صيغة كونفدرالية، تمهد لصيغة فيدرالية، بحيث تشكل كياناً جديداً يعبر عن الدول المنخرطة في الاتحاد، وهو ما تعبر عنه البحرين وتيار داخل السعودية، لأسباب تتعلق بوضع البحرين، الأمني والسياسي، خاصة بعد أحداث فبراير ٢٠١١. وقد ناقشت الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، المعنية بدراسة مشروع الاتحاد الخليجي، أحد التصورات الخاصة بذلك، والذي طرح اسم «الدول الخليجية المتحدة» كاسم مقترح للاتحاد، بحيث تتألف من خمس مناطق جغرافية اتحادية، لا تتقاطع حدودها مع الدول الخمس غير الرافضة لفكرة الاتحاد.

الرؤية الثانية: فكرة تأسيس الاتحاد الخليجي على غرار الاتحاد الأوروبي، بهياكله، الاقتصادية والأمنية، بحيث يضم كل دول الخليج، واقتُرح تغيير اسم مجلس التعاون إلى «مجلس اتحاد الخليج العربي»، ليهتم بالمجالات الاقتصادية والأمنية بصورة رئيسية[(١)].

في الإطار نفسه، تراهن طهران على عجز دول الخليج عن رفع مستوى الشراكة لوقوع خلافات داخلية محتملة بين دول المجلس، كحالة الموقف العماني الرافض

---

(١) إيمان رجب وريهام مقبل، فرص تطوير مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي، المركز الإقليمي للدراسات، ٢٠١٣/١٢/٢٣: http://www.rcssmideast.org.

لفكرة إنشاء حلف على هذا النمط. وإذا تم تأسيس حلف على نسق الاتحاد الأوروبي، فإن النفوذ الإيراني سيتأثر حتماً بهذه الخطوة، وسيؤثر سلباً على الأمن الإقليمي، من وجهة نظر إيران. عوضاً عن ذلك قد تحاول إيران زيادة مجالات التعاون مع دولٍ خليجية للتأثير سلباً على الجهود السعودية للتحرك لاحتواء طهران.

اليمن

الموقع الجيو ـ سياسي:

تحتل اليمن موقعاً استراتيجياً بوقوعها على معبر مائي يربط بين البحر الهندي والبحر الأحمر والمتوسط من خلال خليج عدن وباب المندب المؤدي إلى قناة السويس. لذا تلعب اليمن دوراً مهماً في الإسهام في تأمين الخطوط الملاحية العابرة من تلك المنطقة، التي تشكل جزءاً من عصب الاقتصاد العالمي. حيث يمر ٣٠٪ من النفط والغاز المستخرج من الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، عبر منطقة باب المندب ومضيق عدن[١].

تعد اليمن الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية ـ المذهبية أساساً للاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي تشهده صنعاء على مر عقود. وتنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن السعودي، تبعاً لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية ـ المذهبية الممتدة بين اليمن والجنوب السعودي.

على اختلاف بُني المجتمع اليمني والبحريني، يعد الدور الإيراني في اليمن امتداداً لدورها في البحرين في المنافسة الجيو ـ سياسية مع المملكة السعودية على اليمن، مما لها من أهمية في الحفاظ علي أمن الطاقة والسياسة بشكل عام، من جهة، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر اليمن أحد حلفائها الرئيسيين في حربها ضد تنظيم القاعدة، وفي تأمين طرق الملاحة من جهة أخرى.

---

(١) Mountain, Thomas C., Choke point Bab el-Mandeb; Understanding the Strategically Critical Horn of Africa, Foreign Policy Journal, November 19, 2011: http://www.foreignpolicyjournal.com .

أهمية اليمن بالنسبة لإيران في أنه أحد المواقع المحتملة لمهاجمة أهداف أمريكية في حال شُن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية مستقبلاً. وقاعدة للنشاط الاستخباراتي الإيراني على الحدود الجنوبية للرياض. وقد يوفر ممراً لنقل شحنات أسلحة إيرانية إلى إفريقيا.

الحوثيون والعامل المذهبي:

تعود جذور الصراع بين جماعة الحوثي والنظام اليمني إلي سبعينيات القرن الماضي، في جانب منها إلى مسألة المركزية، حيث اهتمت حكومة شمال اليمن بتنمية العاصمة على حساب بقية المناطق، وخاصةً مناطق صعدا ـ عمران ـ حجه، التي عانت من فقر في البنية التحتية، والمستوى التعليمي والأمني. وقد زادت حدة هذا التهميش الاقتصادي والاجتماعي في الثمانينيات. أما الجانب الآخر من الصراع، فيعود إلى أسباب أيديولوجية، حيث بدأ الزيدية في الاتجاه نحو تنظيم ذاتهم، وأدلجة انتمائهم المذهبي، في مواجهة صعود الحركة السلفية، في التسعينيات، المدعومة من قبل السعودية.

أسس الزيدية، في بداية التسعينيات كيانين لتمثيلهم سياسياً وأيديولوجياً، وهما حزب الحق وحركة الشباب المؤمن (وهي الحركة المعروفة بجماعة الحوثي، نسبة إلى قائدها بدر الدين الحوثي). حتي نهاية التسعينيات، ترك لهم النظام مساحة نسبية للتحرك من أجل موازنة انتشار الحركة السلفية، لكن مع بداية عام ٢٠٠١، شهدت علاقة حركة الشباب المؤمن تدهوراً مستمراً مع الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، بسبب نمو وانتشار نفوذ الحركة مع زيادة حدة خطابها المعادي للولايات المتحدة. وبدأ الصراع يتحول تدريجياً إلى نزاع مسلح، وهو ما حدث، في العام ٢٠٠٤، في مدينة صعدة، ليمتد إلى ستة حروب، لجأ فيها الحوثيون بداية من ٢٠١٠ ـ كما يشير مسؤولون غربيون ـ إلى طهران لدعمهم، عسكرياً ومادياً.

نظراً لانتماء جماعة الحوثي إلى المذهب الزيدي (أحد المذاهب التي تنتمي للمذهب الشيعي). مثَّل التقارب المذهبي ركيزة أيديولوجية مشتركة، عززت من التقارب بين طهران والحوثيين. وبناءً على ذلك، تقدم طهران الوجود الشيعي في اليمن ـ كامتداد لها ـ تكامل معها باعتبار أن الزيدية ينتمون لذات العائلة (يُشار إلى أن طهران تحاول نشر التشيع الاثني عشري بين الحوثيين).

الحراك الثوري كفرصة لزيادة النفوذ:

مع اندلاع الثورة اليمنية، في العام ٢٠١١، وضعف سلطة الدولة اليمنية الهشة، بفعل العوامل الجهوية ـ المذهبية، وجدت إيران فرصة أكبر لدعم شركائها اليمنيين، وعلى رأسهم الحوثيين في وجه المملكة العربية السعودية، كما أنها توجهت إلى نشطاء الحراك الجنوبي لإيجاد موطئ قدم لنفوذها جنوباً.

بداية من ٢٠١٢، كُشف عن عدد من شحنات الأسلحة والعبوات الناسفة الإيرانية، التي أرسلتها طهران بواسطة قوات النخبة في الحرس الثوري (فيلق القدس) إلى المسلحين الحوثيين(١).

لاحقاً، في يناير ٢٠١٣، كُشف عن إرسال طهران أسلحة نوعية إلى الحوثيين كصواريخ الكتف المضادة للطائرات، بالإضافة إلى صواريخ الآر بي جي المضادة للمدرعات(٢).

على ذات النسق، أرسلت إيران السلاح إلى مسلحي الحراك الجنوبي، واستقبلت عدداً من الناشطين لتلقي التدريبات. عبر حزب الله، قدمت طهران دعماً إعلامياً عبر تمويل وبث قناة «عدن لايف»، التابعة لدوائر من الحراك من العاصمة اللبنانية، بيروت. بينما قام الرئيس السابق لجنوب اليمن، علي سالم البيض، المقيم في بيروت، بالتنسيق والتعاون مع عدد من دوائر الحراك مع حزب الله وطهران(٣).

الاحتواء الخليجي:

لا تشكل الأزمة اليمنية بالنسبة للرياض مجرد مسألة سياسية خارجية لا تمس الداخل السعودي فحسب، بل مسألة أمن قومي تتعلق بدور الاستخبارات والأجهزة الأمنية واتصالاتها غير الرسمية بالفصائل والعشائر اليمنية، وليست مسألة مرتبطة بشكل رئيسي بوزارة الخارجية. إن كان الأمر يتعلق، في النهاية بترتيبات البيت السعودي من الداخل، والأدوار المُوكلة لكل أمير، التي قد تؤثر، إيجاباً أو سلباً على الموقف السعودي.

(١) With Arms for Yemen Rebels, Iran Seeks Wider Mideast Role, The New York Times, 15/3/2012: http://www.nytimes.com .

(٢) Seized Chinese Weapons Raise Concerns on Iran, The New York Times, 2/3/2012: http://www.nytimes.com .

(٣) Ibi. .

بداية من التسعينيات، انخرطت دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية، في مشروعات لإعادة بناء البنية التحتية، وتقديم معونات بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، لمعالجة الإشكالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد اليمن. كان هدف هذه البرامج، على المدى البعيد، معالجة الوضع الأمني الهش الذي يترك الباب مفتوحاً لأطراف إقليمية غير مرغوب فيها للرياض، وعلى رأسها طهران.

من أجل سد الطريق في وجه توسع طهران أكثر، حاولت الرياض بقيادة مجلس التعاون الخليجي احتواء الصراع اليمني، منذ بداية الحراك الثوري، خشية انهيار الجيش تماماً، وتوسع الصراع، وتدخل المزيد من الأطراف الإقليمية، وتصاعد خطر تنظيم القاعدة. حيث وقع الفرقاء اليمنيون على المبادرة الخليجية، في نوفمبر ٢٠١١، التي استهدفت بشكل رئيسي نقل السلطة من الرئيس، علي عبد الله صالح، إلى نائبه، عبد ربه منصور هادي ـ والذي انتُخب فيما بعد رئيساً لليمن ـ مع إعطاء حصانة للرئيس السابق، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، لاحقاً.

لكن الأمور تطورت في اليمن بتقدم جماعة الحوثيين حتى سيطرتها على صنعاء، وتقديم الرئيس، عبد ربه منصور هادي، ورئيس الحكومة، خالد بحاح، استقالتيهما، فدخلت البلاد في حالة من الفراغ السياسي والدستوري؛ إثر تصعيد الحركة الحوثية لتحركاتها العسكرية؛ وذلك بالسيطرة على دار رئاسة الجمهورية، في العشرين من يناير ٢٠١٥، وعدد من ألوية الحماية الرئاسية والصواريخ، وفرض شروط تجعلهم يستولون على صلاحيات رئيس الجمهورية؛ كالضغط عليه لإصدار قرارات جمهورية تتضمن تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجماعة الحوثية، وشغل عدد من الوظائف التنفيذية العليا، وتعديل مسودة الدستور، وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار، المعنية بإقرار مسودة الدستور، وطالبوا بتعيين ١٧ عضواً من الجماعة في هذه الهيئة؛ لكي يتمكنوا من امتلاك الثلث المعطِّل[١].

صعدت هذه التطورات من حدة الصراع الإقليمي بين إيران الداعمة للحوثيين، ودول الخليج، خاصة السعودية، التي باتت مهددة على حدودها الجنوبية، فيما انعكس هذا التمدد الحوثي ودلالاته على مجمل التفاعلات الإقليمية، ولا يزال.

---

(١) استقالة هادي: المخاطر والبدائل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨/١/٢٠١٥:
. http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/201512810315092991 5.htm

مصر

شهدت العلاقات المصرية ـ الإيرانية علي مَرّ أكثر من ثلاثين عاماً حالة غلب عليها التوتر والحذر، واتسمت بالفتور، بشكل عام. حيث بدأ المنعرج منذ إيواء طهران لمنفذي حادث اغتيال الرئيس المصري، محمد أنور السادات، في العام ١٩٨١، مروراً بدعم مصر للعراق في حربها مع إيران، وصولاً إلى اتهام الحكومة المصرية لطهران بدعم تنظيمات إسلامية مسلحة، في التسعينيات.

كانت طهران ترغب في التقارب مع القاهرة قبل فترة طويلة من اندلاع الثورة المصرية. إذ كان التقارب مع القاهرة يعني بالنسبة لطهران على خارطتها الجيو ـ استراتيجية عدداً من المميزات:

ـ التأثير سلباً على نفوذ واشنطن، والخصم من رصيدها في القاهرة، من خلال السعي لبناء شراكة استراتيجية تخرجها من عزلتها الإقليمية والاقتصادية.

ـ احتواء مجلس التعاون الخليجي غرباً، والتقليص من نفوذ الرياض في القاهرة، سياسياً واقتصادياً، وبالأخص دينياً، من حيث علاقتها بالتيار السلفي.

ـ مدخلاً لتنمية النفوذ الإيراني الصاعد في إفريقيا، بحيث تكون مصر بمثابة محطة لوجستية مرتبطة بالتواجد الإيراني في السودان. ولتعزيز شبكة الدعم اللوجستي إلى حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

وتأسيساً عليه، جاءت الثورة المصرية بعد عقود من القطيعة، بمثابة بادرة أمل للإدارة الإيرانية لإعادة العلاقات الثنائية. وكانت الثورة في مصر ـ التي نشبت بعد الثورة التونسية مباشرة، في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ـ قد ساهمت في بلورة الخطاب الإيراني تجاه المشهد العربي بتحولاته الجديدة، التي وصفها المرشد الأعلى، علي خامنئي، بالـ«صحوة الإسلامية»، في خطبته التاريخية، في ٤ فبراير ٢٠١١، التي ألقاها باللغة العربية، مخاطباً الشعبين: المصري والتونسي، وشدد فيها على دعمه

«للثورات العربية ذات المد الإسلامي، والتي تنهي عهد الاستكبار والوجود الصهيوني - الأمريكي في المنطقة».

استقبال طهران لصعود وسقوط التيارات الإسلامية السياسية:

بصعود فصيل ينتمي لعائلة «الإسلام السياسي»، التي يدعي الانتماء لها النظام الإيراني، عوّلت إيران على تطوير علاقاتها مع مصر، حيث رأت في الإسلاميين طرفاً «كفؤاً» لعلاقات استراتيجية مؤثرة، تعزز بصورة أو بأخرى النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية.

تجلت رغبة إيران في التقارب بعد الثورة المصرية، وصعود الإسلاميين إلى الحكم في القاهرة، حين صرح مسؤولو النظام بشكل متكرر عن إمكانية دعم مصر اقتصادياً، ونقل خبرات إيران في المجالات التكنولوجية والنووية إلى مصر. فقد التقى المسؤولون المصريون بنظرائهم الإيرانيين عدداً من المرات، حيث التقى الرئيس المصري المعزول، محمد مرسي، بنظيره، محمود أحمدي نجاد، مرتين، الأولى في طهران، في أغسطس ٢٠١٢، في القمة الـ١٦ لحركة عدم الانحياز، والثانية، في فبراير ٢٠١٣، في القاهرة. كما التقى الرئيس السابق بوزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي، والتقى رئيس مجلس الشعب المصري، بعلي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الإسلامي. كما سافر، مستشار الرئيس السابق للعلاقات الخارجية، عصام حداد، في زيارة لطهران على رأس وفد مصري، في مايو ٢٠١٣، لتعزيز العلاقات، حيث التقى خلالها بالرئيس أحمدي نجاد، ووزير الخارجية، وأمين مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى مستشار المرشد للشؤون الخارجية، علي ولايتي[١].

لكن على الجانب الآخر، راجت تسريبات - غير معلوم صحتها - عن لقاء عصام الحداد بقائد فيلق القدس الإيراني، الجنرال قاسم سليماني في القاهرة، وبدا أن طهران لم تجد توافقاً مع جماعة الإخوان المسلمين، وذلك منذ زيارة مرسي لإيران في مؤتمر عدم الانحياز بإيران، الذي بدأ خطابه فيها بتلميحات مذهبية، حينما وجّه النقد إلى دور إيران في سوريا. وعلى الرغم من تشكيل مرسي لمجموعة الاتصال (مصر، وتركيا، وإيران، والسعودية) لحل الأزمة السورية سياسياً، لم تكن القيادة الإيرانية

---

(١) روابط إيران ومصر : عوامل واگرايي و زمينه هاي همگراي، مركز پژوهش مجلس شورا إسلامي (آذرماه ١٣٩٢)، ص١٥ : http://rc.majlis.ir/fa/report/show/866384.

مطمئنة للدور المصري الذي رأت فيه ـ على المديين، المتوسط والبعيد ـ سعياً إلى دفع الإخوان السوريين إلى السلطة في حال الإطاحة بالأسد، لتحويل دمشق إلى حليف استراتيجي للقاهرة[(١)]. لكن كان التحول الأخير في موقف محمد مرسي من النظام السوري، في ١٥ يونيو ٢٠١٣، في التجمع الداعم للثورة السورية بالقاهرة، والذي طالب فيه بالتدخل وفرض منطقة حظر جوي في سوريا، وأعلن خلال التجمع أيضاً، طرد السفير السوري، دالاً على الفجوة العميقة بينه وبين القيادة الإيرانية.

بعد تحرك ٣٠ يوليو في مصر، الذي تلاه الانقلاب العسكري، في الثالث من يوليو ٢٠١٣، وقعت إيران في شباك رد فعل «انتقامي»، احتفى على استحياء أحياناً، وبوضوح أحياناً أخرى بـ«سقوط الإخوان»، وغلبت نبرة تبريرية على القراءة العجولة لما حدث في مصر؛ فمرسي لم يتخذ «موقفاً متشدداً من إسرائيل، كما كان متوقعاً، وتراجع عن مبادرته لحل الأزمة في سوريا سلمياً، وارتكب الكثير من الأخطاء»، وتجاوز ذلك إلى وصفه بـ«قلة الكفاءة والغرور».

ولكن من جهة أخرى، بدا، في البداية، أن طهران تخشى تحكم الجيش المصري في مسار الأمور ومستقبل العلاقة، وهو الجيش الذي وقف على مدى أكثر من ثلاثين عاماً من القطيعة بين إيران ومصر ضد تحسين العلاقات، بل ولعب دوراً كبيراً في إجهاض محاولات التقارب[(٢)]، تحت بند تهديد الأمن القومي المصري والخليجي. لذا انعكس ذلك كله على ارتباك الإدارة الإيرانية، بين وصفها لما حدث في مصر كـ«تحرك شعبي»، وبين وصفها له «انقلاب عسكري» (ربما كان هذا التذبذب مقصوداً، في البداية، بهدف الانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع).

العلاقات بين إيران والنظام المصري الحالي:

في محاولة لجس نبض القيادة بعد انقلاب العسكري، صرح مستشار المرشد للشؤون الخارجية الإيرانية، علي ولايتي، في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣، لوفد إعلامي مصري في طهران، بأن «هناك علاقات تاريخية طيبة تربط بين الشعبين، المصري والإيراني، مؤكداً أنه لا توجد أي عوائق تقف أمام توفيق وتعزيز العلاقات بين

---

(١) بررسي آخرين تحولات سوريه با تأكيد بر نشست گروه تماس سوريه، مركز پژوهش مجلس شورا اسلام (مهرماه ١٣٩١): http://rc.majlis.ir/fa/report/show/822321 .

(٢) فاطمة الصمادي، بين اللوم و التوجس، مرجع سبق ذكره.

البلدين». كما صرح بأن، «الحوار الرسمي بين البلدين لم يبدأ بشكل جدي، حتى الآن، لكن الطرفين يودان أن يجلسا معاً، ويحلا أي مشاكل»، مضيفاً «من خلال متابعتي للأوضاع في الآونة الأخيرة، أرى أنه يوجد تفاهم بين مصر وإيران، فيما يخص بعض الموضوعات الإقليمية والشرق الأوسطية، خاصة ما يتعلق بسوريا»[١].

مهدت دعوة الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى القاهرة لحفل تنصيب رئيس الانقلاب، عبد الفتاح السيسي، وأدائه لليمين الدستورية، لبداية جديدة في العلاقات المصرية ـ الإيرانية ـ رغم عدم حضوره شخصياً ـ والتي جددها السيسي، وحدد معاييرها أثناء حواره مع قناة «سكاي نيوز» في مايو ٢٠١٤، قائلاً: «العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي..أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام.. كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة». وهو ما يمكن اعتباره حجر الزاوية في العلاقة بين القاهرة وطهران، فمن الواضح أن الدعم السعودي والإماراتي لمصر، كان له أثر بالغ في تحديد بوصلة القاهرة السياسية تجاه الخليج العربي ـ باستثناء قطر بالطبع ـ وإن كان هذا لا يعني أن القرار السياسي المصري تجاه إيران في يد الدول الخليجية المانحة، ولكن يعني أن العلاقة بين القاهرة وطهران مشروطة بتحسن علاقة الأخيرة مع الدول العربية المجاورة لها، وعلى رأسها السعودية والإمارات[٢].

رأت إيران أن مسألة تطور العلاقات مع مصر تحتاج إلى أكثر من مجرد دعوة لحفل تنصيب الرئيس المصري، بدعوى أن ثمة أموراً أخرى يجب توافرها قبل أن يكون هناك زيارات رسمية على مستوى الرؤساء بين البلدين، أقلها وجود تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء، وهذا على المستوى الإجرائي. أما على المستوى السياسي، فعلى الرغم من توفر مناخ يسمح بتحسين العلاقات، فإنه بدا واضحاً أنه لم تتوفر، بما يكفي، إرادة سياسية مصرية ترغب في التنفيذ[٣].

---

(١) مستشار قائد الثورة الإيرانية: لا يوجد عائق أمام تعزيز العلاقات بين القاهرة وطهران، جريدة المصري اليوم (نقلاً عن أ.ش.أ)، ٢٠١٣/١٢/٣٠:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/367629 .

(٢) إسلام أبو العز، دلالات دعوة «روحاني» للقاهرة وأفق العلاقات المصرية ـ الإيرانية في عهد «السيسي»، البديل، القاهرة، ٢٠١٤/٦/٨: http://elbadil.com .

(٣) المرجع نفسه.

في نهاية أغسطس من العام ٢٠١٤، زار وفد مصري إيران بضوء أخضر من الرئيس السيسي، الذي قرر على ما يبدو ألا يستثني أحداً في سعيه لبناء تحالف إقليمي دولي لمكافحة الإرهاب، وهي مهمة ساهم تنظيم «داعش» في جعلها أكثر سهولة بعد ما حققه من تقدم، وبدت تصريحات المسؤولين الإيرانيين إيجابية، كتمهيد لبداية جديدة ـ قديمة في العلاقات المصرية ـ الإيرانية، بعد تأكيد طهران، غير مرة، احترامها لإرادة الشعب المصري في اختيار حكامه، وتطلعه إلى تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات[١].

لا يزال مستقبل العلاقات بين طهران والقاهرة مرتبط بمستوى وطبيعة علاقات الأخيرة بدول الخليج، وموقفها من الأزمة السورية، والمتغيرات في اليمن الذي بات التمدد الحوثي فيه مهدداً للأمن القومي المصري، حيث السيطرة الإيرانية على مضيق باب المندب، وإمكاية التحكم بخطوط النقل البحرية عبر قناة السويس.

(١) ماذا وراء «مثلث التقارب» المصري الإيراني الأمريكي؟، القدس العربي، لندن، ٢٠١٤/٩/١:
http://www.alquds.co.uk/?p=214932.

المبحث السابع
رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

أولاً ـ المحددات الرئيسية لمسارات العلاقات الخليجية ـ الإيرانية المحتملة.

ثانياً ـ المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

ثالثاً ـ متطلبات بناء الثقة بين دول الخليج وإيران.

يحاول هذا المبحث صياغة رؤية استشرافية لاتجاه العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران، من خلال إلقاء الضوء على أهم المحددات التي ستوجه تلك العلاقات، سواء كانت إقليمية، أو متعلقة برؤية واستراتيجية ومدركات كل من الحكومات الخليجية وإيران، وحدود التغيير المتوقع فيها، وما قد يستتبعه هذا من ممارسات وسياسات من كل طرف تجاه الآخر، تُحدد نمط العلاقات ومسارها المستقبلي. وأيضاً من خلال وضع أكثر من سيناريو للمسارات المتوقعة لتلك العلاقات، وفقاً لمعطيات الواقع، وما قد تفرضه التطورات، وحجم تأثير كل محدد في دفع العلاقات إلى مسار دون غيره. وأخيراً ما هي طبيعة الإجراءات التي يتعين على الطرفين اتخاذها لبناء جدار الثقة، وحتى تسير العلاقات في إطار تعاوني، غير صدامي، بما يخدم مصالح الطرفين، على المستويات كافة.

أولاً ـ المحددات الرئيسية لمسارات العلاقات الخليجية ـ الإيرانية المحتملة:

ترتبط المسارات المتوقعة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية، بتسارع التطورات الإقليمية، وظهور كثير من المتغيرات على مستويات عدة، ستشكل محددات لتوجه تلك العلاقات سواء لجهة التعاون والتهدئة، أو الصدام، أو الجمود.

أ ـ طبيعة وحدود التغيير في سياسة إيران تجاه دول الخليج:

لا خلاف على أن العلاقات مع دول الخليج العربية على الرغم من تأرجحها بين التقارب، والتصادم، والجمود، ظلت تحتل قائمة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، وبقيت منطقة الخليج مُستهدَفٌ رئيس في المشروع الإيراني الكبير، وإن كان تولي حسن روحاني الرئاسة في إيران، وإعلانه عزمه توطيد التعاون، ودعم التقارب، ودفع تلك العلاقات في اتجاه غير تصادمي، كأولوية لسياسة إيران الخارجية، فإن ذلك جاء بدافع عوامل عدة، داخلية بالنسبة لإيران، وخارجية تتعلق بالتطورات الإقليمية، وعلاقات إيران مع الغرب، وتجديد أساليبها في تنفيذ استراتيجية إقليمية، لم تتغير ثوابتها بتبدل الإدارات، ما بين إصلاحية ومحافظة.

لذا فإن مسار العلاقات الإيرانية ـ الخليجية في المستقبل، ليس رهن بتغيير في جوهر تلك الاستراتيجية، التي تمثل مشروع النظام الإيراني الإسلامي ومشروعيته، والتي لن تسمح إيران بأي استهداف لعصبها، بل التغيير في نهج وأساليب ممارسة وإدارة السياسة الخارجية، لجهة عدم التصادم، خاصة مع دول الجوار، كما تفرض مقتضيات ظروف الداخل الإيراني، والأوضاع في الإقليم، والمصالح، التي تضررت فترات الصدام، بين دول لديها مشتركات على مختلف الأصعدة، كافية لأن تشكل داعماً رئيسياً لأي تحرك إيجابي، يساعد كل منها على التعاون، والتعاطي الإيجابي مع الآخر.

فسرت دعوات إيران للتقارب مع دول الخليج عامة، والسعودية خاصة، وخصوصاً مع الاعتراف الأمريكي بالنفوذ الإيراني في العراق، والذي من الممكن أن يكون مقدمة لرضوخ واشنطن لحسابات الواقع وموازين القوة الجديدة في الإقليم، على أنها مجرد ورقة تستخدمها إيران لمنحها مجالاً للتفاوض في ملفات أخرى تشمل سوريا واليمن ولبنان، وذلك على حساب دول مجلس التعاون. وذلك رغم وجود رؤية تؤكد أن علاقات واشنطن الثنائية مع طهران، قد تسهم في تسهيل القيام بتحرك ما نحو إصلاح العلاقات بين ضفتي الخليج، عبر دفع واشنطن لطهران نحو تحسين علاقاتها بالدول الخليجية، استناداً إلى التأكيدات الأمريكية بأن التقارب مع إيران لن يكون على حساب دول الخليج.

واستند هذا التفسير إلى بعض تصرفات إيران تجاه السعودية تحديداً، وأهمها: اعتذار وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، في الأول من يونيو ٢٠١٤، عن الدعوة الودية التي قدمتها الرياض لطهران، للتوجه إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد يومي ١٨ و١٩ يونيو٢٠١٤، بمدينة جدة، متعللاً بأنها تتعارض مع الموعد المقترح لمحادثات مقررة مع مجموعة «٥+١» حول البرنامج النووي الإيراني.

وأشارت مصادر مقربة من صنع القرار في وزارة الخارجية الإيرانية إلى أن زيارة جواد ظريف إلى الرياض مرهونة بتغيير موقف المملكة من الأزمة السورية، وانتقاد عضو البرلمان الإيراني، محمد حسن آصفري، السياسة الخارجية السعودية، ومطالبته بتغيير موقفها من قضايا المنطقة(١). وأيضاً، وبشأن العراق، تصريح روحاني، الذي أكد فيه على أهمية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودعا بعض دول المنطقة دون أن يسميها إلى وقف دعم الجماعات الإرهابية(٢).

بدا ذلك مؤشراً على عدم وجود نوايا حقيقية لدى إيران للتغير، ووجود إدراك لديها أن ثمة ضعف نسبي، أو انحسار للنفوذ السعودي في أبرز الملفات الإقليمية العالقة معها، يزيد من استنزاف المكانة الإقليمية للمملكة، لذا فإن إيران فضلت انتظار «نضج التراجع السعودي»، لقطف ثماره، باعتراف غربي بدورها الجديد، ليس فقط في إقليم الخليج، ولكن أيضاً في المشرق العربي والجزيرة العربية، فلم يعد هناك ضرورة لإجراء محادثات جانبية مع السعوديين حول مستقبل واستقرار المنطقة، من سوريا إلى اليمن مروراً بالعراق ولبنان، وهو ما يعكس عدم وجود رغبة حقيقية لدى إيران لتسوية القضايا العالقة، والرغبة في استمرار دورها في تصعيد الصراع في الملفات الإقليمية (سوريا، لبنان، اليمن، العراق) من جهة، ومن جهة أخرى، دلت تصرفات إيران على أنها تتجه إلى رصد مدى الليونة التي ستتعامل بها مجموعة الدول الخمس الكبرى إضافة إلى ألمانيا، مع شروط طهران والخطوط الحمراء النووية، التي وضعتها القيادة الإيرانية لفريقها المفاوض في جنيف، خصوصاً مسألة القوة الباليستية الإيرانية، التي نبّه مرشد الجمهورية، علي خامنئي، إلى أنها حق لا يمكن التنازل عنه.

فالمهم لطهران تعطيل الحلول الممكنة مع الدول الإقليمية حتى الوصول إلى

---

(١) التوافق الأمريكي الإيراني في مواجهة «داعش» العراق يعرقل التقارب ما بين الرياض وطهران، أخبار الخليج، : http://www.akhbar-alkhaleej.com/13255/article/31943.htm .

(٢) عمر هواش، روحاني: إيران مستعدة لمساعدة العراق ضد الجهاديين لكنها لن تتدخل عسكريًا ولا نستبعد تعاوناً مع واشنطن، وعلى بعض الدول الخليجية وقف دعم الجماعات الإرهابية، «راي اليوم»، ١٤/٦/٢٠١٤ : http://www.raialyoum.com/?p = 104663 .

اتفاق الحد الأدنى الممكن، وتحويله إلى أرباح إقليمية طائلة، تستغلها من أجل فرض شروطها على المنطقة عامة والسعودية خاصة، وتعتبر نفسها في حِلٍّ من تقديم أيِّ تنازل، بعدما يتحقق ما تعتبره اعترافاً دولياً بدورها وقدرتها ومكانتها، التي فرضتها بقوة النفوذ على دول المنطقة، أما إذا فشلت المفاوضات، فإن إيران ستستدير إقليمياً، باتجاه من تعتبرهم شركاء الغرب في حصارها والتآمر عليها، وتستكمل اندفاعتها العسكرية في أغلب مناطق نفوذها(١).

ومن الملاحظ أن قراءة وتحليل تصرفات إيران، وبالتبعية استشراف سياستها المقبلة ونواياها تجاه دول الخليج، جاءت في إطار افتراض استمرار سوء نوايا إيران، وعدم جديتها فيما تقدمه من مبادرات لبناء علاقات تعاونية مع دول الخليج، انطلاقاً من أن مبادرتها تلك جاءت وسيلة استخدمتها إيران لمصالحها الخاصة، لا سيما لجهة علاقاتها مع الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، ومفاوضات ملفها النووي، بينما هي لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها، وهذا التفسير المستند بالأساس إلى فقدان الثقة والتشكك، والإصرار على أن العلاقات مع إيران لن تخرج عن دائرة الخصومة، والصراع الإقليمي، أغفلت أنه ليس من الوارد أن تقدم إيران دلائل حسن النوايا بالتخلي عن مشروعها الإقليمي، أو ثوابت استراتيجيتها، وأن هذا لا يمكن حدوثه، ولم يسبق أن حدث، حتى مع الإدارات التي أسهمت في تدفئة العلاقات مع الخليج، وسميت بالفترة الذهبية بين إيران وتلك الدول، برغم عدم حدوث تغيير جذري في الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج، أو حل للقضايا الخلافية الرئيسية.

والأهم أنه من الطبيعي أن تسعى إيران لتحقيق مصالحها، وفقاً لرؤيتها التي تحدد تلك المصالح، وتحدد الأصدقاء والخصوم، لكن الصدام يأتي حال تعارض مصالحها مع مصالح الآخرين، وعلى حسابها. ثالثاً: أن الموقف المذكور يتعلق بالعربية السعودية فقط، وليس بباقي دول الخليج، التي شهدت الفترة الفائتة من حكم روحاني، تقارباً فعلياً معها، إضافة إلى الدول التي لا تمتلك سجلاً من العداء مع إيران، ومستوى العلاقات بينها الأكثر تعاوناً وهدوءاً.

لذا، يتعين قراءة ما اتخذته إيران من أفعال وممارسات حيال دول الخليج، ومدى اتساقها مع ما أطلق مسؤوليها من تصريحات إيجابية، في إطار رصد مدى

---

(١) محمد السعيد إدريس، اقتراح لاختراق عدم الثقة: مأسسة العلاقات الخليجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤/٦/١١: http://www.acrseg.org/6948.

التغير في أسلوب إدارتها للعلاقات مع دول الخليج، واستعدادها لتلافي الصدام، ومسبباته (باختلاف وتنوع مستوياتها)، وسعيها لبناء جدار الثقة مع تلك الدول، وجديتها في التعاون الذي كما سيفيد تلك الدول تحتاجه إيران أيضا.

على ذلك، فإن هناك عدد من القضايا والملفات، التي ستحدد وجود هذا التغيير من عدمه لدى إيران، والذي بدوره سيؤثر على توجيه العلاقات بينها وبين دول الخليج، ويحدد مساراتها المتوقعة، ومنها:

ـ ربط إيران سياستها تجاه دول الخليج بمسار المفاوضات في البرنامج النووي، المرتبطة بدورها (كما تريد إيران) باعتراف دولي، وتحديداً أمريكي، بنفوذ إيران الإقليمي، واستمرار استخدامها لأزماتها مع تلك الدول كأوراق تفاوضية، خاصة أن إيران تصرّ على الوصول إلى اتفاق يشمل ركنين أساسيين هما: أن تمارس إيران حقها في تخصيب اليورانيوم، ورفع جميع العقوبات الدولية عنها. وضمنياً، فإن الاتفاق المؤقت يشمل انتصاراً نسبيًا إقليميًا لإيران، يقلق دول الخليج، التي تنزعج ليس من برنامج إيران النووي وتأثيره على ميزان القوة في المنطقة لصالح الأخيرة فحسب، بل أيضاً من ترسانة الأسلحة التقليدية التي تمتلكها إيران، وأهمها آلاف الصواريخ الباليستية القادرة على بلوغ كل نقطة في منطقة الخليج.

ـ مستوى التوافق، أو الصراع، الداخلي في إيران بين مؤسسات الدولة الإيرانية في توجيه السياسة الداخلية والخارجية، وقدرة الجناح المعتدل على إدارة السياسة تجاه دول الخليج لجهة التعاون، أو تغلب القوى المحافظة ورؤيتها الأيديولوجية والسياسية للعلاقات مع دول الخليج، وهي الأكثر تصلباً في الحفاظ على المكاسب الجيو ـ سياسية لإيران في المنطقة، بما في ذلك دعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد في سوريا، والاحتفاظ بنفوذه في السياسة الخارجية الإيرانية، ومن أهم تلك القوى: الحرس الثوري الإيراني. وفي هذا السياق يتعين الإشارة إلى رد الجنرال، محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني، على كلمة روحاني، في ٢١ أبريل ٢٠١٤، والتي جاء فيها أن: «الدبلوماسية الإيرانية اليوم تقف على جبهة السلام، وهي من يقوم بالنضال السياسي في المفاوضات بوجه القوى الدولية، والفريق المفاوض يستطيع أن يحمي مصالح الدولة». حيث رد جعفري بقوله: «إن حياة الثورات في الدول الأخرى تستمر عقداً أو عقدين من الزمن، لكن الثورة الإيرانية الإيرانية تدخل عامها السادس والثلاثين ومستمرة، وهذا الفضل يعود إلى الحرس الثوري الذي أنشئ لحماية الثورة

والنظام، وهدفه وواجبه أن يقوم بهذا الدور على كل الجبهات»[(١)].

ـ ستحدد أيضاً، طبيعة تعامل النظام الإيراني مع القضايا الرئيسية العالقة مع دول الخليج اتجاه العلاقات في الفترة القادمة، ولأي وجهة ستتجه، ومن أهمها: مستوى التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية، كما تتهمها دول الخليج، ومنها على سبيل المثال: طبيعة تعامل إيران مع الأزمة في البحرين، سواء لجهة التدخل عبر التصريحات المعلنة، أو استمرار المطالبة من بعض المسؤولين الإيرانيين بضم البحرين لإيران، بوصفها جزءاً منها.

أما فيما يتعلق بدعم والتواصل مع شيعة الداخل، فبإمكان إيران حال توقفها عن الإعلان عن ذلك، في شكل تصريحات تخص أوضاعهم، واعتراضها عليها، أو التخفيف الظاهري من محاولة النظام الإيراني الظهور بوصفه الوصي على شيعة العالم، وبالتبعية، وبالأخص، شيعة الخليج، أن تسهم في تقديم دلائل حسن النوايا، ما سيؤدي نسبياً إلى تراجع «التدخل في الشؤون الداخلية» في قائمة أسباب دول الخليج، لعدم الاستجابة لمبادرات التعاون من قِبل إيران، حتى لو استمرت إيران بدعمهم بطرق غير علنية، وهو ما مؤكد حدوثه، استثماراً منها لأي مشاكل تواجههم في تحويلها لأزمات تهدد استقرار أنظمة الخليج، وهو ما لا شك في أنه مصلحة إيرانية مباشرة، أياً كانت الظروف، ومرونة وانفتاح القائمين على الحكم في طهران. بيد أن الأمر يتوقف على كشف شبكات التجسس الإيرانية داخل دول الخليج، الذي سيجعل تلك الدول ترفع ورقة التدخل في وجه إيران، ويعرقل محاولاتها للتقارب.

ـ قضية الجزر الإماراتية أيضاً، كقضية رئيسية، وتعاطي إيران معها، وفق نهج إدارة روحاني سيكون مُحدِداً، من حيث درجة التعنت الإيراني ورفض مساعي دولة الإمارات لتسوية سلمية بالحوار المباشر، أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وإن كان ذلك سيضاف لقائمة مسببات الشك في النوايا، ومعوقات التقارب الرئيسية والعامة لدى دول الخليج، فإنه ليس من المتوقع تأثيره على العلاقات الاقتصادية القوية مع دولة الإمارات، كما حدث في العقود السابقة.

ـ المنظور الإيراني الذي تنطلق من خلاله المبادرات الأمنية الإيرانية، واستمرار تشبث إيران بالرؤية المستندة عليها في صياغة تلك المبادرات، والتي تتلخص في أن

---

(١) ريهام مقبل، مصالح محددة: دلالات توجه إيران لتحسين العلاقات مع السعودية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤/٥/١٤: http://www.rcssmideast.org.

إيران القوة الأقوى والأكبر، المنوط بها قيادة المنظومة الأمنية في الخليج، فهذا من شأنه أن يبقي العلاقات على المستوى الأمني، كما كانت عليه طوال السنوات الماضية، حال استمرار إيران في تقديم دعواتها لدول الخليج للتعاون الأمني الإقليمي، بوصفها الدولة الراعية والكبرى، وواضعة الاستراتيجية الأمنية للإقليم، والقائمة على تنفيذها، ولتأكيد هذا ودعمه. وهو ما تعني الاستجابة له بالنسبة لدول الخليج، تأكيد ودعم قيادة إيران الإقليمية وانتصار لمشروعها، في حالة تعديل إيران صيغة مبادراتها الأمنية، التي تراها دول الخليج أحادية، وتعديل وضعية هذه الدول في تلك الصيغة، بما لا يجعل إيران القائد وبقية الدول تابعة، هو ما من شأنه أن يدفع بالعلاقات لجهة التكامل، وبناء منظومة أمنية تجمع كل الدول في منطقة الخليج، كما أعلن المسؤولين الإيرانيين أنه طموح إيراني، خلال الشهور الفائتة من حكم روحاني.

إجمالاً، فإن ثمة مصالح لكل من دول الخليج وإيران في فتح قنوات للتواصل والتعاون والتهدئة، لكن تبقى طبيعة ما ستنتهجه إيران من سياسات، ودرجة المرونة، وحجم مساعيها لخلق مساحات تفاهم واسعة، وحدود التغيير في أنماط تعاطيها مع القضايا والملفات التفاعلية الرئيسية بينها وبين تلك الدول، من أهم المحددات التي ستوجه العلاقات بين الطرفين.

ب ـ حجم التغير في مدركات حكومات دول الخليج وسياساتها:

كما ارتبطت توجهات العلاقات الإيرانية ـ الخليجية سابقاً بالاستراتيجية الإيرانية، ورؤية إيران لدورها الإقليمي، وأمن المنطقة، ارتبطت أيضاً بالرؤية الخليجية المقابلة، وبمرتكزات سياسة دول الخليج الخارجية عموماً، وتجاه إيران خصوصاً، لذا فإن مستقبل تلك العلاقات يرتبط بحدود التغيير المتوقع في الرؤية الخليجية، وبالتبعية السياسية التي ستشكل ترجمة لها. هذا التغيير الذي تفرضه كثير من المتغيرات الإقليمية والدولية، لذا فإن حدوثه من عدمه، ومستوياته، وحدوده، وتداعياته، من أهم محددات المسارات المتوقعة لعلاقات دول الخليج بإيران.

يتعلق التغيير في سياسات دول الخليج تجاه طهران، بمتغيرات عدة؛ منها: التطورات المحتملة للعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، وأيضاً العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، فطالما كانت الولايات المتحدة عاملاً رئيسياً في تفاعلات علاقات دول الخليج بإيران، فثمة تغير محتمل تتمثل مؤشراته في الانفتاح بين واشنطن وطهران، وما يشكله من تهديد لتلك الدول، في مقابله التوتر النسبي بين بعض الدول الخليجية

وواشنطن، خاصة السعودية، والذي جاء في إطار تناقض المواقف من الثورات العربية، (الموقف من تطورات الأحداث في مصر وتونس وسوريا، ومن جماعة الإخوان المسلمين)، ويدعم إمكانية حدوث التغيير - أيضاً - احتمالات إعادة النظر في الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه دول الخليج، المرتبطة بالتحولات في التدفقات النفطية، والتغيرات في سوق النفط الدولي، وفي دور الولايات المتحدة العالمي، وفي ترتيبات تأمين طرق تجارة النفط، وهذا كله سيؤثر على علاقات دول الخليج مع إيران، في إطار ضرورة إعادة تلك الدول رسم سياساتها الإقليمية، وفق منظور جديد فرضته تبدلات أحدثت خلخلة في الصيغة التي حكمت علاقات الخليج والولايات المتحدة، وعلاقات الأخيرة مع إيران، لسنوات طوال.

ويبدو اليوم أن ثمة تباين في الرؤية الأمنية بين بعض دول الخليج والولايات المتحدة، ففي حين تميل المملكة العربية السعودية إلى اعتبار أن التهديدات الإيديولوجية، مثل المذهب الشيعي الثوري في إيران، أو حركة الإخوان المسلمين، تشكّل الخطر الأبرز على أمنها الداخلي، تميل الولايات المتحدة في المقابل إلى تعريف أمن الخليج في إطار اعتبارات ماديّة وعسكريّة[١].

كما أن كثيراً ما شكلت الولايات المتحدة عامل ضغط على دول الخليج فيما يتعلق بملف إيران النووي، وحاولت استخدامها في فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وتحجيمها، لذلك فإن تقدم المفاوضات بين الغرب وطهران بشأن ذلك الملف، ومآل هذه المفاوضات، وما قد تسفر عنه، بالنسبة لتطوير البرنامج، وتخفيف العقوبات أو إلغائها، سيلقي بظلاله على مواقف دول الخليج وسياستها تجاه نووي إيران، الذي في كل الحالات يشكل خطراً مباشراً عليها.

بالنسبة لرؤية دول الخليج لإيران، كمصدر تهديد رئيسي، والتي ارتبطت بالرؤية الأمريكية، خاصة وقت تصاعد الصراع بين إيران والولايات المتحدة، فإن استمرار التباينات فيها بين دول الخليج نفسها، سيحدد مستقبل علاقات تلك الدول مع إيران، حيث ظل الخلاف الخليجي حول منظور التعامل مع إيران، وبالتالي طبيعة العلاقات، من أهم عوامل الإخفاق في بناء موقف خليجي موحد في مواجهة إيران ومشروعها، والمخاطر التي يشكلها تمدده في المنطقة على أنظمة دول الخليج، فثمة دول خليجية

---

(١) فريدريك ويري، يزيد صايغ، مستقبل غير مؤكّد: هل تشهد العلاقات الأميركية - الخليجية أزمة؟ مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٤/٢/٥: http://carnegieeurope.eu .

لا ترى في إيران تهديداً مباشراً، أو خصماً أبدياً، ودول اعتبرتها تهديداً، لكن غير رئيسي، وأقامت معها علاقات تعاونية قوية، وأخرى لا ترى تهديداً غيرها، لذا فاستمرار التباين في الرؤية والسياسة الخاصة بكل دولة خليجية، سينعكس على موقف دول الخليج من إيران، لجهة أن يصبح موقفاً موحداً، أو استمراره كمجموعة من المواقف الفردية المتناقضة.

هناك أيضاً عامل آخر بجانب التباين في «رؤية» دول الخليج لإيران كمصدر تهديد، وهو التباين في «طبيعة» التهديد القائم فعلياً، فما يهدد السعودية أو البحرين، لا يهدد عمان على سبيل المثال، خاصة على المستوى الجيو ـ سياسي. هذا إضافة إلى التنافس الخليجي ـ الخليجي (السعودية وقطر) في ساحات صراع إقليمية، التي هي بالأساس ساحات للصراع الخليجي ـ الإيراني.

إذن، فقدرة دول الخليج العربية على مواجهة التحديات التي تواجه التعاون متعدد الأطراف، وخفض حدة المنافسة بين دول الخليج، وحدة التباينات في سياساتها تجاه إيران، أو عدم قدرتها على فعل ذلك، سيحدد مسار العلاقات الخليجية ـ الإيرانية عموماً.

على المستوى الأمني، فإن احتمالية حدوث تغير في الرؤية الأمنية لدى دول الخليج، وإدراكات حكومات تلك الدول لضرورات ومقتضيات الحفاظ على أمن الإقليم وضمانه، سيؤدي إلى تغيير في مرتكزات سياسة الخليج الأمنية، التي تواجه بها السياسات الإيرانية القائمة على رؤية واستراتيجية مغايرة، تشكل في جوهرها أحد أهم التهديدات المعرض لها أمن دول الخليج العربية، حسب منظور بعض تلك الدول.

فقد اعتمدت دول الخليج في ضمان أمنها على القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، التي مثلت الاتفاقات الثنائية معها عامل الردع الرئيسي بالنسبة لتلك الدول في مواجهة إيران. وبقي نظام الأمن الجماعي الخليجي مفتقراً الرؤية الأمنية والاستراتيجية الموحدة، ومرتبطاً وظيفيًا بما يجري داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النظام الدولي، وتحديداً فيما يتعلق بالنفط، الأمر الذي جعل قرار الجماعة الأمنية الإقليمية غير مستقل، ووضع سياسات دول الخليج الأمنية داخل دائرة الدفاع، ولم يسمح لدول الخليج بتطوير الأمن الذاتي الخليجي، علاوة على أنه فعليًا، لم يحقق الأمن في المنطقة.

في السنوات القليلة الماضية تعرض هذا الارتباط الأمني الاستراتيجي بالقوى الخارجية، في مدركات قادة دول الخليج إلى الاهتزاز، والخلخلة، نتيجة متغيرات

عدة ـ بخلاف نتائجه السلبية على منظومة الأمن الخليجي الجماعي، وعجز دول الخليج عن لعب دور رئيسي في التطورات الهيكلية في بنية النظام الأمني الإقليمي ـ وزادت هذه الخلخلة، بعد ظهور مؤشرات التسوية بين إيران والولايات المتحدة، واحتمالية تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وفشل الرهان عليه، والتشكك في استمرار التزام الولايات المتحدة الأمني تجاه المنطقة، الأمر الذي بدوره يفرض تغييراً في رؤية دول الخليج لأمنها ودورها في إعادة هيكلة أمن الإقليم المرتقبة، هذا التغيير الذي يفترض حدوثه اتباع سياسة مختلفة، لجهة تنمية القدرات الذاتية، عبر التسليح، والتطوير المؤسسي الجماعي للأمن، أو محاولة التوجه لقوى أخرى.

قدرة دول الخليج على إحداث هذا التغيير، وطبيعة البدائل التي ستبحث عنها، وما يمكن أن تشكله من دعم لموقع دول الخليج في المنظومة الأمنية للإقليم، ستؤثر في مستقبل علاقاتها مع إيران، وبالفعل، فإن دول الخليج اتخذت عدة إجراءات تؤشر على مضيها في البحث عن بدائل، سواء السعي لبناء تكتل خليجي في مجال الدفاع والأمن، أو التوجه شرقاً إلى دول آسيا، في محاولة للاستفادة من مصالح القوى الآسيوية في منطقة الخليج، والتي تتركز في توفير الطاقة وتأمين إمداداتها، والحصول على فرص استثمار متبادل، ولتعزيز الارتباط مع بعض هذه القوى في المجالات الأمنية والعسكرية، حيث يتوقع أن يكون أمن الطاقة جزءاً لا يتجزأ من الشراكة الاستراتيجية بين القوى الآسيوية ومنطقة الخليج، ففي الوقت الذي يتراجع فيه الاعتماد الأمريكي والأوروبي على موارد الطاقة من منطقة الخليج العربي، يتزايد الطلب الآسيوي حاليًا ومستقبلاً من المنطقة، فقد أضحت أسواق آسيا الصاعدة، الأكثر استيراداً لنفط دول الخليج العربية من أجل دعم النمو الاقتصادي، ومن بين ١٧ مليون برميل تنتجها دول مجلس التعاون يومياً[١]، تذهب نسبة كبيرة منها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تعتمد كل من اليابان وكوريا الجنوبية على نسبة تبلغ ٧٠٪ و٨٠٪ على التوالي من احتياجاتهما النفطية من دول الخليج العربية، بينما تعتمد الصين على ٣٦٪، والهند على ٤٥٪، بل توفر السعودية وحدها نحو ٢٠٪ من الاحتياجات النفطية لكل من الصين والهند. وسوف يستمر تنامي الطلب الصيني في المدى القصير

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، مارس ٢٠١٤، ص١٧.

والمتوسط على نفط دول الخليج العربية، لاسيما مع توقع ارتفاع الاستهلاك الصيني من النفط بنسبة ٦٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠[١].

هذا إضافة إلى تجاوز التعاون النفطي وامتداده إلى التجارة، فالإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والدول الآسيوية، وحيوية العلاقات الاقتصادية بينهم، فدول مجلس التعاون تستورد من دول آسيا ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي وارداتها، وزاد هذا التوجه خلال العقد الماضي؛ حيث ارتفعت واردات الخليج منها بمعدل ١٥٪. وتفصيليًا وصلت قيمة التبادل التجاري بين دول الخليج والصين إلى نحو ١٣٠ مليار دولار، وكانت هذه القيمة ٩ مليارات دولار فقط عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٦ وقَّع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة، ولكن هذه الاتفاقية اقتصرت على تحرير عدد من السلع المتبادلة بين الطرفين، بينما تمَّ في عام ٢٠١٠ توقيع اتفاقية للحوار الاستراتيجي بين الطرفين، لتوسيع آفاق التعاون في القطاعات الاقتصادية كافة، وكذلك في المجال السياسي.

وأيضاً بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس واليابان ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وحجم التبادلات التجارية بين البحرين وحدها واليابان وصل إلى حوالي ٣،٧ مليارات دولار في ٢٠١١، عدا التجارة غير النفطية التي بلغت ٦١٠ ملايين دولار[٢].

وكذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والهند أربع مرات، من خمسة مليارات و٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، إلى ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١. كما بلغت استثمارات دول المجلس المباشرة في الهند أكثر من ستة مليارات دولار. بينما بلغت قيمة التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون وسنغافورة ٥٣،٣ مليار دولار، أما التبادل التجاري بين البحرين وسنغافورة فازداد بمقدار الضعف منذ عام ٢٠٠٤؛ حيث بلغ نحو ٢٥٠ مليون دولار، بينما كانت صادرات المملكة لسنغافورة نحو ٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. فيما تعول دول

---

(١) إبراهيم غالي، التوجه غرباً: عوامل التحرك من جنوب وشرق آسيا إلى الخليج، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد الأول، أغسطس ٢٠١٤: http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys = 213 .

(٢) التوجه نحو قارة آسيا.. خيار استراتيجي لدول الخليج العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أخبار الخليج، ٢٠١٤/٣/١٠:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/13135/article/11424.html .

مجلس التعاون على استمرار تعزيز العلاقات التجارية مع ماليزيا؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ١١ مليار دولار، بينما بلغ حجم التبادل مع البحرين ١٩٢ مليون دولار. وتمثل صادرات البحرين إلى ماليزيا ما مجموعه ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠. كما وصلت قيمة التجارة بين دول مجلس التعاون ودول الآسيان (الفلبين، تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، فيتنام، لاوس، سلطنة بروناي، كمبوديا) إلى أكثر من ٩٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ بزيادة ٢٣٪ مقارنة مع ٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩[(١)].

مستقبل هذه العلاقات، وحدود دورها في سياسات دول الخليج، وفي بناء استراتيجية أمنية جديدة، وصيغة بديلة لأمن إقليم الخليج، تفترض عدم التعويل على الحليف الأمريكي، وبقاء وتمدد مظلته الأمنية في الفترة المقبلة، يتوقف على موقف بعض الدول الآسيوية، وخاصة الصين، وأهدافها من وراء الاتجاه غرباً نحو دول الخليج، وهل هو في إطار تعزيز تواجدها البحري في الخليج من أجل ضمان حماية التدفقات النفطية، وحفظ المصالح الاقتصادية والتجارية، فحسب، دون رغبة في منازعة الدور الأمريكي، أم أن الصين ستتجه إلى الخليج كجزء من التوجه إلى المنطقة عموماً، حال حدوث فراغ أمني نسبي إذا ما خفضت الولايات المتحدة من وجودها العسكري بالخليج، ومع ما قد تفرضه التطورات من مواجهة الصين للتحول الأمريكي ناحية آسيا والاقتراب من مناطق نفوذها، في إطار التحرك المضاد للتحرك الأمريكي.

لقد ناقش الباحث فريدريك ويري، الباحث الأول في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هذا التصور، في إطار تقييمه عن العلاقات الأميركية ـ الخليجية، في كتابه الذي يحمل عنوان: Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings[(*)]، والذي أدرجته مجلّة «فورين بوليسي» ضمن أفضل خمسة كتب عن الشرق الأوسط للعام ٢٠١٣[(**)]، وذكر أن أمام دول الخليج، وخاصة السعودية، حلفاء عدة، تختار مَن منهم يمكن أن يدعم الأمن في المنطقة، إلا أن أحداً لن يضطلع بدور «الكفيل الأمني»، فالصين منتفعة بالمجان في ما يتعلّق بأمن الخليج، ويسعدها أن تدع الولايات المتحدة تضطلع بدور الشرطي، فيما تهتم هي بالتجارة.

---

(١) المرجع نفسه.

(*) http://carnegieendowment.org/2013/12/17/sectarian -politics-in-gulf-from-iraq-war-to-arab-uprisings/gw4

(**) http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/12/30/the_middle_east_channel_s_ best_of-2013

أما الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأكبر للخليج، فلا يمتلك النفوذ الفعلي لتوفير الأمن.

وأضاف ويري أن موقف روسيا حيال سورية يجعل إمكان لعب روسيا دور الكفيل الأمني محكوماً بالفشل، ومثيراً لعدائية الخليج. أما الهند، فيمكن أن تكون شريكاً محتملاً، نظراً إلى قربها وقوّتها البحرية.

كما أكد ويري، أن العلاقة الجوهرية بين الولايات المتحدة والعربية السعودية لا تزال على ما يرام، فعلى سبيل المثال، واصلت الولايات المتحدة إرسال الأسلحة إلى الخليج بالشكل المتوقّع، من ضمنها شحنة أخيرة بقيمة ١١ مليار دولار، وزادت وتيرة المبيعات العسكرية الخارجية إلى المنطقة على مدى الأعوام الستة الأخيرة[١].

أما على الصعيد الداخلي، وكأحد أهم الخلافات بين إيران ودول الخليج، فإن أوضاع الشيعة في دول الخليج، ومحاولات استخدام إيران لهم، وكونهم ملفاً مفتوحاً، دائماً ما يوتر العلاقات بين الطرفين، فإن استمراره هكذا من عدمه، وتأثيره على العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، كما هو مرتبط بإيران وممارساتها، وحرصها على تفاقم أي مشكلة داخلية إلى حد الأزمة، فإنه مرتبط أيضاً بتغيير سياسات بعض حكومات الخليج، وطرائق وأنماط تعاطيها مع مشكلة «الطائفية» في بلادها، بل وتغيير رؤيتها لبواعث هذه المشكلة، في إطار كونها مشكلة داخلية بالأساس، لها الكثير من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا في إطار كونها ملفاً في تفاعلات الصراع مع إيران فحسب.

وأخيراً، فإن ثمة محدد مهم للعلاقات بين دول الخليج وإيران في المستقبل، يرتبط بحجم ومستوى تفاعلات بعض الدول الخليجية في الملفات الإقليمية التي تزداد وتيرة تطورها لجهة التعقيد، والتي تعد ساحات للصراع على النفوذ مع إيران، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

ج ـ مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة:

ترتبط المسارات المتوقعة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية بمستقبل دور الولايات المتحدة في المنطقة، حيث أنها ظلت فاعلاً رئيسياً في تفاعلات تلك العلاقات، وشكل الاعتماد عليها أهم ركائز الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، لكن في السنوات

---

(١) فريدريك ويري، يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره.

الأخيرة جرت مياه كثيرة في النهر، خاصة مع «الربيع العربي»، وما تبعه من سيولة التحالفات الإقليمية، والتوترات الجزئية بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، إثر الخلاف حول مواقف الأولى من سقوط بعض الأنظمة الموالية لها في المنطقة، ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين، ثم الخلاف حول إحجام الولايات المتحدة عن التدخل العسكري في سوريا. فيما الأهم هو نزوع الإدارة الأمريكية للانفتاح والتقارب مع إيران، ما أسهم في طرح تساؤلات عدة حول دور الولايات المتحدة في المعادلة الأمنية في منطقة الخليج، ومحورية تلك المنطقة في السياسة الخارجية الأمريكية.

لم يكن ذلك فحسب هو ما أثار القلق لدى الأنظمة الخليجية، بل إن ثمة تغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة شكلت عدة عوامل ودوافع له، منها الاكتشافات الهائلة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، التي كان تأمين وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربي محوراً رئيسياً في سياستها الخارجية، وهو ما أدى إلى التكهن بتراجع أهمية المنطقة في الحسابات الأمريكية، وبالتالي تراجع دور السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، كنتيجة لزيادة الإنتاج النفطي الأمريكي، وتقليل الواردات من دول الخليج، إضافة إلى ما يسمى بالاستدارة نحو آسيا.

احتمالية تخفيض الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، كأحد التداعيات المتوقعة من تراجع أهمية تلك المنطقة في الاستراتيجة الأمريكية، وما يقترن به من احتمالية عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه أمن المنطقة، التي فرضتها صيغة التحالف بين دول الخليج وبينها، لاشك أنه سيلقي بظلاله على سياسة دول الخليج في مواجهة إيران، ويحدث تغير في بنية المنظومة الأمنية للإقليم، التي ستجد نفسها في مواجهة ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان أمنها، والحيلولة دون الحصول على موقف أضعف في معادلة القوة والأمن في الإقليم. وبالتالي، فإن مقاربة الاستراتيجية الأمريكية، وقائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، من الضروري لفهم إلى أين ستتجه مسار العلاقات بين دول الخليج وإيران، في ظل بيئة إقليمية سائلة، ولا تزال القدم الإيرانية هي الأكثر ثباتاً فيها، مقارنة بدول الخليج، التي يعيد حليفها الغربي القوي ترتيب حساباته.

منذ العام ٢٠١١، احتدم الجدل في الولايات المتحدة حول الوسيلة الأنجع للحفاظ على الزعامة العالمية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهو جدل يدور بين معسكرَين رئيسيين اثنين؛ الأول: يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية ـ العسكرية الأمريكية في العالم إلى حد كبير، والتركيز بدلاً من ذلك على «بناء الأمة» في الداخل

الأمريكي وعلى تطوير الاقتصاد والبنى التحتية، والتعليم، والصحة، وسد الفجوة الهائلة التي تزداد اتساعاً بين الفقراء والأغنياء في الولايات المتحدة. والثاني، يطالب بإبقاء الاستراتيجية الكبرى الراهنة، القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على الحفاظ على النظام الليبرالي الدولي الراهن بقوة السلاح الأمريكي، وعدم تقليص الالتزامات الأمريكية في العالم، وإلى مواصلة استراتيجية ما يسمونه «الهيمنة الليبرالية». ومنطق هذا التيار يبدأ وينتهي بفكرة رئيسية واحدة، تتلخص في أن استمرار الازدهار الاقتصادي الأمريكي لم يعد ممكناً من دون استمرار الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم، أو بكلمة أخرى «اسحب القوات والالتزامات الأمنية لحلفاء أمريكا، تنهار دعائم الاقتصاد»[1].

كان أحد أبرز ممثلي التيار الأول، باري بوسن، مدير برنامج دراسات الأمن في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وقد نشر دراسة في دورية «فورين أفيرز» بعنوان: «انسحبوا ـ الدفاع عن قضية سياسة خارجية أمريكية أقل نشاطاً»، وجاء في الفقرات المتعلقة بمنطقة الخليج، على سبيل المثال: «على المؤسسة العسكرية (الأمريكية) إعادة تقييم التزاماتها في الخليج الفارسي، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الدول في هذه المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد هجمات خارجية، لكن ليس في وسعها تحمُّل مسؤولية الدفاع عنها ضد تمردات داخلية».

وأيضاً: «واشنطن لا تزال في حاجة إلى إعادة تطمين دول الخليج حيال الدفاع عنها ضد قوة إقليمية، مثل إيران، قد تهاجمها وتخطف ثروتها النفطية، لكن لم يعد ضرورياً أن يقيم الجنود الأمريكيون قبالة شواطىء هذه الدول، حيث أن وجودهم يثير النزعة المعادية لأمريكا، ويربط الولايات المتحدة بأنظمة أوتوقراطية ... الأمر الذي يطرح أسئلة حول قابلية استمرار الوجود العسكري الأمريكي المتنامي هناك». ولم يكن رأي باري بوسن مجرد صوت واحد من جمهرة أصوات في أمريكا، ترفض الفصل بين الصفقة الأمنية وبين التحالف السياسي بين الولايات المتحدة ودول الخليج، بل بات لهذا الصوت أنصار كثر، خاصة وأن منطقة الخليج تمتص ١٥ في المائة من إجمالي النفقات العسكرية الأمريكية المُكلفة في العالم[2].

(١) سعد محيو، أمريكا والعالم.. عُزلة وانحسار أم إعادة تموضع؟ ٢٠١٣/١١/٢٢:
http://www.swissinfo.ch .

(٢) سعد محيو، المرجع نفسه.

تذبذت إدارة أوباما في هذا التجاذب العنيف في الداخل بين تياري «التراجع» و«التقدم» الأمريكي في العالم، مع ميل أكثر قليلاً إلى تيار التراجع، وهذا واضح وجليّ في ما يطلق عليه في واشنطن الآن استراتيجية «الاستدارة (Pivot)، أو إعادة التوازن (Rebalancing) نحو منطقة آسيا ـ الباسيفيك»، بدلاً من التركيز على أوروبا ـ الأطلسي، كما كان الأمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فأوباما وصل إلى الحكم وهو على قناعة بأن حربيْ العراق وأفغانستان منعتا الولايات المتحدة من تركيز الموارد في آسيا، التي تعتبر منطقة مركزية للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية، وهذا دفعه إلى إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية والاعتراف بالحقائق الجيو ـ سياسية المتغيرة للقرن الحادي والعشرين. وفي خطابه أوائل عام ٢٠١٣، تحدث أوباما عن حال الاتحاد على الشأن الاقتصادي الداخلي، بوصفه المدخل لتعزيز الزعامة الأمريكية العالمية، وهو أطلق على هذه المهمة وصف «إعادة إشعال» الآلة الاقتصادية الأمريكية.

وحين تطرق أوباما إلى السياسة الخارجية، ركّز على رفض شن حروب ضد «الإرهاب»، والاكتفاء بمساعدة الدول الأخرى على محاربته، والعمل على منع انتشار الأسلحة الخطرة (لدى إيران وكوريا الشمالية) عبر الدبلوماسية، وحماية الوطن الأمريكي من الهجمات الإلكترونية. كما أنه شدد على ضرورة تسريع المفاوضات حول الشراكة التجارية عبر كلٍّ من المحيطَين الهادي في آسيا، والأطلسي في أوروبا[١].

يُظهر ذلك تناقضاً بين مصالح إدارة أوباما وأولوياتها اليوم، وتلك التي لدى بعض دول الخليج، لاسيما السعودية، المنشغلة كلياً بإيران ومشروعها الإقليمي؛ فأوباما مستغرق بتنفيذ أجندته الداخلية، ومحاولة توفير الظروف الإقليمية والدولية للخروج من المستنقع الأفغاني بعد الخروج من العراق، لذا يبدو مفهوماً مقاومة الرئيس، الذي جاء إلى السلطة بهدف أساسي، وهو التخلّص من آثار التورّط العسكري الأميركي في العالم الإسلامي، لنحو عقد من الزمن، كل الضغوط التي تدفعه نحو الدخول في نزاعات مسلّحة جديدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ما دامت المصالح الأميركية لم تتعرض للتهديد على نحو مباشر، فمؤسسة صنع السياسة الخارجية الأميركية تدرك بأن الولايات المتحدة، ونتيجة استغراقها في حروب طويلة في العالم الإسلامي، أغفلت تحدّيات استراتيجية أكبر، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث تقبع القوى الاقتصادية والنووية الكبرى في العالم (روسيا، والصين،

(١) المرجع نفسه.

والهند، واليابان)، وبأن روسيا والصين بخاصة استفادتا بشدة من الانشغال الأميركي عنهما في الحرب على الإرهاب؛ لإعادة بناء قوتيهما ونفوذهما بشكل كبير. وقد دفع ذلك إدارة أوباما إلى بلورة استراتيجية أمنية جديدة تجعل الشرق الأقصى، والصين تحديداً، في بؤرة الاهتمام الأميركي.

هذا إضافة إلى أن أحداث «الربيع العربي» أثرت بشكل كبير في رؤية واشنطن تجاه المنطقة العربية عامة، فقد أدى الإخفاق في التعاطي مع تطورات «الربيع العربي»، والدفع بها نحو النتائج المرجوة إلى ردود فعل، بلغت، في حدها الأقصى، المطالبة بإدارة الظهر، بصورة كاملة، للمنطقة العربية، وفي حدها الأدنى، إعادة تعريف المصالح الأميركية في تلك المنطقة، والتفكير باستراتيجيات بديلة من حمايتها[١].

وفي سياق ذلك، وتجنباً للتدخل والحسم العسكري، خاصة في صراعها مع إيران، سعت إدارة أوباما، للتفاوض سرياً مع إيران منذ مطلع العام ٢٠٠٩، الأمر الذي أزعج الخليجيين، فبرغم فرض العقوبات، والحصار، والتهديد بالتدخل العسكري، كان ثمة محاولات من قِبل الولايات المتحدة لتعزيز الحوار كآلية للتسوية مع إيران، وقبولها كطرف في الحوار وإشراكها في الملفات الإقليمية، ما طرح تساؤلات حول موقع دول الخليج منه، لذا فقد طالبت القمة التشاورية لمجلس تعاونها في الرياض ٢٠٠٩، بألا يكون الحوار الأمريكي ـ الإيراني على حساب مصالح دول الخليج، خاصة وأن هناك هواجس من أن ينعكس ذلك عبر محاولة فرض الهيمنة الإيرانية على الخليج. فبرغم أن إدارة أوباما ظلت ماضية في خيار العقوبات بسبب التعنت الإيراني، إلا أنها فضلت الخيار الدبلوماسي؛ نظراً للصعوبة التي كانت تواجهها تلك العقوبات، وتتمثل في وصولها إلى جوهر تجارة إيران الخارجية المتمثلة في النفط، لأن ذلك يترك تداعياته على السوق النفطية العالمية. وبدأ الخيار العسكري يتوارى أكثر مع مناقشة الخطط العسكرية الأمريكية لاحتمالات الضربة العسكرية، وما تواجهه من صعوبات تقنية ولوجستية، ومن تمركز مكثف لقواتها البحرية، وحاملات طائراتها في دائرة ضيقة من مياه الخليج[٢].

---

(١) مروان قبلان، العلاقات السعودية ـ الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟ سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٦ يناير ٢٠١٤، ص٥ ـ ١٨.
(٢) مفيد نجم، الأمن في منطقة الخليج. الصورة والإطار، الاتحاد، أبو ظبي، ٢٠١٠/٦/٢.

أسهم ذلك، ومع زيادة مساحات الحوار والتفاهم مع إيران، إلى بروز حدة التناقضات بين الولايات المتحدة، التي جاءت سياستها تجاه طهران في إطار إعادة واشنطن النظر في مجمل استراتيجيتها على المستويين، الدولي والإقليمي، وقد تجلى ذلك في موقف الولايات المتحدة من التدخل في سوريا، وفي توقيع اتفاق جنيف المرحلي، ففي حين بدت الثورة السورية فرصة أمام بعض دول الخليج لمواجهة نفوذ إيران، يتعين على إدارة أوباما استغلالها، اهتمت الأخيرة بإدارة الأزمة في سوريا من خلال مقاربة تعينها في «الحرب على الإرهاب» من جهة، وتؤمّن مصالحها في الشرق الأوسط من دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر من جهة أخرى.

فمن خلال الحيلولة دون انتصار طرفٍ على آخر في النزاع السوري، تمكّن الأميركيون من إنشاء ميزان قوى محلي، ومن ثم إقليمي؛ تنشغل فيه الأطراف المختلفة بالقتال في ما بينها، وبما يؤدي إلى توازن في القوى. وقد دفعت هذه المقاربة الولايات المتحدة نحو إعادة النظر في علاقتها بإيران، فبدلاً من أن تحاول هزيمتها في سورية، كما يرجو السعوديون، راحت تعمل على منعها من تحقيق الانتصار، في الوقت الذي بدأت تنفتح عليها أكثر وتسعى لتعظيم الفائدة من دمجها في ميزان قوى إقليمي، بعد أن استنفد جهد عزلها وإقصائها الغرض منه. وجاءت هذه المقاربة في إطار رؤية أوسع لخدمة مصالح واشنطن الأخرى في عموم المنطقة؛ تفترض هذه الرؤية أن حدوث توافق إيراني - أميركي، في إطار السعي لإعادة بناء ميزان القوى بعد أن دمرته الحرب الأميركية على العراق، قبل عقد من الزمن، لا يؤدي إلى تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه دول الخليج، أو إضعاف العلاقة مع السعودية، فعلى العكس من ذلك، سوف يستمر ميزان القوى في تأدية وظيفته فحسب، إذا حافظت واشنطن على علاقة قوية بجميع الأطراف، بحيث تقوم بموازنة الجميع من خلال مواجهة بعضهم بعضاً؛ وبما يمنع طغيان إحداها على الأخرى، كما يمنع ظهور قوة مهيمنة. وهذا ما يجعل من سياسة أميركية داعمة بشكلٍ مطلقٍ لإيران أمراً غير ممكنٍ من الناحية السياسية، بل سيؤدي حتماً إلى نتائج عكسية ومردود سلبي للمصالح الأميركية[١].

أما فيما يتعلق بالنفط، واحتمالية تغير الدور الأمريكي في منطقة الخليج، بشكل جذري، تماشياً مع التغيرات الحادثة في قطاع النفط الأمريكي، فقد ناقشت ذلك دراسة بعنوان «أسطورة استقلال النفط وعزلة السياسة الخارجية»، في دورية «The Washington

(١) مروان قبلان، مرجع سبق ذكره.

Quarterly» الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، لسارة إميرسون وأندروا وينر، وذكرت الدراسة أن الساسة الأمريكيين غالباً ما يعتمدون في خطاباتهم على موضوع استقلال واردات النفط، معتبرين أن ذلك من شأنه أن يدعم الاقتصاد الأمريكي، ويبعد الولايات المتحدة عن مسؤوليتها العسكرية من توترات منطقة الشرق الأوسط، حيث يصبح الأمر لا يتطلب تدخل الولايات المتحدة عسكرياً على نطاق واسع، لضمان إنتاج النفط، واستمرار الصادرات إلى الولايات المتحدة وحلفائها، في حال اندلاع الحروب بين الدول المجاورة كالحرب العراقية ـ الإيرانية، أو الغزو العراقي للكويت. كما أوضحت الدراسة أن اعتقاد البعض بالربط بين اعتماد واردات الولايات المتحدة النفطية والتزاماتها العسكرية تجاه منطقة الخليج أصبح كأسطورة لصانعي السياسة، وأسواق النفط، وحتى العامة، بأن الولايات المتحدة بمجرد أن تستقل في اعتمادها النفطي، ستقلل من التزاماتها العسكرية حول العالم(١).

وعلى الرغم من أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة لا ترتبط بالنفط فحسب، فقد جاء التنبؤ بتراجع أهمية المنطقة بالنسبة للأمريكيين، على أساس زيادة إنتاج النفط الأمريكي، وقلة الواردات الأمريكية النفطية من الخليج العربي، فالعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج أهم ركائزها تتمثل في صيغة: «النفط مقابل الأمن»، التي بدأت تهتز مع اكتشافات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، وتوقع انخفاض واردات الولايات المتحدة من الخليج العربي، بل إن وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل مصالح الطاقة لأغنى ٣٥ دولة بالعالم، توقعت أن تصبح الولايات المتحدة أول منتج عالمي للنفط بحدود العام ٢٠١٧، متجاوزة السعودية وروسيا، وأنها ستحقق الاستقلالية على مستوى الطاقة بحلول عام ٢٠٢٣. كما توقعت أن تفوق صادراتها ما تستورده بحدود عام ٢٠٣٠(٢).

هذه التغيرات المرتبطة بإعادة توجيه تجارة النفط العالمية، وإعادة النظر في العلاقة بين الطاقة وقرارات السياسة الخارجية، وما يترتب عليها من تأثيرات في استقرار منطقة الخليج، المرتبط بالالتزامات السياسية والعسكرية الأمريكية، أثارت

---

(١) سارة إميرسون وأندروا وينر، التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج، عرض: سارة خليل، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، http://www.siyassa.org.eg.

(٢) الغاز الصخري يبعث أحلام أمريكا بتحقيق اكتفاء ذاتي بالطاقة ومخاوف خليجية من تقلص السوق والعائدات، القدس العربي، لندن، ٢٠١٣/٩/٢٤:

http://www.alquds.co.uk/?p=87299.

الجدل، المصحوب بمخاوف عند دول الخليج تحديداً، حول حدود تلك التأثيرات، وكيفية مواجهتها، وحدود التغييرات أيضاً في أولويات الولايات المتحدة.

وهناك عدة مؤشرات تنبعث من حقائق قائمة على أن هذا التغيير لن يصل إلى حد التخلّي المطلق من الولايات المتحدة عن دورها في أمن منطقة الخليج، وحلفائها هناك، فمن جهة، ثمة جدل حول قدرة الولايات المتحدة على تحقيق اكتفاء ذاتي كامل من النفوط السائلة بعد سنوات، ونجاعة إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري اقتصاديًا في حال انخفاض الأسعار إلى ما دون نقطة معينة، ومن جهة أخرى، فإن اهتمام أميركا بنفط الخليج لم يقتصر يوماً على تلبية حاجاتها المحلية من الطاقة، بل كانت له منافع أخرى، بعضها ذي طابع اقتصادي واستراتيجي.

فمن الناحية الاقتصادية، يشكل استمرار تدفق النفط من الخليج إلى الاقتصادات العالمية مصلحةً أميركيةً قصوى، لأن تعافي الاقتصاد الأميركي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعافي الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الذي تتجه فيه أميركا إلى تقليل اعتمادها على الخليج في ما يتعلق بحاجاتها من الطاقة، سوف يزداد اعتماد دول شرق آسيا ـ التي تشكل اليوم قاطرة الاقتصاد العالمي وبحصة تبلغ نحو ٤٧ في المئة من الناتج الإجمالي العالمي ـ على النفط العربي، كما يزداد اعتماد الاقتصاد الأميركي على الاقتصادات الآسيوية، التي تعد المستثمر الأكبر في سندات الخزينة الأميركية، والمموّل الرئيس للحكومة الفيدارلية؛ لذلك ستبذل واشنطن كل جهدها من أجل ضمان استمرار تدفق النفط العربي للأسواق الآسيوية بانسيابية.

وأما استراتيجيًا، فإن نفط الخليج يشكل أحد أهم وسائل الضغط الأميركي على الصين، ويعتبر الوجود العسكري الأميركي على مقربة من حقول الإنتاج في الخليج، فضلاً عن سيطرة الولايات المتحدة على خطوط النقل البحرية التي تمرّ عبرها شحنات النفط، من أهم أدوات ممارسة النفوذ الأميركي في شرق آسيا والمحيط. لذلك، لم تشهد الميزانية العسكرية التي طلبتها وزارة الدفاع الأميركية لعامي ٢٠١٣، و٢٠١٤ تغيراً كبيراً في حجم الإنفاق المخصص لإعادة توزيع القوات الأميركية في المحيط الهادي، أو في ما يتعلق بحجم الالتزامات الأمنية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط. كما أنّ الاستراتيجية الأمنية التي أعلنتها الوزارة عام ٢٠١٢، أكدت على أهمية حماية أمن الخليج بالنسبة إلى المصالح الأميركية(١).

(١) مروان قبلان، مرجع سبق ذكره.

ومن جهتها؛ فإن الإدارة الأمريكية تعاملت مع القلق المتزايد من قِبل دول الخليج تجاه الالتزامات العسكرية والأمنية حيالها، بالتطمين، فقد وعد وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هاجل، حكام الخليج بأن الوجود العسكري الأمريكي سيظل عند مستوياته الحالية في المستقبل القريب، بل ربما تسهم التغيرات الجوهرية في مصالح الولايات المتحدة السياسية والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في إشراك مزيد من القوات الأمريكية فيها، بما في ذلك حال التوصل إلى اتفاق على المدى الطويل مع طهران، أو ربما الأهم حدوث تغيرات جذرية في سوق النفط الدولي، وجاء ذلك من واشنطن كتأكيد على رغبتها في أن تستمر حليفاً موثوق فيه، وقائد يُعتمد عليه في بناء التحالفات لحماية المنافع العالمية، وأنها لا تزال ترى نفسها أنها الأمة التي لا غنى عنها، في ظل تطويرها لعدد من الاستراتيجيات القومية والدفاعية والعسكرية التي تؤكد مصالح الولايات المتحدة واسعة النطاق في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي[١].

أخيراً، فإنه لا يمكن القول بأن الولايات المتحدة ستنسحب من منطقة الخليج، أو تخفض تواجدها العسكري إلى الحد الذي يشكل خطراً حقيقياً على دول الخليج العربية، ومنظومة الأمن في المنطقة، برغم الاستدارة الأمريكية لآسيا والمحيط الهادئ، واكتشافات النفط، بل إن هذا النفط ذاته هو أهم عامل لعدم تخليها عن المنطقة، فطالما أن هناك قطرة نفط واحدة هناك، ستبقى هذه المنطقة على رأس أولويات الولايات المتحدة، بسبب الدور الكبير للنفط في تحديد من سيكون الأقدر على الإمساك بقارة أوراسيا من عنقها (خصوصاً أن من يُمسك بهذه القارة يحكم العالم).

وأيضاً لا تزال إسرائيل باقية على خريطة الشرق الأوسط، ما يجعل أي إدارة أمريكية مُلزمة بالاهتمام بتلك المنطقة، لاعتبارات محلية أمريكية واستراتيجية عامة وأمنية[٢].

الأمر فحسب هو إعادة ترتيب أولويات، وتعريف للمصالح، وستظل الولايات المتحدة حريصة على أن تكون اللاعب الإقليمي الرئيسي في المنطقة، حفاظاً على

(١) سارة إميرسون وأندروا وينر، مرجع سبق ذكره.

(٢) سعد محيو، «استدارة» واشنطن نحو آسيا قد تؤثر على توجّهاتها في الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١١/٢٢: http://www.swissinfo.ch .

مصالحها القائمة، لكن دون تورط في النزاعات الداخلية، على المستوى الأمني تحديداً، وعدم تمديد مظلتها الأمنية.

ومع ذلك، فإن إعادة توجيه تجارة النفط، والتغيير النسبي المحتمل في الموقف العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، واحتمالية التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وتزايد التوترات الداخلية في منطقة الخليج العربي، وتعقد الأوضاع في الشرق الأوسط عموماً، يعني أن ثمة متغيرات كبيرة ستطال عملية النزاع الإقليمي، إثر هذه التحولات المحتملة في حدود دور الولايات المتحدة في المنطقة وسياستها، وهي الفاعل المشترك في تفاعلات تلك العملية، لاسيما بين دول الخليج العربية، وإيران.

ج ـ تطورات الملفات التفاعلية بين الطرفين في الإقليم: منحنى ومآلات الصراع على النفوذ:

إقليمياً، ستحدد تطورات الأوضاع في الأزمات الأهم في الإقليم، مستقبل العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وطبيعة مسارها، فبجانب الخلافات والقضايا الرئيسية الحاكمة لتلك العلاقات، والمتعلقة بأوضاع وأمن الدول الخليجية، وملفات التفاعل المباشرة بين الخليج وإيران، ثمة ملفات إقليمية أخرى تؤثر في ميزان القوى الإقليمي، وتعد ساحات للصراع على النفوذ، ولمحاولات ضبط ذلك الميزان، وبالتالي، ترتبط بشكل وثيق بأمن واستقرار ومصالح دول الخليج، وتشكل مجالات التمدد والنفوذ الإقليمي لإيران، لذا فتفاعلات الطرفين (الخليجي والإيراني) فيها، وحجمها، وقوة تأثيرها، يعد موجهاً رئيسياً للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية، ومحدداً لتوجهاتها المستقبلية.

تتمثل تلك الملفات، في تطورات «المسألة السورية»، حيث الدعم الإيراني للنظام السوري، في مقابل الدعم الخليجي للمعارضة السورية، وفي الصراع على الساحة العراقية، التي شهدت تمدداً واضحاً للنفوذ الإيراني، ثم التقدم الأخير لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، وتأثيراته ليس فحسب على تفاعلات العلاقة بين إيران ودول الخليج، بل التفاعلات الإقليمية كلها. وأيضاً هناك اليمن، والدعم الإيراني لحركة الحوثيين الشيعة في منطقة صعدة في شماله، والحضور الإيراني القوي في لبنان، و«القضية الفلسطينية».

بعد غزو العراق، وتحطيم آلته العسكرية، التي شكلت التهديد الأمني الإقليمي الأبرز لإيران، والذي كان في غير مصلحة دول الخليج العربية، حيث كان العراق

حائط صد أساسي في مواجهة النفوذ الإيراني، انصرفت إيران بدأب، خلال العقد التالي؛ لبناء مقومات قوة إقليمية مهيمنة، مستفيدة من الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ومن بيئة جيو ـ سياسية تغيرت لمصلحتها بشدة، بفعل التدخل العسكري الأميركي المباشر.

وقد أدت السياسات التي اتبعتها الإدارة الأميركية، وممثلوها في العراق، وبخاصة بول بريمر، إلى تفكيك مؤسسات الدولة العراقية، وعلى رأسها الجيش، من دون القدرة على بناء بديلٍ منها.

فيما أسهم ذلك في خلق حالة من الفراغ، ملأته إيران وحلفاؤها تدريجياً، وبذلك تحولت العراق من ندٍّ لإيران إلى منطقة نفوذ لها، حيث هيمنت النخب السياسية العراقية، التي كان معظمها يقيم في طهران، أو يرتبط بها؛ مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وغيرها من أحزاب وميليشيات على مقاليد السلطة في العراق. وفي هذه الأثناء، جرى استبعاد المكونات ذات الميول العروبية، ما جعل إيران الدولة الأكثر نفوذاً وتأثيراً في العراق، على الرغم من الحضور العسكري الأميركي، الأمر الذي أقلق الخليجيين، وأثار سخطهم، تحديداً السعودية، على السياسات الأميركية في أكثر من مناسبة، كان أهمها الهجوم الذي شنه الملك عبد الله بن عبد العزيز، على قرار غزو العراق ونتائجه في المنطقة، خلال مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في الرياض في مارس ٢٠٠٧[١].

على صعيد آخر، استفادت إيران من ظروف العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت على النظام السوري، عقب اتهام شخصيات فيه باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري؛ إذ زادت تأثيرها ونفوذها في دمشق، بعد أن تحولت إلى داعم رئيسٍ لنظام بشار الأسد.

كما ظهرت إيران، خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان (٢٠٠٦)، وعلى قطاع غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩)، قائداً لمحور المقاومة في المنطقة، ولاعباً أساسياً في ميزان الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومنطقة الشرق الأوسط. ومع إعلان إدارة باراك أوباما انسحاب القوات الأميركية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، استعدت طهران لجني ثمار تمدد نفوذها، وتوسيع وتعميق استراتيجية ملء الفراغ، إلى أن جاء «الربيع العربي»، ولم تكن إيران قد انتهت من تنفيذ مشروعها، وحصد ثمار عقدٍ من العمل الدؤوب؛

---

(١) مروان قبلان، مرجع سبق ذكره.

لبناء عناصر قوتها الإقليمية، فعلى الرغم من أن «الربيع العربي» ضرب خصوم إيران من بعض الأنظمة العربية، لكنه ضرب حلفاءها أيضاً في سوريا، وانتقلت بعض آثاره إلى العراق. ولم تكن إيران وحيدة في مساعي استيعاب نتائج «الربيع العربي»، بل حاولت أيضاً دول الخليج، فاشتعلت ساحات الصراع الخليجي ـ الإيراني، وشملت سوريا واليمن والعراق، فمن جهتها حاولت دول الخليج استخدام بعض تلك الساحات، لا سيما سوريا، لتعديل ميزان القوى الإقليمي لصالحها، عبر دعم المعارضة السورية، وإفقاد إيران أهم حليف عربي يعزز نفوذها الإقليمي، ويشكل حائط صد له، فيما حضرت إيران بقوة في اليمن، داعمة للحوثيين، بل أخذت موقفاً اعتبرته دول الخليج تدخلاً في شؤونها الداخلية بدعمها الانتفاضة في البحرين[١].

مع انفجار الإقليم، وتقدم ما يسمي «داعش» في العراق، وتطور المفاوضات في الملف النووي الإيراني، وما تركه من تكهنات مقلقة لدول الخليج حول مستقبل العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، واتخاذها منحنى جديداً مدفوعاً بالخطر «الداعشي» في العراق، تصاعد القلق، وبات كثير من المسؤولين العرب، وليس الخليجيين فحسب، في حيرة، حول إيران ووضعها الإقليمي، وعلاقتها بالولايات المتحدة، فالجديد في هذا الملف هو تصعيد التفاهم إلى حد كاد يقترب من أن يصير تحالفاً، وإن في قضية محددة، هي وقف تقدم «داعش» في العراق، وتبدأ الحيرة هنا، مِنْ وإلى أي مدى الطرفان مستعدان للذهاب، وإلى أي عمق مستعدان للغوص، تلك الحيرة والتكلس داخل دائرة رد الفعل، أو اللا فعل العربي، هي ما أسهمت، ولا تزال، في دور إيراني لا تقارن فعاليته بالدور العربي في أحيان ومناطق عدة، ولم يعد من الغريب الحديث عن دور «يتعين» أن تقوم به إيران لتسوية «المسألة السورية»، بعد إسهامها في جهود تسوية «المسألة العراقية»، وعن دور أساسي في فك الجمود في الساحة اللبنانية، وتحريك مختلف الأطراف اللبنانية نحو مصلحة مشتركة[٢].

العراق اليوم ساحة للصراع على النفوذ بين إيران ودول الخليج، على الرغم من أن الوجود «الداعشي»، وتمدده وتداعياته، يشكل خطراً على كل الأطراف، إيران صاحبة النفوذ الأكبر، ودول الخليج التي تجابهها هناك؛ لاعتبارات أمنها واستقرارها ووضعيتها في معادلة القوة الإقليمية، والولايات المتحدة، صاحبة المصالح

(١) المرجع نفسه.

(٢) جميل مطر، العرب في حيرة أم شلل؟ الشروق، القاهرة، ٢٠١٤/٨/٢٨.

الاستراتيجية في المنطقة، وخصم إيران، وحليفة دول الخليج، وأحد أهم أسباب مآلات الوضع في العراق.

لقد تبادل الطرفان (الخليجي والإيراني) الاتهامات بالمسؤولية عن تداعيات وجود تنظيم «داعش» ودعمه واستمراره، ما يزيد الوضع تعقيداً، وبالطبع يؤثر على علاقاتهما، ففي الوقت الذي يتهمه طرف بأنه صنيعة إيرانية، تنقلب التهمة لدى الطرف الآخر، ويصبح «داعش» أداة خليجية.

لجهة الاتهام بالدعم الإيراني، وعلى الرغم من معاداة «داعش» لإيران ومشروعها والتباينات الأيديولوجية، فإن أنصار ذلك يستندون إلى أن ثمة «تحالف موضوعي» يحقق لكليهما (داعش، وإيران) مصالحه دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات مباشرة ولا دعم منظور، انطلاقاً من أن الإطار الذي جمع بين إيران و«داعش» هو الاعتماد على سياسات الهوية الطائفية، ففي الوقت الذي كانت إيران تدعم سياسات المالكي والأسد الطائفية، كانت تقدم موضوعيًا خدماتها لـ«دولة البغدادي»، التي كانت تؤكد على صواب نهجها الهوياتي، وبهذا يمكن القول بانتفاء أي علاقة بين إيران و«داعش» عمليًا، ولكن تأكيدها موضوعيًا. فسياسات الهوية الطائفية، التي اعتمدتها إيران للتخلص من استحقاقات في سوريا والعراق مكنت «دولة البغدادي» من السيطرة على مساحات شاسعة غرب العراق.

وعلى الرغم من قوة تنظيم «داعش» الذاتية، فإن قوته الحقيقية موضوعية، ذلك أن السياسات الهوياتية والمشكلات السياسية والاقتصادية في العراق وسوريا توفر بيئات حاضنة مثالية للتنظيم. وإذا كانت سياسات إيران الهوياتية الطائفية قد ساندت المالكي والأسد على أساس تأكيدات الهوية، فإن سياسات الهوية الطائفية تمثل أحد أهم المرتكزات الأيديولوجية لـ«داعش»، إذ يقوم التنظيم، منذ تأسيسه، على الحفاظ على مستوى مرتفع من التحشيد الطائفي؛ لضمان عمليات الاستقطاب والتعبئة والتجنيد لعناصره وأنصاره، وقد ساهمت سياسات المالكي والأسد الطائفية وظهيرهما الإيراني على إمداد التنظيم بالذرائع الأيديولوجية اللازمة لانتشاره وازدهاره.

كذلك؛ فإن السياسة الإيرانية عملت على بناء استراتيجية في العراق وسوريا تقوم على اختزال الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية، واختطاف الثورات الشعبية السلمية، باعتبارها ذات طبائع هوياتية طائفية وإرهابية. وعقب أكثر من ثلاث سنوات من التهرّب من المطالبات العادلة والمحقة تولّدت قناعة في العراق وسوريا على أن الطائفية هي المحرّك الأساس للسياسات الإيرانية، الأمر الذي عمل

على بعث الحياة في مفاصل «القاعدة» في العراق وسوريا، والمنطقة بأسرها[١].

على الجهة المقابلة، تتهم إيران بشكل صريح، بعض دول الخليج بدعم «داعش» بالمال والسلاح، كما صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني، قائلاً بأن دعم دول المنطقة، وبعض الدول الغربية، لهذا التنظيم بالمال والسلاح ليس خافياً على أحد[٢].

فيما قال الكاتب والباحث، سايمون هندرسون، بمقال له نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية: إن السعودية فتحت ساحة جديدة لمعركتها مع إيران بدعمها لتنظيم «داعش» وتحركاته في العراق. معتبراً أن ما يحدث في العراق يعد فرصة إضافية لتحقيق «نكسة استراتيجية» لإيران، وهو ما لم تنجح فيه السعودية في الحالة السورية. ووصف هندرسون ما يحدث في العراق بـ«انتكاسة» لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، كانت بمثابة حلم راود عاهل السعودية لسنوات عديدة، فالملك عبد الله بن عبد العزيز رأى أن المالكي «دمية إيرانية»، وشجع باقي حكام مجلس التعاون الخليجي على انتهاج سياسة متحفظة نحو المالكي.

واستشهد هندرسون في دعم وجهة نظره بما أسماه «دعم الاستخبارات السعودية للجماعات المسلحة المتطرفة»، حسب استراتيجية وضعها رئيس المخابرات السابق، بندر بن سلطان، مع بدء التمرد على نظام الأسد في ٢٠١١، بغرض إسقاطه، بهدف إلحاق هزيمة استراتيجية بإيران، وأنه قد يكون الدعم السعودي لـ«داعش» مدفوعاً بالقلق من البرنامج النووي الإيراني. فيما أشار إلى أن السعودية بقيت لعقود تدعم الجماعات السلفية الراديكالية، وبعد التجربة السيئة مع تنظيم القاعدة وحرب المتطوعين السعوديين في أفغانستان، صارت السعودية أكثر حذراً؛ لأن العديد من المحاربين القدامى أعلنوا الدولة السعودية عدواً جديداً لهم عقب عودتهم، ولهذا السبب ربما أعلنت السعودية تنظيم داعش كتنظيم إرهابي في مارس الماضي[٣].

---

(١) حسن أبو هنية، سياسات إيران الطائفية إقليميًا.. قدّمت خدمات موضوعية ثمينة جدًا لـ«داعش»، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٤/٦/٢٩:

http://www.aawsat.com/home/article/128016 .

(٢) روحاني: إيران مستعدة لمساعدة العراق ضد الجهاديين لكنها لن تتدخل عسكريًا ولا نستبعد تعاوناً مع واشنطن، وعلى بعض الدول الخليجية وقف دعم الجماعات الإرهابية، رأي اليوم، ٢٠١٤/٦/١٤:
http://www.raialyoum.com/?p = 104663 .

(٣) إسلام أبو العز، فورين بوليسي: السعودية تدعم «داعش»، البديل، القاهرة، ٢٠١٤/٦/١٣.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل مرتكزات كل طرف في اتهامه للآخر، فإن العراق، فعلياً، أصبح ساحة للمواجهة والصراع على النفوذ بين بعض دول الخليج وإيران، بيد أن هذه المواجهة تختلف عن مثيلتها في سوريا، التي تعد أحد ملفات الصراع الإقليمي الرئيسية بين السعودية وإيران، حيث يتصارع الطرفان عبر تقديم كل منهما المساعدات لطرفي الحرب في سوريا، لتوسيع نفوذهما في المنطقة، فإيران تدعم النظام الذي يشكل أحد أضلاع تحالفها الإقليمي، ويشكل أيضاً حلقة الوصل مع الحليف الثالث «حزب الله». والسعودية، تدرك أن سقوط ذلك النظام لن يفقد طهران مجرد حليف، بل سيخصم من وزن إيران في المعادلة الإقليمية، ويفتت تحالفها العربي.

لكن في العراق، الذي كان، طوال السنوات الفائتة، منطقة النفوذ الأكبر والأخطر لإيران، فالوضع يختلف، بالنسبة لكل الأطراف، (الخليج، إيران، الولايات المتحدة)، لأسباب كثيرة على رأسها: الأهمية الجيو ـ سياسية والاستراتيجية للعراق، ودوره كضابط لموازين القوى في المنطقة، وخاصة في إقليم الخليج، لذلك، فمع عدم توفر دليل مادي على الدعم الخليجي لداعش، ونفي مسؤولين خليجيين ذلك، فضلاً عن أن تمدده جاء في مصلحة النظام السوري، وصعوبة مراهنة السعودية على دعم تنظيم تقف في مواجهته كافة الأطراف الدولية والإقليمية، وهو ما يعرضها لخسائر جمة على مستوى المواجهة مع إيران، ومع كثرة الدلائل السياسية والاستراتيجية والإيديولوجية على أن ذلك التنظيم يمثل تهديداً لإيران أيضاً، فقد بدا أن ثمة اتفاق «مفروض» تجاه الموقف من «داعش» وضرورة مواجهته.

في بداية تقدم «داعش» في العراق، أعلنت كل من إيران والسعودية موقفاً منه، بدا من كليهما أنه في مواجهة الآخر، فقد أعربت إيران عن استعدادها للتدخل عسكريًا في العراق لمواجهة «داعش»، فقال الرئيس حسن روحاني، في ١٢ يونيو ٢٠١٤: إن إيران ستكافح إرهاب الجهاديين المتشددين في العراق، وستدرس أي طلب تقدمه الحكومة العراقية للمساعدة في مواجهة «داعش»، في إطار القوانين الدولية، كما أعلن وزير خارجيته، محمد جواد ظريف، في اليوم نفسه، دعم طهران للحكومة العراقية في مواجهة الإرهاب.

وذلك في حين أشار رئيس الاستخبارات السعودية السابق، تركي الفيصل، خلال اجتماع للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بروما، في ١٢يونيو ٢٠١٤، إلى أنه بالرغم من أن السعودية تعارض بشدة تنظيم «داعش»، فإن الحكومة العراقية تتحمل

مسؤولية الأوضاع بالعراق. كما حذرت الرياض، في ١٤ من الشهر نفسه، من التدخل العسكري المباشر، أو غير المباشر، لإيران في العراق، تحت حجة مساعدة الحكومة العراقية على التصدي لتنظيم «داعش»، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى حرب طائفية في العراق، تكون نتيجتها تقسيمه، فضلاً عن إمكانية انتقال ارتداداتها إلى دول الجوار الخليجي، بحكم التماس الجغرافي مع العراق[1].

في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الوصول مع إيران إلى تعاون في مواجهة «داعش»، فرغم نفي نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، مناقشة الأوضاع في العراق خلال الجولة الخامسة للمحادثات النووية ما بين طهران ومجموعة «٥+١»، التي عقدت من ١٦ ـ ٢٠ يونيو٢٠١٤، فإن مسؤولاً أمريكيًا أشار إلى أن حواراً بين الطرفين حول الوضع بالعراق قد تم على هامش المفاوضات النووية في فيينا. فيما ظهر التوافق الأمريكي ـ الإيراني حول الوضع بالعراق من خلال ما أعلنه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في خطابه، في ١٣ يونيو ٢٠١٣، من أن كل الخيارات في العراق مطروحة، مطالباً الدول المجاورة للعراق بتحمل مسؤوليتها تجاهه، بما يدلل على دعم التدخل الإيراني في العراق. وكذلك إعلان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أن واشنطن تساند الحكومة العراقية ضد تنظيم «داعش»، رغم علمه أن هذه الحكومة دعت قوات الحرس الثوري الإيراني إلى دخول العراق، وهو ما قد فسر على أنه اعتراف من واشنطن بالنفوذ الإقليمي لإيران، وما قد يترتب عليه من استحقاقات[2].

كان هذا التقارب أو التفاهم الإيراني ـ الأمريكي سبباً في تصاعد مخاوف بعض دول الخليج، التي لم تهدأ، منذ توقيع اتفاق جنيف المؤقت، لما أرسله من إشارات تدل على وجود «صفقة» تقضي باعتراف أمريكي بالنفوذ الإيراني في المنطقة، ومضيّها قدماً في مشروعها الإقليمي.

ومع تطور الأوضاع، وتعقدها، بتقدم «داعش»، وعجز الجيش العراقي عن وقفه، اندفعت الولايات المتحدة للتدخل في مواجهته، بعد أن بدأ الزحف نحو إقليم كردستان العراق، وذلك لأسباب كثيرة، تلخص مجمل المصالح الأمريكية في المنطقة، المعرضة للتهديد، والتي ليس أقلها أهمية غنى شمال العراق بالنفط،

(١) التوافق الأمريكي الإيراني في مواجهة «داعش»...، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع نفسه.

واحتفاظ الاستخبارات الأمريكية CIA، في ضواحي مدينة أربيل الكردية بقاعدة تجسس وتنصت، لعلها من بين الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط، ومخصصة لتغطي كافة الاتصالات التي تنتقل عبر الفضاء الإيراني، كما نشرت صحيفة «ميامي هيرالد»(١).

لم تستطع واشنطن مقاومة الانجرار في التورط في العراق مجدداً، بالتغاضي عن تعزيز قبضة «داعش» على كثير من الأرض العراقية، واتساع رقعة تمدّدها، بما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها في المنطقة، فضلاً عن التهديد الذي يمثله لمصالح حلفائها وأمنهم هناك.

لقد رأى أوباما مبدأه في السياسة الخارجية يتهاوى، ما فسح المجال أمام خصومه السياسيين داخل الولايات المتحدة لادعاء فشل هذا المبدأ، وتحميل إدارته مسؤولية الفوضى التي تشهدها الساحة الدولية، جراء ما وصفوه بتراجع الزعامة الأميركية، العائد - حسب رأيهم - لانسحاب الإدارة وانكفائها عالمياً. فيما لم يأمر أوباما بأي هجمات على مقاتلي «داعش» إلا في الثامن من أغسطس؛ أي بعد نحو شهرين من اجتياحهم الموصل، وبلدات أخرى في شمال العراق وغربه؛ وذلك بعد بدء زحفهم نحو الإقليم الكردي، وتهديد عاصمته أربيل، فضلاً عن استهدافهم المسيحيين والأزيديين(٢).

تولدت قناعة لدى الإدارة الأمريكية بضرورة رحيل المالكي، الذي رفض إدماج مقاتلي العشائر السنية، الذين كان كثير منهم من مقاتلي «الصحوات»، ممن ساعدوا الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم «القاعدة» عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، في الجيش وقوات الأمن العراقية، لذلك فإن تدخّل الولايات المتحدة عسكرياً لمصلحة حكومة المالكي كان سيبدو وقوفاً مع الشيعة وإيران ضدّ السنة وحلفاء أميركا في المنطقة، وبخاصة المملكة العربية السعودية المستاءة من المالكي وراعيه الإيراني. وفي هذا السياق، أعلن أوباما في مقابلة له مع جريدة «نيويورك تايمز»، بأنه لن يقبل أن تتحوّل المقاتلات الأميركية إلى سلاح جو للحكومة الشيعية، كما شدّد على أن على إيران أن

---

(١) جميل مطر، مرجع سبق ذكره.

(٢) لماذا توافقت واشنطن وطهران على إزاحة المالكي؟ وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤/٨/٢١:

http://www.dohainstitute.org/release/f90b9604-8978-478e-a448-3572492e84c4 .

تفهم بأنّ السعي للسيطرة المطلقة على العراق عبر حليفها الشيعي ستكون له نتائج وارتدادات عكسية[١].

أما بالنسبة لإيران، فقد أدركت عجز الجيش العراقي، وحتى المليشيات عن وقف تمدد «داعش»، رغم المساعدة الإيرانية المباشرة وغير المباشرة، وهي تستهدف بالأساس الإبقاء على نفوذها في العراق عبر الحفاظ على سيطرة حلفائها على زمام السلطة فيه، وبما أن المالكي فشل في ذلك، وأصبح وجوده عبئاً في تحقيق هذا الهدف، فإنها مالت إلى الحفاظ على ذلك النفوذ عبر شخصية شيعية أخرى، مقربة منها، وأقل استقطاباً من المالكي، لذا، فمع تواصل الضغوط على المالكي، داخليًا، خاصة من قِبل المرجعية الدينية، وخارجيًا من قِبل واشنطن، وكذلك إيران التي رفعت الغطاء عنه عبر مباركة تكليف حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، اضطر في النهاية إلى إعلان التنازل عن تشبثه بولاية ثالثة. وبهذا، طويت ورقة المالكي أميركياً بتنسيق مع إيران، التي أكّد بعض مسؤوليها أن التوافق على العبادي جاء بعد محادثات أميركية - إيرانية[٢].

بعد ذلك، ومع وضوح الاتجاه إلى إمكانية تكوين تحالف دولي لمواجهة «داعش» يجمع إيران بخصومها، طرحت تساؤلات عديدة حول إمكانية ولادة هذا الحلف، وسْط غموض أجندته، وتضارب مصالح أطرافه، ومع وجود عقبات كثيرة تعترضه، في ظل تشابك انتشار «داعش» بين سوريا والعراق، وتباين الرؤية الدولية حول الفصل بين ملفي البلدين، لعدم تقديم أي مساعدة للسلطة السورية، من أهمها الخلاف حول نوع التحرك، إذ تعالت أصوات في الكونجرس الأميركي تدعو لنشر قوات برية في العراق، وهو ما يعني في المنظور الإيراني احتلالاً مباشراً للعراق، وإعادة انتشار مباشر للأميركيين على حدودها، في وقت كانت طهران تتحضر لخروجهم من أفغانستان. فبدا أن انضمام إيران معقداً نوعاً ما، وأن الخوف المشترك بينها وبين بعض دول الخليج والغرب من «داعش»، غير قادر على توليد مثل هكذا حلف.

لكن ما أقدمت عليه إيران من مساعدات للحكومة العراقية والمقاتلين الأكراد، والتي اعترفت بها، وبأهميتها كلًّا من طهران وواشنطن، وتزامنه مع اتجاه العلاقات

---

(١) لماذا توافقت واشنطن وطهران على إزاحة المالكي؟ المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

بينهما لجهة التعاون في الكثير من الملفات، جعل من مسألة التنسيق الفعلي بينهما في مواجهة «داعش» في العراق أمراً غير محل شك للكثيرين، خاصة بعد الكشف عن إرسال الرئيس أوباما رسالة إلى مرشد الثورة الإيرانية، في نوفمبر ٢٠١١، كشفت مصادر داخل البيت الأبيض عن أنها حوت تأكيداً من أوباما لخامنئي، على أن واشنطن وطهران تتفقان على ضرورة القضاء على تنظيم «داعش»، وإن كانت الرسالة لم تتضمن أي ذكر لتعاون عسكري مشترك بين الجانبين، مع حرص المسؤولين الأمريكيين على نفي وجود أي تنسيق عسكري بين إيران والولايات المتحدة، وعدم وجود علاقة بين هذا الملف وبين تسوية الملف النووي، كما جاء على لسان مستشارة الأمن القومي، سوزان رايس، في ديسمبر ٢٠١٤، بل نفي حتى مشاركة الإيرانيين أي معلومات استخباراتية، كما أكد جوش إيرنست، المتحدث باسم البيت الأبيض[١].

استمرت الولايات المتحدة وإيران في نفي وجود تنسيق مباشر بينهما في قتال «داعش»، بيد أن المعطيات على الأرض في العراق تدحض ذلك؛ فالولايات المتحدة وفرت عبر الجو، وعبر مستشاريها العسكريين على الأرض كلّ الدعم للميليشيات التابعة لإيران. وثمة معلومات تفيد بأنّ الولايات المتحدة تتشارك مع إيران في المعلومات الاستخبارية حول مواقع مقاتلي «داعش»، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، عبر حلفاء طهران في النظام العراقي الحاكم. كما أن الطائرات الأميركية قامت غير مرة بتقديم إسناد جوي للجيش العراقي، وقوات البشمركة، وميليشيات شيعية مدعومة ومسلحة من إيران خلال معاركهم مع «داعش»؛ فيما أشار أوباما نفسه إلى مسألة التنسيق الأميركي مع إيران عبر الحكومة العراقية؛ فقد قال:

«لا تنسق الولايات المتحدة مع إيران مباشرة... هناك نوع من الترتيب عبر طرف ثالث؛ لضمان عدم وقوع أي خطأ، وبخاصة أن لديهم بعض القوات، أو الميليشيات الواقعة تحت سيطرتهم في بغداد وحولها. ونحن أوضحنا لهم ألا تعبثوا معنا، فنحن لسنا هنا لنعبث معكم. فتركيزنا منصب على العدو المشترك». وحسب مراقبين أميركيين، فإن أوباما عنى بالقوات الإيرانية الموجودة في العراق والتي لن تعبث معها الولايات المتحدة، بعض عناصر فيلق القدس الإيراني، وتحديداً قائده الجنرال قاسم سليماني. واستناداً إلى بعض الصور التي سرّبتها إيران من ساحات المعارك في

---

(١) رايس عن «رسالة سرية» من أوباما لخامنئي: لا تنسيق عسكري مع إيران بمحاربة داعش، http://arabic.cnn.com/world/2014/11/07/obama-iran-isis-letter. : ٢٠١٤/١٢/٢٦

العراق، فإن سليماني هو من يقود عملياً المعركة ضد «داعش» هناك[١].

وفي الثالث من ديسمبر ٢٠١٤، شنت مقاتلات إيرانية ضربات على تنظيم «داعش» في شرق العراق، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية جون كيربي: إن الغارات الجوية التي شنها الإيرانيون بواسطة طائرات فانتوم اف ـ ٤، لم تكن بتنسيق مع الولايات المتحدة، وأن الحكومة العراقية هي التي تنسق الضربات الجوية التي تشنها دول مختلفة تشارك في التحالف الدولي ضد «داعش» وليس الولايات المتحدة، التي لا تزال على موقفها من عدم تنسيق أنشطتها مع الإيرانيين، الذين بدورهم استمروا في التأكيد على موقفهم الرافض للتنسيق مع الولايات المتحدة التي يعتبرونها «السبب في اضطرابات ومشاكل العراق وكذلك الأعمال الإرهابية لتنظيم داعش»، كما جاء على لسان مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية العميد جزائري[٢]. لكن الإدارة الأمريكية أظهرت دعمها الضمني للتدخل والمشاركة الإيرانية المباشرة، حيث صرح جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي بأن «إذا كانت إيران تهاجم تنظيم الدولة الإسلامية في مكان ما، وإذا كان هذا الهجوم محصوراً بالدولة الإسلامية، ولذلك تأثير، فسيكون إذن تأثيراً واضحاً إيجابياً»[٣].

وبغض النظر عن مستوى التنسيق الإيراني ـ الأمريكي، ونوعه مباشر أو غير مباشر، فإن المشاركة الإيرانية في العراق، تمثل برهاناً جديداً على التقارب الذي يتحرك ببطء لكن بثبات نحو الولايات المتحدة، وتعكس التقدم المهم الذي شهدته المفاوضات النووية مع الغرب، وتقرأ استراتيجياً كمؤشرات على تشكيل نظام إقليمي جديد تحتل فيه إيران وضعية أكثر قوة واتساعاً، وهو ما سينعكس حتماً على دول الخليج لذا يؤجج مخاوفها، ويدفع تحركاتها إقليمياً، خاصة أن إيران لا تدخر جهداً في تأجيج تلك المخاوف، واستخدام حضورها الإقليمي في العراق وغيره، أوراق على طاولة المفاوضات مع الغرب، في رسالة واضحة للغرب ودول المنطقة بأن أمن

---

(١) التنسيق العسكري الأميركي ـ الإيراني ضد «داعش»: خطوة نحو التحالف! المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٤/١٢/١٧:
http://www.dohainstitute.org/release/3291b577-435f-4301-b7b4-885e22524439.

(٢) طائرات إيرانية مقاتلة تقصف «داعش» بالعراق، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٤/١٢/٣:
http://www.skynewsarabia.com.

(٣) كيري: أي ضربة إيرانية ضد «الدولة» بالعراق ستكون «إيجابية»، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٢/٣:
http://www.aljazeera.net.

واستقرار الأخيرة لا يزال لإيران فيه الدور الرئيسي، وأنه مرهون بتقدم مفاوضات الملف النووي لصالحها[١].

على ذلك، فإنه، ورغم محاولة الغرب تضييق الخناق على إيران، واحتواء قدرتها على المساومة، فإن العراق (ما بعد داعش) بات ملفاً صراعياً خطيراً، لجهة العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، حيث صعَّبت هذه التطورات، وقوة وحضور إيران في الملف العراقي، على الحكومات الخليجية، من إمكانية التفكير والتصرف بعيداً عن الاعتماد على القوة الأمريكي، لحفظ التوازن الأمني في المنطقة، فالعراق بات ساحة ساخنة للصراع على النفوذ لن تهدأ على المدى القريب، وربما تصب مآلات الأزمة، أو تسهم تداعياتها، في تسجيل مزيد من النقاط لصالح إيران. كما أن اشتعال الأوضاع في العراق صعَّب إمكانية اندماج العراق في محيطه الخليجي العربي، وإمكانية بناء دول مجلس التعاون الخليجي نسق متوازن من التعاون مع العراق، يساعد في موازنة النفوذ الإيراني، ويسهم في كبح التوترات، والحيلولة دون انفجارها، بما يهدد تلك الحكومات واستقرارها.

في المجمل، فإنه على الرغم من التقارب الذي تعددت مؤشراته منذ عدة أشهر، بعد تولي حسن روحاني، وتمثلت في زيارات متبادلة بين دول الخليج وإيران، لمسؤولين، ووفود سياسية وتجارية، والتصريحات الإيجابية من قِبل طهران، سواء من روحاني نفسه، أو وزير خارجيته جواد ظريف، ومسؤولين آخرين، عن ضرورة التعاون وأهميته واستعداد إيران له، فإن ما شهدته، ولا تزال، بعض البلاد العربية، والتي تشكل ساحات منافسة إقليمية، وضعت العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في تناقضات حادة، وجعلتها رهناً بمآلات الأوضاع في تلك البلاد.

لقد أضحت تلك الملفات الإقليمية، محدداً مهماً لمسار العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، فموقف السعودية التي تتفق مع الإمارات، وحدود دورهما في العراق، ومستقبل تسوية هذا الملف، ولأي من الأطراف، لصالح إيران، أم لصالح الخصم من نفوذها في العراق، ومآل الأوضاع في سوريا، التي استنزف الصراع فيها قدرات الطرفين، وتعد أحد مفاتيح التهدئة أو التصعيد، خاصة بين كل من السعودية وإيران.

---

(١) فراس الزويعي، ورقة داعش ومفاوضات النووي، الوطن، ٢٠١٤/٨/٢٨:

http://www.alwatannews.net/

ArticleViewer.aspx?ID = T58333380UUhKXn2zFbYFjasC4A933339933339.

وأيضاً حدود الدور الإيراني في معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني، وطبيعة علاقات إيران المستقبلية بحركات المقاومة الفلسطينية، ودورها في الساحة اللبنانية، عبر «حزب الله»، ودعمها للحوثيين، الذين تتصاعد تهديداتهم في اليمن، كل ذلك سيحدد اتجاه العلاقات بين إيران ومعظم دول الخليج، سواء لجهة التوتر أم التهدئة، أم الجمود ـ وكلها مرتبطة بتسوية الملفات الإقليمية ـ أم استمرار اشتعالها، وإصرار الطرفين على صفرية المعادلة.

ثانياً ـ المسارات المحتملة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية:

وفقاً لما ذكر أعلاه حول المحددات الرئيسية التي ستحدد طبيعة العلاقات بين دول الخليج وإيران في المستقبل، فإنه من المتوقع أن تأخذ تلك العلاقات أكثر من مسار، كل مسار يتوقف حدوثه على توفر بعض العوامل والمقومات، وعدم توافر عوامل أخرى لازمة لاتخاذ مسار مختلف، هذه العوامل كثير منها يتعلق بدول الخليج وإيران، ومنها أيضاً ما يتعلق بطبيعة التطورات في المنطقة، ودور القوى الكبرى فيها، كما سيترتب على كل مسار نتائج وتداعيات لن تؤثر فحسب في الدول المعنية، بل في المنطقة كلها.

يمكن وضع ثلاثة مسارات قد تتخذها العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وهي:

الجمود، الذي طالما كان سمت تلك العلاقات لفترات طويلة، واحتمالية استمراره، برغم التطورات الحالية، التي قد تضع دول الخليج في سياقات ضاغطة تجعلها غير قادرة على التصعيد مع إيران، أو الانفتاح عليها.

أو مسار التوافق، الذي ميز العلاقات في فترات استثنائية، لكنه قد يكون مستقبلاً في صيغة أخرى، نظراً لاختلاف الظرف الموضوعي، وفي سياق إقليمي ودولي مختلف.

أو المسار الأخير وهو باتجاه الصدام، الذي قد يدفع إليه تصاعد التوتر الإقليمي، والتوتر بين دول الخليج وإيران.

الجمود: استمرارية التشكك وبقاء عوامل الخلاف:

يفترض هذا السيناريو أن يغلب الجمود على العلاقات بين إيران ودول الخليج، بما معناه استمرارها لفترة طويلة قادمة على المسار ذاته، الذي كانت عليه في السنوات الأخيرة، مع تغيرات طفيفة، تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، لكن ليس

لجهة التعاون الشامل، أو التفاهمات المستندة إلى جدار من الثقة، مستند بدوره إلى تسوية جذرية لمعظم القضايا الخلافية.

هذا المسار حدوثه مرتبط بعدة عوامل ومقومات، منها وصول إيران والغرب إلى تسوية في الملف النووي، تصب في صالح إيران، وتشمل اعترافاً ضمنياً بنفوذها الإقليمي، أو كما يطلق عليه الخليجيون بدافع مخاوفهم «صفقة» بين واشنطن وطهران، وفي المقابل عدم امتلاك دول الخليج التي لا تملك منع تلك الصفقة حال حدوثها، استراتيجية لمواجهة تداعياتها على مستويات عدة، أهمها المستوى الأمني.

في مثل هكذا حال، ومع استمرار حاجة إيران إلى التهدئة مع دول الخليج، واستمرارها في بعث رسائل طمأنة لهم، لكن من منطلق قوة، لمواصلة التعاون على مستويات تحتاجها إيران، خاصة الاقتصادي، وأيضاً التطمين فيما يخص البرنامج النووي وتأثيراته على تلك الدول حتى تستطيع إيران التقدم فيه، فإن دول الخليج لن تأمن أو تستجيب لتطميناتها، وبالتالي سيبقى مستوى التعاون كما هو عليه منذ فترات، مرتفعاً في المجال الاقتصادي ومع دول محددة، ومنخفضاً في مجال الأمن، ومعرضاً لانعدام الثقة والتشكك مع دول أخرى.

على ذلك، يَفترض هذا المسار أن تبقى دول الخليج الست تتعامل مع إيران، بشكل انفرادي، ووفق توجهات ورؤى ومصالح كل منها، ما سيجهض محاولات تشكيل موقف خليجي موحد، وبناء استراتيجي للتكامل بين تلك الدول عموماً، خاصة على المستوى الأمني، وهو ما يرتبط أيضاً ببقاء الخلافات الخليجية ـ الخليجية.

هذا المسار يفترض كذلك جمود الموقف في القضايا الخلافية الرئيسية، وعدم التقدم فيها بما يسمح بفك الجمود في العلاقات على مستويات عدة، ووضع أي لبنه في بناء الثقة بين الطرفين، وذلك في حال استمرت إيران في تعنتها فيما يخص قضية الجزر الإماراتية، بتسويف عملية التسوية، وأيضاً استمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية الخليجية بالوتيرة ذاتها، وإن قللت من المجاهرة بذلك عبر تصريحات استفزازية، هذا كله سيبقي الشك والتشكك لدى دول الخليج ما يمنعها من أي استجابة جدية لأية مبادرة إيرانية كما كان الحال.

لكن في ظل التطورات الراهنة في الإقليم، سيشكل هذا السيناريو خطراً كبيراً على دول الخليج، وسيضعف وضعها في ميزان القوى الإقليمي، لصالح إيران، ويفقدها القدرة على ممارسة أي دور في هيكل المنظومة الأمنية للإقليم، التي حتماً ستتغير بدفع تلك التطورات.

التوافق: التعاون الحذر والحوار المشروط:

سيتجه مسار العلاقات بينها وبين إيران لجهة التعاون المشروط والحذر، حال حاولت دول الخليج أن ترافق التغيير الذي نجم عن تفاهمات إيران والغرب، والمرشح للتصاعد بما يصب في مصلحة إيران، ولكن من خلال اتباعها استراتيجية تجمع بين الاحتواء والانخراط، فلا تتعامل معها كمصدر للتهديد فحسب، بما يُفقد الطرفان القدرة على إدارة المصالح المشتركة، أو الانخراط دون محاولات جادة لاحتواء ما تمثله سياسات إيران ومشروعها من مخاطر تهدد أنظمة الخليج. تلك الاستراتيجية تربط التعاون مع إيران بالتزامها بتسوية جدية للقضايا الخلافية الرئيسية، وبضمانة ومساعي من الولايات المتحدة، التي بعد الانفتاح مع إيران، وفي حال عدم نيتها التخلي عن موقعها في منظومة أمن الخليج، ستكون تلك المساعي أمراً وارداً، وفي مصلحتها.

حدوث هذا المسار يفترض أن تكون إيران حريصة على تعزيز العلاقات مع الخليج، وأن يستطيع التيار الحاكم فيها إحداث تغيير ملموس في أساليب إدارة العلاقات مع دول الخليج، وبمعنى آخر، قدرة روحاني على توجيه تلك العلاقات لجهة التعاون كما وعد، ودعمه داخلياً في هذا. كما يفترض أيضاً أن إيران ستبدي مرونة وجدية في تسوية كل ما هو عالق في العلاقات، وعدم الانفراد بوضع صيغ جامدة أحادية الرؤية.

بالنسبة لدول الخليج، يقتضي هذا المسار قدرتها على حفظ التوازن في العلاقات مع إيران، والخروج من دائرة رد الفعل الحبيسة فيها دائماً، والإمساك بزمام المبادرة، الذي طالما استحوذت عليه اليد الإيرانية، بما جعلها تمتلك القدرة على الانتقال من وضع إلى آخر وفق مصالحها ومتى شاءت.

ويتطلب ذلك بدوره، نجاح دول الخليج في التفاهم والاتفاق فيما بينها حول عدة أمور:

- ضرورة وأهمية التنسيق الخليجي، والتعاون من خلال أطر مؤسسية أكثر فعالية، وما يتطلبه هذا من القضاء على كثير من المعوقات مثل: الخصومات بين الدول الخليجية، وغياب الفعالية المؤسساتية، والإرادة السياسية لدى الدول الخليجية، والتوجس من قبل بعضها تجاه الآخر، الذي يمثل معوقاً رئيسياً لمحاولات التكامل الدفاعي، خشية أن يؤدي على حساب سيادتها، وفي مصلحة الدول الأكبر، تحديداً

السعودية، وهو ما يجعل بدوره سياسات الدول الأصغر الأمنية قائمة على اتفاقيات الدفاع الثنائية مع قوى خارجية.

ـ التنسيق بين الدول الخليجية على أساس وحدة المصالح بينها، ومراعاة أن يكون التقارب مع إيران تدريجياً، ومقنناً بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع إيران على حساب طرف خليجي آخر، وتجعل كافة الصفقات الإيرانية مع أية دولة خليجية صفقات متعادلة، لا تؤدي إلى إثارة حساسية، أو سوء ظن لدى دولة خليجية أخرى؛ لأن هذا لن يضر العلاقات بين الدول الخليجية فحسب، بل أيضاً سيفسد التقارب الإيراني ـ الخليجي.

ـ الاتفاق الخليجي حول ضرورة تقويم خطوات التقارب الإيراني تجاه كل دولة من دول الخليج، وآثارها المستقبلية على مجلس التعاون ودوله، وكذلك ردود الفعل التي ينبغي أن تُتَّخذ حيالها، وتقديم المبادرات لحلول واقعية للمشاكل المعلقة بين دول الخليج وإيران؛ حتى تدرك إيران أن تحقق التقارب الكامل مع هذه الدول رهن بحلِّ المشاكل المعلقة، وأن هذا التقارب ما هو إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

ـ الاتفاق حول أهمية اتخاذ الإجراءات، والخطوات اللازمة؛ لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي في مجال تصدير النفط والغاز، في إطار وحدة المصير والمصلحة المشتركة، ولمواجهة التهديدات الإيرانية لأمن المنطقة، خاصة التهديد بغلق مضيق هرمز، من خلال «سياسة أنابيب النفط»، كمدخل جيد لربط الدول ببعضها، وإنشاء شبكة خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز إلى موانئ مطلة على بحر العرب والبحر الأحمر، من منظور استراتيجي قومي، وليس من منظور اقتصادي فحسب. وأيضاً الاستعداد لمواجهة تهديد الأمن المائي الخليجي، عبر إطلاق سياسة ربط مائي بين دول الخليج؛ لتجاوز التهديد الاستراتيجي المتعلق بالمياه العذبة.

كما يقتضي اتجاه العلاقات بين دول الخليج وإيران في هذا المسار، إصرار تلك الدول على أن تعيد إيران النظر فيما تقدمه من مبادرات تتعلق بأمن الإقليم، فالتعاون المشروط، من قِبل دول الخليج سيتطلب أن تقدم إيران مبادرات تحتفظ فيها كل الأطراف بمواقع متساوية، وتضمن مصالح كل الدول المتشاطئة، ولا تضر بموقع دول مجلس التعاون في ميزان القوة الإقليمي، الذي يميل، وسيظل، لصالح إيران؛ لاعتبارات عدة، بيد أن مساعي التوافق الجدية من إيران ودول الخليج (في إطار تكتلي جامع لها)، قد تساعد دول الخليج على ألا يضعف وزنها فيه أكثر.

أخيراً؛ فإن تحقق هذا السيناريو سيرتبط بمستوى منخفض من اندفاع كل من

إيران وبعض دول الخليج في الصراعات الإقليمية في مناطق التنافس بينهما.

الصدام: تصاعد الصراع الإقليمي والتوتر البيني:

ثمة مسار آخر لعلاقات دول الخليج بإيران، يفترض حدوثه ألا يستطيع الطرفان دفع العلاقات إلى جهة التعاون الحذر، أو التوازن النسبي، والتفاهم في ملفات الخلاف الرئيسية، وأيضاً ألا يستطيعا الحفاظ على سمت العلاقات الذي ميزها في السنوات الأخيرة من حيث الجمود على مستويات، والتذبذب بين التهدئة والتصعيد على مستويات أخرى. هذا المسار لا يفترض فحسب أن تخفق إيران بشكل كامل في تطمين دول الخليج حول المسائل التي تشكل بواعث تشككها وريبتها وخوفها المستقر من إيران ومشروعها، بل يفترض أيضاً أن تُعلي إيران من نبرتها التصعيدية، ومن منسوب تهديداتها وتحدّيها، وأن تتخلّى بعض دول الخليج عن حذرها وتذبذبها في ردات الفعل، وتقرر هي الأخرى مواجهة التصعيد الإيراني بمماثل له.

يتعلق هذا بالتصعيد في ثلاثة ملفات تحديداً: البرنامج النووي الإيراني، وتقدم قدرات إيران التسليحية، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، ومنحنى الصراع في الإقليم، وتأثيره على ميزان القوى بين إيران ودول الخليج.

بالنسبة للبرنامج النووي، فإن هذا السيناريو يفترض حدوث تطورات مهمة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، لا ترتبط فحسب بمستقبل المفاوضات بين إيران والغرب خلال الفترة القادمة، بل بإصرار إيران على امتلاكها قدرات التسلح النووي، أو الحد الأدنى منها، ومضيها قدماً في ذلك، سواء عن طريق التوصل إلى اتفاق نهائي مع الغرب، أو نجاحها في استثمار الوقت، فهي، وبأي حال، لن تتنازل عن امتلاك حد أدنى من حقها في تخصيب اليورانيوم.

مواجهة دول الخليج لذلك مدفوعة بتعاظم مخاوفها، عبر تصميمها على امتلاك آليات للردع، وتبنّيها خياراً وقائياً مهماً في مواجهة القدرات النووية الإيرانية، هو ما سيسهم في تصاعد التوتر، فدول الخليج لا تمتلك من الآليات ما تستطيع به خلق توازن يسمح بتحييد القوة الإيرانية ـ خاصة مع تصاعد التشكك في جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة، أو استمراره، في تبديد الهاجس الأمني الخليجي ـ المرتبط بالقدرات النووية الإيرانية، واحتمالية عدم توفر فرصة التحالف مع شريك نووي، يضمن لدول الخليج الحماية عبر مظلته النووية ـ سوى أن تسعى بعض تلك الدول، خاصة الدول الأكثر استعداداً (السعودية والإمارات)، لامتلاك حد أدنى من القدرات

النووية، وبشكل فردي، لاعتبارات تتعلق بالقدرة على ذلك، وبالاستمرار المتوقع لحالة التصدع في العلاقات الخليجية ـ الخليجية، وبالتباين في تقديرات دول مجلس التعاون للخيار النووي.

على ذلك، فإن تعامل بعض دول الخليج مع إيران من منظور أمني فحسب، يرتبط بأن امتلاك أداة ردع نووية، هو ما سيوفر عنصر النِّدِّيَّةِ في العلاقات، ويجبر إيران على التخلي عن أهدافها الاستراتيجية لجهة الهيمنة الإقليمية، ويضبط معادلة القوة في الإقليم، لن يؤدي في الأغلب إلى استجابة إيران، وتقديمها لدول الخليج ما تريده، بل سيجلب تصعيداً مواجهاً، تمتلك إيران مقوماته، بما قد يسمح لها بحسمه، وسيعرض المنطقة كلها لسباق تسلح، ويغلق الأبواب أمام أية محاولات لتسوية كل ما هو عالق.

وإذا كان هذا المسار مسؤولية فرضه تقع على إيران بالأساس، فإن ردات فعل بعض الحكومات الخليجية، وبشكل منفرد، ودون استراتيجية كاملة على مختلف الأصعدة، ليس الأمني فحسب، ستسهم في فرضه أيضاً.

أما الملف الثاني الذي من الممكن أن يشكل نمط تعامل كل من الخليج وإيران معه دافعاً لمسار التوتر والتصعيد، فهو الخاص بشيعة الخليج، باعتبارهم بوابة إيران الرئيسية للتدخل في شؤون الدول الخليجية، كما تتهمها بعض حكومات تلك الدول، ففي حال استمرت إيران بإعلان أنها الوصية عليهم، وأن حصولهم على حقوقهم داخل بلادهم مسؤولية تناط إليها، واستمر أيضاً كشف الحكومات الخليجية عن شبكات تجسس تعمل لصالح إيران في دولها، في مقابل تصاعد التوترات الداخلية الناتجة عن حراك الشيعة في بعض الدول، وصدامها مع حكوماتها، واستمرار تلك الحكومات في التعامل بنفس الأنماط التي توفر لإيران فرص استخدام هذا الوضع لخدمة مصالحها ومشروعها، فإن ذلك سيكون من أهم العوامل التي ستدفع بالعلاقات الخليجية ـ الإيرانية إلى مسار التوتر والصدام.

أما الملف الثالث، فيتعلق بدور إيران وبعض دول الخليج في صراعات المنطقة، وتفعيل كل منهما لهذا الدور، في حده الأعلى، في إطار الصراع على النفوذ مع الآخر، وهو ما لا سيرسخ حالة التوتر بينهما، ويستنزف كليهما فحسب، بل سيكون عاملاً أساسياً في تعقيد الأوضاع في مناطق الصراع تلك (سوريا، العراق، اليمن).

على ذلك؛ فإن ثمة مسارات عدة يمكن التنبؤ بها لمستقبل العلاقات بين إيران

ودول الخليج، جميعها تحكمه عوامل متداخلة ومتشابكة، وجميعها مسؤولية الطرفين، ولكن بشكل أكبر إيران، كونها مالكة زمام المبادرة دائماً، وتمتلك مقومات تسمح لها باستمرار القبض عليه.

ثالثاً ـ متطلبات بناء الثقة بين دول الخليج وإيران:

يوضح ما سبق عرضه، أن أزمة عدم الثقة التي تحكم الإدراكات المتبادلة لدول الخليج العربية وإيران، هي من أهم عوامل تقويض فرص التعاون الذي يخدم مصالح الطرفين، فكثيرة هي المشتركات، من حيث المصالح والتهديدات، التي تجعل التعاون الخليجي ـ الإيراني من الضرورة والأهمية.

التعاون بين دول الخليج وإيران، يتطلب أمن الإقليم واستقراره، وهذا بدوره لن يتحقق إلا في حال تعاون دوله كافة، واستقرار علاقاتها على جميع الأصعدة، وإن لم يتحقق التعاون في أعمق صوره، فعلى الأقل لا تنحصر تلك العلاقات في النمط الصراعي، وتكون على مستويات من التعاون يتطلبها استقرار الإقليم وأمنه، حتى وإن كانت في إطار تنافسي.

لذلك، فإن أمن الإقليم مسؤولية جماعية لكل دوله، بما يتطلبه من توافق واتفاق حول توفير ضمانات هذا الأمن، عبر منظومة أمنية، تضم كل دول إقليم الخليج، وتسهم في توسيع إجراءات بناء الثقة بين الجيوش، وتربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية، وترتكز على رؤية مفادها أن أمن الخليج، ونظراً لامتداده الإقليمي والعربي، مرتبط بأمن المنطقة كلها، التي تمثل إسرائيل وبرنامجها النووي، التهديد الرئيسي والمباشر لها.

بشكل عام، وحتى يمكن بناء جدار من الثقة يوفر فرص جادة للتعاون، ويحول دون الصدام، يتعين على الطرفين اتخاذ بعض الإجراءات التي لن تُبنى الثقة بدونها:

- توافق الطرفين (الخليجي والإيراني) حول ضرورة تأسيس أطر ومؤسسات للحوار والتفاهم المشترك، يمكنها إعاقة حدوث مواجهات عسكرية، وإدارة الأزمات بين الطرفين، بالشكل الذي يوفر مناخاً سلمياً للتعاون بدلاً من الصراع.
- ضرورة أن تضمن أية مبادرات إيرانية للتعاون الأمني مع دول الخليج، وجود بيئة أمنية تشعر كل دولة فيها بأن مصالحها الأمنية الأساسية وأهدافها القومية يتم احترامها من كل جيرانها، وأن الترتيبات الأمنية المشتركة ستحقق مصالحها القومية ولن تتعارض معها.

- توقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في الخليج، وردم الهوة بين الأقوال والأفعال في السياسة الإيرانية في هذا الشأن، بما يلبي أهم مطالب دول الخليج، وأحد شروطها الأساسية لإقامة علاقات تعاونية فعالة على كافة الصعد مع إيران، وهو احترام الأخيرة سيادة دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار.
- التوقف عن التهديد باستخدام القوة من قِبل إيران.
- الحرص على إيجاد حل تفاوضي عادل لمشكلة الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية، واتخاذ إيران إجراءات جادة في سبيل التسوية، والتزامها بما يتفق عليه خلال مراحل المفاوضات.
- أن تحكم تفاعلات بعض دول الخليج ومعها إيران في الأزمات الإقليمية (سوريا، العراق) رؤية جديدة تعتبر تلك الأزمات بوابة للتهدئة بينهما، ستأتي في مصلحة شعوبهما، بدلاً من استمرارها كساحات للصراع والمواجهة، تستنزف قدرات كل منهما.
- على مستوى آخر، يبدو اليوم ذو تأثير كبير، وهو المستوى الإعلامي والدعائي، يتطلب بناء الثقة بين الطرفين، كأرضية للتعاون وتخفيف التوتر، توقف كل طرف عن شيطنة الآخر، فانهيار الثقة أحد أسبابه الإدراك المشوه الذي يرسخه كل عن الآخر، والذي يستخدم فيه الاستقطاب العقائدي.

التوصيات

ـ ضرورة إعادة الهيكلة لأمن الإقليم، على أساس وحدة المصالح بين الدول الخليجية، وبتوفر الإرادة السياسية، وعبر أطر مؤسسية، تعالج آلياتها كل معوقات التكامل الدفاعي، وتعمق علاقات الاعتماد الأمني المتبادل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتدعم تنمية القدرات الذاتية لتلك الدول.

ـ صياغة رؤية جديدة لأمن الخليج، أحد أهم مكوناتها، عدم الاعتماد على الخارج، خاصة الولايات المتحدة، لتجنب مخاطر انسحابها التدريجي، أو تراجع موقع الخليج في أجندة التزاماتها الأمنية الخارجية، ولتفادي كل ما نتج من سلبيات عن ارتباط دول الخليج الأمني الاستراتيجي بالقوى الخارجية، والتي من أهمها قصور دور تلك الدول في التطورات الهيكلية في بنية النظام الأمني الإقليمي.

ـ ضرورة دفع فكرة الارتقاء من مستوى التعاون إلى الاتحاد بين دول مجلس التعاون، بكافة الوسائل والأدوات، فأمن الخليج يحتاج قوة دفاعية فاعلة، ودرجة أعلى من التنسيق العسكري، يعقبه اتحاد عسكري، للحاجة الملحة لهيكل عسكري خليجي مستقل للدفاع عن الذات، والتعامل مع مصادر التهديد المتعددة، وحماية طرق الإمداد النفطي، والدفاع عن المنشآت النفطية في الخليج، وضمان الاستقرار الإقليمي، وهنا يتعين الاستفادة من الخبرات الدولية حول صيغ التعاون العسكري؛ لجهة:

- الشروط السياسية التي يسمح توفرها بتعاون عسكري على مستوى فاعل.
- الاتفاق حول مصادر التهديد (الداخلية والخارجية).
- قواعد استخدام القوة العسكرية، والقرارات السياسية المتعلقة بها، والأهداف السياسية المرجوة من استخدامها.
- كيفية الاتفاق على توزيع الأعباء على الدول الأعضاء في التحالف العسكري،

من حيث توفير الموارد المالية والعسكرية والبشرية، حتى لا يكون الخلاف حولها سبباً للتوتر، أو لانهيار أي محاولة تكتلية عسكرية.

- كيفية إدارة الخلاف حول الهيكل المؤسسي، والتوافق حول مفهوم القيادة (الدولة القائد).
- كيفية معالجة الهواجس والخلافات الخليجية القائمة، بما يحفظ مصالح الدول الصغيرة، ويبدد مخاوفها، ويقنعها بأن الاتحاد يمكن أن يؤدي إلى إقامة منظومة دفاعية تظل الجميع.

ـ ضرورة العمل من أجل أمن واستقرار العراق ووحدته، لأنه لا أمن إقليمي والعراق ممزق، وساحة لإدارة الصراعات.

ـ إذا كانت أهمية المحافظة على علاقات آمنة ومستقرة مع إيران من دعائم الأمن الإقليمي، فلا حديث عن أمن إقليمي مع إيران، دون وضع مجلس التعاون صيغة عربية لأمن الخليج، تأسيسِ أمن حقيقي لدوله، له عمق وامتدادات عربية.

ـ امتلاك دول الخليج المبادأة، في إدارة خلافاتها مع إيران، والخروج من دائرة رد الفعل التي تميز سياساتها، وعدم الاكتفاء بتلقي مبادرات إيران، التي لا تحفظ موقعاً متساوياً لدول الخليج، ولا تراعي مصالحها، أو انتظارها حتى تحدد مواقفها من المشاكل والأزمات القائمة، والتي غالباً ما تعلقها إيران كسباً للوقت، أو تستخدمها للمساومات، ووفقاً لأولوياتها وحساباتها الخاصة.

ـ ضرورة تمسك دول الخليج بإشراكها في جهود حل أزمة النووي الإيراني، لأنها معنية بشكل مباشر به، لجهة أمن واستقرار الشعوب الخليجية، وحتى لا تتأثر مصالحها الحيوية من التسويات السياسية/الأمنية التي تتم عبر مفاوضات الغرب مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني.

كما يتعين أن تكون دول الخليج أكثر جدية في المطالبة بضمانات سلامة المفاعل النووي الإيراني في بو شهر، والوقوف على أضراره المحتملة، وعدم الاكتفاء بتطمينات إيران، فلا مجال للمخاطرة بحياة شعوب دول الخليج التي هي أقرب للمفاعل من طهران.

ـ ضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية، نظراً لارتباط الأمن والاستقرار بتبادل المنفعة الإقليمية، ولأن العالم أصبح مقسماً إلى كيانات اقتصادية إقليمية كبرى، حتى أضحى يتحدث بلغة جماعية، تفرض العمل

الجماعي لتشكيل قوة تفاوضية، وأيضاً؛ لأن دول مجلس التعاون أصبحت مهددة في اقتصادها، الذي يعتمد على النفط والغاز، لتعرضه لتأثير التغيرات في أسعار النفط، وعدم وجود سياسات خليجية مستدامة، وانكشاف الاقتصاد الخليجي على العالم، ووجود اختلالات بنيوية في اقتصادات الدول الخليجية، كل ذلك يدفع إلى ضرورة تجاوز التنسيق إلى التعاون في المجال الاقتصادي، وتفعيل ذلك يعتمد على رسم آليات متقدمة لمعالجة تضاربات عديدة في مصالح الدول الأعضاء، وإعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية للمجلس، ومعالجة غياب مؤسسة مركزية تمثل المصلحة الخليجية المشتركة، وتمتلك صلاحيات تمكنها من فرض قرارات تنفيذية على الدول الأعضاء، ومحاسبة من يخالفها، حتى يتجاوز مجلس التعاون حالته الراهنة كتجمع لدول تتباين مصالحها، لكيان لإدارة وتنمية المصالح المشتركة.

ـ تقوية الجبهة الداخلية، حماية لها من أية اختراقات، أو استخدام أزماتها ومشكلاتها من قِبل إيران، وحتى لا تقع دول الخليج تحت وطأة الاستنزاف الداخلي، وذلك عبر:

- الاهتمام بالاعتبارات السوسيو ـ اقتصادية، والتهديدات الاجتماعية كمدخلات أساسية في السياسة الخارجية.
- تعزيز قيم المواطنة، وعمل كافة المؤسسات (السياسية والتعليمية والتربوية والإعلامية) على وحدة النسيج الاجتماعي لدول الخليج، وتماسكها الوطني، دون النظر للتباينات المذهبية والطائفية والمناطقية والفكرية.

ـ الاهتمام بمقاربة عملية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، بشكل دائم وفي تحديث مستمر للوقوف على أي تطور في اتجاهات التيارات الرئيسية في إيران، أو تغير في ميزان القوى الداخلي، أو تبدل مواقع القوى المؤثرة في تلك العملية، سواء كانت دينية، أو سياسية، أو قوى اجتماعية فاعلة، أو مؤسسات ومراكز بحثية، وطبيعة مواقف تلك القوى ودرجة تأثيرها.

ـ ضرورة أن تضع دول الخليج قائمة بالقضايا الخلافية مع إيران وترتبها حسب الأولوية والأهمية، وتحدد الملفات الأهم بالنسبة لها، حتى لا تترك لإيران التحكم في أولويات التفاوض بينها وبين دول الخليج، وتوفر لها فرصة التركيز على الملفات الثانوية، وتسكين الأوضاع في الملفات الرئيسية.

ـ التمسك باللجوء لمحكمة العدل الدولية بشأن الجزر الإماراتية المحتلة، في حال واصلت إيران تمسكها بموقفها.

ـ ضرورة العمل على تقوية كل ما يدفع باتجاه تحالف سني في المنطقة لمواجهه المد الإيراني، والانفتاح الاوسع على الدول الإسلامية مثل تركيا وباكستان وماليزيا، والوصول الى صياغة سياسية واضحة إزاء الأهداف الإقليمية الكبرى في ظل انفتاح وتعاون إيران مع الولايات المتحدة الامريكية.

ـ الاهتمام بالمشاريع التي تقف ضد التيار الإيراني في منطقة الخليج العربي من خلال دعم القوى السنية الفاعلة في الخليج والعراق واليمن، للحد من طموحات إيران في بث مصادر القوة الناعمة.

ـ بلورة مشروع استراتيجي خليجي نحو اليمن لتجنب سقوطه للأبد في أيدي الإيرانيين أو لتفادي خطر تقسيمه لأن ما يحدث في اليمن سوف ينعكس على الخليج لأن اليمن هو البداية للمخطط الإيراني في المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً ـ الكتب:

١ ـ الأسطل، كمال: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).

٢ ـ التوبة، غازي: المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني، في: صباح الموسوي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

٣ ـ الجاف، حسن كريم: موسوعة إيران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. (بيروت: الدار العربية للموسوعات، المجلد الرابع، د.ت).

٤ ـ الراوي، عبد الستار: أوراق إيرانية (تأملات في الفكر والتجربة). (مكة المكرمة: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، د. ت).

٥ ـ الرسول، فاضل: العراق ـ إيران .. أسباب وأبعاد النزاع، ترجمة منى ناصف. (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢).

٦ ـ السبكي، آمال: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦ـ١٩٧٩). (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٩).

٧ ـ السويدي، جمال سند: إيران والخليج البحث عن الاستقرار. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٦).

٨ ـ الصمادي، فاطمة: التيارات السياسية في إيران.(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

٩ ـ الموسوي، موسى: الثورة البائسة، ٢٠٠٧. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات فقط:
http://arablib.com/harf?view=book&lid=6&rand1=VjE0VU5iajdNRHp2&rand2=QSNQWGtaTG92MTB0

١٠ ـ الناهي، هيثم غالب: السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. (بيروت: دار العلوم الأكاديمية، ٢٠٠٥).

١١ ـ باديب، سعيد: العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣. (لندن: دار الساقي، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٤).

١٢ ـ بشارة، عزمي: المجتمع المدني: دراسة نقدية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٨).

١٣ ـ بوختا، ويلفريد: من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

١٤ ـ سعد العيسوي، أشرف: قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧).

١٥ ـ سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩).

١٦ ـ عبد الله، نصرة: أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).

١٧ ـ عبد الناصر، وليد: إيران: دراسة عن الثورة و الدولة. (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).

١٨ ـ منور، لبيب سعيد: مقولات في الاستراتيجية الوطنية: نظرية أم القرى الشيعية: دراسة تحليلية. (مكة المكرمة: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

١٩ ـ موسى، أحمد: الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران في عهد الدولة البهلوية، نقلاً عن كتاب: "روزاران" لعبد الحسين زرينكوب:

http://persanaumaroc.blogspot.com/2013/09/blog-post_21.html

٢٠ ـ نافعة، حسن: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، مارس ١٩٩٥).

21- Abrahamian, Ervand, The Iranian Mojahedin, Yale University Press, 1992.

22- Arjomand,Said Amir, After Khomeini: Iran Under His Successors, Oxford University Press, 2009.

23- Katzman, Kenneth, Iran's The Warriors of Islam Revolutionary Guard (Boulder, CO: Westview Press, 1993.

24- Schirazi, Asghar, The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic, Translated by: john O'kane, London: I.B. Tauris, 1992.

ثانيًا ـ المقالات والبحوث:

٢٥ ـ إبراهيم، أبو السعود: شهريات العدد (١٠٥) عام ١٩٩١ شهر ٣، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، يوليو ١٩٩١:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=217100&eid=2256

٢٦ ـ أبو العز، إسلام: حرب النفط الأميركية-السعودية..من الخاسر؟ القاهرة: البديل، ٢٠١٤/١٢/٢:
http://elbadil.com

٢٧ ـ ــــ: دلالات دعوة "روحاني" للقاهرة وأفق العلاقات المصرية ـ الإيرانية في عهد "السيسي"، القاهرة: البديل، ٢٠١٤/٦/٨:
http://elbadil.com

٢٨ ـ أبو سنة، طارق حسني: المفاوضات الدولية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، يناير ١٩٩٢:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217177&eid=1829

٢٩ ـ أبو شعير، فرح الزمان: التقارب الإيراني ـ الأميركي: مواقف الأطراف الإيرانية الفاعلة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٤/١:
http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433155437830280.htm

٣٠ ـ أبو عامود، محمد سعد: الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي ـ الإيراني، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، ١ أبريل ٢٠٠٧:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221876&eid=2

٣١ ـ أبو هنية، حسن: سياسات إيران الطائفية إقليمياً.. قدّمت خدمات موضوعية ثمينة جدّاً لـ«داعش»، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٦/٢٩:
http://www.aawsat.com/home/article/128016

٣٢ ـ اتساع مساحة التنسيق الروسي – الإيراني، ودور مصري مساند، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥/١/٢٧:
http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf

٣٣ ـ إدريس، محمد السعيد: رئيس إيران الجديد وأسئلة التحدي الصعبة، القاهرة: ملفات الأهرام، ١٧ يوليو ٢٠٠٥:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/7/17/File7.htm

٣٤ ـ ــــ: إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، عدد ١ يوليو ٢٠٠٦:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221724&eid=327

٣٥ ـ ـــ: ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، عدد ١ أبريل ٢٠٠٩:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96077&eid=327

٣٦ ـ ـــ: الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٩.

٣٧ ـ ـــ: آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=648973&eid=327

٣٨ ـ ـــ: إيران وجزر الإمارات وتداعيات الصراعات الإقليمية، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ مايو ٢٠١٢:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=949217&eid=327

٣٩ ـ ـــ: جزر الإمارات والشرط الموضوعي لأمن الخليج، الخليج، مركز الخليج للدراسات، ٢٠١٢/٥/٥:
http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/78ec5f17-2ed3-4285-a61d-4ba0de0b0f5e

٤٠ ـ ـــ: أربعة تحديات تواجه مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: الأهرام اليومي، ٢٠١٤/٣/١٨.

٤١ ـ ـــ: اقتراح لاختراق عدم الثقة: مأسسة العلاقات الخليجية الإيرانية، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤/٦/١١:
http://www.acrseg.org/6948

٤٢ ـ استقالة هادي: المخاطر والبدائل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١/٢٨:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/201512810315092991 5.htm

٤٣ ـ الأشعل، عبد الله: إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الاستراتيجية، القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٨٦، سبتمبر ٢٠٠٧.

٤٤ ـ البحيري، أحمد كامل: توازن القوي بين إيران والولايات المتحدة، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ يناير ٢٠١١:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=649434&eid=2995

٤٥ ـ البحيري، خالد: الإمارات وإيران.. تجاذبات سياسية لم تفسد "الود الاقتصادي"، الرؤية، ٢٠١٢/٩/١٧:
http://alroya.info/photos/d/37762-2/1.jpg

٤٦ ـ البزاز، حسن: إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، المجلد ١، العدد (١-٢)، ١٩٩٣.

٤٧ ـ البطنيجي، عياد: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٧٧- فبراير- ٢٠١١:

http://albutniji.hiablog.com/post/135355

٤٨ ـ البقمي، منصور المرزوقي: دعوة السعودية لإيران: مؤشر ضعف أم دليل قوة؟ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٧/١١: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201471117246487748.htm

٤٩ ـ البني، أكرم: جنيف ٢ وحديث المتشائمين، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/١٩:

http://www.aljazeera.net

٥٠ ـ التنسيق العسكري الأميركي ـ الإيراني ضد "داعش": خطوة نحو التحالف! الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٤/١٢/١٧:

http://www.dohainstitute.org/release/3291b577-435f-4301-b7b4-885e22524439

٥١ ـ التوجه نحو قارة آسيا.. خيار استراتيجي لدول الخليج العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أخبار الخليج، ٢٠١٤/٣/١٠:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/13135/article/11424.html

٥٢ ـ الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف، العربية نت، ٢٠١٢/١١/٦:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/06/248015.html

٥٣ ـ الحروب، خالد: العرب وإيران: غياب أسس الشراكة، أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠١٠/٧/٥.

٥٤ ـ الحسن، عمر: مسار الحوار الوطني وتطورات المشهد السياسي في البحرين، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/١٢/٤:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013123102334175 23.htm

٥٥ ـ الزويعي، فراس: ورقة داعش ومفاوضات النووي، الوطن، ٢٠١٤/٨/٢٨:

http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=T5833338OUUhKXn2zFbYFjasC4A933339933339

٥٦ ـ السلمي، محمد: استراتيجية التفاوض العربي مع إيران، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٥/٢٥.

٥٧ ـ السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ٢٠٠٦/١٠/١:

www.lebarmy.gov

٥٨ - السيد، دلال محمود: مقومات مفقودة: معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ملحق اتجاهات نظرية.

٥٩ - الشرقاوي، بكينام: التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، دراسة منشورة على موقع: "مركز الحضارة للدراسات السياسية " بالقاهرة:
http://hadaracenter.com/

٦٠ - الشيخ، نورهان: تحالف محسوب: محددات التوافق بين روسيا وإيران، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٩٦، ابريل ٢٠١٤.

٦١ - الصلح، عمر: إيران تُعادل السعودية في الشوط اليمني الأول، ٢٠١٤/٩/٢٦:
http://ahgaftoday.com/?p=45526

٦٢ - الصمادي، فاطمة: الحرس الثوري وروحاني .. الصدام حتمي، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net

٦٣ - ثلاثون عامًا من الحكم الحديدي لإيران داخل الحرس الثوري، المجلة، ٢٠١٠/٢/١٩:
http://www.majalla.com/arb/2010/02/article5519537

٦٤ - ــــ: بين اللوم و التوجس: قراءة إيرانية مرتبكة لأحداث مصر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٧/٣٠:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/2013729134937923407.htm

٦٥ - ــــ: في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع؟، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٨/٢٩:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/08/201382995719674724.htm

٦٦ - العجمي، ظافر محمد: البعد العربي في أمن الخليج، ٢٠٠٨/٩/٢٤:
http://gulfsecurity.blogspot.com/2008/09/blog-post_24.html

٦٧ - العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: ٢٥ عاما من التقلبات، لندن: الشرق الأوسط، العدد ٩٧٢٦، ١٥ يوليو ٢٠٠٥:
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=311962#.U8SwVUC_jfo

٦٨ - العمري، أحمد حسن: القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٤/١٦:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm

٦٩ - اللباد، مصطفى: "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية"، القاهرة: شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨.

٧٠ ـ ـــ: إيران وأميركا: ما وراء المناورات البحرية في مضيق هرمز، بيروت: السفير، ٢٠١٢/١٢/٣١:

http://m.assafir.com/content/1356917468655470900/Opinion

٧١ ـ ـــ: إيران بعد فوز روحاني: تجديد لا انقلاب، بيروت: السفير، ٢٠١٣/٦/١٧:

http://www.assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=1&ArticleID=312466 &ref=Toolbar

٧٢ ـ ـــ: إيران والسعودية: نحو تهدئة ضرورية، بيروت: السفير، ٢٠١٤/٤/٢٨:

http://www.assafir.com/Article/18/348204/authorarticle

٧٣ ـ ـــ: تضارب المصالح الدولية في المفاوضات النووية الإيرانية، بيروت: السفير، ٢٠١٤/١١/٢٤:

http://assafir.com/Article/18/385876/AuthorArticle

٧٤ ـ المذحجي، محمد: إيران تجدد دعمها للحوثيين وتشبههم بحزب الله، لندن: القدس العربي، ٢٠١٤/١٠/١٩:

http://www.alquds.co.uk/?p=237380

٧٥ ـ ـــ: انخفاض أسعار النفط يشل طموحات إيران التوسعية ويجبرها على تقديم تنازلات في سياستها الخارجية، لندن: القدس العربي، ٢٠١٤/١٠/٢٥.

٧٦ ـ المرشد، عباس: سياسات الضبط السياسي ومنازعة الشرعية.. "حالة جمعية الوفاق البحرينية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١/٢٧:

http://studies.aljazeera.net/issues/2015/01/201512711141760353.htm

٧٧ ـ المرهون، عبد الجليل زيد، قصة العلاقات السورية الإيرانية، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٨/٢١:

http://www.aljazeera.net

٧٨ ـ المري، عائشة: استفزاز إيراني في جزيرة أبو موسى، لندن: الشرق الأوسط، ١٣ /٥/ ٢٠١٣:

http://classic.aawsat.com/
details.asp?section=3&issueno=12585&article=728330&feature=#.U90hz6PMctw

٧٩ ـ الموسوي، صباح: مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد ٣٠٧، فبراير ٢٠١٣:

http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2492

٨٠ ـ النجار، أحمد السيد :الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، القاهرة: شرق نامه، العدد ٨، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية.

٨١ ـ النجار، عادل نبهان: أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥)، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-30-05-11-1.htm

٨٢ ـ النظام السياسي في إيران، مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية: دراسة صادرة عن مركز سورية للبحوث والدراسات بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦:

http://www.syriasc.net

٨٣ ـ النعيمي، هدى: الحرس الثوري... ذراع إيران الخارجي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/٧/٩:

http://rawabetcenter.com/archives/56

٨٤ ـ إميرسون، سارة، وأندروا وينر، التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج، عرض: سارة خليل، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام:

http://www.siyassa.org.eg

٨٥ ـ باكير، علي حسين: اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٤/١٧:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201341110215l266414.htm

٨٦ ـ بدوي، تامر: ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو- استراتيجياً؟ القاهرة: مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٥، سبتمبر ٢٠١٣.

٨٧ ـ ـــ: اللعبة الكبرى "الأوراسية": تحولات جيوبوليتيك الغاز الإيراني، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤/٤/١٤:

http://studies.alarabiya.net

٨٨ ـ بررسي آخرين تحولات سوريه با تأكيد بر نشست §روه تماس سوريه، مركز پژوهش مجلس شورا اسلام (مهرماه ١٣٩١):

http://rc.majlis.ir/fa/report/show/822321

٨٩ ـ برزيجار، كيهان: سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الايرانية السعودية، ٢٠٠٠،
Discourse Vol.2,Numberd. 2,fall: http://www.albainah.net/
=Index.aspx?function = Item&id = 1890&lang

٩٠ ـ ـــ: مكانة "الإقليمية" في سياسة إيران الخارجية، فصلية إيران و العرب، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، عدد ٢٦، السنة الثامنة، شتاء ٢٠١١:

http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid = 100&ArticleId = 62

٩١ ـ پور، أعظم حميد: استعمار پير و جدايي بحرين از إيران، مركز إسناد انقلاب إسلامي (٢٢ مرداد ١٣٩٢):

http://www.irdc.ir/fa/content/29507/default.aspx

٩٢ ـ تحليل سياس هفته (٣٥) شگاف در ائتلاف غرب ـ عرب و ضرورت شرگت جمهور إسلامي إيران در ژنو ٢، مركز پژوهش مجلس شورا إسلامي:

http://rc.majlis.ir/fa/news/show/864901

٩٣ ـ جابر، أحمد: استعراض لكتاب كيف تُحكم إيران، للكاتب عبد العظيم البدران، موقع جريدة الحياة، ٢٠١٤/٤/٧:

www.alhayat.com

٩٤ ـ جواد بخشي، بررس برنامه ها امنيت شورا همگار خليج فارس از ابتدا تشگيل تا گنون، مركز بين المللي مطالعات صلح (٢٢ اسفند ١٣٩٠):

http://peace-ipsc.org

٩٥ ـ جولكار، سعيد: فن الجمهورية الإسلامية في البقاء: تحييد التهديدات الداخلية والخارجية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠١٣:

http://www.washingtoninstitute.org

٩٦ ـ حرب، عماد: الاستقطاب الأمريكي - الإيراني لدول الخليج العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧/١٢/٢٧:

www.ecssr.com

٩٧ ـ حسين، جاسم: الإمكانات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، الاقتصادية، ٢٠١١/٦/١٨:

http://www.aleqt.com/2011/06/18/article_550177.html

٩٨ ـ ـــ: التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٩/٢:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm

٩٩ ـ حميدان، علي: الإمارات وإيران والجزر الثلاث الحلقة الأخيرة، أبو ظبي: الاتحاد، ١٩٩٧/٧/٢٧.

١٠٠ ـ حيدر، رنده: البحرين: وجه آخر للنزاع بين حكم الأقلية السنّية والغالبيّة الشيعية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ٢٠١٠/٠٩/٢١:

http://www.aldemokrati.org/print.php?artid=7020

١٠١ ـ خلجي، مهدي: عسكرة السلطة القضائية في إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ١٣ أغسطس ٢٠٠٩:

www.washingtoninstitute.org

١٠٢ ـ ــــ: إحكام السيطرة؛ كيف يتخذ خامنئي قراراته، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أبريل ٢٠١٤:
http://www.washingtoninstitute.org

١٠٣ ـ خير الله، خير الله: معنى تحرك البازار في إيران، صحيفة الرأي الكويتية، ٢٠١٠/٧/١٧:
http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 204718

١٠٤ ـ خيزش هاي مردمي خاورميانه و ملاحظات امنيتي جمهوري اسلامي ايران، مركز پژوهش مجلس شورا اسلام (فروردين ماه ١٣٩٠):
http://rc.majlis.ir/fa/report/show/789029

١٠٥ ـ راشد، سامح: الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً .. تحولات الدولة والمجتمع، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٥٧، ١ يوليو ٢٠٠٤.

١٠٦ ـ رجب، إيمان، وريهام مقبل: فرص تطوير مجلس التعاون إلي اتحاد خليجي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات، ٢٠١٣/١٢/٢٣:
http://www.rcssmideast.org

١٠٧ ـ ــــ: فرص الحوار بين دول الخليج وإيران، القاهرة: الشروق، ٢٠١٤/١/١٤.

١٠٨ ـ رضائي، محسن: إيران والفكر الإقليمي، بازتاب (الصدى)، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، العدد ٥٨، مايو ٢٠٠٥.

١٠٩ ـ رميح، طلعت: المفاوضات على الطريقة الإيرانية، الدوحة: الشرق، ٢٠١٠/١٢/١١:
http://www.al-sharq.com/news/details/176975

١١٠ ـ روابط إيران و مصر: عوامل واگرايي و زمينه هاي همگراي، مركز پژوهش مجلس شورا إسلامي (آذرماه ١٣٩٢):
http://rc.majlis.ir/fa/report/show/866384

١١١ ـ روجرز، بول: العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات، مجموعة أوكسفورد البحثية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٨)، يوليو ٢٠١٠.

١١٢ ـ زيباكلام، صادق: الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٤/١٦:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.html

١١٣ ـ سعيد، بسمة مبارك: قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١/٨:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm

١١٤ ـ ـــ: زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عُمان: الدلالات والتداعيات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٤/٧:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014478578159323.htm

١١٥ ـ سلامة، معتز: الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١:

www.siyassa.org.eg

١١٦ ـ ـــ: تهديدات مستجدة: "دورة الحروب المحتملة" في الخليج، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، يناير ٢٠١٣.

١١٧ ـ ـــ: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، يناير ٢٠١٣.

١١٨ ـ سويلم، حسام: القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلى استراتيجية بحرية حديثة (١ - ٢)، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ فبراير ٢٠١٠:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96758&eid=209

١١٩ ـ ـــ: التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ فبراير ٢٠١١:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=485865&eid=209

١٢٠ ـ ـــ: صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٣:

http://www.acrseg.org/2266/bcrawl

١٢١ ـ سيد، عزت عبد الواحد: البرنامج النووي الإيراني .. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، شبكة الإعلام العربية (محيط)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣/٢/١٧:

http://moheet.com

١٢٢ ـ شربل، بشارة نصار: الخليج وإيران... توتر حتى إشعار آخر، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١/٤/١٠:

www.ecssr.com

١٢٣ ـ طاهايي، جواد: تحولات جديد منطقة و آينده مناسبات إيران و أمريكا، مركز تحقيقات استراتيژگ (٢٤ فروردين ١٣٩٢):

http://www.csr.ir/Pdf/Content2687/437.pdf

١٢٤ ـ ظريف، محمد جواد: جيراننا أولويتنا، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١١/٢١:

http://www.aawsat.com/home/article/10372

١٢٥ ـ عبد الحي، وليد: بنية القوة الإيرانية وآفاقها، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٤/١٦:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

١٢٦ ـ عبد السلام، محمد: استخدامات القوة: كيف يمكن التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟ القاهرة: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، أبريل ٢٠١٢.

١٢٧ ـ عبد الشافي، عصام: جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، يناير ٢٠١٢.

١٢٨ ـ عبد القادر، أشرف عبد العزيز: انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣/١٢/١٠:

www.rcssmideast.org

١٢٩ ـ ــــ: الثقة المفقودة: تقييم الاقتراح الإيراني بتأسيس منظمة للتعاون النووي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/١/٢٢:

www.rcssmideast.org

١٣٠ ـ عبد المجيد، وحيد: العلاقات العربية ـ الإيرانية: ثلاثة سيناريوهات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥/٧/١٩: www.ecssr.com

١٣١ ـ عبد المؤمن، محمد السعيد: "إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.

١٣٢ ـ ــــ: محمد السعيد: التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين، ٢٠٠٠/٥/١:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/85751-2000-05-01%2013-13-38.html

١٣٣ ـ ــــ: إيران وإغلاق مضيق هرمز، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، ١ فبراير ٢٠١٢:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=830466&eid=929

١٣٤ ـ ــــ: تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٩٦، ١ ابريل ٢٠١٤.

١٣٥ ـ عبد الناصر، وليد محمود: ثلاث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٧.

١٣٦ ـ عبده حسنين، محمد: الحرس الثوري الإيراني.. الجيش الموازي، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٦/١٩:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=524036
&issueno=11161#.VG5o6mdGD4g

١٣٧ ـ عبيدي، جمال: مراكز صناعة القرار في إيران، مركز المزماة للدراسات والبحوث، ٢٠١٣/١٠/٨:

http://almezmaah.com/ar/news-view-2855.html

١٣٨ ـ عز العرب، محمد: الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسخ الطائفية، القاهرة: كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١ يونيو ٢٠١١:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=719017&eid=7887

١٣٩ ـ ـــــ كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية؟ القاهرة: ملف الأهرام الإستراتيجي، الأهرام، ١ أكتوبر ٢٠١٢:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1090065&eid=7887

١٤٠ ـ عماد، عبد الغني: استراتيجية السيطرة على الممرات المائية وقضية الجزر الإماراتية الثلاث، السياسة، ١٩٩٣/٧/١٢.

١٤١ ـ عيد، محمد بدري: التجنيد الإلزامي في دول الخليج: "الدواعي الاستراتيجية والتحديات الماثلة"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٠/٢٨:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410279957176835.htm

١٤٢ ـ غالي، إبراهيم: التوجه غرباً: عوامل التحرك من جنوب وشرق آسيا إلى الخليج، اتجاهات الأحداث، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الأول، أغسطس ٢٠١٤:

http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=213

١٤٣ ـ قبلان، مروان: العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟ الدوحة: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٦ يناير ٢٠١٤.

١٤٤ ـ قوة مقاومة «الباسيج»: هل هي حلقة ضعيفة في النظام الإيراني؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠١٠/٢/٥:

http://www.washingtoninstitute.org

١٤٥ ـ كاتزمان، كينيث: الانتخابات الإيرانية: فوز المتشددين يشكل تهديداً جديداً للخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥/٦/٢٦:

www.ecssr.com

١٤٦ ـ كشك، أشرف: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، القاهرة: مختارات إيرانية، الأهرام، العدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥.

١٤٧ ـ ـــ: أمن الخليج في السياسة الأمريكية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، عدد أبريل ٢٠٠٦:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221683&eid=4979

١٤٨ ـ ـــ: معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، عدد أبريل ٢٠١٤.

١٤٩ ـ كيالي، ماجد: التجاذب الإيراني ـ الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، القاهرة: شؤون عربية، العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧.

١٥٠ ـ لماذا توافقت واشنطن وطهران على إزاحة المالكي؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٤/٨/٢١:

http://www.dohainstitute.org/release/f90b9604-8978-478e-a448-3572492e84c4

١٥١ ـ ماذا وراء «مثلث التقارب» المصري الإيراني الأمريكي؟، لندن: القدس العربي، ٢٠١٤/٩/١:

http://www.alquds.co.uk/?p=214932

١٥٢ ـ مالوني، سوزان: تحول إصلاحي: الدلالات السياسية لفوز روحاني برئاسة إيران، عرض: طارق راشد عليان، القاهرة: السياسة الدولية، ٢٠١٣/٦/٢٠:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3155.aspx

١٥٣ ـ مجالدي، علي: أهمية مضيق هرمز بالنسبة لإيران، الحوار المتمدن، العدد: ٤١٨٤، ٢٠١٣ / ٨ / ١٤:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=373203

١٥٤ ـ محيو، سعد: "استدارة" واشنطن نحو آسيا قد تـؤثـر على توجّهاتها في الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١١/٢٢:

http://www.swissinfo.ch

١٥٥ ـ ـــ أمريكا والعالم.. عُزلة وانحسار أم إعادة تموضع؟ ٢٠١٣/١١/٢٢:

http://www.swissinfo.ch

١٥٦ ـ مرحلة خطرة: هل ينجح الاقتصاد الإيراني في التماسك بعد تمديد المفاوضات النووية؟ القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠١٤/١٢/٠٤:

http://www.rcssmideast.org

١٥٧ ـ مرسي، مصطفى عبد العزيز: التحركات العربية في بعض قضايا المنطقة، هل تمثل أدواراً إقليمية مؤثرة على ساحتها، القاهرة: شؤون عربية، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨.

١٥٨ - مشموشي، محمد: عن استراتيجية إيران التفاوضية مع العالم، لندن: الحياة، ٢٠١٤/٧/٢٠.

١٥٩ - مطر، جميل: العرب في حيرة أم شلل؟ القاهرة: الشروق، ٢٠١٤/٨/٢٨.

١٦٠ - معوض، علي جلال: إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول، القاهرة: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، الأهرام، أبريل ٢٠١٢.

١٦١ - مقبل، ريهام: البحث عن "توازن": دلالات توجه دول الخليج لتفعيل العلاقات مع الدول الآسيوية، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/٣/١٩:

www.rcssmideast.org

١٦٢ - ـــ: مصالح محددة: دلالات توجه إيران لتحسين العلاقات مع السعودية، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/٥/١٤:

http://www.rcssmideast.org

١٦٣ - مقدم، آرشين أديب: إيران في السياسة العالمية بعد روحاني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٤/١:

http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/20143318921705287.htm

١٦٤ - منصور، ريناد: دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/١١/٢٣:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/10/2012101773416174170.htm

١٦٥ - مهدي، موسى: لهذه الأسباب ... لن تغلق إيران مضيق هرمز، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٧/١٥:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=6&article=686439&issueno=12283#.U9_g-6PMctw

١٦٦ - ناجي، محمد عباس: أين يقف الإصلاحيون في إيران؟ موقع البينة:

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=10998&lang

١٦٧ - ـــ: "البونياد" الذراع السرية لتمويل حرس الثورة والاستخبارات، السياسة، ٢٠٠٨/٠٨/١٠:

http://www.tayyarcanada.org/articles/2008/0808/alseyassah10080802.htm

١٦٨ - ـــ: الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، القاهرة: السياسة الدولية، الأهرام، عدد ١ يوليو ٢٠١١:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1817.aspx

١٦٩ ـ نجم، مفيد: الأمن في منطقة الخليج.. الصورة والإطار، أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠١٠/٦/٢.

١٧٠ ـ نحاس، أصلان الطيب: الاستراتيجية الإيرانية في التأثير على القرار الأميركي، المجلة، ٢٠١٤/٤/١٢:

http://www.majalla.com/arb/2014/04/article55250751

١٧١ ـ هيرست، ديفيد: الارتدادات في اليمن: تقدم الحوثيين كابوس للسعوديين، نون بوست، المصدر هافنغتون بوست، ٢١/١٠/ ٢٠١٤:

http://www.noonpost.net/content/4045

١٧٢ ـ هيكل، فتوح: زيارة نجاد للإمارات .. وعوامل استعادة الثقة في الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧/٥/٢٢:

www.ecssr.com

١٧٣ ـ ــ: الخطاب الإيراني تجاه دول الخليج بين التطمين والتهديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧/٧/١٢:

www.ecssr.com

١٧٤ ـ ــ: الطائفية ومبدأ المواطنة في الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨/٣/٢:

www.ecssr.com

١٧٥ ـ ويري، فريدريك، يزيد صايغ: مستقبل غير مؤكّد: هل تشهد العلاقات الأميركية- الخليجية أزمة؟ بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤/٢/٥:

http://carnegieeurope.eu

176- Ganji, Akbar, Frenemies Forever: The Real Meaning of Iran's "Heroic Flexability, Foreign Affairs, September 24, 2013:
http://www.foreignaffairs.com/articles/139953/akbar-ganji/frenemies-forever

177- Administration, Monitor, Hemeidy, Ibrahim, Syrian Kurds Seek Transitional 12/8/2013
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/politics/2013/08/syrian-kurds-seek-autonomy.html#

178- Karami, Arash, Ayatollah Khamenei's 'Heroic Flexibilty', September 19, 2013, http://iranpulse.al-monitor.com/index.php/2013/09/2854/khameneis-heroic-flexibilty/

179- Katzman, Kenneth, Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, November 6, 2013.

180- Mountain, Thomas C., Choke point Bab el-Mandeb; Understanding the Strategically Critical Horn of Africa, Foreign Policy Journal, November 19, 2011: http://www.foreignpolicyjournal.com

181- Schmitt, Eric and Robert F. Worth, With Arms for Yemen Rebels, Iran Seeks Wider Mideast Role, The New York Times, 15/3/2012: http://www.nytimes.com

182- Robert, Iran Bazaar shutdown continues, telegraph, 4/10/2012: Tait - http://www.telegraph.co.uk

183- Weiss, Michael, Black Navy: Tracking the Iranian-backed fleet that's fuelin the Assad regime, Foreign Policy, October 28, 2013

184- Worth, Robert F. and C. J. Chivers, Seized Chinese Weapons Raise Concerns on Iran, The New York Times, 2/3/2012: http://www.nytimes.com

ثالثًا ـ الوثائق:

١٨٥ ـ الدستور الإيراني، موقع وكالة أنباء آل البيت:

http://www.abna.co/data.asp?lang=2&Id=160540

١٨٦ ـ دستور الجمهورية الإيرانية، موقع وزارة الخارجية الإيرانية:

http://ar.mfa.ir/index.aspx?siteid=2&pageid=142

١٨٧ ـ كلمة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المحلية، ٢٠٠٧/٩/١٩، موقع الديوان الأميري، دولة الكويت:

http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2007.php?p=26092007

١٨٨ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصخير، مملكة البحرين، ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢:

http://www.gcc-sg.org/index7665.html

١٨٩ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، قطاع شئون المعلومات، إدارة الإحصاء، مارس ٢٠١٤.

١٩٠ ـ موقع المركز الإعلامي لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

http://www.president.ir/ar/president/functions

١٩١ ـ نص الدستور الإيراني، شبكة أنصار الحسين:

http://www.ansarh.com

Islamic Republic of Iran, The Supreme National Security Council:

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/government/Supreme-National-Security-Council.html

رابعًا ـ التقارير والأخبار في الصحف والمواقع الإلكترونية:

١٩٢ ـ موقع الجزيرة نت.

١٩٣ ـ أبو الحسن بني صدر.

١٩٤ ـ أحمدي نجاد .. المحافظ "الإصلاحي".

١٩٥ ـ الحرس الثوري الإيراني حامي الجمهورية الإسلامية.

١٩٦ ـ الرئيس الإيراني حسن روحاني.

١٩٧ ـ آية الله منتظري.

١٩٨ ـ مجلس صيانة الدستور.

١٩٩ ـ مير حسين موسوي.

٢٠٠ ـ هاشمي رفسنجاني

٢٠١ ـ الولي الفقيه.. الدور والصلاحيات.

٢٠٢ ـ مجلس خبراء القيادة، تقارير وحورات.

٢٠٣ ـ الخليجي: تصريحات إيران عدائية ومستفزة، ٢٠١١/٤/٤.

٢٠٤ ـ إيران تنفي اختبار صواريخ نووية، ٢٠١١/٦/٣٠.

٢٠٥ ـ تقرير عن انهيار أسعار النفط وتداعياته، ٢٠١٥/٢/١٧.

٢٠٦ ـ النفط السوري يمول تنظيم الدولة الإسلامية، ٢٠١٤/٩/١٨.

٢٠٧ ـ الإبراهيمي يطلب مساعدة إيران لوقف الدمار بسوريا، ٢٠١٤/٣/١٧.

٢٠٨ ـ كيري: أي ضربة إيرانية ضد "الدولة" بالعراق ستكون "إيجابية"، ٢٠١٤/١٢/٣.

٢٠٩ ـ موقع ويكيبديا:

http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Mosaddegh

http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Reza_Pahlavi

http://en.wikipedia.org/wiki/Safavid_dynasty

٢١٠ ـ أبو العز، إسلام: فورين بوليسي: السعودية تدعم «داعش»، القاهرة: البديل، ٢٠١٤/٦/١٣:

http://elbadil.com

٢١١ ـ أبو ظبي ترد على السفير الإيراني: الجالية الإيرانية في الإمارات ١١١ ألفا وليس ٤٠٠ ألف، لندن: الشرق الأوسط، ٦/١٢/ ٢٠٠٩:

http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=523087#.U8-pVkDcrPI

٢١٢ ـ استئناف المحادثات بين ممثلي النظام السوري ومعارضين في موسكو، لندن: القدس العربي، ٢٠١٥/١/٢٩:

http://www.alquds.co.uk/?p=287212

٢١٣ ـ أكاديمي إيراني يكشف أهداف استراتيجية خطيرة لسيطرة إيران على اليمن (فيديو)، المشهد اليمني، ٢٠١٤/٩/٢٩:
http://almashhad-alyemeni.com/news41908.html

٢١٤ ـ الإمارات تتجه لتشديد الرقابة على التحويلات المالية لإيران، CNNArabic، 6/10/2010:
http://archive.arabic.cnn.com/2010/business/9/6/UAE.Iran/index.html

٢١٥ ـ الإمارات تستدعي سفيرها من إيران بعد زيارة نجاد لأبو موسى، CNNArabic, 12/4/2012:
http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/4/12/Emirate.abumoussa

٢١٦ ـ الإمارات اليوم، في: ٢٠١١/١/٤:
http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2011-04-04-1.376712

٢١٧ ـ الإمام السيد علي خامنئي، موقع علم الإسلام:
http://www.eslam.de/arab/begriffe_arab/07cha/chamenei.htm

٢١٨ ـ الإنتاج اليومي من النفط في سوريا تراجع ٦٧٪ في ٢٠١٤، إيلاف، ٢٠١٥/١/٢٧:
http://www.elaph.com/Web/Economics/2015/1/977977.html

٢١٩ ـ الباسيج: ملايين الإيرانيين مستعدون للذهاب إلى سوريا، العربية نت، ٢٠١٤/١١/١٨.

٢٢٠ ـ البرلمان الإيراني يقر السيادة على جزر الإمارات وبحر عمان، لندن: الحياة، ١٩٩٣/٤/٢١.

٢٢١ ـ التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ ١٥,٧ مليار دولار في ٢٠١٣، موقع قناة العالم، ٢٠١٤/٦/١:
http://www.alalam.ir/news/1599121

٢٢٢ ـ التوافق الأمريكي الإيراني في مواجهة "داعش" العراق يعرقل التقارب ما بين الرياض وطهران، أخبار الخليج، :
http://www.akhbar-alkhaleej.com/13255/article/31943.htm

٢٢٣ ـ السجن ثلاثة أشهر لناشط شيعي بحريني أدين بإهانة السنة، موقع قناة الحرة، ٢٠١٢/٧/٩:
http://www.alhurra.com/content/bahrain-shiite/205426.html

٢٢٤ ـ السعدي، سلام: النظام السوري "يرفع" إنتاج النفط.. و"داعش" يسيطر عليه، المدن، ٢٠١٤/١٠/٣١:
http://www.almodon.com/economy/73ac8a3d-f3c2-4325-9fc6-8cab76a0b802

٢٢٥ ـ الشيخ حسين النجاتي يغادر البحرين، الوسط البحرينية، العدد ٤٢٤٦، ٢٣/٤/ ٢٠١٤:
http://www.alwasatnews.com/4246/news/read/878787/1.html

٢٢٦ ـ العبادي: كثير من داعمي داعش في السعودية والخليج، العربي ٢١، ٢٠١٤/١٠/١٣:
http://arabi21.com/Story/781481

٢٢٧ ـ العقوبات المفروضة على طهران تقوض دور دبي كمركز للتجارة الإيرانية، لندن: القدس العربي، ٢٠١٢/٢/١٧:
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data\2012\02\02-17\17x50.htm

٢٢٨ ـ العقوبات الاقتصادية تكبل تجارة دبي مع إيران، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٠٠٣، ٢٠١٠/١١/٢٦:
http://www.alwasatnews.com/3003/news/read/512044/1.html

٢٢٩ ـ الغاز الصخري يبعث أحلام أمريكا بتحقيق اكتفاء ذاتي بالطاقة ومخاوف خليجية من تقلص السوق والعائدات، لندن: القدس العربي، ٢٠١٣/٩/٢٤:
http://www.alquds.co.uk/?p=87299

٢٣٠ ـ القمة الخليجية ترحب باتفاق جنيف حول النووي الإيراني، موقع قناة "الحرة"، ٢٠١٣/١٢/١٠:
http://www.alhurra.com/content/gcc-union-high-on-summit-agenda-/238808.html

٢٣١ ـ الكويت وإيران توقعان ست اتفاقيات لتعزيز التعاون، لندن: الشرق الأوسط، ٦/١/٢٠١٤:
http://www.aawsat.com/home/article/108986

٢٣٢ ـ الكويت تلاحق ياسر الحبيب عبر "الإنتربول" بعد سحب الجنسية منه، العربية نت، ٢٠١٠/٩/٢٢:
http://www.alarabiya.net/articles/2010/09/22/120034.html

٢٣٣ ـ المجالي، نصر: عبد الله بن زايد لـ"إيلاف": لم أبحث الاتفاق النووي في طهران، إيلاف، ٢٠١٣/١٢/١:
http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/853145.html

٢٣٤ ـ المستثمرون الإيرانيون يغيرون وجهتهم من دبي إلى إزمير، أخبار العرب نت، ٢٠١٤/٦/١٠:
www.akhbaralarab.net

٢٣٥ ـ النمر، محمد: مجالس الأعمال في الإمارات.. هل نجحت في هدفها المرسوم؟ (٣)، حوار مع حسين أسرار حقيقي، الخليج الاقتصادي، ٢٠١٢/٠٩/٢٧:
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/631dfd35-cd72-4d53-852d-5da63dec48b6

٢٣٦ ـ النمر أمام القضاء بتهمة إثارة الفتن في القطيف، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١٣/٣/٢٦:
http://www.middle-east-online.com/?id = 151924

٢٣٧ ـ أمريكا تتطلع لتعاون دبي لإحكام الحصار الاقتصادي على إيران، CNNArabic، 4/4/2010:
http://archive.arabic.cnn.com/2010/business/4/4/Iran.Dubai/index.html

٢٣٨ ـ إيران: الاتفاق النووي في صالح دول الخليج، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٣/١٢/١:
www.skynewsarabia.com

٢٣٩ ـ إيران تحذر من أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه "تدخل السعودية في البحرين"، لندن: الشرق الأوسط، ١٥ مارس ٢٠١١:
http://classic.aawsat.com/
details.asp?section = 4&issueno = 11795&article = 612580#.U8maiUC_jfo

٢٤٠ ـ إيران تهدد مجدداً بإغلاق مضيق هرمز، BBC Arabic, 14/7/ 2012:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120714_iran_oil_blockade.shtml

٢٤١ ـ إيران تطلق مناورات عسكرية كبيرة، الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٢٥؛ مناورات إيرانية غير مسبوقة: استخدام طائرات بلا طيار من طراز 'رعد' و'عربة زرع الألغام' للمرة الأولى، العهد نيوز، ٢٠١٤/١٢/٢٦:
http://www.alahednews.com.lb

٢٤٢ ـ إيران: النفط والغاز:
http://fanack.com/ar/countries/iran/economy/oil-and-gas/

٢٤٣ ـ إيران تهاجم دول الخليج بسبب تدهور أسعار النفط وتصعّد موقفها الداعم للأسد في سوريا، CNNArabic، 17/12/2014:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/17/iran-oil-gulf-assad-syria

٢٤٤ ـ إيران: ستتخذ الإجراء المناسب لدعم الأكراد في كوباني، ٢٠١٤/١٠/١٠:
http://lebanon24.com/Numbers/details/907343

٢٤٥ ـ تجار إيرانيون في دبي يتساءلون: كيف نعمل ونحن لا نستطيع تحويل الأموال؟ لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٢/١٨:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section = 4&issueno = 12135
&article = 664226&feature = #.U8--bEDcrPI

٢٤٦ ـ تجاهل مقترحات نجاد.. وإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة، الصباح التونسية، ٢٠٠٧/١٢/٣١:
http://qatarconferences.org/gcc28/viewlastnews.php?id = 107

٢٤٧ ـ تراجع أسعار النفط .. مصائب قوم عند قوم فوائد، عربي ٢١، ٢٠١٤/١٢/٢٠:
http://m.arabi21.com/Story/797150

٢٤٨ ـ تصريح لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الالماني فرانك فالتر شتاينماير، ٢٠١٤/١٠/١٣:
https://www.marebpress.net/news_details.php?sid = 103519

٢٤٩ ـ تصعيد إيراني ضد الإمارات بقضية الجزر الخليجية، صحيفة العمالة الإلكترونية السعودية، ٢٠١٣/١١/١٦: http://alamalhnews.net/?p=21211

٢٥٠ ـ تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث، التقرير السياسي عدد (٧) فبراير ١٩٨١، موقع جزر الإمارات، مركز المعلومات ومركز الخليج للدراسات بجريدة الخليج:
http://www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/5.htm

٢٥١ ـ حرب كلامية بين الرياض وطهران.. والنظام السعودي يخشى الانهيار، شؤون خليجية، ٢٠٤/١٠/١٥:
http://alkhaleejaffairs.com/c-7876

٢٥٢ ـ حسين علي منتظري، المعرفة: http://www.marefa.org

٢٥٣ ـ دبي متفائلة برفع العقوبات عن إيران لاستعادة تجارة قيمتها ١١ مليار دولار سنوياً، ٢٠١٣/١٢/٤:
http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2013/dec/4/348493/#.U8_BUkDcrPI

٢٥٤ ـ دراسة «بوز أند كومباني»: الاقتصادات الخليجية مصابة بعدوى التركيز على السلع الهيدروكربونية وانخفاض الإنتاجية الفردية، ٢٠٠٨/٨/١٢:
http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id = 60892

٢٥٥ ـ دول الخليج تطلب من إيران تغيير سياستها والتخلي عن النظام السوري مقابل الانفتاح عليها وهذا شرط من الصعب قبوله في ظل معادلات القوى على الأرض في المنطقة، رأي اليوم، ٢٠١٤/٥/٣٠:
http://www.raialyoum.com/?p=96381

٢٥٦ ـ دول الخليج تدعو إيران للحوار أو اللجوء للمحكمة الدولية، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٤/١٨:
http://www.alwasatnews.com/3511/news/read/656628/1.html

٢٥٧ ـ رايس عن "رسالة سرية" من أوباما لخامنئي: لا تنسيق عسكري مع إيران بمحاربة داعش، ٢٠١٤/١٢/٢٦:
http://arabic.cnn.com/world/2014/11/07/obama-iran-isis-letter

٢٥٨ ـ رفسنجاني: التحالف الدولي ضد داعش سيبوء بالفشل والقصف لن يقضي على التنظيم، تصريح لوكالة أنباء "إرنا"، ٢٠١٤/٩/٢٨:
http://www.alsumaria.tv

٢٥٩ ـ روحاني: ايران مستعدة لمساعدة العراق ضد الجهاديين لكنها لن تتدخل عسكريا ولا نستبعد تعاونا مع واشنطن وعلى بعض الدول الخليجية وقف دعم الجماعات الإرهابية، رأي اليوم، ٢٠١٤/٦/١٤:

http://www.raialyoum.com/?p=104663

٢٦٠ ـ روحاني: سوء أداء نجاد سبب تدهور اقتصادنا، الوطن العربي، ٢٠١٣/١١/٢٨:
http://www.alwatanalarabi.com

٢٦١ ـ رؤساء الجمهورية الـ٦ في ايران خلال ٣٠ عاما من الثورة الاسلامية، صحيفة عصر إيران الالكترونية: http://www.asriran.com/ar/news/12796

٢٦٢ ـ صندوق النقد: دول الخليج قد تخسر ٣٠٠ مليار دولار من هبوط أسعار النفط، لندن: القدس العربي، ٢٠١٤/١/٢١.

٢٦٣ ـ طائرات إيرانية مقاتلة تقصف "داعش" بالعراق، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٤/١٢/٣:
http://www.skynewsarabia.com

٢٦٤ ـ طهران: الجزر "الإماراتية" المحتلة إيرانية للأبد، العربية نت، ٢٠١٢/٩/٥:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/05/236222.html

٢٦٥ ـ طهران تتوعد العالم بقطع إمدادات النفط، الأخبار "بيروت"، العدد، /١٢/ /

٢٦٦ ـ ظريف ينفي استعداد إيران للتفاوض مع الإمارات حول 'أبو موسى'، ميديل إست أونلاين، ٢٠١٣/١٢/١٠:

http://www.middle-east-online.com/?id=167417%22

٢٦٧ ـ كيف أصبحت سلطنة عُمان لاعبًا رئيسًا في المحادثات النووية الإيرانية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن موقع "بازفيد" ٢٠١٤/١١/٢٦:
http://rawabetcenter.com/archives/1357

٢٦٨ ـ لماذا يستطيع الخليج تحمّل انخفاض أسعار النفط على عكس إيران وروسيا؟ لندن: الحياة، ٢٣ /٢٠١٤/١٠.

٢٦٩ ـ مستشار قائد الثورة الإيرانية: لا يوجد عائق أمام تعزيز العلاقات بين القاهرة وطهران، جريدة المصري اليوم (نقلاً عن أ.ش.أ)، ٢٠١٣/١٢/٣٠:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/367629

٢٧٠ ـ مسؤول لـ "الاقتصادية": لجان خليجية لتقييم تأثيرات مفاعل إيران، دار الأخبار، الرياض، ٢١ /٢٠١٢/١ : www.daralakhbar.com

٢٧١ ـ مسئول إيراني: الأمريكيون هربوا من التعهد برفع العقوبات.. ورفضنا الحوار حول المنطقة، بوابة الأهرام، ٢٠١٤/١٢/٤:

http://gate.ahram.org.eg/News/568684.aspx

٢٧٢ ـ مسؤول إيراني لـ «الشرق الأوسط»: رسالة أوباما لخامنئي غيرت مواقفنا، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١١/٨:

http://www.aawsat.com

٢٧٣ ـ مسؤول إماراتي يرد على الخارجية الإيرانية: قضية الجزر «احتلال» بمعنى الكلمة، لندن: الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٥/٢٨.

٢٧٤ ـ مشروع قانون إيراني لمنع مرور نفط الخليج عبر مضيق هرمز، BBC Arabic، 2/7/2012:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/07/120702_iran_hormuz_oillaw.shtml

٢٧٥ ـ مقابلة ـ إيران تقول ينبغي للسعودية التحرك لمواجهة انخفاض سعر النفط، رويترز، ٢٠١٥/١/١:

http://ara.reuters.com

٢٧٦ ـ مقتل شخصين في مظاهرات احتجاجا على اعتقال السلطات رجل دين شيعيا، ٢٠١٢/٧/٩:

www.france24.com

٢٧٧ ـ مؤتمر "الطاقة النووية في الخليج"، الاتحاد، ٢٠٠٨/١١/٢٤؛ قمة التعاون تعلن الرغبة الخليجية في امتلاك الطاقة النووية السلمية، البيان، ٢٠٠٦/١٢/١١.

٢٧٨ ـ نفوذ متعاظم: حوار مع وزير خارجية جواد ظريف: هل بدأت الحقبة الإيرانية بالمنطقة؟ القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/٩/٣٠:

http://www.rcssmideast.org

٢٧٩ ـ هواش، عمر: روحاني: إيران مستعدة لمساعدة العراق ضد الجهاديين لكنها لن تتدخل عسكريا ولا نستبعد تعاونا مع واشنطن وعلى بعض الدول الخليجية وقف دعم الجماعات الإرهابية، "رأي اليوم"، ٢٠١٤/٦/١٤:

http://www.raialyoum.com/?p = 104663

٢٨٠ ـ "الجزيرة" السعودية، في: ٢٠٠٦/١٢/٢٠:

http://www.al-jazirah.com/2006/20061220/du15.htm

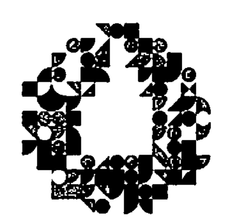
٢٨١ ـ موقع قناة الحرة، في: ٢٠١٢/٥/١:

http://www.alhurra.com/content/article/198010.html

٢٨٢ ـ موقع مركز البحوث الاستراتيجية:

http://www.csr.ir/Center.aspx?lng = en&abtid = 00

٢٨٣ ـ وكالة أنباء فارس، في: ٢٠١٢/١٢/٤.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلية العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

١. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

٢. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

٣. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

٤. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

١. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

٢. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

٣. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

٤. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

٥. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

١ ـ الحركة الإسلامية رؤية نقدية .. مجموعة من المفكرين.
٢ ـ آراء جديدة في العلمانية والدين .. د. رفيق عبدالسلام.
٣ ـ الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة .. د. رفيق عبدالسلام.
٤ ـ الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي .. د. محمد المنصوري.
٥ ـ حركة التوحيد والإصلاح المغربية .. مجموعة باحثين.
٦ ـ الدولة العلوية وخيار الأسد .. إبراهيم حمامي.
٧ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٠ .. مجموعة باحثين.
٨ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١١ .. مجموعة باحثين.
٩ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٢ .. مجموعة باحثين.
١٠ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٣ .. مجموعة باحثين.
١١ ـ الليبرالية في السعودية .. مجموعة باحثين.
١٢ ـ الحركة الإسلامية في الجزائر .. فاتن المعاضدي.
١٣ ـ الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي .. مجموعة باحثين.
١٤ ـ المرجعية في المفهوم والمآلات .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.
١٥ ـ مقدمة في الصدمات الحضارية .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.

سيصدر قريباً:

١ ـ الشيعة في السعودية .. مجموعة باحثين.
٢ ـ المجتمع المدني السعودي .. مجموعة باحثين.
٣ ـ المرأة في السعودية .. مجموعة باحثين.
٤ ـ التقرير الاستراتيجي السعودي ٢٠١٤ .. مجموعة باحثين.